

الزراعة في عهد عبد الناصر



سيد مرعي
الأمين الأول للجنة المركزية

الزراعة في عهد عبد الناصر

٢٣ يوليو ١٩٥٢
٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

سيد مرعي



فرحة الملاك الجديد .. من صغار الفلاحين في أسوان ١٩٥٨

« في مصر حينما يسود حديث الانتعاج
الزراعي يكون من حق الزراعة أن تنال
الأولوية في هذا الحديث فمصر هي أم الأمم
التي زرعت الأرض ونيلها هو أبو الأنهار
وأطولها تاريخاً ومع أن استاذية مصر في
الزراعة حقيقة من الحقائق لا نقولها للمباهاة
ولا للفخر إلا أننا مع الأسف يجب أن نعترف
بحقيقة أخرى هي أن هذه الاستاذية أخذت في
التدهور قبل الثورة .. كما تدهور كل شيء ..
لذلك كان هدف السياسة الزراعية الجديدة
أن نعيد للزراعة المصرية مجدها الموروث وذلك
بزيادة غلة الفدان أي باستخراج أكبر ما يمكن
أن يغله الفدان وبتوسيع الرقعة الزراعية
وتحسين حال الفلاح » *

« جمال عبد الناصر »

مقدمة

حقاً .. لا يمكن أن يميز الخلق إلا
من ذاق المر .. ولا يعرف السعادة إلا
من تجرع كأس الشقاء .. فبعضها
تميز الأشياء .. ولقد شاء لنا المولى
القدير أن نعيش عصرين : عصر
الاستعمار ومجتمع النصف في المائة ..
عصر ما قبل الثورة .. ثم عصر الثورة
.. عهد جمال عبد الناصر منذ فجر
الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ إلى
الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠
ثورة الحرية والاشتراكية .. ثورة
القضاء على الاستعمار ، والاقطاع
والاحتكار ، وسيطرة رأس المال على
الحكم .. ثورة التشييد والبناء .. اقامة
العدالة الاجتماعية ، وبناء جيش وطني
قوى .. وحياة ديمقراطية سليمة .

ولسنا هنا بمقام عقد مقارنة بين ماضى بغيض وحاضر مضىء ..
وانما هي محاولة لوضع النقاط على الحروف .. لماثر عهد نصير للقطاع الزراعي
.. وفاء وعرفانا بفضل فقيده الوطن والحرية .. قائد ثورتنا المجيدة ..
محطم الاستعباد .. قاهر الاقطاع .. والمستغلين .. واضع أسس
الاشتراكية العربية .. مؤسس جمهوريتنا العربية الحديثة جمال عبد الناصر
.. ولتكن حقائق ماثلة بين أيدينا .. وعلامات ضوئية على الطريق الطويل
تهتدى بها اجيال كثيرة قادمة .. وحتى لا ننسى .. فانها ذكرى .. والذكرى تنفع
المؤمنين .

وخير من يسيطر للتاريخ .. ويسجل حقائقه .. من عاصر الاحداث
ومن عايشها .. واليوم نود أن نسطر بعض نواحي نهضة شاملة غمرت
قطاعا من أهم قطاعاتنا الاقتصادية وأبعدها أثرا في حياتنا .. أنه القطاع
انزراعي الذي عاصرناه لفترات طويلة في العصر الناصري .. فشاركنا في
اقامة بنيانه .. وفي وضع العديد من برامجه ومشروعاته .. فخيرنا مختلف
مجالاته ووقفنا على دقائقه وأسراره .

لقد كان هدف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الاقتصادي .. تحقيق حد أدنى
لمستوى من المعيشة .. يكفل لافراد الشعب .. حياة حرة كريمة ..
كأساس لنظام تسوده العدالة الاجتماعية .. والسبيل الى ذلك هو زيادة

الطاقة الانتاجية وحسن استغلالها وتوجيهها .. والعمل على صيانتها وتنميته
الانتاج بها .

وفى هذا المنطلق .. أخذ العصر الناصري طريقه .. منذ اللحظة
الاولى .. سياسة للتنمية الاقتصادية .. تقوم على استغلال كل موارد
الثروة الطبيعية والبشرية فى البلاد فى اطار خطة شاملة .. واضحة المعالم
والاهداف .. ووسائل تحقيقها .. تجنب البلاد الارتجال أو التعارض بين
بنودها .. وتضمن توفير الوقت والمال وتكثيل الجهود .. ويحيطها اشراف
مقدور وتدخل محدود من جانب الدولة .

لقد انبثق عن هذه الفلسفة فى بادىء الامر قانون بإنشاء المجلس
الدائم لتنمية الانتاج القومى عام ١٩٥٢ .. ليحمل لواء تنفيذ تلك السياسة
فأعد برنامجا يتضمن الآتى :

* مشروعات لزيادة الانتاج القومى بزيادة انتاجية الموارد المتاحة من
الزراعة والصناعة وغيرهما .

* مشروعات لصيانة الانتاج من تلك الموارد والمحافظة عليها .

* مشروعات عاجلة لتوسيع الرقعة الزراعية بما تسمح به الامكانيات
الممكنة ومشروعات عاجلة للتوسع الصناعى بإنشاء صناعات أساسية وأخرى
تمويلية .

* مشروعات عاجلة لتحديد الاحتياجات المسادية ، ولحصر الموارد
الموجودة فى البلاد وإيضاح مدى إمكان ربطها فى عجلة الانتاج وذلك فى
اطار الخطة العامة للتنمية الطويلة الاجل .

ولكن جهود الثورة لم تقف عند هذا الحد .. بل أن الخطة بشاقب نظر
رائدها ومفجرها .. قد عدلت وأدخل عليها الكثير من البرامج والتشريعات
بين الحين والحين حتى كانت فى النهاية خطة متكاملة يساند عاجلها آجلها ..
تامة الاركان .. قوية البنيان .. مكفول لها كل مقومات النجاح أساسها
خطة خمسية لمضاعفة الانتاج خلال عشر سنوات .

ففى القطاع الزراعى تمت احداث .. ورسمت خطط .. ووضعت
سياسات زراعية .. هدفها جميعا تحقيق الكفاية .. وزيادة الانتاج
الزراعى .. والعدالة فى توزيع الثروة الزراعية الطبيعية فكان الاصلاح
الزراعى للقضاء على الاقطاع وتوسيع قاعدة صغار الحائزين .. والتوسع
الافقى لزيادة الرقعة الزراعية بقهر الصحراء والبوار .. والتوسع الرأسى
بزيادة انتاجية وحدة المساحة من الاراضى الزراعية المتاحة القائم على البحث
العلمى والتطبيق التكنولوجى .. تحقيقا للعدل ووصولاً للعمل الاشتراكى
الختمى .

الإنشاج الزراعى قبل الثورة

حينما قامت الثورة المباركة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. كانت الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد .. قد وصلت الى مستوى اقل ما يقال فيه انه متخلف ، فاختلث الثورة على عاتقها النهوض بها جميعا والسير قدما لتلحق بركب البلاد المتحضرة والمتقدمة ، ولم يكن ذلك بالمهمة السهلة او الميسرة ، اذ يتطلب الامر حشد جميع الجهود والطاقات وتكاتف جميع القطاعات فى تحقيق اهداف الثورة وهى التخلص من ظلام الماضى وظلاماته ، ورسم سياسة لمستقبل مضيء .. بهدف اتاحة حياة حرة كريمة للشعب تسودها المساواة والعدالة والرخاء ..

ولا شك أن للزراعة الدور الكبير فى تحقيق تلك الاهداف جميعا وذلك انها تتميز بخصائص معينة تنفرد بها دون بقية المهن الاخرى .. فهى مهنة وطريقة معيشة معا ، تقوم على عمدة ثلاثة اجتماعية واقتصادية وفنية .. علاوة على أنها هى المرتكز والمحور لكافة المهن الاخرى .. فهى من الناحية الاجتماعية .. طريقة حياة الفلاحين وهم الغالبية العظمى من أبناء الجمهورية العربية المتحدة .. وهؤلاء كانوا يعيشون فى ظل الاقطاع .. معرضين دائما للمهانة الانسانية فكان لابد من تحريرهم من سطوة الاقطاع وقيوده حتى ينطلق هذا القطاع الهام من السكان .. ويسهم فى نهضة بلاده .

ومن الناحية الاقتصادية ... كان معظم السكان وخاصة الريفيين يعانون من الفقر والفاقة نتيجة لانخفاض الدخل وسوء توزيعها بجانب قلة فرص العمل والكسب أمام الافراد فى تشغيلهم كاجراء علاوة على أن التملك الزراعى .. والرقى الاقتصادى لم يكن يحظى به الا قلة قليلة من السكان

•• وفوق هذا كله فإن الزراعة تشكل الجانب الرئيسي في الاقتصاد القومي
•• فانتاجها يمثل أكثر من ٣٠٪ من جملة الانتاج القومي • ويتيح فرص
العمل لنحو ٦٠٪ من اجمالي القوى العاملة •• ويعيش عليها نحو ١٦ مليوناً
من السكان •• ويتوقف على حصيلتها تحديد كميات وأنواع السلع والخدمات
التي نستوردها وتحتاج اليها البلاد •

من الناحية الفنية •• فقد تدهورت الكفاية الانتاجية في الزراعة ،
وأصبحت انتاجية الفدان متخلفة في كثير من المحاصيل عن دول عديدة ،
فبلغت غلة الفدان من القمح في مصر قبل قيام الثورة حوالى ٥٠٪ عنها في
هولندا ، ٦٧٪ في بريطانيا في حين بلغت غلة فدان الارز ٧٦٪ عنها في
اسبانيا وايطاليا وذلك اذا قيست بمتوسط السنوات الخمس من ٤٨ -
١٩٥٢ ويقدر بنحو ٨٧ر٤ قنطار قطن شعر ، ١٥ر٥ أردب قمح ، ٢٦ر٦
أردب ذرة شامية نيلية ، ٥٣ر٨ أردب ذرة رفيعة صيفية ، ٧٢ر٦ أردب
شعير ، ٧ر١ ضربية أرز صيفي ، ٨١ر٦ قنطار قصب سكر •

وإذا اعتبرنا أن متوسط انتاج الفدان في الفترة ما بين ٣٥ - ١٩٣٩ -
١٠٠٪ من هذه المحاصيل نجد أن متوسط الفدان في الخمس سنوات قبل
الثورة قد هبط الى ٩٣٪ في القطن ، ٨٧٪ في القمح ، ٨٤٪ من الذرة الشامية
النيلية والى ٨٢٪ ذرة رفيعة صيفية ، ٩٢٪ الشعير والى ٩٠٪ قصب السكر •

الى جانب هذا النقص في الانتاج الزراعى فقد كان هناك فرق كبير
فيما تغله مواردنا الزراعية وخسارة واضحة لا يحتملها الاقتصاد القومي
بسببها فتك الحشرات والآفات الزراعية بالمحصولات لا تقل عن ٤٠ مليون
جنيه سنوياً • حيث تبلغ النسبة المئوية التي تسببها ديدان ورق القطن
واللوز في محصول القطن ١٥٪ والصدأ والتفحم في القمح من ٤ - ٨٪ ،
والثاقبات وحشرات الحبوب المخزونة ١٣٪ في الذرة وسوسه الارز وحشرات
الحبوب المخزونة ٣٪ من محصول الارز ، والتربس والاكاروس وذبابه
البصل ٣٣٪ من محصول البصل ، والثاقبات والبق الدقيقى ١٠٪ من
محصول القصب ودودة درنات البطاطس والحفار ودودة القطن ١٠٪ من
محصول البطاطس •

كما أن ما تسببه الحشرات القشرية والبق الدقيقى وذبابه الثمار من
الحفار في أشجار الفاكهة يقدر بنحو ١٠ جنيهات للفدان •

كما أن الثروة الحيوانية لم تسلم من هذا التدهور • فمتوسط انتاج
الحيوان من اللبن يتراوح بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ رطل في العام في حين أنه في
البلاد التي تعنى بالانتاج الحيوانى العناية اللازمة يصل الى ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠
رطل في العام ، هذا بجانب تخلف الكفاءة التناسلية للحيوانات الزراعية
سواء من ناحية سن النضج الجنسي أو النظام الولادة ، علاوة على ما ينتابها
من الاوبئة الفتاكة ، كالتاعون البقري والسل والدودة الكبدية وغيرها •
والتي كان يذهب ضحيتها كثير من الحيوانات سنوياً ويقدر الفقد وضعف
الانتاج في ذلك الوقت بما لا يقل عن ٣٠ مليون جنيه سنوياً •

وقد كانت لهذه العوامل مجتمعة الاثر البين في هبوط مستوى المعيشة بوجه عام ومستوى التغذية على الاخص . فبينما كان متوسط نصيب الفرد من المواد الغذائية في سنة ١٩٢٩ نحو ٣٩٣ كجم منها ٣٣ كجم من المواد المستوردة هبط الى ٣٤٥ كجم في سنة ٥١ - ١٩٥٢ منها نحو ٥٠ كجم مستوردة وأدى هذا الى نقص في نصيب الفرد من البروتين والدهون . الا أن هذا القدر كان لا يحصل عليه كثير من السكان يشير الى ذلك انتشار حالات نقص التغذية وأمراض سوء التغذية بين أصحاب الدخول الصغيرة بما فيهم الفلاحون الذين تقع عليهم مهمة انتاج ما تحتاج اليه البلاد من غذاء .

فالفلاح بالرغم من أنه يبذل مجهودا جسمانيا كبيرا يوميا الا ان ما يناله من السعرات الحرارية دون الحد الأدنى بما يقل عن ٢٠٪ .

وغذاء الفرد في مصر كان فقيرا في تركيبه ومحتواه من العناصر اللازمة لبناء الجسم ، فالمصري يكاد يكون محروما من البروتين الحيواني الممثل في اللحم والبيض واللبن وكذا نصيبه من الحضر والفاكهة ضئيل اذا ما قورن بنصيب الفرد من هذه المواد في البلاد التي اشتهرت بمستوى عال من التغذية فعلى حين كان نصيب الفرد في مصر عام ١٩٤٩/٤٨ نحو ٣٨٨ كجم سنويا ، نجده ٦٩٥ كجم في الولايات المتحدة ، ٦٢٠ كجم في بريطانيا ، ٧١٣ كجم في الدانمرك .

وقد أدى نقص الانتاج الى اعتماد البلاد على الاستيراد لسد هذه النقص ، فبلغ متوسط المستوردات السنوية في الفترة ما بين ٤٨ - ١٩٥٢ نحو ٤ مليون أردب قمح ، ونحو مليون أردب من الليرة بجانب ما تستورده البلاد من الحضر والفاكهة واللحوم ومنتجات الالبان .

هذه صورة عامة لحالة القطاع الزراعي قبل قيام الثورة وهذه هي النتائج التي ترتبت على قصوره .

ومن هنا عانيت حكومة الثورة بالزراعة . . وأولتها المزيد من اهتماماتها بحسبانها المورد الاساسي الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والعامل الذي يحدد رخاء البلاد وانتعاشها الاقتصادي . . وتوفير أسباب الرفاهية والرخاء لسكان الوادي . . فوضعت لها سياسة مرسومة تقوم على دعائم من البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي .

ولا نتجنى على الحقيقة والواقع اذا قلنا اليوم وبعد ثمانية عشر عاما هي مدى عصر ناصر فلاحنا الاول . . أن المتتبع للزراعة في جمهوريتنا العزيزة على مدى سنين الثورة بصفة عامة وفي السنوات الاخيرة بصفة خاصة ليلمس بوضوح التطور والتقدم اللذين شملا الزراعة والنهضة والنماء اللذين عما الانتاج الزراعي . . ان من الانصاف واحقا للحق أن نقول دون مواربة . . اننا ما كنا لنصل الى ما بلغناه من تطور تقني الا في ظل ثورة نهضة . . ساداتها الاخلاص والايمان ولحمتها الارتقاء بمستوى المعيشة لمختلف أبناء الشعب .



فرحة منتفع الاصلاح الزراعى بقاء زعيم ثورته .. فى المحلة الكبرى ١٩٥٩

« ان التطبيق العربى للاشتراكية فى مجال
الزراعة لا يؤمن بتأميم الارض وتحويلها الى
مجال الملكيه العامه وانما هو يؤمن استنادا الى
الدراسة وآلى التجربه بالملكيه الفرديه للارض
فى حدود لا تسمح بالاقطاع » •

« من الميثاق ».

الاصلاح الزراعى

الظلم الاجتماعى والثروة :

لقد كانت باكورة أعمال الزعيم
الانسانى الراحل وبعد قيام الثورة
بما لا يتجاوز الخمسين يوما .. القضاء
على الاقطاع والظلم الاجتماعى .. وليس
يغيب عن الادراك ما كانت تصانیه
الغالبية العظمى من ذل الحرمان وضيق
ذات اليد .. واستعباد الاقطاع
باستئثار اقلية من الافراد بالجزء الاكبر
من الثروة ومن الدخل القومى ، لم
يتركوا الا جانبا ضئيلا لاغلبية الشعب
.. على الرغم من ان هذه الاغلبية هي
التي عملت وهي التي تعمل دائما من
اجل الحفاظ على الثروة ومضاعفة
الانتاج وتنمية الدخل القومى ورفاهية
المواطنين .. وكلنا يدرك تماما الواقع
الحزين .. الذى عاشه مجتمعنا قبل
الثورة .. ببقائه على الدوام عند
مستوى الكفاف .. وفى أسفل درجات
السلم الاجتماعى .

ولقد كان سوء توزيع الثروات الزراعية قبل عام ١٩٥٢ اوضح دليل
على الظلم الاجتماعى .. فى أهم جانب من جوانب الحياة المصرية ، ونعنى به
جانب الريف اذ كان اقل من ١٪ من الملاك يملكون أكثر من ٢٥٪ من الاراضى
الزراعية ، بينما كانت ٩٥٪ منهم يملكون حوالى ٣٣٪ من هذه الاراضى ..
وفى نفس الوقت كان ثمانون ألف مالك يملكون أكثر من نصف الارض
الزراعية بينما هناك ثلاثة ملايين من الملاك يملكون اقل من النصف .

ومن ناحية أخرى فقد كان متوسط دخل المالك الكبير فى يوم واحد
يعادل ضعف ما يحصل عليه المالك الصغير فى عام كامل .

وترتب على هذا وذاك أن أصبح كثيرون من ملاك الاراضى الزراعية
فى ذات الوقت من كبار ملاك أسهم الشركات على اختلاف أنواعها .. أى أن
الاقطاعيين فى الريف هم أيضا الرأسماليون المستغلون .. ولا يخفى ما فى
هذا الوضع من مضاعفه شديدة وتعميق بالغ للظلم الاجتماعى المتمثل فى
سوء توزيع الثروة القومية فى هذا المجتمع .. وإلى جانب هذا .. لم يكن
هؤلاء الاقطاعيون والرأسماليون جميعا من المصريين .. بل كانت بينهم

خسبة غير قليلة من الاجانب والمصريين .. الذين لم يروا في مصر الا أنها
يقرة حلوب يستغلونها لمصلحتهم .

يتضح ذلك جليا اذا علمنا ان قيمة ما كانت تمتلكه مائة أسرة
مقط من المصريين وما استرد منها عن طريق الاصلاح الزراعي والتأمين بلغ
مليون جنيه .. ولقد انعكست آثار تلك الصورة الاليمة .. في تحول هذا
النظام الى اقتصاد يتميز بالحرص على جمع المال ، والتنافس في الحصول
عليه وتحول الانسان في ظله الى عبد يقدر المال .. ولم تكن للمساواة
الاجتماعية وجود في نطاقه .

ليس هذا فقط بل كان هناك تناقض في التكوين الطبقي .. وكان
هذا التناقض هو أشد المظالم والشور التي يمكن أن تحيق بمجتمع من
المجتمعات .. ونشأ هذا التناقض من خلال الاضطراب في توزيع الثروة ..
وما يستتبع ذلك من خلل في توزيع الحقوق والواجبات بين الناس . فكانت
الطبقة الراقية تعيش على جهد الطبقة العاملة .. التي لم تنل جزاءها
العادل .

واستمرار هذا الاختلال المؤلم قائما .. في كل العلاقات الاقتصادية
التي سادت مصر قبل الثورة .

وفي ظل تلك الاوضاع ضاعمت الحريات واختلت موازين الكفايات
واضطربت المعايير الانسانية وأصبح الحكم مضمونه مصلحة أفراد ..
وليس مصلحة شعب بأسره .. مجافيا لمستوى الانسانية .. متجاهلا
لقيمته .. كانت سمة الحكم طغيانا .. واستغراقا في متع الحياة وملذاتها ..
لعدد من الافراد بيدهم وفي صالحهم الحكم .. وفي يدهم كذلك اذلال وحرمان
وظلم واستعباد للغالبية العظمى .. التي لم تكن غير أفراد الشعب الكادح
.. الذي ينتج لهم ما ينفقون .

ومن هنا كانت الثورة .. ثورة شعب .. ثورة فلاحين وعمال ..
حرموا متعة الحياة الطيبة .. وكثيرا ما تطلعوا اليها .. وجاهدوا للوصول
لشيء منها .. ولكن دون جدوى .. فلاحون يرون انتاجهم الذي روه بعرق
الجباه .. ويكد مرير في الحياة .. يرون هذا الانتاج الذي يزيد عن
مستهلاكهم يتحول الى ايد لم تكدح ولم تعرف للكدح طريقا .. لتعيش به
مترفة مسترخية .. واصحاب الجهد المبذول .. والعرق المتصبب .. والكد
المهني .. لا يجدون الكفاف .

وقامت الثورة .. لتمجيد الانسان .. وليس لتجميد المال .. بجعل
الانسانية والعلاقات الانسانية هدفا .. ويتخذ من تنظيم المال وسيلة
وطريقا للانسان في الحياة .. وحتى لا يعود للمال سطوته وسيطرته كان
لابد من الحد من ملكيته .

الإصلاح الزراعي .. حتمية مصر :

من أجل هذا .. كان القضاء على الاقطاع .. وازالة التحكم والسيطرة
قائمي مبادئ ثورتنا المباركة .. وصار الإصلاح الزراعي ضرورة حياة وحتمية
مصر للفلاحين كافة .

الإصلاح الزراعى :

لقد امتدت مسيرة الإصلاح الزراعى فى بلادنا على مدى ثمانية عشر عاما ولا تزال . تحررت فيها الملايين من الظلم والقهر وقسوة الحياة واستشعروا فى ظلها الامن والعدل والحرية . وأقاموا صرحا شامخا للمعزة والكرامة والانسانية .

اصلاحنا الزراعى والهيئات الدولية :

ان المحافل الرسمية لهيئة الامم المتحدة بعد أن وضعت نظام الإصلاح الزراعى فى بلادنا محل الدراسة والبحث لسنوات عدة ، وضعت يديها على كثير من مواطن النجاح فيه لتجعل منه مثلا يحتذى فى أغلب الدول النامية وصولا بانتاجها الزراعى الى مستوى متقدم ومزدهر ومجتمعاتها الريفية الى حياة أعز وأفضل .

ومن قبل لمست كثير من المنظمات العالمية فى نظام الإصلاح الزراعى ب ج . ع . م انجازاته وآثاره الاقتصادية والاجتماعية التى عادت على أبناء المجتمع الريفى . . . ولقد ورد فى تقرير هيئة الامم المتحدة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى أبريل سنة ١٩٦٣ تحت عنوان التقدم فى الإصلاح الزراعى ، أن تخطيط الإصلاح الزراعى فى ج . ع . م . قد وضع بنظام يهدف الى زيادة الدخل والانتاجية الزراعية وقد روعى فى تصميمه وتطبيقه توفير امكانيات الاستغلال الزراعى لكل فلاح مع توفير التوجيه الشامل لاحسن الاساليب الزراعيه العلميه والفنيه للنهوض بالانتاج . كما جاء فى نفس التقرير أن ج . ع . م . التى لها مركز مرموق فى مجال الإصلاح الزراعى قد حققت نهوضا اقتصاديا واجتماعيا عن طريقه .

ان خبراء هيئة الاغذية والزراعة الذين زاروا بلادنا فى الفترة الاخيرة أدركوا ما حققه نظام الإصلاح الزراعى من تغيير وجه الريف الى حياة أفضل يتضح ذلك من تقاريرهم المتعددة التى سجلوا فيها نجاح هذا النظام فى مختلف ميادين التنمية وتحقيقه حلما كان يراود الفلاحين .

الإصلاح الزراعى فى افكار عبد الناصر

وانجازات الإصلاح الزراعى فى بلادنا ، والتغيير الشامل فى وضع الفلاح ومركزه ، حتى أصبح رمزا للتقدير والاحترام يشعر بأن له حقا مكفولا وكيانا مرموقا . . . كانت كلها فى افكار زعيمنا الخالد جمال عبدالناصر . . . كانت فى فكره ووجدانه وهو يخطط منذ قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لبناء مجتمع الكفاية والعدل . . . ومن اجل هذه الافكار وضع الزعيم الراحل قوانين الإصلاح الزراعى مع بداية ثورته .

وليس أدل على ذلك ، من أحاديثه فى شتى المناسبات القومية والوطنية فى الاعوام الاولى لصدور هذه القوانين .

فى دميره :

ان صورة القائد الملهم ما زالت هائلة أمام أعيننا وهو يجلس بين جموع أحبائه من الفلاحين صبيحة يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٣ بعد عام من قيام الثورة وفى قرية دميره يتحدث اليهم ويستمعون اليه . . يقول كلمته المشهورة وهو يوزع عليهم وثائق التملك والتحرر « ارفع رأسك يا أخى. فقد مضى عهد الاستعباد » .

وها هو البطل الراحل يتحدث مرة أخرى وهو يجوب ريف مصر عام ١٩٥٤ « اننا نعقد على مشروع الاصلاح الزراعى آمالا كبيرة وأهدافا عظيمة. لنهضة بلادنا ورفعتها » .

وفى بلتاج :

وفى حفل توزيع الاراضى ببلتاج فى مايو ١٩٥٤ يقول : « ان توزيع الارض على الفلاحين يعتبر الدعامة الاولى للثورة ولاهداف الثورة وآمال الثورة . . ونحن حين نوزع الارض اليوم انما نبني بناء ثابت الاساس فى سبيل الحرية ، الحرية الحقيقية ، الحرية الكاملة ، لا فى سبيل الحرية الزائفة. او الحرية الخادعة » .

حين نوزع الارض اليوم نحرركم جميعا ، نحرر الارض والفلاح ونحرر الوطن ونبنى بناء شامخا ونقيم أساسا متينا لكل منكم من أجل نفسه ومن أجل أبنائه ومن أجل المواطنين جميعا . فاذا أردتم أن تتمتعوا بالحرية الكاملة. وأن تعيشوا عيشة كريمة فحافظوا على أرضكم هذه وحافظوا على حريتكم. وأنتم بذلك تنالون حقوقكم كاملة » .

وفى المنيا :

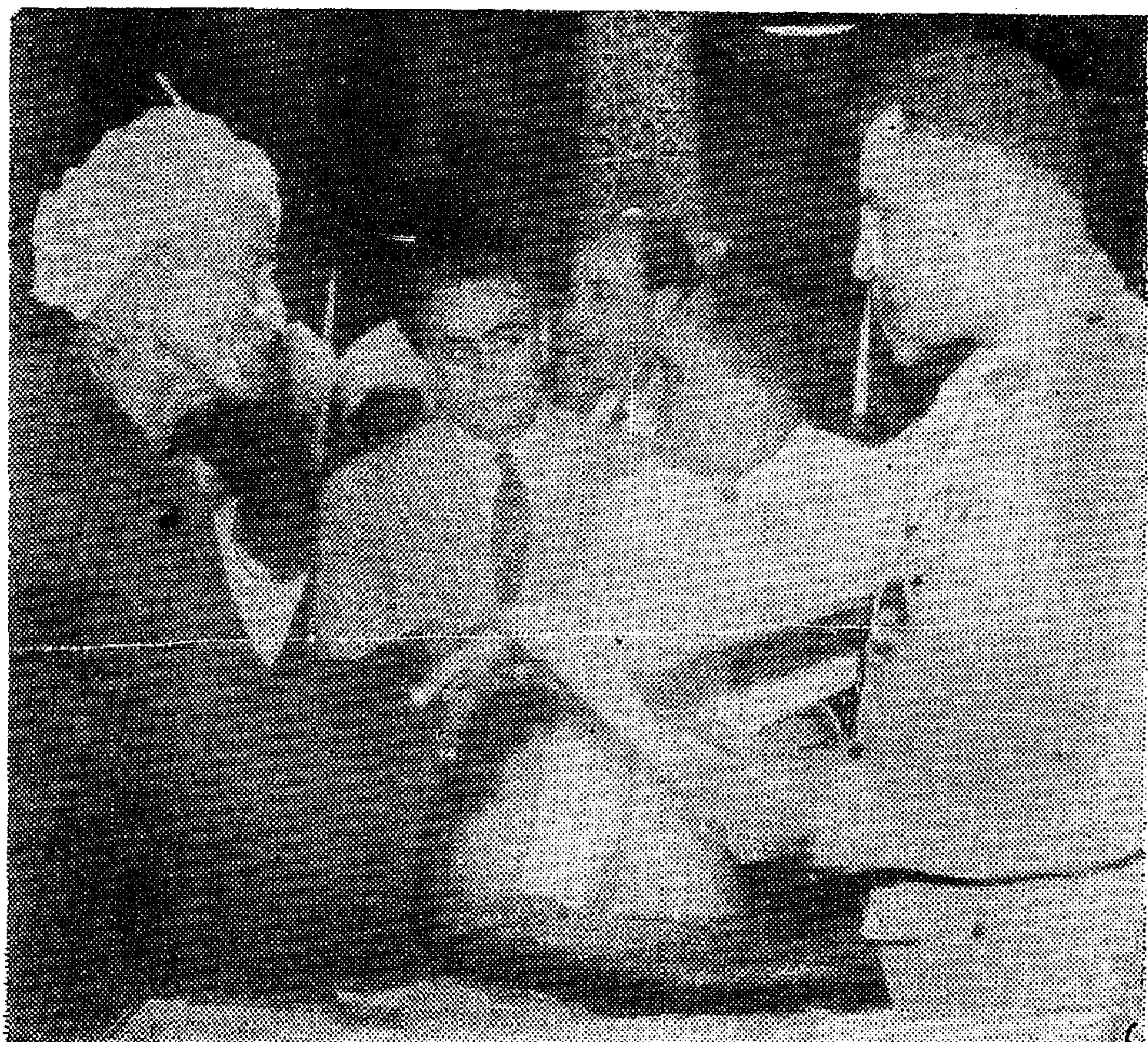
وما زالت كلمات الرئيس الخالد فى حفل توزيع شهادات التملك على فقراء الفلاحين فى المنيا فى يونيو ١٩٥٤ يتجاوب صداها على مر الايام حيث يقول : « نحن نعلم يا اخوانى أن الارض لن تكفيكم جميعا ولكنها ستحقق السيادة لجميع الفلاحين ، كما ستحقق لكم العزة والكرامة ، وبدأنا فى تحديد الملكية واننا نعمل على ايجاد أكبر رقعة من الارض للفلاحين لا للملاك الصغار وبهذا سنحتفظ بالعزة والكرامة والحرية للفلاحين وسيشعر كل فرد منكم بأنه مواطن حر وأن الارض ملك له وأنه ليس أجيرا ولا عبدا ولا مستعبدا لفئة من المستغلين والمستبدين . وعلى هذا فأنا متأكد بأنكم ستبنون هذا الوطن بناء شامخا قويا وذلك بمحافظتكم على الحرية والعزة والكرامة التى حرمت منها فى الماضى وحرمت منها آباؤكم وأجدادكم » .

وفى المنصورة :

ويمر شريط الذكريات لرسم صورة أخرى فى المنصورة وفى يوليو ١٩٥٤ فى حفل توزيع أراضى الاقطاع تدوى كلمات الرئيس الخالد فى هؤلاء الفلاحين اذ يقول : « انى اذ أسلمكم صكوك التملك أدعو الى نشر الحرية

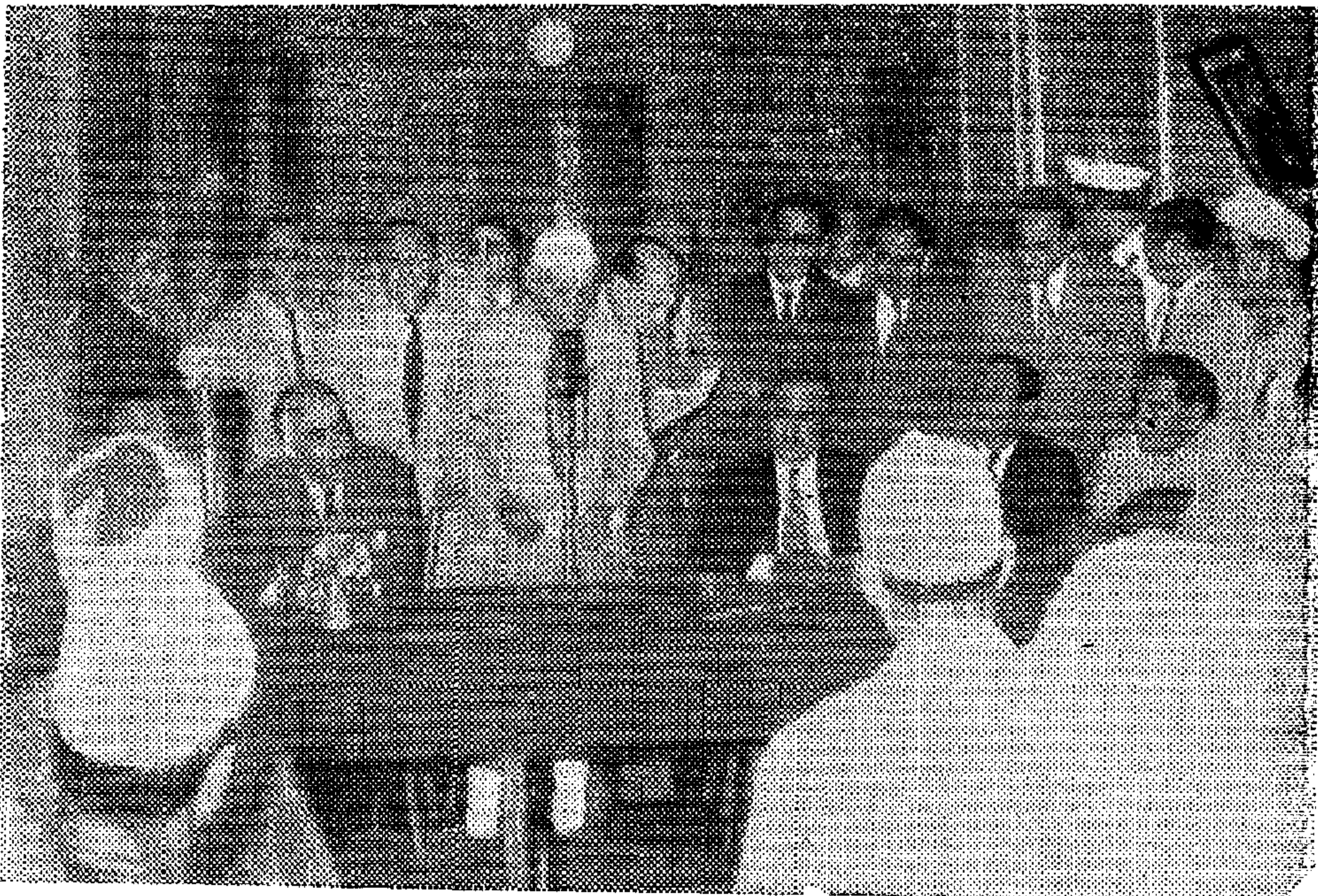


توزيع شهادات التمليك على صغار الفلاحين ٠٠ في منطقة دمير ١٩٥٣





السيد/جمال سالم يوزع شهادات التملك في أسيوط ١٩٥٥



الزعيم الراحل مع جواهر لال نهرو في لقاء مع الفلاحين في أنشاص ١٩٥٧

والمساواة والعدل .. واليوم حينما أراكم أمامي ترفعون رؤوسكم وتشعرون
بالعزة والكرامة أطمئن الى أنكم ستحققون جميع الاهداف وتنشئون وطنه
عزيزا قويا يتخلص من الظلم الاجتماعي .

فى المحلة الكبرى :

ويستمر الرئيس الخالد فى ايضاح فكره عن الاصلاح الزراعى ، فيقول
فى مؤتمر المحلة الكبرى فى أغسطس ١٩٥٩ : « ان أول خطوة لتنمية المجتمع
الاشتراكى الديمقراطى التعاونى فى الريف اتخذت كانت تحديد الملكية
للقضاء على الاقطاع وتان القضاء على الاقطاع أمرا ضروريا حتى نقضى على
السيطرة وحتى نقضى على التحكم وحتى نقضى على الاستغلال فى الريف بين
الفلاحين وحددت الملكية ووزع على الفلاحين حتى الآن ما يقرب من ١/٢ مليون
فدان ولكن اهل كانت هناك أرض كافية للفلاحين ، لم تكن فيه أرض كلنا
نعرف ان الارض عندنا ٦ مليون فدان وانها لا تكفى للفلاحين نظرا للزيادة
الكثيرة فى السكان فكان علينا أن نعمل فى نفس الوقت الذى نوزع فيه
الارض على الفلاحين أن نعمل على استصلاح أكبر كمية من الاراضى البور
واستصلاح الصحراء واستخدم مياه النيل الى آخر نقطة منه وفى نفس
الوقت نستخدم الآبار للبحث عن المياه الجوفية .

وكل ما نملك فلاحا نكون طورنا مجتمعنا وحوالناه الى مجتمع اشتراكى
ديمقراطى تعاونى وسبيلنا فى هذا أن يكون هؤلاء الاجراء ملاكا يرتفع دخلهم
ويرتفع مستواهم ويرفعون أيضا دخل البلد ومستوى البلد ، وطبعاً هذا
يحتاج الى وقت لاننا كل سنة نريد أن نملك ٢٥ ألف عائلة أو ٣٠ ألف
عائلة أو ٣٥ ألف عائلة .

فى أدكو :

وفى العيد السابع لصدور قانون الاصلاح الزراعى يقول البطل
الراحل فى حفل توزيع الاراضى بادكو فى سبتمبر ١٩٥٩ ، استطعنا اليوم
أيها الاخوة المواطنون بعد ٧ سنوات أن ننتهى من توزيع الارض التى أخذناها
من تصفية الاقطاع واستطعنا أن نحول الاجراء الى ملاك واستطعنا أن نقيم
المجتمع التعاونى الذى كنا نتمناه واليوم هنا فى بلدكم .. بلدكم المجاهد
أدكو نبدأ أيها الاخوة المرحلة الجديدة من أجل توزيع الاراضى الجديدة
المستصلحة .

وفى أسوان :

ويتابع جمال عبد الناصر خالد الذكر التحامه بالقاعدة معمقا مفاهيم
مبادئ ثورته فنجدته فى أسوان فى حفل بدء تنفيذ السد العالى فى نوفمبر
١٩٥٩ يعلن على الملأ أن السبيل للقضاء على الاستغلال الاقتصادى والاجتماعى
فى الزراعة هو تحديد الملكية وتوزيع الارض على الفلاحين واقامة
جمعيات تعاونية للملاك الجدد . وفى نفس الوقت زيادة الرقعة الزراعية

وتوزيع الارض على الفلاحين بهذا نستطيع أن نشعر بأن الاستغلال بالنسبة للفلاحين وحصل الى وضع لا يمكن أن يشعر به الفلاح بمعنى أن الفلاح سيكون مالكا وإذا كان الفلاح مالكا بدلا من أن يكون أجيرا عند الاقطاعي فقد أصبح حرا .

اننا بهذا العمل حولنا جزءا كبيرا من الاجراء الى ملاك لهم كيان في هذا الوطن وأصبحوا يشعرون بالمساواة في هذا الوطن .

والسبب العالي في حد ذاته يمثل العمل الرئيسي لزيادة الرقعة الزراعية حتى تزيد وسائل الانتاج بالنسبة للفلاحين وحتى توزع هذه الارض على الفلاحين .

وفي القاهرة .. مع رجال الاصلاح الزراعي :

ونعود الى الماضي الى يوليو ١٩٥٤ حيث الحفل الذي أقامته اللجنة العليا للاصلاح الزراعي بالقصر الجمهوري وفيه يقول الرئيس الراحل : « اني لم أشكر رجال الاصلاح الزراعي أثناء حفلات التوزيع اذ كنت اعتبر التوزيع نفسه تعبيرا ماديا يختلج في كل قلب وفي كل نفس من نفوس الموجودين ويعبر عن الشكر لهؤلاء الجنود المجهولين الذين يقومون بواجبهم من أجل وطنهم ومن أجل مستقبل هذه البلاد .

أما اليوم فاني أعبر لكم عن شكري والحقيقة أن الروح التي اتجه نحوها مشروع الاصلاح الزراعي تدعو الى الامل والتفاؤل وقد استطعتم أن تحفظوا كل ما قيل عن هذا المشروع حينما قام فقد كنا نسمع في كل مكان أن هذا المشروع لن ينجح واليوم يشعر كل منا بالفخر لانه استطاع أن يقضي على هذه الترهات .. وأن أبناء مصر يستطيعون أن يحققوا المشروعات التي لم تنجح في البلاد الاخرى .. هذه الروح التي سسيبني بها الوطن في المستقبل روح الجماعة .. روح التعاون التي تعملون بها وتوجد في المناطق كان أول مثل لها هو ما قمتم به وتم في سبيل تحقيق الهدف الاسمي الذي هو تحرير الوطن من الرق وهو اسمى رسالة يعمل لها البشر .. واذا لم يكن أحد يحس بكم اليوم فان الاجيال القادمة ستتذكر أن أناسا قاموا بمشروع لا لتوزيع الاراضي على المزارعين بل لتحرير الوطن وتحرير الفلاح من آثار طويلة أخرى .

وفي المناسبات القومية :

وتتسابق الاحداث في خاطرنا فيقفز أمامنا مايو ١٩٥٤ في اجتماع هيئة التحرير لاستعراض الفرق الرياضية ومشاهدة مباراة أبناء الصعيد في التحطيب النسبيح الزعيم الراحل يقول .. « كلنا يعلم أن الفلاح كان يعيش كأي حيوان في الارض وكذلك كان يعيش أجداده منذ مئات السنين ولذلك حددنا الملكية بمائتي فدان بعد أن كان الفرد الواحد يملك الالوف من الافدنة .

واذا كنا لم نستطيع أن نوزع الارض على جميع الفلاحين فاننا استطعنا

أن تحرر فكر الفلاح وروحه فأصبح يحس بأن هذه البلد بلده وأنه يجب أن يعمل له وأن يدافع عن نفسه . . . لقد عمل الفلاح في هذا العام بروج جديدة فزاد الانتاج الزراعى بمقدار ١٣ مليون جنيه ، لانه كان يحس بأن الارض أصبحت أرضه وأن الخير سيناله وسيعم الجميع .

فى العيد الثانى للثورة :

حتى اذا جاء شهر يوليو ١٩٥٤ ، بمناسبة العيد الثانى للثورة نجد البطل الكريم يقول فى معرض كلامه على أمجاد الثورة . . « ان أكبر أعمال الثورة وهو الاصلاح الزراعى هدف أول ما هدف الى تحرير الفلاح من رقة الملكيات الكبيرة التى سدت فى وجهه طريق الحرية والتقدم وقد منح قانون الاصلاح الزراعى للفلاحين الذين لم يفكروا فيه أبدا ولم يطالبوا به وهو حقهم فى انشاء النقابات التى تضمهم وتنظم صفوفهم وحقوقهم وتجعل منهم قوة .

ان الاصلاح الزراعى الذى خدم الفلاحين قام بخدمة أكبر لرأس المال المصرى الذى كان محبوسا فى الارض لا يبحث عن مبادىء جديدة للاستثمار تدبر عليه ربحا أكبر .

فى العيد الثالث لبناء السد العالى :

وتتكرر لقاءات الزعيم مع أبناء وطنه ويتحدث اليهم ويسمعون له فنجده فى المؤتمر الشعبى بأسوان بمناسبة العيد الثالث لبناء السد العالى فى يناير سنة ١٩٦٣ يقول : « أنا قلت فى بور سعيد السنة الى فانت ان كل الناس الى يتأثروا بقوانين التأمين الى آخر هذه القوانين ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢١ ، والاصلاح الزراعى ٥٢ و ٦١ ما يصلوش ٥٠٠٠ عائلة كانت حاجات الى تأممت لهم أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه باقى الشعب كله ٢٧ مليون ما يملكش الا عمله حتى عمله ماكنش بيعود عليه انما جزء كبير منه يروح للخمسة آلاف عائلة .

فى عيد الوحدة :

وفى خطاب للرئيس الراحل فى ذكرى عيد الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦٤ قال : « الى بيروح مديرية التحرير النهارده يقدر يحس فصلا ايه الى عملته مديرية التحرير وايه النتيجة واحنا فى يوم من الايام تعرضت مديرية التحرير لعمليات طبعاً من الناس الى بيقاوموا عمل الحكومة فى قطاع الاصلاح الزراعى وقطاع التنمية أنا بأعتقد أن مديرية التحرير ناجحة نجاح باهر وحققت الغرض منها . يمكن بالنسبة للتكاليف البناء اقامة مباني عصرية وكويسة بالنسبة للفلاحين أما اتحسبت على الاصلاح ظهر أن التكاليف كبيرة يمكن حتى تقول التكاليف كبيرة . بعد هذه التجربة أخذنا درس عالشان نلقل التكاليف فى مناطق الاصلاح الجديدة .

الرقعة الزراعية عندنا محدودة لسنة السنة الجاية حتأخذ أول فائدة من

السد العالي وفيه جهود في كل حته محناش ساكتين في الوادى الجديد فيه عمل ورحت برج انعرب وطلعت الصحراء الغربية ومن اول مريوط الى الغرب لغاية العلمين المنطقة دي كانت دائما منطقة صحراوية النهارده المصانع الحربية تنتج مراوح الهواء المراوح تتوزع على البدو مجانا كل واحد بيأخذ ٥ أفدنه وبيجي يقعد في هذه المنطقة قاعد في خيمة وناس بنين أوضه وبيأخدوا المروحة مجانا وبيأخدوا شتل وجدت مئات المراوح وآلاف الشتلات من الزيتون اللي عمرها سنة واللي عمرها سنتين واللي عمرها ثلاثة سنوات جهد كبير الواحد بيشعر أن فيه تطور . ان احنا بنعمل في جميع الميادين من أجل زيادة انتاجنا أما تقابلنا مشكلة منقلقش أبدا من هذه المشكلة .

ومع الصحف الأجنبية :

وفي يونيو ١٩٥٥ قال جمال منشيء مصر الثورة في حديثه الصحفي الى راندولف هيرست الصغير عن الاصلاح الزراعي : « ان تحرير الارض يحسّر الفرد من كل أنواع الذل والاستعباد والاقطاع . ولكن كيف يتحرر هذا الفلاح الذي يعمل عند الاقطاعي ويشعر أنه تحت رحمته يستطيع أن يخرج منه متى شاء هو وأولاده . ومعنى هذا أنه لا يطمئن على حرите ولن تتحقق حرية الفلاح اذا كان مهردا في رزقه وحياته . . . واذا كانت الحرية كلاما وخداعا فاننا لا نوافق على الخداع لاننا نؤمن أن حرية الوطن لا يمكن أن تتم اذا لم يتحرر الفرد . . . وكيف يتحرر الوطن والغالبية العظمى لم تتحرر من أجل هذا صممنا على تنفيذ الاصلاح الزراعي لنحقق الكرامة والعزة . لقد قالوا في الماضي أن هناك حرية وكرامة وأن هناك برلمانا ولكن هل كانت هناك حرية للفرد وللغالبية العظمى من هذا الوطن .

كان الفلاحون ومقدارهم ١٨ مليون فرد أجراء مهديين في أرزاقهم وبهذا صممنا على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي .

وفي أبريل سنة ١٩٥٩ قال الزعيم الراحل للصحفي الهندي كرانجيا : « اننا نحاول ايجاد طريقة لجعل الفلاح الذي كان مستغلا قبل الآن يعمل مع من كانوا سادته على أساس من المساواة والمصلحة المشتركة في نطاق الاتحاد القومي ومن الحلول التي نفكر فيها هي أن نجعل الجميع أعضاء عاملين في التعاونيات القروية وغيرها من المنظمات التعاونية على اعتبار أن هذا سيكون أساسا للمجتمع الاشتراكي الذي نعمل على بنائه في بلادنا . »

وعلى النطاق الدولي يتابع الرئيس الراحل أقوال الاقتصاديين في نظامنا للاصلاح الزراعي فنراه يقول للمستتر دافيد دايز مورخان مندوب صحيفة سندي تايمز الانجليزية في يونيو سنة ١٩٦٢ : « كثيرا ما تصورت الصحافة في الخارج سياستنا في الاصلاح الزراعي تلك السياسة التي غيرت وجه مصر على أنها سياسة تقوم على أخذ أملاك الاغنياء وأما الحقيقة فغير ذلك فقد خفضنا الحد الاقصى للملكية الزراعية بمائة فدان للأسرة الواحدة وهذا يمكن آلاف الفلاحين من أن يمتلكوا الارض التي يفلحونها وقد كانوا من قبل يعيشون في عبودية اقتصادية وقد بلغ من جور الملكية الزراعية في الماضي أن عدد من تأثروا بقانون الاصلاح الزراعي لا يزيدون عن ٢١٠٠ شخص

وليس معنى هذا أن كل المشاكل قد حلت فلا تزال أمامنا مشاكل جسيمة .
فهناك فرق كبير بين اتخاذ التدابير الحاسمة للإصلاح الزراعى وبين تطبيقها
بنجاح .

ولا يمل الزعيم محطم الاقطاع الحديث عن الإصلاح الزراعى ، ففي
أغسطس سنة ١٩٦٢ يقول الرئيس فى حديث لرئيس تحرير جريدتى
برافدا وأزفستيا السوفيتيه : « لقد قلت فى عديد من المرات أنه بعد نجاح
الثورة وتمسكا منا بالديمقراطية وبالمفهوم الذى تصورناه لها فى ذلك الوقت
فكرنا فى تسليم السلطة الى حزب الاغلبية تلك الايام . ولم يكن لنا من شرط
واحد عليه الا تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ولكن قيادات هذا الحزب رفضت
ذلك الشرط » وكل ما قبلته هو زيادة الضريبة على الارض ولم تقبل نحن
ذلك .

ان الإصلاح الزراعى فى رأينا كان وسيلة لتحرير الفلاحين ولم يكن
قصدنا منه زيادة الضرائب على الملاك ولو كنا اكتفينا بزيادة الضرائب فقد
كان الفلاح فى النهاية هو الذى يتحمل أعباءها .

وفى يوم الجلاء :

وظل الزعيم الانسان يؤكد معانى الإصلاح الزراعى فى جميع المناسبات
.. فنجد فى يونيو ١٩٥٦ فى المؤتمر الشعبى للاحتفال بيوم الجلاء يقول
عن الإصلاح الزراعى : « قبل قانون الإصلاح الزراعى كان هناك ١٧٨٦ فردا
يملكون ٢٠٪ من الارض أى ١/٥ الارض يعنى أكثر من مليون فدان .
وكان هناك ٢٦٤١٠٠٠ فرد يملكون ٣٥٪ من الارض .. واليوم وبعد
تطبيق قانون الإصلاح الزراعى أصبح ١٧٨٦ فردا يملكون ٥٩٪ فقط أى
٣٥٣٠٠٠ فدان هذا هو الحادث اليوم .. أى الذين كانوا يملكون فى الماضى
أكثر من ١٥ مليون فدان أصبحوا اليوم يملكون ٢٥٣٠٠٠ فقط بواسطة
قانون الإصلاح الزراعى و ٢٦٤١٠٠٠ الذين كانوا يملكون ٣٥٪ زاد
عددهم وزادت نسبة من كانوا يملكون أقل من خمسة أفدنة فأصبحوا يملكون
اليوم ٣٩٣٪ من مساحة الارض المنزرعة .

اليوم نعمل على اقامة مجتمع تسوده الرفاهية فعلا وتتقارب فيه
الفوارق بين الافراد . مجتمع كنا نحلم به دائما وكل فرد فيه يشعر أن البلد
بلده وأن لديه فى هذا البلد فرصة متكافئة وأن هذا البلد ليس ملكا لفئة
تقليلة من الناس وأنه لا يعمل فيها عبدا أو رقيقا .

وفى مجلس الامة :

وفى افتتاح مجلس الامة فى يوليو ١٩٥٧ قال الرئيس الراحل عن
الإصلاح الزراعى أنه كان مقدمة لحل الاحزاب .. الإصلاح الزراعى يهدف
الى تغيير شامل فى النظم السياسيه والاجتماعية السائدة فى البلاد . يقضى
على الاقطاع ويقضى على الملكيات الشاسعة التى أعطت لأصحابها سلطات
وامتيازات اجتماعية واقتصادية ، وخلقت منهم طبقة عليا تتصرف فى شئون

الملاذ كما تشاء عن طريق سيطرتها على الجهاز التشريعى ممثلا فى البرلمان والجهاز التنفيذى ممثلا فى الوزارات . هذا بينما الغالبية العظمى من المستغلين بالزراعة سواء كانوا من صغار الملاك أو من المستأجرين أو من عمال الزراعة فإنهم يعيشون فى صحبة الفقراء والاهمال .

ولم يترك الاصلاح الزراعى الملاك الجدد ليواجهوا مشاكلهم وانما نصرت القانون على تكوين جمعيات تعاونية زراعية لمن آلت اليهم الارض .

وفى المؤتمر التعاونى الاول :

وفى ديسمبر ١٩٥٧ فى المؤتمر التعاونى الذى عقد بجامعة القاهرة . قال الرئيس . . « لقد بدأنا الاصلاح الزراعى للقضاء على الاقطاع . وكان هدفنا أيضا اقامة مجتمع ديموقراطى اشتراكى تعاونى ، ولم يكن هدفنا أبدا أن نقضى على الملكية فالدستور يقول أن الملكية الخاصة مصونة ولكن هدفنا أن نحول أجراء الارض الى ملاك . الناس الذين اشتغلوا فى هذه الارض مدة طويلة وآبأؤهم وأجدادهم اشتغلوا فيها كذلك ، كنا نهدف الى تحويل هؤلاء الاجراء الى ملاك وبهذا نستطيع أن نقيم عدالة اجتماعية . وتقرب الفوارق بين الطبقات هذه كانت طريقتنا فى معالجة الاقطاع لم تكن نهدف الى تحويل ملاك الارض الى أجراء ولكن كنا نهدف الى تحويل الاجراء الى ملاك . وبهذا يكون هناك مجتمع اشتراكى ديموقراطى تعاونى » .

تلك لمحة مما اثر وتأثر به زعيمنا الراحل . . وخطرات مما جال فى خاطره وهو يرى الغالبية العظمى من أبناء الشعب الفلاحين وهو منهم يكدون غيرهم ويشقون لاسعاد من يشقونهم . . تلك صورة من صور الانسانية التى جبلت عليها فطرة هذا البطل الراحل للفتات العاملة التى تستقبل الشمس فى الصباح التودعها الى مغربها مع الغسق وليس لهم من جهدهم وعملهم الا البؤس والاستعباد والدلل والفاقة .

فصدر قانون الاصلاح الزراعى منذ ثمانية عشر عاما فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ليرسى قواعد العدل والكفاية . . وليزيل التناقضات الاجتماعية والانسانية التى عانى منها المجتمع قديما طويلا . . ومر انقانون بعدة مراحل من التطور والتعديل فى عام ١٩٦١ و ١٩٦٩ . . وواجه خلال مسيرته كثيرا من المشكلات والصعاب . . استطاع بفضل من الله . . وتأييد شامل من الزعيم الراحل . . أن يذلل الكثير منها ويتخطاها . . ويحقق نتائج طيبة مما جعله منارة فى الدول الاخرى . . التى تسلك طريق الاشتراكية . . ولنترك الارقام تتكلم فهى خير شاهد وأصدق دليل . . فلقد بلغت المساحة التى آلت للدولة . . بموجب قوانين الاستيلاء الصادرة واستبدال اراضى الوقف . . وشراء الاراضى التى خضعت لاحكام الحراسة العامة وغيرها ٩٨٨ ألف فدان ، ولقد تم التصرف فى مساحة جاوزت ٨٣٨ ألف فدان منها على مدى ثمانية عشر عاما . . بالتأميك والتأجير . . استفاد من حيازتها ٤١٨ ألف أسرة . . قوامها ما يزيد عن ثلاثة ملايين نسمة . . وبجانب هذا تم تقسيم وتوزيع اراضى للتوسيع السكنى للانشاء ٣٣٨٣٦ مسكنا للمتفعين بهذا القانون .



مشروع اسكان الفلاحين ٠٠ مليون جنيه صرفت لبناء ٢٠ ألف مسكن

التعاون فى الاصلاح الزراعى :

ولقد ربط قانون الاصلاح الزراعى .. بين الاستيلاء على الاراضى وتوزيعها وبين انشاء جمعيات تعاونية زراعية تضم المنتفعين بأراضى الاصلاح .. وتتولى توفير كل ما يحتاجون اليه من سلف نقدية وعينية .. ومستلزمات الانتاج .. حتى تتيح للفلاح الانتفاع عن طريق التعاون بمزايا الانتاج الكبير الى جانب تقليل نفقاته .. وبذلك أصبح استثمار اراضى الاصلاح الزراعى يعتمد منذ اللحظة الاولى لصدور قانون الاصلاح الزراعى .. على بنیان تعاونى يبدأ من القرية .. وداخل مناطقه السبعين .. ولقد أنشئت أول جمعية تعاونية زراعية بناحية الزعفران بكفر الشيخ .. وفى مارس ١٩٥٤ تكون البناء التعاونى للجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى فى الجمعية التعاونية المحلية على مستوى القرية ثم الجمعية التعاونية المشتركة على مستوى المنطقة وتضم فى عضويتها كافة الجمعيات المحلية الواقعة بزمام المنطقة .. ثم الجمعية التعاونية المركزية على مستوى المحافظة وتضم فى عضويتها كل الجمعيات المشتركة فى زمام المحافظة وينتهى هذا البناء بالجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعى ومقرها القاهرة .. ولقد تم وضع حجر الاساس لبنائها الجديد فى ٩ سبتمبر ١٩٧٠ وتضم فى عضويتها الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى جميعا .. ولقد ارتفع عدد الجمعيات التعاونية المحلية من ٧٢ جمعية عام ١٩٥٤ الى ٥٧٥ جمعية عام ١٩٦٥ ثم الى ٦٦٣ جمعية محلية ، ٦٣ جمعية مشتركة ١٩٧٠ .

وتؤدي التعاونيات خدماتها ونشاطها بنظام مشرف عليه وموجه لصالح الفلاح الصغير .. والذي هو بالضرورة الصالح القومى وفق الاساليب العلمية .. وقد أعد لها من الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية ما يمكنها من تحقيق الاهداف وأداء الخدمات على أفضل ما يكون الاداء والمسئولية . وارتفعت قيمة الخدمات الزراعية التى أدتها الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى للمنتفعين والمستأجرين .. من ١٦٧٨ر٧٨٧ جنيه عام ١٩٥٤ الى ١٧٨ر٣٧٨٠ جنيه عام ١٩٦٠ ثم الى ١٦٧٦٤ر٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٦ ثم الى أكثر من ٣٧ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٦٩ ، كما يجرى تسويق حاصلاتهم الرئيسيه تعاونياً وبلغت قيمة ما تم تسويقه من القطن عام ١٩٥٣ نحو ٤٠٨ ألف جنيه ، ارتفعت الى ٧٦٩٠ر٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٠ ثم الى ٢٢ر٤٣٧ر٠٣٩ عام ١٩٦٧ ثم الى ٢٧ر١٢٣ر٨٣٤ عام ١٩٦٩ كما ارتفعت قيمة الحاصلات الرئيسيه الاخرى المسوقة تعاونياً من ١٢١٧ر١٥٠ جنيه عام ١٩٦٣ الى ٦٨٨ر٣٩٥ جنيه عام ١٩٦٥ .. ثم الى أكثر من ٢٩ مليون عام ١٩٦٩ ، ونتيجة لمعاملات الاعضاء مع تعاونياتهم .. تحققت أرباح بلغت عام ١٩٦٩ أكثر من مليون جنيه .

ولم يقتصر نشاط الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى .. على حد توفير مستلزمات الانتاج .. بل امتدت الى سائر الخدمات الاخرى اللازمة للمنتفعين .. فقامت بانشاء مساكن للفلاحين جاوزت قيمتها ٥٣٣ ألف جنيه .. ورصدت هذا العام مبلغ ٢٦٧ ألف جنيه لانشاء مخازن ومعدات التعاونيات .

وفي مجال الخدمات الصحية ٠٠ تم انشاء ٤٥ وحدة صحية قيمتها نحو ١١٤ ألف جنيه ٠ ساهمت فيها الجمعيات بنحو ٣٧ ألف جنيه ٠

وبالنسبة للخدمات التعليمية والثقافية ساهمت في اقامه سبع عشرة مدرسة ابتدائية واعدادية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه بجانب توفير وسائل الاعلام والثقافة وتوزيع ٢٤ جهازا تليفزيونيا ٠ ٣٠٠ راديو ترانزستور ، وفي مجال الخدمات الترفيهية والدينية تم انشاء ثلاثين ناديا ريفيا في مناطق جمعيات الاصلاح ٠٠ كما تخصص الجمعيات نسبة من المعونات الاجتماعية المنتظمة من ارباحها ٠٠ لتعليم أبناء المنتفعين في الجامعات ٠٠ وبلغت جملة المنصرف في هذا السبيل مائة ألف جنيه ٠٠ كما استخدمت هذه الجمعيات نظام التأمين على الماشية الموزعة على المنتفعين ٠

وتمشيا مع التطورات التي تواجه جمهوريتنا ٠٠ وإيماننا بالدور الذي تؤديه المدخرات الشعبية في بناء صرح الحياة الاجتماعية والاقتصادية فقد ساهم العديد من المنتفعين اختياريًا بمثل الضريبة العقارية سنويا على كل فدان كقسط اختياري يشتري بحصيلته شهادات استثمار ٠٠ ومن بين ما حققته التعاونيات بالاصلاح الزراعي ٠ انها أتمت عقد اتفاق شامل للتوريد كافة أنواع الاسمدة ٠٠ عن طريق مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني وسوف يؤدي ذلك الى وفرة في التكاليف مقداره ١٥٠ ألف جنيه سنويا ٠٠ بجانب ضمان اتفاق عمليات التوريد ووصول الاسمدة في المواعيد وبالكميات المناسبة والمطلوبة ٠

وتطورا للتعاونيات بالاصلاح الزراعي سعيًا وراء تحقيق أهداف التعاون بصورة أفضل وأكمل ٠٠ فقد قامت الهيئة العامة للاصلاح الزراعي في عام ١٩٦٨ بإجراء تقييم شامل لجميع التعاونيات لعرض صورة صادقة عن مشكلاتها وأحوالها ٠٠ وفي ضوء ما أسفرت عنه النتائج ٠٠ تم رسم سياسة لتطوير البنيان التعاوني وتم تنفيذ معظم القواعد التي تضمنها هذا التطوير ويتمثل في الآتي :

✽ إعادة تنظيم الجمعيات بعد دراسة مناطق عملها ٠٠ ثم تعديلها بما يمكنها من خدمة جميع الأراضي الواقعة في منطقة عملها ٠٠ وتوفير الرقابة والإشراف على هذه الخدمات ٠

✽ تحديد العدد المناسب لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات وإعادة تخصيص مقاعد مجالس بالنسبة للدورات ٠

✽ وضع قواعد محددة ومعلومة لتحصيل المتأخرات ٠٠ بما لا يلقى عبئا ثقيلا على كاهل الأعضاء ٠٠ على أساس تحصيل مثل الضريبة من المستأجرين ، ومثلين من الملاك سنويا ٠

✽ تنظيم العمالة بالتعاونيات بقدر ما تسمح به ظروفها ٠ مع الحد من تزايدها بعد صدور قرار بإيقاف التعيين على حساب التعاونيات ٠

✽ إعادة النظر في البنيان التعاوني وتحديد وظائف الجمعيات المشتركة

بما يتيح ايجاد وتنمية الرقابة الشعبية . وتوفير الارشاد والتوجيه من قيادات الفلاحين .

• اعداد جهاز تنفيذى يتولى الاشراف على التعاونيات وخدماتها على اساس مفهوم قوي للاشراف . وتحدث اختصاصاته ومسؤولياته وعدده على مستوى كل جمعية مع التركيز على اساليب تدريبية وتوعيته وتثقيفه .

• تأكيد عنصر الكفاءة الفنية والادارية والتعاونية بين اعضاء التعاونيات وبصفة خاصة اعضاء مجلس الادارة الذين اعد برنامج لتدريب ٣٠٠٠ عضو منهم عام ١٩٧٠ علاوة على من تم تدريبهم ويجاوز عددهم ١٨٠٠ عضو .

• اعادة النظر فى عمليات تشغيل الآلات وادارتها وتعتبر هذه من اهم واخطر المشكلات التى تواجه الاصلاح الزراعى الآن . من حيث كفاءة التشغيل . ودقته وامانته .

وقد قامت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى . بعد صدور قانون التعاون الجديد فى عام ١٩٦٩ . باجراء انتخابات شاملة لكل التعاونيات على مستوى الجمعيات المحلية والمشاركة وقد أجريت هذه الانتخابات فى ١٠٢ جمعية .

الانتاج الزراعى فى مناطق الاصلاح :

ولما كان الهدف الاقتصادى للاصلاح الزراعى هو تحسين الانتاج الزراعى ورفع مستوى المشتغلين بالزراعة اقتصاديا وصحيا واجتماعيا ونفاسيا ، فقد رسمت الدولة قواعد تطبيق نظام الاصلاح الزراعى بالاسلوب الذى يحقق هذه الغايات . كما هيات كافة الامكانيات المادية والفنية فى جميع مراحل تنفيذه .

فتمت اراضى الموزعة بالشكل الذى يمكن معه تكوين وحدات استغلالية كبيرة فى دورات زراعية منتظمة . والدورة المتبعة فى معظم اراضى الاصلاح هى الدورة الثلاثية . وقد خططت الدورات الزراعية هندسا على اساس توزيع جميع وحدات مرعية واسعة . تبلغ مساحتها فى بعض الاحيان بضع مئات من الافدنة . بما يمكن معه استخدام الآلات فى أداء الخدمات الزراعية بها ، من حرث وري وصرف ومقاومة آفات ، وجنى وحصاد ، بطريقة اقتصادية . وقد أدى هذا ولا شك الى خفض نفقات الخدمة وزيادة غلة الغدان مع تحسين صفات الانتاج .

التجميع الزراعى :

ويعتبر تطبيق هذا النظام . الاساس فى مشروع تجميع الاستغلال الزراعى خارج مناطق الاصلاح الزراعى . فقد خرج مشروع (نواج) الى حيز التنفيذ من اراضى الاصلاح الزراعى لمدة خمس سنوات ، مع مشروعات

التجديع باثنى عشرة قرية بمحافظه المنوفية .. ثم انتقل بعد ذلك الى مستوى التطبيق الشامل لاراضى الجمهورية تحت اشراف وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى .

ولقد أدى هذا الارتفاع المستمر فى متوسط انتاج الفدان من مختلف المحاصيل الرئيسية بأراضى الاصلاح ويتضح ذلك جليا فى السنوات الثلاث الاخيرة .

الانتاج العام ١٩٥٢	متوسط انتاج الفدان				المحصول
	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
٤ر٥٣	٦ر٦	٦ر٧	٥ر٣٠	٤ر٥٤	القطن (بالقنطار)
١ر٤٦	٢ر٦٦	٢ر٤٦	٢ر٢٥	٢ر٣٦	الارز (بالطن)
٦ر٣١	١٣ر٠٦	١٢ر٨١	١٢ر٩٦		ذرة شامى صيفى (أردب)
٣٧ر٠٢	٤ ٦ر٩٠	٤٥ر٣٠	٤٠ر٥٠	٣٨ر٦٠	قصب (بالطن)

ومن هذا البيان نرى أن متوسط انتاج أراضى الاصلاح من القطن بدأت تتفوق على المتوسط العام لأراضى الجمهورية والذي وصل الى ٦٦ قنطار فى عام ١٩٦٩ .. كما جاوز محصول القصب فى انتاجه المتوسط العام لأراضى الجمهورية .. ولقد بلغت قيمة الفائض الذى صرف هذا العام للمزارعين فى أراضى القصب نحو ٥٨٠ ألف جنيه بعد سداد جميع التزاماتهم وحصولهم على ناتج محاصيل الدورة .

تكثيف الزراعة بأراضى الاصلاح :

ولقد خطا الاصلاح الزراعى خطوات جادة فى مجال تكثيف الانتاج وتنويعه وهى وان كانت بداية الا أنها موفقة ، ومحقة لنتائج اقتصادية طيبة . فخلال السنوات الاخيرة تمت زراعة فول الصويا وارتفعت مساحته من ٦٢٣ فداناً عام ١٩٦٧ الى ٢٩٠٠ فدان عام ١٩٧٠ وبلغ متوسط محصول الفدان المحمل على محصول الذرة .. نحو ثلثى طن ويبلغ متوسط ثمن الطن ١٠٠ جنيه مع ١٠ أردب أذرة .. كما توسعت مناطق الاصلاح فى زراعة عباد الشمس ، ووصلت مساحته هذا العام الى ١٨٩٠ فداناً .. كان متوسط انتاجها ٣/٤ طن ، ويبلغ متوسط ثمن الطن ١٠٠ جنيه .

هذا الى جانب ادخال زراعة القصب فى منطقة أبيس ، فى مساحة ٣٥ فداناً زيدت الى ١٧٥ فداناً عام ١٩٧٠ .. ومتوسط انتاجية الفدان مرتفعة جداً ، بلغت ٤٩ طناً .. وبلغ ايراد الفدان نحو ١٥٠ جنيه بعد خصم كافة المصروفات .

كذلك بدأت تجارب التعميل على محصول القصب فى التوسع منذ عام

١٩٦٣ .. وتصاعدت مساحة الاراضى التى يجرى تحميلها بالمحاصيل البقولية من ٨٤ فداناً الى ٥٠٥ أفدنة عام ١٩٦٩ .. وأعطت نتائج اقتصادية بالغة الأهمية ، وكان متوسط انتاج الفدان من العدس المحمل الذى بلغت زراعته هذا العام ٥٦٦ أرادب .. ومتوسط انتاج الحمص ٦ أرادب .. علاوة على محصول ممتاز من القصب .. ولقد قام الاصلاح الزراعى بتطبيق طريقة فج القصب آلياً .. فى منطقة المطاعنة وقد ترتب على تطبيق هذه الطريقة .. خفض التكاليف بما يجاوز ثلاثة جنيهاً فى الفدان .. مع زيادة انتاجية محصول القصب .. كما نفذت تجارب جديدة على زراعة أصناف من القطن الأمريكى ، قصيرة الثيلة بمنطقة المطاعنة .. وتتفوق نتائجها على الاصناف المحلية المنزرعة منها للمقارنة .

تحسين مستوى الانتاج :

ومن أجل تحسين مستوى الانتاج الزراعى فى الدولة .. أصبح الاصلاح الزراعى يتحمل مسئولية كبرى .. فى تدبير التقاوى اللازمة للدولة فبالرغم من ان ترميم وصالح ازرعى تمثل سدس الرقعة الزراعية ، فإنها تغطى على سبيل المثال ١/٢ احتياجات الدولة من تقاوى الاكثار لمحصول القمح .. وقد بلغت جملة ما تم تسليمه من هذه التقاوى ٢٩٨ ألف أرادب عام ١٩٦٩ .

تحسين الاراضى :

ولقد أعد الاصلاح الزراعى برامج شاملة .. لتحسين الاراضى الضعيفة والتي آلت اليه نتيجة تخويل القوانين للملاك حق اختيار الاراضى التى يرغبون فى الاحتفاظ بها فكان أن تركوا أضعف الاراضى وأقلها خصوبة لى تؤول للدولة ، وبلغت المساحة التى تم تحسينها منذ عام ١٩٦٣ حتى الآن ١٨٦ ألف فدان .. وقد أوضحت الاحصاءات أن اراضى محافظة الغربية التى دخلت ضمن هذه المشروعات .. قد حققت زيادة فى الانتاج بعد التحسين تقدر نسبتها بأكثر من ٤٠٪ خلال عامين .

استصلاح الاراضى :

أما الاراضى البور التى آلت الى الدولة ، تطبيقاً لقوانين الاصلاح الزراعى أيضاً فقد أعد لها برنامج بدأ تنفيذه عام ١٩٦٠ .. وبلغت المساحة التى تم استصلاحها حتى سبتمبر ١٩٧٠ نحو ٧٣ ألف فدان .. استزرع منها ٦١ ألف فدان .. وأصبحت فى حيازة ملاك أو مستأجرين أو سلمت للمؤسسات المعنية ولا يزال هناك ١٢ ألف فدان يجرى استزراعها عن طريق أجهزة الاصلاح الزراعى .

الانتاج البستانى :

وفى مجال حدائق الفاكهة فان الهيئة العامة للاصلاح الزراعى تشرف على مساحة ١٩٥٨٢ فداناً منزرعة بأشجار الفاكهة آلت اليها تطبيقاً لقوانين

٠ اصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية لعام ١٩٦١ منها ١٨٣٤ فداناً تم
غرسها خلال العشر سنوات الاخيرة ٠٠ وقد تزايد ايرادها عاماً بعد عام
وارتفع من نحو ١٠٤ مليون جنيه عام ١٩٦٣ الى ٢٠١ مليون جنيه عام
١٩٦٦ ٠٠ وفى عام ١٩٦٩ حققت زيادة فى الايرادات بلغت قيمتها ٤٠
ألف جنيه عما حققته عام ١٩٦٨ ٠٠ وبلغ متوسط ايراد الفدان من البساتين
المثمرة ١٥٠ جنيه ٠

وقد رأت الهيئة اجراء تجربة جديدة ٠٠ هدفها غرس المزارع التى
يملكها الفلاحون بأشجار الفاكهة ٠٠ وقد بدأت بها فى منطقته أدينا فى
مساحة ١٢ فداناً مما دفعها الى التوسع فغرست ٣٥٠ فداناً فى مارس
١٩٧٠ ٠

وأخيراً صدر قرار جمهورى بالتصرف فى الحدائق المتناثرة والتى تقل
مساحتها عن ٢١ فداناً والتى اتضح صعوبة الاشراف عليها ٠٠ وقد تم
التصرف فى مساحة ٢٣٦ فداناً تشملها ٤٦ حديقة ، كما أعلنت الهيئة عن
بيع نحو ٦٠٠ فدان ، تقع داخل ٧٤ حديقة وسيجرى بيعها اعتباراً من
سبتمبر عام ١٩٧١ ٠

٠ الانتاج الحيوانى :

وفى مجال الانتاج الحيوانى ٠٠ فان اصلاح الزراعى ادراكاً منه لاهمية
تنمية الثروة الحيوانية ، وما تمنحه للاقتصاد الزراعى من دعم محقق فانه
قد وضع منذ قيامه برنامجاً شاملاً لتنمية الثروة الحيوانية ٠٠ ينص على توزيع
الماشى والاعنام والدواجن على الفلاحين بجانب التأمين على ماشية الفلاح
ورعايتها بيطرياً وتوفير الاعلاف اللازمة لها ، كما أخذ فى الاعتبار تحسين
سلالاتها عن طريق توزيع الطلائق الممتازة ٠

ويهدف مشروع توزيع الماشية الى توفير العجلات العشار المحسنة لأكبر
عدد من الملاك الجدد ٠٠ وقد بلغ مجموع ما تم توزيعه منها حتى عام ١٩٦٣
نحو ٣٤٢٣ رأساً قيمتها تزيد على ٣٠٠ ألف جنيه وارتفع هذا العدد الى
٤٩٤٤ رأساً عام ١٩٦٤ ثم الى ١٨٦٥٢ عام ١٩٦٦ ٠٠ وقد نال هذا المشروع

اهتمام المسئولين فى عام ١٩٧٠ وتم شراء ٣٥١٠ رأساً من الماشية
لتوزيعها ٠

٠ مشروع ناصر :

وتطبيقاً للسياسة الاشتراكية ٠٠ من حيث كفاله العدل فى توزيع
الدخول بين سائر الطبقات ٠٠ قد قرر رئيس الجمهورية الراحل فى عام
١٩٥٩ تنفيذ مشروع أكثر شمولاً وأوسع مدى ٠٠ هو مشروع « ناصر »
لتوزيع الماشية ٠ الغرض منه توزيع الماشية على الفلاحين الذين لم تنح لهم
فرصة التملك بالأراضى المستولى عليها ٠٠ وخصصت له الموارد المالية
والامكانيات التى تكفل له النجاح ٠٠ وقد أنشأ اصلاح الزراعى عشر
محطات انتاجية كبيرة لتكون مراكز للتربية والتحسين الوراثى ٠٠ ليتمكن



فى جناح الاصلاح الزراعى بالمعرض الزراعى عام ١٩٦١



مشروع ناصر .. لتمليك الماشية لصغار الزراع .. عام ١٩٥٩



وزعت الماشية على صغار الزراع لزيادة قاعدة ملكيتها بين الزراع ورفع
مستوى معيشة الفلاح الصغير

توزيع المواشى ذات الصفات العالية منها على الفلاحين بسائر أنحاء الجمهورية
.. وقد بلغ ما وزع من ماشية حتى عام ١٩٦٤ نحو ١١٢٣٠ رأسا .

وتم سداد ثمن العجلات العشار الموزعة على أقساط سنوية لا تقل مدتها عن سبع سنوات ويساهم نتائج الام فى سدادها .

التأمين على الماشية :

وحماية الثروة الفلاح الحيوانية .. فقد طبق نظام التأمين على الماشية لأول مرة بالاصلاح الزراعى ، ومر بمراحل طويلة من الدراسة النظرية والتطبيقية حتى استقرت قواعده وأقبل الزراع عليه عن رغبة صادقة ، وقد بدأ هذا النظام عام ١٩٥٥ .. بالتأمين على ٨٤٧ رأسا .. ثم تزايدت الاعداد المؤمن عليها فبلغت جملتها ٧٢٠٠٠ رأس فى عام ١٩٦٤ .. ويتم التأمين على ماشية الفلاح عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية التى يشترك فى عضويتها .. وذلك نظير مبلغ ١٢٠ قرشا عن الماشية الكبيرة ، و ٦٠ قرشا عن العجلة الصغيرة يدفع سنويا .. وتتعهد الجمعية التعاونية بسداد ٧٥٪ من قيمة الماشية فى حالة نفوقها .

توزيع الدواجن :

وبجانب هذا فهناك مشروع توزيع الدواجن المحسنه .. الذى بدأ عام ١٩٥٤ كمساهمة فى رفع دخول المزارعين بجانب تحسين الانتاج .. ويقوم هذا المشروع على توزيع ٢٠ كتكوتا عمر ٢١ يوما لكل منتفع .. على أن يقوم بتسليم ٥ بيضات عن كل كتكوت بعد ٨ أشهر من التوزيع .. ويصاحب هذا المشروع توزيع الديوك الاصيلة للمحافظة على الصنف .. وتركيز العوامل الوراثية الخاصة بزيادة انتاج اللحم والبيض وقد ارتفع عدد ما وزع من الكتاكيت من ٧٩٢٦ كتكوتا عام ١٩٥٤ الى نحو ١/٣ مليون كتكوت عام ١٩٦٠ .. ثم الى نحو ١/٢ مليون كتكوت عام ١٩٦٤ .. والخطه وضعت على أساس أن يصل التوزيع الى ٣ ملايين كتكوت عام ١٩٧٠ .

التمويل وحسابات الجمعيات :

واذا كان الانتاج هو عمود التنمية الاقتصادية .. فان التمويل يعتبر دعامة هذا الانتاج .

وقد بدأت الهيئة العامة للاصلاح الزراعى فى أول عهدها بتمويل حكومى لم يتعد ١١٠٠ جنيه للإشراف على ٢٢ منطقة تضم ٨٧ ألف فدان عام ١٩٥٢ .. ثم أخذت أبواب التمويل والاقتراض تتسع .. مما اقتضى وضع قواعد قوية للحسابات التعاونية الزراعية .. ولهذا أرسلت البعث الى الدانمرك وهولاندا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا لدراسة نظمها فى هذا المجال واقتباس ما يمكن أن يتفق مع ظروفنا بعد تطويره .

وخلال السنوات الاخيرة . أخذت ميزانيات التعاونيات فى النمو ..

قبلت بنهاية عام ١٩٦٩ نحو ١٨٠ مليون جنيه - تتمثل في أصول
واستثمارات ومشروعات تعاونية ومعاملات الاعضاء وبنك التسليف وغيرها .

ولقد بدأ الحائزون خلال السنوات الاخيرة . . يوفون بالتزاماتهم
كاملة ويتضح ذلك من أن قيمة الاموال الاميرية - المطلوبة خلال السنوات
الثلاثة الاخيرة بلغت حوالي ١٠٧ مليون جنيه . . تم سدادها بالكامل
وكانت قيمتها عام ١٩٦٩ تبلغ نحو أربعة ملايين جنيه .

كما بلغت قيمة مستحقات صندوق الاصلاح الزراعي خلال هذه
السنوات ٢٤٦ مليون جنيه سدد منها ٢٢٨ مليون جنيه . . كما سددت
التعاونيات للصندوق عام ١٩٦٩ مبلغ ٨٥ مليون جنيه . . بزيادة نحو
١/٤ مليون جنيه عن المطلوب .

وقام بنك التسليف باقراض التعاونيات بالاصلاح الزراعي خلال
الثمانية عشر عاما أكثر من ١٣٠ مليون جنيه . . سددت له جميعها حتى
نهاية عام ١٩٦٩ ، فيما عدا ما يقرب من مليون جنيه فقط .

وبالنسبة لتنظيم حسابات الاعضاء داخل تعاونياتهم . . فإن ثمة
تطورا ملحوظا في اعدادها وتنظيمها ودقتها . . فتم تقفيل حسابات
التعاونيات وعددها ٩٢٦ جمعية للجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعتها . .
وقام فعلا بمراجعة ٤٤٦ جمعية حتى الآن .

كما تم اعلان جميع كشوف المطلوبات . . متضمنة المتأخرات
بمستحقات العام قبل نهاية شهر أغسطس من هذا العام ١٩٧٠ . . ولا يزال
باب الطعن في صحتها مفتوحا أمام الاعضاء . . ولهم مطلق الحرية في
مراجعتها ومناقشتها مع الاجهزة المعنية . . وما يدل على نجاح هذا النظام
أن جملة الطعون التي قدمت عن حسابات عام ١٩٦٨ بلغت ٢١٦ طعنا فقط .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية :

لقد أحدث قانون الاصلاح الزراعي منذ صدوره في عام ١٩٥٢ ثورة
اجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة المدى . . كان لها اثرها البين في بنين
المولة بصفة عامة . . والبنين الزراعي بصفة خاصة وتتمثل تلك الثورة
في الآتي :

✽ عدالة توزيع الثروة الزراعية ، إذ ترتب على توزيع اراضي الاقطاع
على المعلمين من الفلاحين نقل ملكية اراضي تجاوزت قيمته ٣٠٠ مليون
جنيه الى صغار الزراع . . واتسمت قاعدة الملكية الصغيرة مع تحقيق مبدأ
الأرض لمن يزرعها . . وانخفضت نسبة الأراضي المؤجرة الى أقل من ٥.٠٪ بعد
أن كانت تمثل نحو ٧٥٪ قبل القانون .

✽ زيادة دخل المستغلين بالزراعة . . وتحسن مستوى معيشتهم . .
فالمنتفعون بالتملك . . زاد دخلهم بمقدار ٢٥ مليون جنيه سنويا . . وزاد
دخل المستأجرين بحوالي ٦٠ مليون جنيه . . مع زيادة قرص العمل أمام
العمال الزراعيين بجانب وضع حد أدنى للأجور .

✳ ونتيجة للاستقرار في الحيازات الجديدة .. زما خلفه من حوافز ايجابية دفعت الفلاحين الى مزيد من الجهد والعمل ، ادى الى زيادة انتاجية الوحدة المساحية من الاراضي الزراعية ووحدة العمل .. فضلا عن تنظيم الاستغلال في دورات زراعية واسعة الحدود .

✳ لقد اوجد القانون ظروفها ملائمة للتنمية الشاملة .. نتيجة لزيادة وحدة الملاك الجدد وزيادة قوتهم الشرائية من السوق المحلية .. مما ادى بالتالى الى نشوء صناعات جديدة لمواجهة الزيادة في الاستهلاك .. وتوجيه مخرجات البلاد نحو التصنيع وتنمية الصناعات المحلية .

✳ ولقد ادى ما استحدثه اصلاح الزراعى من نظم .. وما اخذ به من اساليب حديثة ثورية الى تغيرات جوهرية في البنيان الزراعى للدولة . اذ كان بمثابة حقل للتجارب .. فآخذ عنه نظام التعاون الموجه .. والمشراف عليه في الدولة .. كما نقل عنه نظام التسويق التعاونى .. واشترك التعاونيون في المجالس واللجان الحكومية .. وتغير نظام الائتمان واصبح الضمان الرئيسى للقروض .. هو المحاصيل التى ينتجها الخائزون .. بعد ان كان الضمان هو ملكية الارض .. وعندما ثبت نجاح تنظيم الحيازات الصغيرة .. في دورات زراعية مجمعة .. فى مسورة مشروع التجميع الزراعى الذى طبق على المستوى القومى .. كما اقتبس عنه أسلوب تنظيم الحسابات والبطاقة الزراعية .. وتوزيع الماشية والتأمين عليها .

✳ ولعل افضل ما حققه اصلاح الزراعى من الآثار الاجتماعية والانسانية زوال الامتيازات الطبقية وضيق الهوة الاجتماعية من الطبقات وانعدام اسباب الكراهية والحقده .. وعدم الشعور بالمسئولية الجماعية التى كانت سائدة قبل الثورة .

هذا بجانب التغير الشامل فى وضع الفلاح ومركزه فاصبح رمزا للتقدير والاحترام .. بعد ان كان رمزا للتخلف والاستعباد وبدأ يشعر بان له حقا مكفولا .. فشق طريقه فى الحياة باطمئنان وبدأ يسهم ايجابيا فى بناء المجتمع .. واصبح يشعر بكيانه وانسانيته ، ولقد قرر الميثاق الوطنى نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من عضوية المجالس الشعبية والتشريعية للفلاحين والعمال .. وبذلك اصبحوا قوة كاملة متحررة .. من كل العوامل التى تخنق ارادتها وتقيده حريتها .

هذه هي انجازات ونتائج اصلاح الزراعى منذ عام ١٩٥٢ حتى سبتمبر ١٩٧٠ .. وما ترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية ما كانت لتتحقق لولا فضل من الله العلى القدير .. ودعم اكيد تدفع اليه رغبة صادقة من زعيمنا الراحل الكريم جمال عبد الناصر الذى رأى بشاغب فكره وبصيرته أنه لا تقدم لبلد لا يكرم الكادحين من العاملين فى مجالات الانتاج .

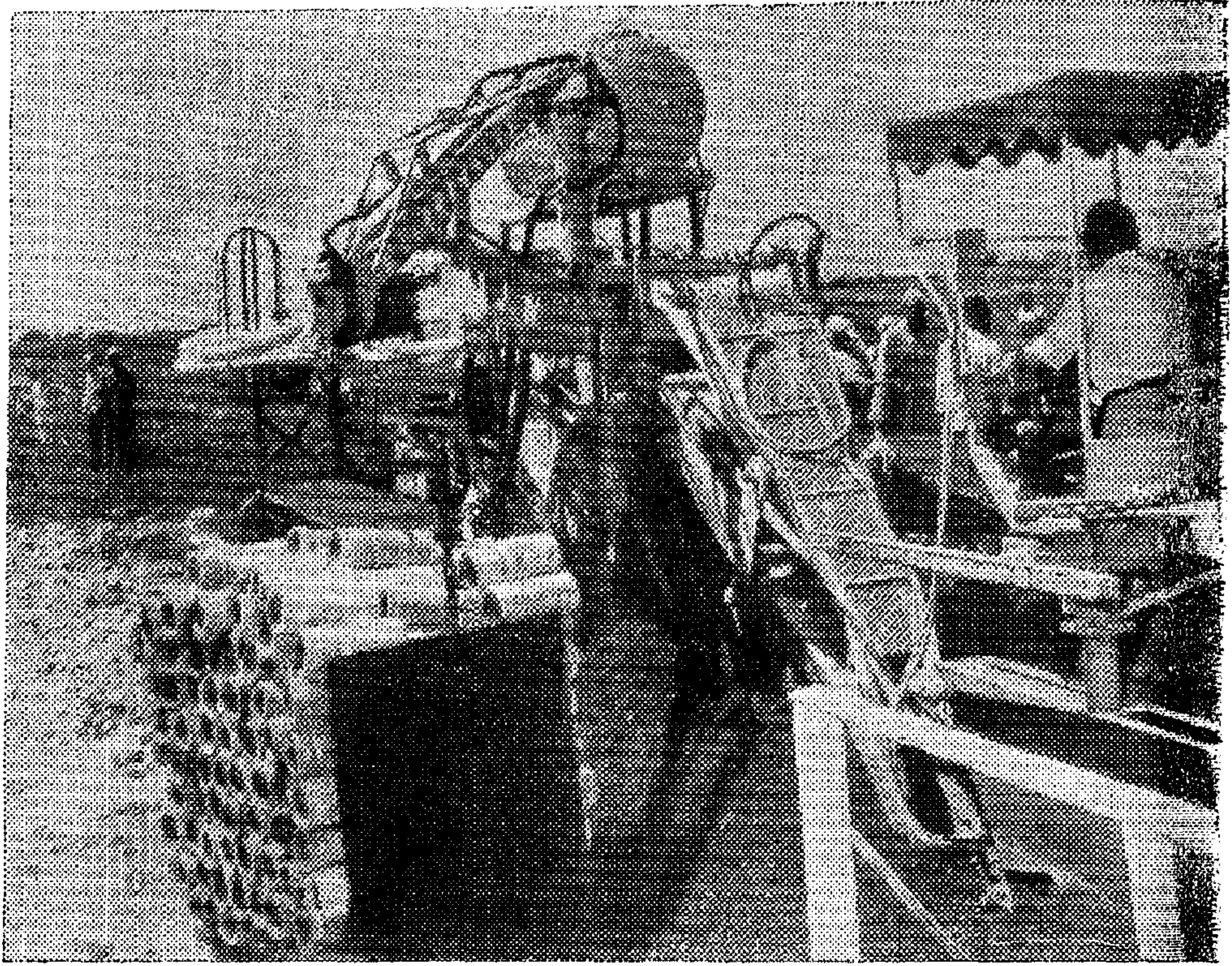
ان نجاح أسلوب اصلاح الزراعى فى مصر .. اشادت به المحافظ الدولية .. وأخذت تنظر اليه على أنه نظرية اصلاحية هادية عن طريق

التقدم والارتقاء .. وفى تقرير للأمم المتحدة عام ١٩٦٣ .. ن الاصلاح الزراعى
فى مصر أن توزيع الارض على هذه الاسس .. يحقق فائدة فعليه للمستحقين
ويؤمن حياتهم .. لان هذه الاسس تترتب عليها زيادة الدخل ومضاعفة
الانتاج .

كما يقول د أن تكوين ج . ع . م . للجمعيات التعاونية ، كنتيجة لقانون
الاصلاح الزراعى .. محاولة مبتكرة سبقة فى دفع استثمار الارض .

وفى تقرير الحلقة الدراسية التى نظمتها ألمانيا عام ١٩٦٤ .. د ان

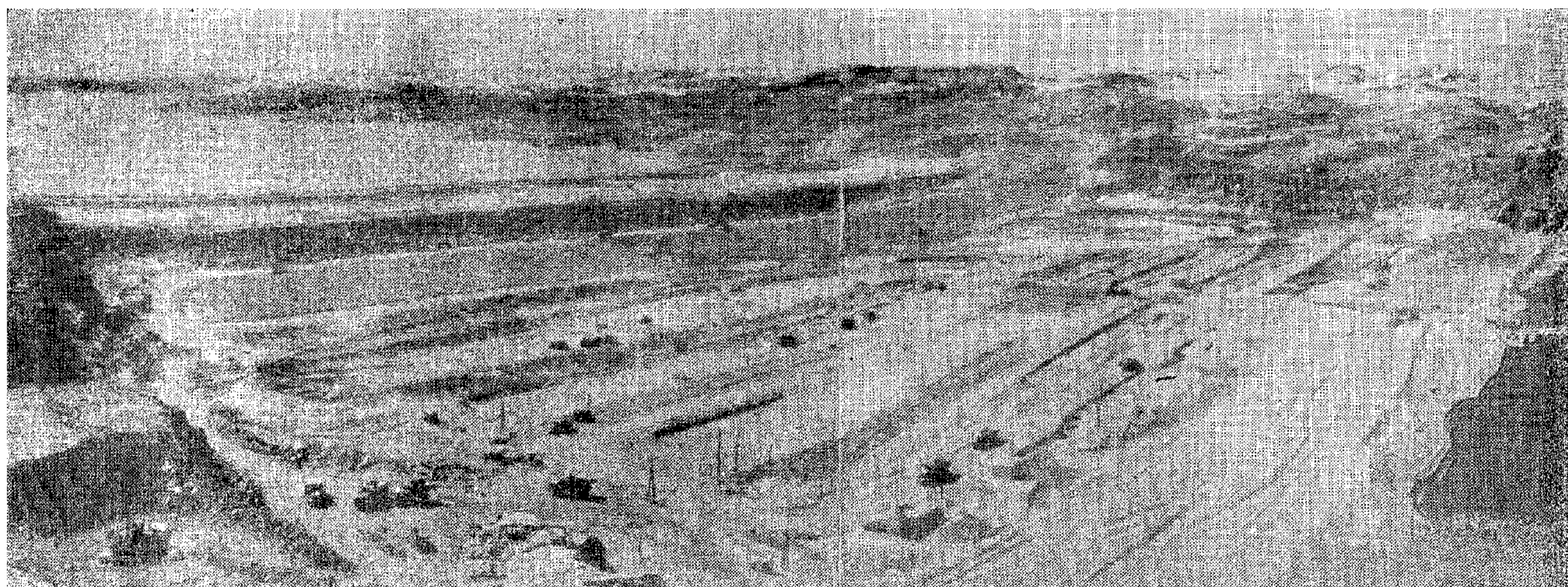
تحرية ج . ع . م . فى الدول النامية وأسلوبها فى الاستغلال الزراعى ..
احسن الاساليب التى يمكن لكل الدول النامية أن تستلهم منه طريقها فى
مجال الارض والانتاج الزراعى ورفع مستوى الفلاحين .



الصرف المغطى •• اعداد المواسير ووضعها ميكانيكيا بالحقل

« انه منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت
الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة
لأعقد مشكلاتها وفي مقدمتها الري والصرف
وهما في مصر الآن ومنذ زمن بعيد في اطار
الخدمات العامة » •

« من الميثاق »



السند العالي ٠٠ من المواقع ٠٠ لحظة التغير في ١٥ مايو ١٩٧١



الزعيم الخالد يتفقد العمل في السد العالي ٠٠ المرحلة الثانية

« يا رجال مصر .. يا رجال مصر .. ويا نساءها
وأطفالها .. هنا أمام الدنيا كلها رمز حي لأرادتكم وتصميمكم
ومقدركم على العمل وعلى الفداء .. هنا بهذا السيد العالى
تذكركم انتصاركم ضد كل اعتداء .. وعلى كل الصعوبات ..

هنا صورة واضحة لأحلامكم .. صنعها العمل الذى
يحرك الجبال ويخضع الطبيعة لأرادة الانسان مهما دفع من
الدم والعرق .. وتؤكد سيطرة الانسان بروح ربه وهداه ..
على الحياة لتكون شرفا له وليكون مشرفا لها ..

ايها الاصدقاء .. ايها المواطنين .. ليست هناك بقعة
من الارض تصور المعركة العظيمة للانسان العربى المعاصر ،
فى أبعادها الشاملة كهذا الموقع الذى نقف أمامه على سيد
أسسوان العالى ، هنا تختلط المعارك السياسية والاجتماعية
والقومية والعسكرية للشعب المصرى .. وتمتزج كأنها كتل
الاحجار الضخمة التى تسد مجرى النيل القديم وتختزن مياهه
فى أكبر بحيرة صنعها الانسان لتكون مصدرا دائما للرخاء ..»

(من كلمات الزعيم الراحل جمال عبد الناصر »



أقيمت مئات من محطات الري والصرف بأنحاء الجمهورية

السد العالي ومشروعات الرى والصرف

مشروعات الرى قبل عام ١٩٥٢ :

تقوم الزراعة فى ٩٩٪ من الاراضى الزراعية أساسا فى ج.ع.م معتمدة على ما يفمرها به نهر النيل من مياه .. ويستمد نهر النيل مياهه من الامطار التى تسقط على هضبتى البحيرات الاستوائية والهضبة الانبوية .. ولما كان الايراد الطبيعى لنهر النيل يختلف من عام لآخر بل ومن شهر الى شهر ، فقد اتجه التفكير فى أواخر القرن الماضى الى التحكم فى ايراده بتخزين نسبة من مياه الفيضان فى خزانات يمكن الاستفادة منها عند انخفاض الايراد لسد احتياجات الزراعة بجانب امكان توسيع الرقعة الزراعية فانشىء عدة خزانات .. منها :خزان جبل الاولياء على النيل الابيض على بعد ٤٠ كم جنوب الخرطوم بدات مصر فى انشائه ما بين عام ١٩٣٣-١٩٣٧ لتخزين نحو ٣ مليار م^٣ يصل اسوان منها نحو ٢٥٠ مليار م^٣ .. وخزان اسوان انشىء ما بين ١٨٩٨ - ١٩٠٢ وتمت تعليته مرتين ، وبذلك بلغت سعته ٥٠٠ مليار م^٣ .

الا أن تلك الانشاءات وغيرها لم تف بالاحتياجات المائية ولم تحقق لهدف منها نظرا للتفاوت الكبير فى الايراد الطبيعى لنهر النيل من عام لآخر فبينما هو فى عام يفيض كثيرا عن الاحتياجات اللازمة فاذا هو يضرع بمائه فى عام آخر مما يؤدي الى خسائر كبيرة فى الزرع والضرع .. لذا وضعت وزارة الرى مشروعات الرى منذ عام ١٩٥٢ .. فى أوائل عام ١٩٥٢ برامج لمشروعات ضبط النيل والتوسع الزراعى .. فتضمنت برامج المرحلة الاولى والتى انتهت فى عام ١٩٧٥ انشاء عدة خزانات وقناطر على منابع النيل الاولى هى خزان بحيرة فكتوريا ، قنطرة موازنة على بحيرة كيوجا ، وخزان بحيرة البرت ، شق قنوات منطقة السدود لتقليل الفاقد ، خزان بحيرة تانا ، خزان النيل الرئيسى عند الشلال الرابع ، خزان وادى الريان .. يبلغ ما يصل الى اسوان من هذه الخزانات فى سنة متوسطة الايراد نحو ١٣ مليار متر مكعب .

السد العالي :

ولزيادة الرقعة الزراعية وتوفير احتياجات الاراضى الزراعية المتاحقة والاستفادة من مياه الفيضانات العالية فى سنوات القحط ظهر للوجود السد العالي اكبر سد مائى فى العالم ولا غرابة فى ذلك فهو يمثل عزم أمة وادائها الحرة .. أمة تتطلع الى الامام فى عزة وكرامة .. والسد العالي يختلف عن غيره من السدود اذ أنه يتحكم فى ايراد النهر بأكمله بحجز جميع المياه الزائدة من سنة لآخرى . ويبلغ ارتفاعه ١١١ م من قاع النهر حتى الطريق الذى يوجد اعلاه .. ولو أن اتساع النهر عند موقع السد فيما بين الضفتين نحو ٥٥٠ مترا .. الا أن طول قمة السد تبلغ نحو ٣٦٠٠ مترا وعرض السد عند القاعدة نحو ٩٥٠ م وعند مستوى القمة ٤٠ م .

بحيرة ناصر :

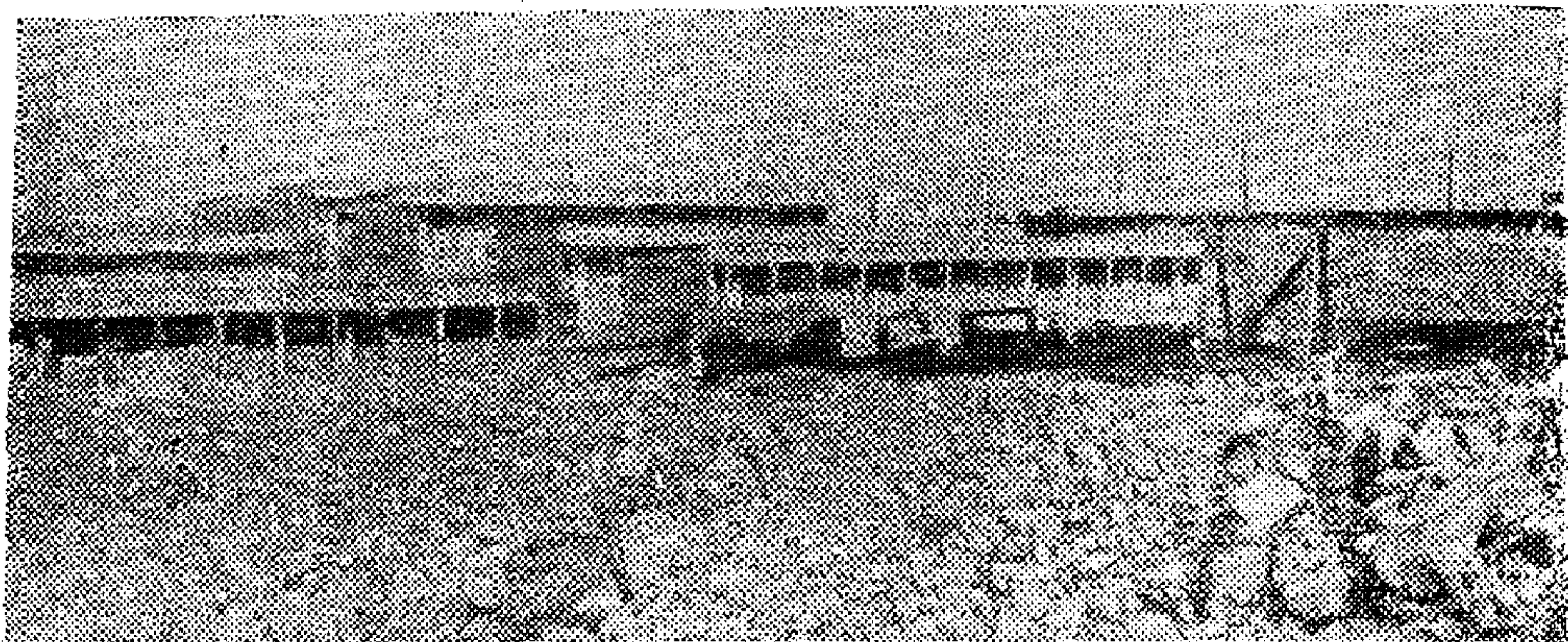
ويحجز السد أمامه المياه مكونا بحيرة كبيرة تعتبر ثانى بحيرة صناعية فى العالم .. وهى تمتد أمام السد العالي بطول ٥٠٠ كيلو مترا ويعرض متوسطه ١٠ كيلو مترات وأقصاه فى بعض المواقع ٢٥ كيلو مترا وقاعها ينزل الى عمق أقصاه ٩٧ م .. وبذلك تستوعب نحو ١٥٧٠٠٠ مليون م^٣ من المياه .

قصة بناء السد :

لقد كان لانشاء هذا السد العظيم قصة كان بطلها الزعيم الخالد الرئيس جمال عبد الناصر .. فقد كانت اقامته حلما راود المصريين سنين وسنين وكل مرة توضع أمام انشائه الموانع والاسباب التى تحول دون ذلك .. حتى كان عام ١٩٥٢ وتفجر ثورة الثالث والعشرين من يوليو . فوضع موضع التنفيذ وقدرت تكاليف المشروع بمبلغ ١٢٠٠ مليون دولار ٣٥٪ منها نقداً أجنبياً .. ولكن ما الحيلة والبلاد مقسمة على خطة تنمية طموحة فكان العرض على البنك الدولى للانشاء والتعمير لتمويل عمليات النقد الاجنبى اللازم للمشروع ووافق البنك على ذلك بالاشتراك مع أمريكا وانجلترا . ولكن أراد الاستعمار أن يلعب لعبته المعتادة فعاد البنك فى ١٩ يونيو ١٩٥٦ فسحب عرضه فجأة وسحبت أمريكا وانجلترا عروضهما ، بغية أن تخضع مصر الثورة لمطالبهم الاستعمارية لتدور فى فلكهم .

وكان الرد الحاسم على هذا الموقف أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم شركة قناة السويس . وفى أكتوبر من نفس العام وقع العدوان الثلاثى على مصر .. وفى هذا يقول الزعيم الراحل :

« احنا ليه حاربنا فى معركة عام ١٩٥٦ لاننا لم نقبل الاهانة لم نقبل باى حال من الاحوال ان تستهين بنا الدول الكبرى ولاننا اردنا ان نبني السد العالي وصممنا ان نبنيه بارادتنا لانهم وعدونا بتمويل السد العالي ثم نقضوا هذا »



منطقة السد العالي .. عام ١٩٦٠



بحيرة ناصر .. ثانى بحيرة صناعية فى العالم تمتد أمام السد ٥٠٠ كيلو مترا

**الوعد وكان لنا بل كان علينا أن نبني السد العالي بأموالنا
المتهربة التي كانوا ينهبونها من قناة السويس »**

وانتهت قصة تمويل السد العالي في أواخر ديسمبر ١٩٥٨ بتوقيع اتفاقية بين ج. ع. م. والاتحاد السوفيتي قدم بمقتضاها قرضا طويل الاجل لـ ج. ع. م. لتمويل تنفيذ المرحلة الاولى لمشروع السد العالي على أن يسدد القرض على اثني عشر عاما اعتبارا من عام ١٩٦٤ ٠٠ وفي ٢٢ أغسطس عام ١٩٦٠ تمت اتفاقية أخرى لاتمام المرحلة الثانية للمشروع ومحطة توليد القوة الكهربائية ٠٠ يسدد على اثني عشر قسطا سنويا اعتبارا من عام ١٩٧٠.

نتائج قيام السد :

ويعتبر السد العالي حجر الزاوية لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات ٠٠ اذ يترتب على قيامه فوائد جمة نجملها في :

✱ توسيع الرقعة الزراعية باستصلاح مساحه قدرها ١٣ مليون فدان .

✱ تحويل نحو ٩٧٣ الف فدان من نظام الري الحوضي الى الري الدائم مما يضاعف غلتها .

✱ ضمان المياه اللازمة لري الرقعة الزراعيه الحاليه وما يستتبع مستقبلها .

✱ وقاية البلاد من اخطار الفيضانات العاليه .

✱ زيادة انتاجية الاراضى الزراعيه بتحسين وسائل الصرف لانخفاض منسوب المياه الجوفية .

✱ التوسع في زراعة الارض للتصدير .

✱ تحسين الملاحة النيلية وتيسيرها على مدار السنة .

✱ توليد طاقة كهربائية قدرها نحو ١٠ مليار/كيلووات/ساعة/سنة .

✱ التوسع في زراعة الدرة الصيفية بدلا من الدرة النيلية والافادة بزيادة غلة الشامية الصيفية . وتقدر الزيادة المباشرة في الدخل القومي للجمهورية العربية المتحدة المترتبة على تنفيذ السد العالي بنحو ٣٣٤ مليون جنيه/سنويا .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يوفر السد العالي لجمهوريه السودان الديمقراطية مياهها الري قدرها ١٤ر٥ مليار م^٣ / سنويا مما يزيد الرقعة الزراعية بها الى ثلاثة أمثالها .

حقائق عام ١٩٧٠ :

ولقد بدت آثار قيام السد العالي واضحة في عام ١٩٧٠ إذ أمكن خلال هذا العام توفير مياه الري لجميع الأراضي المزروعة بـ جـ ، عـ ، مـ علاوة على توفيرها للأراضي الحديثة الاستصلاح التي أعدتها وزاره استصلاح الأراضي سواء للاستزراع أو الغمر .

ولقد بلغت كميات المياه التي أعطيت خلف خزان أسوان في هذا العام ٥٣ مليار متر مكعب في حين لم تزد تلك الكميات في السنوات متوسطة الإيراد قبل قيام السد العالي عن ٤٨ مليار م^٣ كما بلغ أقصى تصرف خلف أسوان ٢٢٥ مليون م^٣ يوميا في حين لم يزد قبل السد العالي عن ١٧٠ مليون م^٣ يوميا في فترة أقصى الاحتياجات .

وفي سبيل امداد الزراعات المختلفة بحاجتها من المياه قامت وزارة الري في الوقت المناسب بصرف كميات المياه اللازمة لزراعة ١٥ مليون فدان من الذرة الصفى مما كان له الاثر الكبير في توفير هذا الغذاء الشعبى الهام والاستغناء عن استيراده من الخارج كما صرفت الوزارة في الوقت المناسب أيضا المياه اللازمة لزراعة ١٢ مليون فدان من الارز وهي مساحة لم تسبق زراعتها في تاريخ الجمهورية العربية المتحدة . . هذا بجانب زيادة الحجز على قناطر أسنا نحو ٣٠ سم بما أمكن من اعطاء رية غمر لزراعة العدس في منطقة أسنا للمحافظة على جودة وكمية هذا المحصول الذى اشتهرت به هذه المنطقة قبل تحويل نظام ري أراضي الحياض الى الري الدائم .

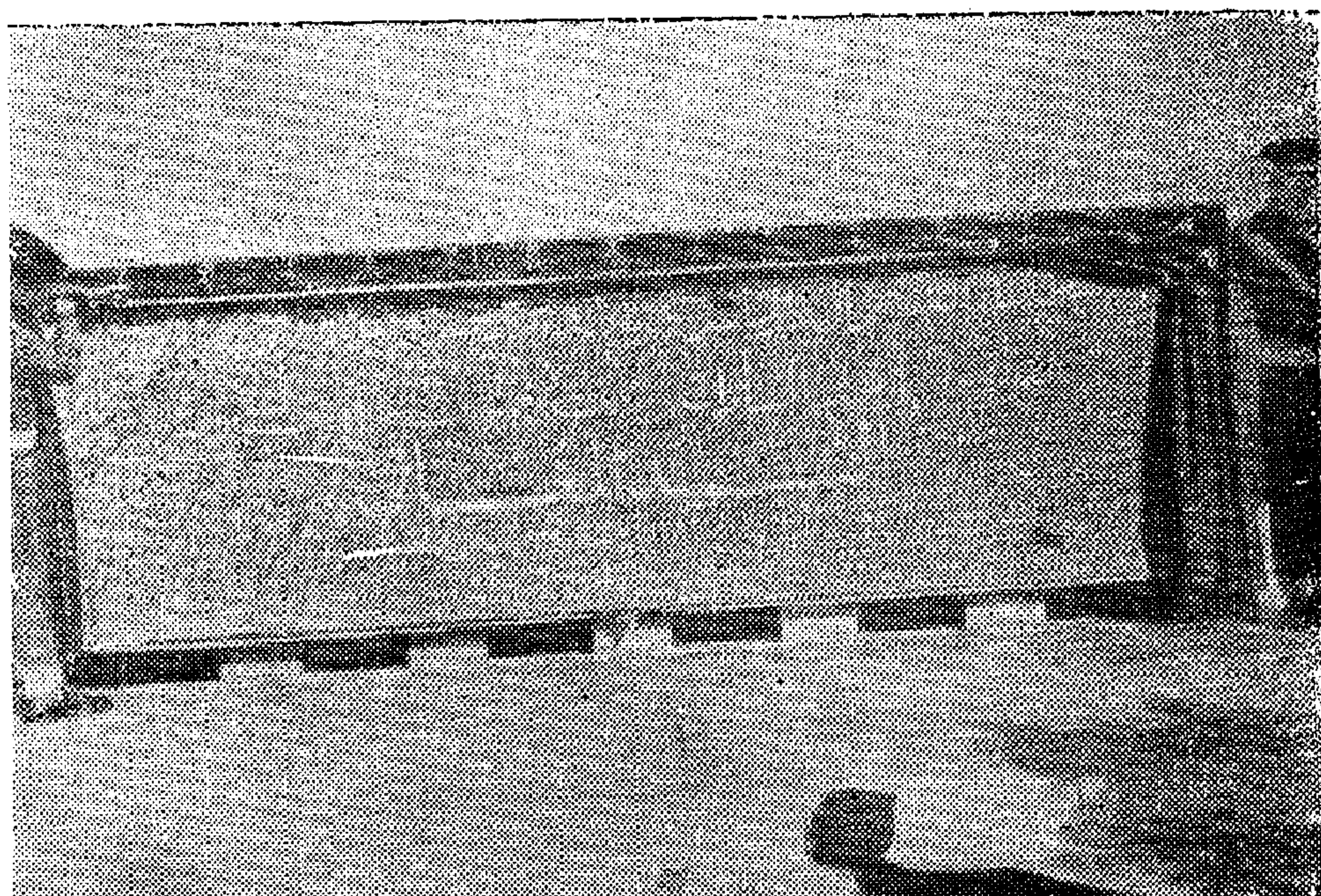
كما قامت وزارة الري نتيجة لقيام السد العالي وامكان حجز مياه الفيضانات كلها . . بتحسين المناوبات في مناطق القطن في فترة أقصى الاحتياجات بجعلها ثابتة (٧ عمالة و ٧ بطالة) بدلا من المناوبات الثلاثة (خمسة عمالة ، ١٠ بطالة) وقد كانت هذه المناوبات قبل السد العالي ثلاثة (٦ عمالة ، ١٢ بطالة) وقد تمتد البطالة في السنوات الشحيحة الإيراد الى خمسة عشر يوما في بعض الاوقات . . كما أمكن جعل مناوبات الارز ٤ أيام عمالة ، أربعة أيام بطالة بدلا من أربعة أيام عمالة ، ٦ أيام بطالة وكانت نتيجة ذلك زيادة محاصيل القطن والارز الى ارقام قياسية لم تتحقق من قبل .

وهنا يجدر بنا ان نتبين عظمة القائد الراحل حينما قال :

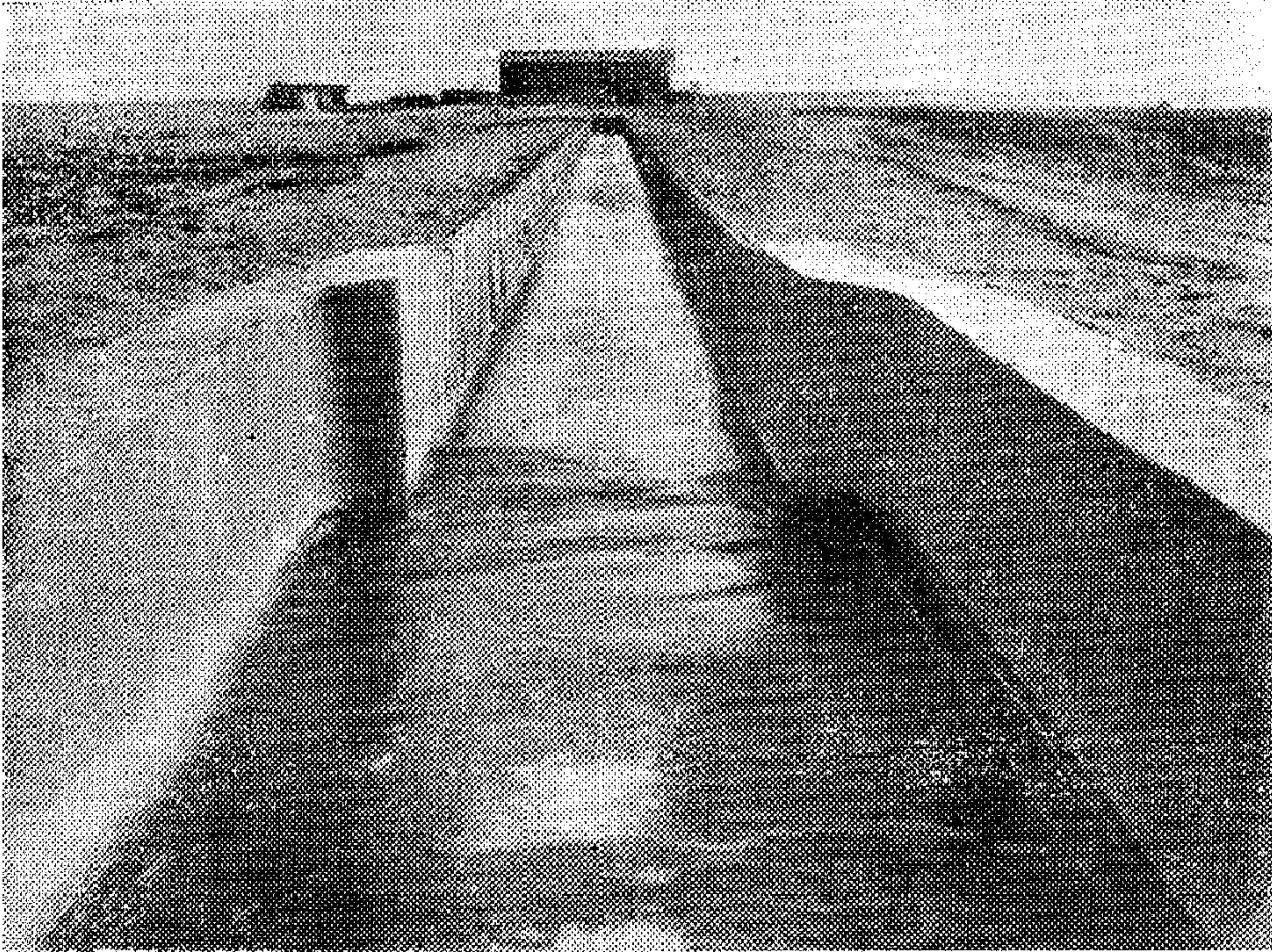
« ان الشعوب تقيم النصب التذكارية تخليدا لانتصاراتها الكبرى واننا لنعتبر أن السد العالي هو النصب التذكاري لمعركة العرب وانطلاقة القومية العربية لتحقيق دورها الانساني والتاريخي . . انه تذكاري يتناسب في ضخامته ويتناسب في فوائده ويتناسب في آثاره مع عظمة الامة التي أنشأته . . انه تذكاري حي خلاق وليس مجرد حجر أصم تلقى الزهور من حوله في المناسبات . . انه حياة جديدة متجددة



الرئيس محمد أنور السادات ... يفتتح مشروع السد العالي
من مآثر كفاح ونضال القائد الخالد جمال عبد الناصر ...



اللوحة التذكارية لافتتاح مشروع السد العالي ١٥ مايو ١٩٧١



قنوات الري في الاراضي الرملية •• الجديدة

•• انه فيه واقعة للتطور •• انه عون وذخر وسند في معارك طويلة على طريق طويل من أجل تحقيق الاهداف العربية الكبرى •• ثم هو حافز مستمر يذكر امتنا بأنه ما من شيء يعز عليها مثاله او يبعد عنها طمبه اذا ما عزمت وأزادت وصممت •• بل اننا نثق أن هذا السد انعال سوف يكون حافزا مستمرا لاهم كثيرة غير امتنا العربية •• اهم كثيرة في افريقيا التي ينبع من قلبها هذا النيل العظيم •

الرى والتوسع الافريقى :

وللاستفادة من مياه السد العالى فى التنمية الزراعية وضعت وزارة الرى خطة بمقتضاها يتم تنفيذ عدة مشروعات للرى والصرف اللازمة لاستصلاح الاراضى البور ولتحويل اراضى الحياض الى الرى المستديم •

فنى مجال التوسع الزراعى الافقى :

نجد لتوفير المياه فى منطقة غرب الدلتا حيث يجرى التوسع فى نحو ٦٠٠ ألف فدان قد تم انشاء الترعى اللازمة لرى مساحة ٢٨٠ ألف فدان وكذلك انشاء محطات الرى لها •• ولتوفير المياه للمساحات المتبقية تم توسيع رياح البحيرة ليزيد تصرفه الى ٢٧٠٢ م^٣ فى اليوم وتقوية طلمبات العطف ليزيد تصرفها الى ١٠ ملايين م^٣ مع توسيع ترعة المحمودية لاستيعاب هذا التصرف •• هذا وينتهى فى عام ١٩٧٣ توسيع ترعة النوبارية ليتكافأ قطاعها مع الزمام النهائى المقدر عليها ويقدر بنحو ٧٤٤ ألف فدان •• بجانب انشاء ترعة جديدة تسمى الرياح الناصرى •• يأخذ من أمام قناطر الدلتا بجوار الرياح البحيرى حيث يسير غربه وموازيا له محتلا مجرى مصرف المحيط حيث يلتقى عند الكيلو ٥٧ بترعة التحرير ويتحد معها فى مجراها حتى يلتقى بترعة النوبارية عند الكيلو ٧ تقريبا ويبلغ طول الرياح ٨٣ كم •

ويجرى انشاء ترعة جديدة هى ترعة النصر تأخذ من ترعة النوبارية لرى اراضى منطقتى النصر الشمالية والجنوبية وأراضى الضبعة وأقيمت عليها ثلاث محطات للرى تعتبر من أكبر محطات الرى فى ج • ع • م • كما تم انشاء الترعى والمصارف اللازمة لرى ٣٤ ألف فدان من منطقة النصر وجميع ترعى هذه المنطقة مبطنة •

وفى وسط الدلتا حيث تم التوسع الزراعى فى نحو ١٢٠٢ ألف فدان تم انشاء الترعى اللازمة لرى هذه الاراضى وكذا توسيع الرياح العباسى وهو المصدر الرئيسى لمياه الرى لهذه المساحة لزيادة تصرفه الى ٢٨ مليون م^٣ اليوم وتوسيع بحر اسنين من تقابله بالرياح العباسى ، وتوسيع رياح بلقاس وبحر المعصرة وبحر نبيره وحفير شهاب الدين •

ولما كان العمل جارى فى استصلاح منطقة الزاوية وتبلغ مساحتها ٢٤ ألف فدان فقد تم انشاء اللازم لها ويجرى توسيع ترعتى ميت يزيد والزاوية وينتهى العمل بهما عام ١٩٧١ •

وفى شرق الدلتا حيث تم التوسع الزراعى فى مساحه ٤١٤ ألف فدان فقد تم انشاء الترعى اللازمة لرى هذه المساحات ويجرى الآن تنفيذ مشروع لامداد منطقة بحر البقر بالمياه المقررة من ترعه السعيدية الآخذة من ترعة الاسماعيليه .

وفى مناطق التوسع الزراعى فى مصر الوسطى وتبلغ نحو ٦٤ ألف فدان تم انشاء الترعى والمصارف فى منطقتى التوسع بمحافظة الفيوم والترعى اللازمة لمنطقتى التوسع بمحافظة المنيا ومحطات الرى اللازمة لرفع المياه من بحر يوسف كما أنشئت فى منطقة شمال سمالوط آبار ارتوازية تصب مياهها فى الترعة الرئيسية للمعاونة فى الرى .

ويجرى انشاء مصرفين قاطعين على الحدود الفاصلة بين منطقتى التوسع الزراعى فى محافظة المنيا المرتفعتين لمنع ضرر الرشح عن الاراضى المنزرعة المنخفضة الواقعة شرقهما .

وفى منطقة مصر العليا قد تم التوسع فى مساحة ٧٣٤ ألف فدان تمت مشروعات الرى والصرف اللازم لها كما تم تركيب جميع محطات الرى اللازمة .

تحويل الرى الحوضى الى مستديم :

ان تحويل مساحة ٩٧٣ ألف فدان بمحافظات قنا ، سوهاج ، اسيوط ، المنيا ، بنى سويف من نظام الرى الحوضى الى نظام الرى الدائم هو النتيجة المباشرة لقيام السد العالى ولذلك كان حفر ثلاث ترع رئيسية كبيرة اشبه بالرياحات .. تلك الترعى هى :

• ترعة الكلاية الجديدة بطول ٢٢٥ كم وزمامها ٢٠٢ ألف فدان .

• ترعة اصفون الجديدة بطول ١٢٥ كم وزمامها ٦٨ ألف فدان .

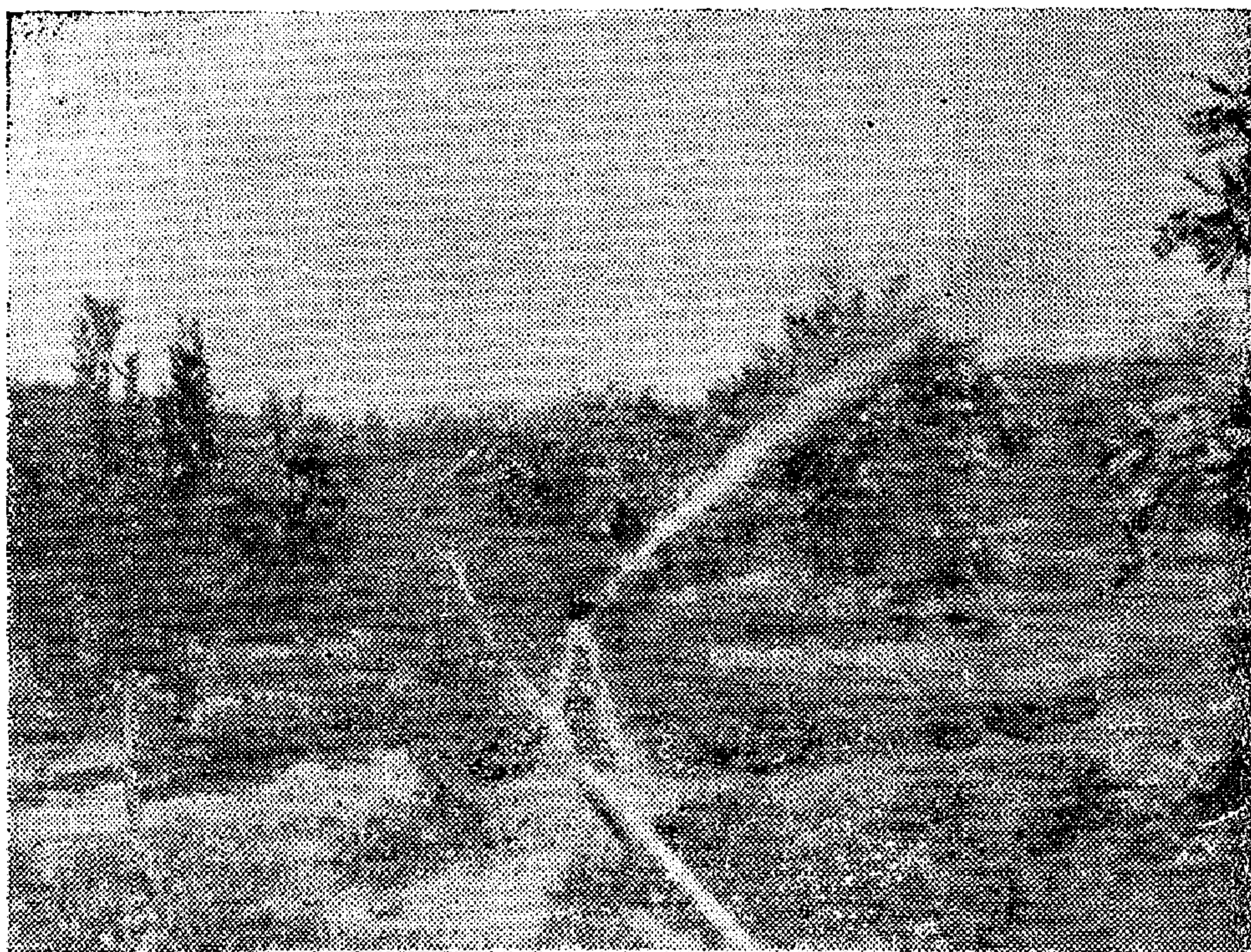
• ترعة نجع حمادى الغربية بطول ٢٢٠ كم وزمامها ٤٣٠ ألف فدان .

بجانب سبع ترع رئيسية اخرى اجمالى أطوالها نحو ٣٠٠ كجم ونحو ٩٠٠ ترعة توزيع وترعى فرعية اجمالى أطوالها نحو ٤٠٠٠ كم .. وتخفيفا عن كاهل زراعى اراضى الحياض تم انشاء ٤ آلاف كيلو متر من المساقى كما تم اقامة ٣٤٠٠ منشأة بنائية من قناطر وكبارى وسحارات ، وسبع محطات للطمبات لرفع المياه من النيل والترعى الرئيسية لرى الاراضى العالية وتبلغ مساحتها نحو ٢١٢ ألف فدان .

الصرف فى اراضى الرى المستديم :

هذا عن جهود الدولة فى العهد الناصرى فى مجال الرى لزيادة الانتاج الزراعى رأسيا من الرقعة المتاحة من جهة وزيادة الرقعة الزراعية باضافة مساحات جديدة من جهة أخرى .

والكلام عن الرى يجرنا الى سياسة الصرف .. فقد اتضح بعد أن عم.



استحدثت الثورة عمليات الرى والرش ٠٠

نظام الري المستديم معظم أراضي الجمهورية ظهور مشكلة ارتفاع مستوى الماء الأرضي بها وحاجتها الماسة الى الصرف . . تلافيا لاستمرار التدهور في الانتاج الزراعي .

ومن هنا قامت وزارة الري بانشاء سلسلة كبيرة من المصارف العمومية بدرجاتها المختلفة بجانب اقامة محطات طلبات للصرف على النيل وفرعيه رشيد ودمياط . وأخرى على جميع المصارف الرئيسية لرفع المياه منها الى البحر وبلغ عدد محطات الصرف بالوجهين البحري والقبلي عام ١٩٥٢ نحو ٤٠ محطة منها ٨ محطات لشرق الدلتا ، ١٠ محطات بوسط الدلتا ، ٨ محطات بغرب الدلتا ، ١٤ محطة بالوجه القبلي . مجموع تصرفها ٥٥ مليون م^٣/يوم وتخدم زمائنا نحو ١٩ مليون فدان .

وبالرغم من تلك الشبكة والاعمال الضخمة لعملية الصرف فان النتيجة لم تكن محققة لهدف الصرف . . واعتمادا على الخبرة التي نالها المختصون بوزارة الري وضعت الوزارة سياسة جديدة شاملة لصرف أراضي ج . ع . م . بمقتضاها أعيد تقسيم الأراضي المنزرعة والتي تروى ريا مستديما الى مناطق تصرف بالراحة وأخرى تصرف بالآلة .

وبعد قيام ثورتنا المباركة وتمشيا مع خطة زيادة الانتاج الزراعي وتحقيقا لاهداف خطة التنمية الزراعية تم حتى عام ١٩٧٠ انشاء ٢٤ محطة طلبات جديدة لصرف ١٨٨٠ مليون فدان كما يجري حاليا انشاء ١٢ محطة صرف جديدة لتحل محل محطات قديمة . . ويبلغ الزمام المتمتع بالصرف الكامل نتيجة قيام هذه المحطات نحو ٣٥٠٣٥٠٣ ر٣ فداناً .

وقد تضمنت مشروعات الصرف في المحطة الثانية مشروعا هاما ألا وهو مشروع وادي الريان لتحويل مياه صرف أراضي الفيوم الى منخفض وادي الريان ليخدم بالصرف الأراضي المنزرعة بالفيوم والتي تبلغ نحو ٣٥٢ ألف فدان .

ولكن بالرغم من امتداد شبكات الصرف العامة المكشوفة والعناية الثامة باقامة محطات الصرف ذات الكفاءة التي تتناسب مع حاجة الصرف فانها لم تؤت بشمارها المرجوة وتحقق اهدافها كاملة ذلك أن المساحة التي تمتعت بالصرف الكامل لم تتجاوز شريطا ضيقا على جانبيها حيث أن شبكات المصارف الحقلية لم تنتشر الا في مساحات محدودة .

ولهذا عيّنت وزارة الري بانشاء شبكات الصرف الحقلية تمتد الى أعماق الحقل وصولا الى تحقيق الهدف من انشاء شبكات الصرف العام وبتوافر الصرف الكامل للأراضي الزراعية .

الصرف المنطى :

ولما كانت المصارف الحقلية المكشوفة تشغل نحو ٨٪ من المساحة المنتفعة بها علاوة على صعوبة صيانتها فقد لجأت الى تنفيذ سياسة الصرف المنطى منذ عام ١٩٥٣ تجنبيا للصعاب والمشاكل التي تنشأ عن الحقلية

المكشوفة . وتبلغ المساحة التي نفذت بها مشروعات الصرف المغطى حتى الآن نحو ٥٧١ ألف فدان .

كما أعدت الوزارة مشروعا لتحسين الصرف في مساحة نحو ١٤ مليون فدان بالدلتا . ويتضمن اقامة ١٥ محطة صرف يبلغ زمامها نحو ٩٨٦ ألف فدان ، وتوسيع وتعميق المصارف العمومية والفرعية لتوفير عمق الصرف المقرر داخل المساحة كلها مع تغطيتها بشبكات الصرف المغطى .

الصرف . . في أراضي الحياض :

وتتقوم خطة وزارة الري بتلازم مشروعات الصرف والرى العام ولذا فإنه يجرى حاليا تنفيذ مشروعات الصرف بأراضي الحياض بالقدر الذي تسمح به الظروف .

وفي محافظة قنا يجرى انشاء المصارف العمومية في مساحة ١٤٩ ألف فدان وينتهى من استكمال شبكة الصرف جميعها لتغطي مساحة ٢٨٢ ألف فدان في عام ١٩٧٥ . كما بدى في تنفيذ شبكات الصرف المغطى في مساحة ١٥ ألف فدان هي مناطق القصب .

وفي محافظة سوهاج تم انشاء الكثير من المصارف الرئيسية المكشوفة وينتظر الانتهاء من جميع الشبكة لتغطي مساحة كلية قدرها ٢١٥ ألف فدان عام ١٩٧٥ .

ومن المقرر انشاء شبكة الصرف العام في محافظة أسيوط لتغطية مساحة ٢٦٦ ألف فدان وتقوية محطات الصرف القائمة وينتظر الانتهاء من ذلك في عام ١٩٧٥ .

هذا ويجرى حاليا انشاء شبكة الصرف العام بمحافظتى المنيا وبني سويف حيث ينتهى منها في عام ١٩٧٥ لتغطية مساحة قدرها ١٣٠ ألف فدان .

وسيبدأ في عام ١٩٧٦ بعد استكمال شبكات الصرف العام المكشوفة في تعميم الصرف المغطى في مساحة ٢٠٠ ألف فدان بمناطق الحياض ولقد بدى فعلا بتنفيذه في مساحة ٤٠١٠٠ فدان بمحافظات أسوان وقنا وبني سويف والفيوم .

« ان عمليات استصلاح الاراضى الجديدة
يجب ألا تتوقف ثانية واحدة .. ان الحضرة
يجب ان تتسع مساحتها مع كل يوم .. على
وادي النيل .. وينبغي الوصول الى الحد الذي
تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على
التحول فوق ضفافه الى حياة خلقة لا تهدر
هباء ولا تضيع » •

التوسع الأفقى

ما قبل سنة ١٩٥٢ :

لقد كان قانون الإصلاح الزراعى ..
وما ترتب عليه من تحرير الفلاح من
الرق والعبودية والاستغلال .. هو
أول ضربات الثورة التى اقتلعت بها
جنود المجتمع القديم .. ومهدت الى
بداية الطريق نحو التطبيق الاشتراكى
.. الى حياة الحرية والكرامة .. فان
استصلاح الاراضى .. هو الخطوة
الضاربة بقوة وعزم على نفس الطريق
.. طريق الكفاية والعدل .

استصلاح الاراضى فى ج . ع . م

ولم يكن المجتمع الذى كان يبلغ تعدادده وقت قيام الثورة ٢٣ مليون
نسمة .. مجتمعاً صناعياً تسهل تنميته ودعم موارده الاقتصادية باستغلال
الحفامات الاولى والموارد المادية .. بل ورثته الثورة مجتمعاً زراعياً .. بحكم
الظروف السياسية والاجتماعية التى احاطت به منذ أوائل القرن العشرين
.. وأملت على غالبية افراده ، الاشتغال بالزراعة .. رغم ضآلة الرقعة
الزراعية التى ظلت تدور حول ستة ملايين من الافدنة .. ويعيش عليها
حوالى ١٤ مليون نسمة من سكان الريف .. منهم نحو خمسة ملايين من
العمال الزراعيين يكسحون فى الارض ولا يملكون شيئاً .. بل يتطلعون الى
ملكية الارض التى يعملون فيها ويعيشون عليها .

وفى الوقت الذى كان فيه عدد السكان يتزايد عاماً بعد آخر لم تقابله
زيادة مماثلة فى الرقعة المنزرعة .. حيث لم يكن معدل استصلاح الاراضى
يزيد عن ٢٥٠٠ فدان قبل عام ١٩٥٢ بل أن المساحة التى استصلحت ..
واستزرعت فى العشرين سنة السابقة لقيام الثورة لم تزد عن ٤٥٠٠٠
فدان.

لم تكن هناك أية سياسة مدروسة للتوسع الأفقى قبل الثورة فى ظل
النظام الرأسمالى الاقطاعى .. ولكن شركات أجنبية تكتسب اراضى الدولة
.. وتجري استصلاحها بطريقة بدائية .. وتبيعها للفلاحين بالمان وفوائد
ياهظة يعجزون عن سدادها .. فتعود ملكيتها للشركات ثانية .. واقطاعيون
يغتصبون مساحات من اراضى الدولة ويخضعون مشروعات الري والصرف
لصالحهم غير مباليين بالصالح العام .

الخبرات الفنية وضآله المساحات المستصلحة .. مع قصرها على المساحات السهلة المنبسطة .. واقتصار عمليات الاستصلاح على تقسيم الارض وانشاء المجارى المائية بها .. وبجانب هذا كان هناك انعدام شعور المشتغلين بعمليات استصلاح الاراضى .. بضرورة توفير المسكن والمرافق العامة والخدمات للزراع .

وصاحب هذا أن الاراضى الزراعية .. التى أضيفت طوال الخمسين سنة السابقة للثورة لم تتجاوز ١٢٥٠٠٠ فدان أى بمعدل ٢٥٠٠ فدان سنوياً .

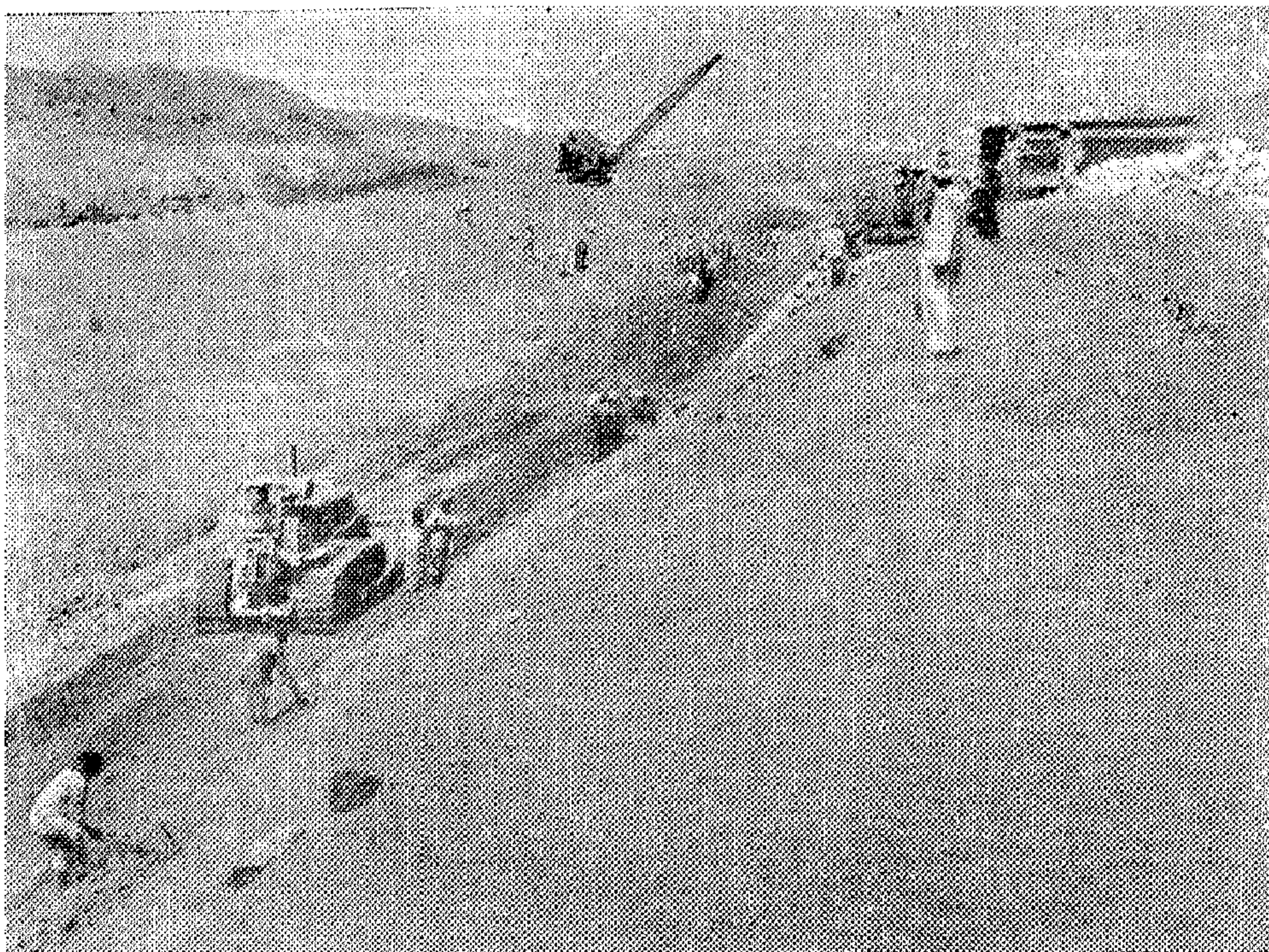
مع الثورة :

نلك كانت صورة واقع استصلاح الاراضى فى مجتمع ما قبل الثورة .. صورة تجللتها الغوضى والسلبية والاستهتار بالقيم الانسانية .. وهى نفسها التى دفعت الثورة لعمل بكل طاقاتها لتنمية موارد المجتمع الاقتصادية الزراعية .. وبتصميم وعزم ثابتين على زيادة الرقعة الزراعية ، فبدأت على الفور مع بداية عام ١٩٥٢ فى دراسه الموارد المائية لتدبير موارد مائية اضافية .. ووضعت برنامجاً عاجلاً لاعمال الري لاراضى جديدة .. وبدأت عمليات الاستصلاح على قدر الامكانيات المحدودة المتوفرة وقتئذ .. وبالرغم من نقص معدات الاستصلاح .. وتعذر استيرادها وعدم توفر الخبرة الفنية المدربة ، فقد بلغت المساحات المستصلحة منذ قيام الثورة حتى نهايه عام ١٩٦٠/٥٩ نحو ٧٨٩ ألف فدان .. بمعدل نحو ١٠ آلاف فدان سنوياً وهو ما يعادل أربعة أمثال ما كانت عليه الحال قبل الثورة .. وفى هذا الصدد يقول الزعيم الراحل فى المحلة الكبرى فى أغسطس ١٩٥٩ :

« كانت سياستنا حتى الآن أن نتوسع بقدر المياه المتاحة ثم تطورت هذه السياسة وأصبح علينا أن نستصلح كل سنة مائة ألف فدان جديدة لتوزيعها على الفلاحين ، وبهذا نملك من ٢٥ - ٣١ ألف غاتلة كل سنة . فبدلك فعلاً نستطيع أن نخلق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى .. وفى نفس الوقت ستزيد الارض التى تستصلح ، يعنى نستصلح ٢ مليون فدان من السد العالى .. نبدا بمليون فدان فى الوادى الجديدة وفى هذا الوقت فى الصحراء الغربية نبحث عن المياه بجوار مديرية التحرير .. على المياه الجوفية ، وتخلق مزارع على المياه الجوفية وفى نفس الوقت بنقابل زيادة فى السكان اذا لابد أن نتوسع فى استصلاح الارض ثم نتوسع فى استصلاح الاراضى البود » .

فترة اعداد :

ولقد كانت هذه الفترة فترة تدريب .. تولد عنها من الخبرات والكفاءات ما تم الاستفادة بها فى الفترة اللاحقة .. وتميزت هذه الفترة بتنفيذ مفهوم استصلاح الاراضى .. من قصر عملياته على توصيل المياه .. الى اراضى سهلة منبسطة .. الى عمليات تعمير واستحداث مناطق جديدة .. تتشعب فيها الترع والمصارف وتشققها الطرق المرصوفة ، تتمتع بالمنافع



ان عمليات استصلاح الاراضى الجديدة يجب ألا تتوقف ثانية واحدة
(الميثاق)



انشاء المصارف الجديدة ٠٠ فى الاراضى الجديدة ميكانيكيا

انعامه من كهرباء ومياه شرب نقيه ، مساكن صحية ومستشفيات ، مدارس وأسواق ونواد وجمعيات تعاونيه تزخر بوسائل المواصلات الحديثه وذلك لاقامة مجتمع جديد متكامل .

السد العالى حجر الزاوية :

ولما كانت عمليات استصلاح المساحات الكبيرة . . تحتاج الى جهود كبيرة ضخمة ، وتنسيق بين مواردها المختلفة . . الماء والارض والمال ، واليد العاملة . . فقد وجبت الدولة لها عنايتها واهتمامها .

فمن ناحية الموارد المائيه فليس لدى ج . ع . م . منبع مائى دائم لها . . يمكن الاعتماد عليه لرسم سياسة استصلاح الاراضى غير نهر النيل . . وكان على الدولة تدبير موارد اضافيه منه تمثلت فى اقامة السد العالى ، ذلك المشروع العملاق الذى يوفر ٧٥ مليار م^٣ من المياه . . وفى ضوء هذ انكمية التى يوفرها السد العالى . . والكميات التى وفرتها وزارة الري عام ١٩٥٩ . . وكميات الموارد الاضافية المدبرة فى برنامج عام ١٩٥٣ والتى لم تستغل بالكامل . . رسمت الدولة خطة استصلاح الاراضى خلال الخطة الخمسية الاولى (٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥) .

أما بالنسبة للموارد المادية والبشرية . . فقد عجزت الاجهزة التى أنشئت خلال الخمسينات عن تنفيذ المساحات الضخمة التى تقرر استصلاحها على البرنامج العاجل . . وخاصة بعد توقف استيراد الآلات والمعدات عقب الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وتطلبت برامج الاستغلال الضخمة . . اعطاء دفعة قوية لاجهزة التصميم والتنفيذ والاشراف والاستزراع ، فتم انشاء مؤسسات وهيئات وشركات جديدة . . حتى تتمكن من القيام بمسئولية استصلاح المساحات التى أدرجت فى برامج الخطة الخمسية الاولى واستزراعها .

أما بالنسبة للارض فقد بدأ مع بداية بناء السد العالى تنفيذ دراسة لخصر وتصنيف التربة لاختيار اراضى التوسع الافقى منها ، وذلك بموجب اتفاقية عقدت لهذا الغرض بين وزارة الزراعة والصندوق الخاص التابع لهيئة الامم المتحدة . . وقد تم هذا الخصر بطريق التصوير الجوى لمساحة ١٤٥ مليون فدان من الاراضى البور التى تقع على جانبي وادى النيل من محافظة أسوان والقاهرة . . باتساع يتراوح بين ٥٢٠ كيلو مترا على كل جانب . . كما شملت الدراسة الاراضى البور التى تقع غرب الدلتا وشمالها حول البحيرات ، وأراضى منطقتى الصالحية والاسماعيلية وفى عام ١٩٦٤ تمت هذه الدراسة وكانت نتيجتها :

١١٢٨٠٠	فدان أراضي صالحة للزراعة ذات القدرة الانتاجية الاولى
١٨٤٩٠٠	فدان أراضي صالحة للزراعة ذات القدرة الانتاجية الثانية
٦١٣٦٠٠	فدان أراضي متوسطه الصلاحية ذات القدرة الانتاجية الثالثة .
١٣٥٠٤٠٠	فدان أراضي صالحة تحت ظروف خاصة ذات القدرة الانتاجية الرابعة .
٤٩٣٥٩٠٠	فدان أراضي، تقدر صلاحيتها بعد دراسة عوامل التربة ذات قدرة انتاجية خامسة .
١٦٠٣٤٠٠	فدان أراضي مختلطة بعضها متوسط الصلاحية وبعضها غير صالح للزراعة .
٥٦١٧٢٠٠	فدان أراضي لا تصلح للزراعة .
١٤٤١٨٢٠٠	فدان .

كما تم عمل تصوير جوى لمساحة ٥٣ مليون فدان اضافية خارج الوادى
وجدت منها مساحة كبيرة صالحة للزراعة ٠٠ لو توفرت لها مصادر المياه
الاقتصادية .

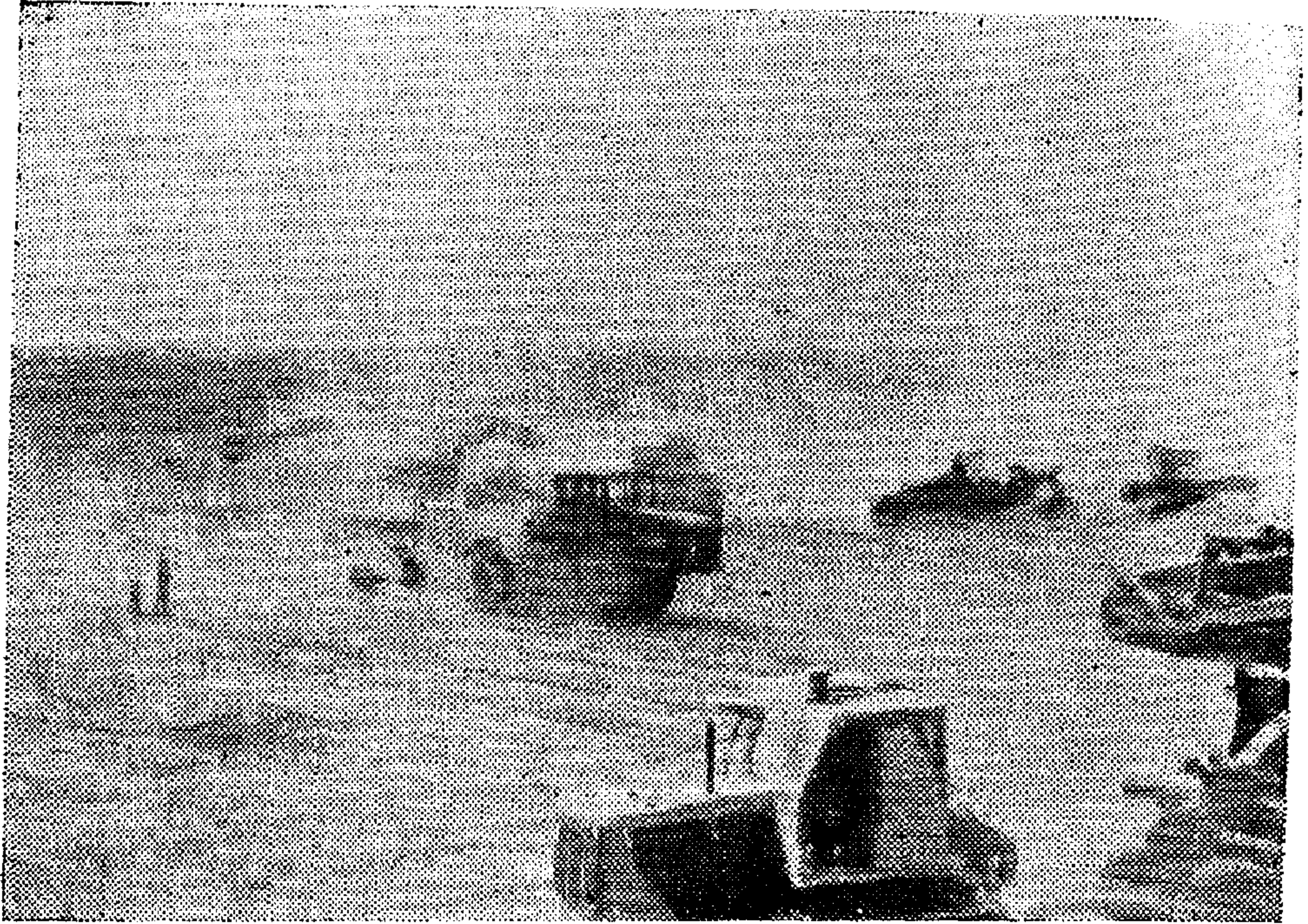
وزارة للاستصلاح :

وفى عام ١٩٦٣ ٠٠ نظمت وزارة للاستصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى
فنقوم بأعمال الاشراف والمتابعة والتوجيه ٠٠ وهذه هى أهم المؤسسات
والهيئات العامة التى ساهمت وما زالت تساهم بجهد فعال فى زيادة الرقعة
المنزرعة .

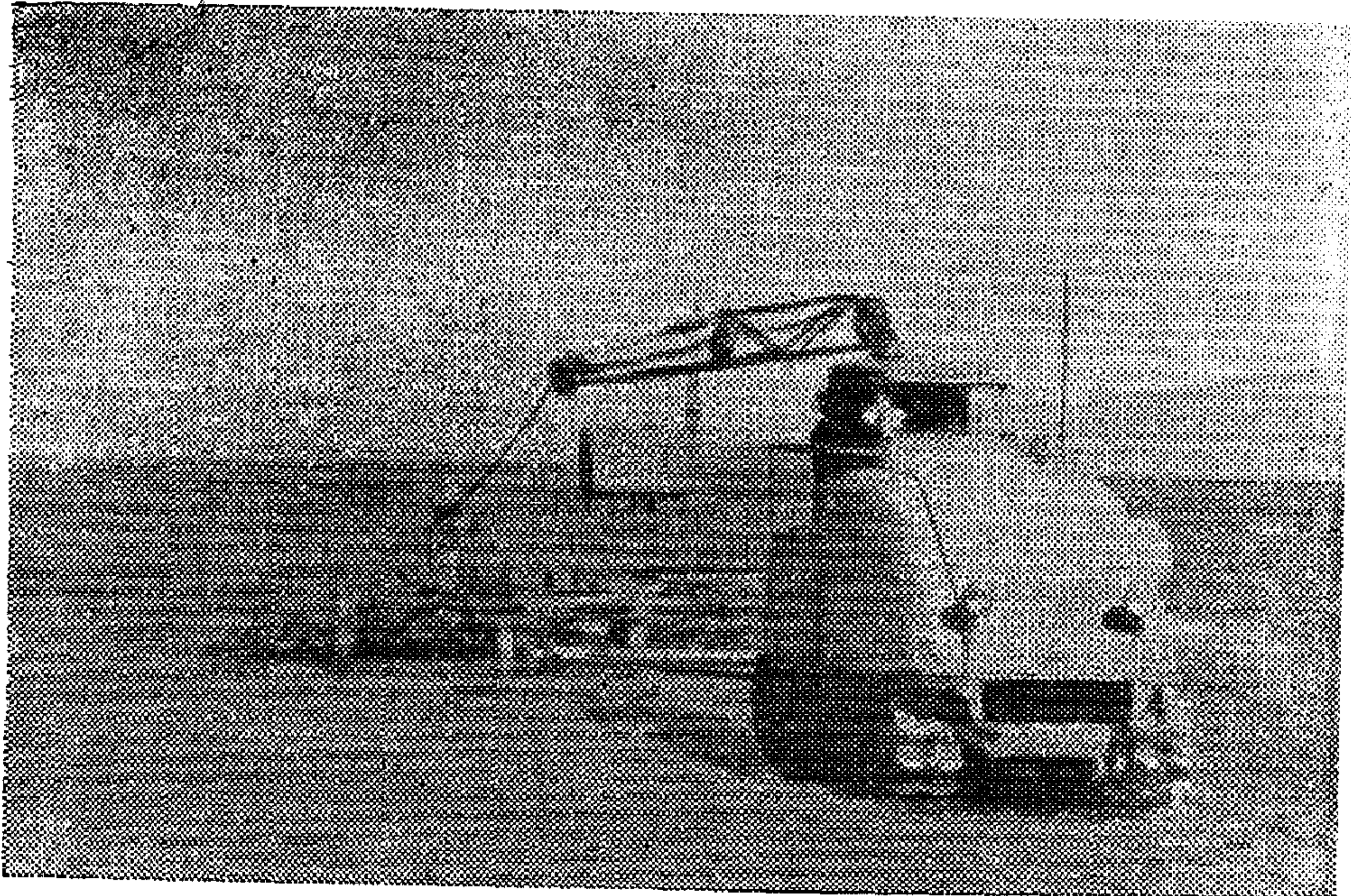
هيئة تعوير الاراضى :

أنشئت عام ١٩٥٥ وهى التى كانت تسمى الهيئة الدائمة لاستصلاح
الاراضى ، وقد أشرفت حتى نهاية عام ١٩٧٠/٦٩ على استصلاح وتعوير
٦٦١٦ ألف فدان كلها على مياه النيل ، وفى هذا المجال نجد الرئيس جمال
عبد الناصر يدوى صوته فى العيد الحادى عشر للثورة فى يوليو ١٩٦٣
ليعلن :

« لغاية النهاردة صلحنا ٣٣٠ ألف فدان تم استصلاحها
على موارد المياه الحالية من غير السد العالى ٠٠ وفى نفس
الوقت بنعمل فى الوادى الجديد ٠٠ وهدفنا ان احنا نوصل
لمليون فدان ، ٢ مليون فدان ، ولكن البداية بدأت هذا العام
٠٠ فى نفس الفترة ٠٠ فى نفس الوقت ٠٠ فيه ٢ مليون
فدان النهارده يجرى استصلاحها استعدادا لمياه السد العالى



أحدث الآلات الميكانيكية في عمليات استصلاح
الأراضي الجديدة بالساحل الشمالى الغربى



مشروع غرب النوبارية .. يتركز الاستصلاح
فى مساحة ٣٠٠ ألف فدان فى الصحراء الغربية

في العام القادم .. السنة الجاية حنغير مجرى النيل ان شاء الله في شهر مايو .. وبنحول النيل الى الانفاق الى يشتملوا فيها اخوانكم النهارده ويحفروها في الجرائيت ، وبهذا نقدر ناخذ ٤ مليار متر مكعب زيادة تساعدنا على زراعه جزء من ٢ مليون فدان اى اضافة اراضى زراعية جديدة .. تعادل ثلث الارض الزراعية قبل الثورة .. فيه عمل .. وفيه ثورة مش من اجل فلان باشا ولا من اجل فلان بيه ولا من اجل الخاصة الملكية .. ولا من اجل العائلة المالكة .. ولا من اجل اى طبقة ولا من اجل اى حزب ولا اصحاب نفوذ .. من اجل الفلاح ومن اجل العامل .. ومن اجل الشعب ، الارض الى حتطلع من السد العالي .. والارض الى بتتصلح من جانبها .. ولكن ستوزع على الفلاحين حتى يكون لكل فلاح نصيب من ارض وطنه .. وحتى يكون الفلاح شاعر انه سيد نفسه وسيد مصيره » .

وايكم كانت فرحة الرئيس الراحل بمديرية التحرير باكورة استصلاح الاراضى في عهد الثورة اذ يقول في فبراير سنة ١٩٦٤ في ذكرى عيد الوحدة :

« الى النهاردة بيروح مديرية التحرير يجد ان مديرية التحرير عمل ناجح وعمل مثمر . النهاردة بنصدر منها موالح ، بنصدر منها خضروات هشت في البداية بصعوبة وبعدين العمل فيها اسهل بكثير مما كان في الماضي » .

وفي مارس سنة ١٩٦٤ رسم الرئيس الراحل صورة مشرفة لما يجرى مشى مجال استصلاح الاراضى فيقول :

« هناك الآن مشروعات للرى والصرف المترتبة على السد العالي تبلغ قيمتها ٧٣ مليون جنيه ، على ان الناحية التى تحقق فيها النجاح الكبير من ناحيه استصلاح الاراضى الجديدة داخل الوادى وفي الصحارى المحيطة به » .

وفي داخل الوادى باحتساب ما يجرى حسابة الآن فعليه .. ينتهى هذا لعام فان الارض الجديدة التى تم اصلاحها داخل وادى النيل الحالى تصل الى ٥٠٠ ألف فدان عليها قراها الجديدة ولها خدماتها .

الهيئة العامة لتعمير الصحارى :

أنشئت عام ١٩٥٩ بعد أن أعلن الرئيس الراحل من أرض بور سعيد المناضلة في نوفمبر سنة ١٩٥٨ .. عن قيام الدولة بالبده في مشروعات تعمير الصحارى المصرية .. وقامت هذه الهيئة بتنفيذ عمليات الاستصلاح فى المناطق الآتية :

الوادي الجديد :

وقد تم حتى الآن استصلاح ٤٧٠٠٠ فدان في الواحات الخارجة والداخلية والبحرية ، وتعتمد في ريها على ٣١١ بئرا عميقة تتدفق بالمياه الجوفية .

وادي النطرون :

ويقع في الشمال الشرقي من الصحراء الغربية ٠٠ ويبلغ طوله ٦٠ كيلو مترا وعرضه ٩ كيلو متر ٠٠ وقد أتمت الهيئة حتى الآن استصلاح ٦٠٠٠ فدان تعتمد في ريها على ٥٠ بئرا .

الساحل الشمالي الغربي :

وتمتد هذه المنطقة مسافة ٥٤٠ كم غرب الاسكندرية وتعتمد في الري على مياه الامطار ٠٠ التي تسقط شتاء ٠٠ بمعدل ١٥٠ كم في المتوسط سنويا وتزرع التين والزيتون واللوز والعنب بجانب استغلال مياه السيول المتدفقة في الوديان ٠٠ والمياه السطحية العذبة والمخلوطة لتوفير الامكانيات لزراعة الفاكهة وخاصة العنب وقد شملت هذه المشروعات ١٦٤٠٠ فدان ٠٠

ومن أقوال الرئيس الراحل على مشروعات التعمير الجديدة :

« الرقعة الزراعية عندنا محدودة السنة الجاية حاحد أول فائدة من السد العالي وفيه مجهود في كل حته محناش ساتين ٠ في الوادي الجديد فيه عمل ٠٠ في العيد رحى برج العرب واطلعت في الصحراء الغربية من أول مريوط الى الغرب لغاية العلمين ٠٠ المنطقة دي كانت منطقة صحراوية ٠٠ النهاردة المصانع الحربية تنتج مراوح الهواء ، المراوح بنوزعها على البدو مجاننا ٠٠ كل واحد بياخد خمسة فدادين وبييجى يقعد في هذه المنطقة قاعد في جنة وناس بانين أوض وبياخلوا المروحة مجاننا وبياخلو شتل وخدعة مئات المراوح وآلاف الشتلات من الزيتون الى عمرها سنه والى عمرها سنتين والى عمرها ثلاث سنين ٠٠ ده جهد كبير جدا ٠ الواحد بيشرح ان فيه تطوير ٠٠ اذا احنا بنعمل في جميع الميادين من أجل زيادة الانتاج »

وفي افتتاح مجلس الامة مارس ١٩٦٤ قال الرئيس الراحل في هذا المجال :

« وفي الصحاري بدأ الوادي الجديد ، يكشف امكانياته العظيمة وان كانت المساحة التي يجرى الآن استصلاحها هي ٣٢ ألف فدان فان الاحتمالات التي تتكشف مع كل يوم تعطى الامل في مئات الآلاف من الافدنة الجديدة ٠ وعلى الساحل الشمالي الغربي ١٠ آلاف فدان جديدة تزرع الآن بالفاكهة وتستمد مياهها من ٨٣٤ ساقية تعمل بمراوح الهواء »

وتحتها ٨٥٠٠ فدان فى وادى النطرون . كما ان الساحل الشرقى يفرغ اليوم من اعداد ٨٥٠٠ فدان تستمد مياهها من ٤٨ بئرا تفجرت فى بطن الصحراء . وأهم شئ فى هذه الارض الى جانب قيمتها الانتاجية والحياة التى تمنحها لملأها الجدد هو روح الحياة ذاتها . روح الرواد الذين يزرعون الامل حيث كان اليأس، ويفرسون الخصرة حيث كان البوار .

مشروع الساحل الشمالى الشرقى لسيناء :

تمثل سيناء ٦٪ من مساحة ج . ع . م . وتقوم الهيئة العامة لتعمير الصحارى باستصلاح مساحة ٩٣٥٨ فداناً . وزراعتها بالزيتون والعنب واللوز والتين والخوخ والخضروات .

مشروع البحيرات المرة شرق القناة بسيناء :

وبدأت الهيئة عام ١٩٦٥/٦٤ باستصلاح ٢٠ ألف فدان بهذه المنطقة بعد الدراسات التصنيفية اللازمة ، وصلت مياه النيل لأول مرة الى قلب صحراء سيناء عن طريق صحارة أنشئت تحت قناة السويس .

مؤسسة استصلاح الاراضى :

أنشئت عام ١٩٦١ لتقوم باستصلاح الاراضى وينطوى تحت لوائها ست شركات ، وقد بلغت المساحات التى أتمت استصلاحها منذ عام ١٩٦٢/٦١ حتى نهاية عام ١٩٧٠/٦٩ حوالى ٤٩٤ ألف فدان موزعة على محافظات كفر الشيخ والبحيرة والشرقية ، والدقهلية ودمياط والاسماعيلية وسيناء ، وسوهاج وأسوان .

المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة :

أنشئت عام ١٩٦٥ لتتولى الاشراف على استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة والتى تزايدت علما بعد عام .

انجازات الاستصلاح من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ :

بلغت جملة الاراضى المستصلحة منذ عام ١٩٥٢ الى نهاية ١٩٧٠ نحو ٨٩٠ ألف فدان موزعة حسب منبع ريها كالاتى :

٨١٢٠٠٠ فدان تروى بمياه النيل .

٥٣٠٠٠ فدان تروى بالمياه الجوفية فى الوادى الجديد ووادى النطرون .

٢٦٠٠٠ فدان تروى بمياه الامطار بالساحلين الشمالى الشرقى والغربى .

وقد بلغت جملة تكاليف الاعمال التى تمت بهذه المساحات حتى الآن نحو ٢١٠ مليون جنيه . شاملة عمليات الاستصلاح والتعمير ورصف الطرق وغيرها ، ولكنها لا تشمل مصاريف استزراعها .

وتنتشر فى هذه المساحات الآن ٣٠٠ قرية جديدة بها ٤٤٦٨٢ مسكن . منتفع وعامل ، ٢٦٦٤ مسكن للعاملين الى جانب ٢٤ عمارة سكنية ، ٢٨ استراحة ، ٣ فنادق ، ٢٩ معسكرا لعمال التراحيل ، ٤٨٧ مبنى للخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات وغيرها .

كما أنشئت فى هذه المناطق المستحدثة ٦٨ جمعية لتنمية المجتمع الريفي الجديد ، حيث تقوم بنشر الصناعات الريفية والبيئية وانشاء دور الحضانة والاندية الريفية وصيانته المرافق وتنظيم الاسرة ، بجانب ٧١ جمعية تعاونية زراعية تقوم بتنظيم التمويل والتسويق وتوفير مستلزمات الانتاج . بالإضافة الى ١١ جمعية تعاونية منزلية يتبعها ٤٠ فرعا . تقوم بتوفير السلع الغذائية .

ويقطن هذه القرى مجتمع قوامه ٣٠ ألف أسرة تضم ١٢٠ ألف مواطن . بجانب ٢٢ ألفا من العاملين بهذه المناطق الجديدة ، ٨٠ ألف عامل زراعي . لتأدية العمليات الزراعية المختلفة .

الانتاج فى الاراضى المستصلحة :

ان الاراضى التى دخلت مرحلة الاستصلاح حتى عام ١٩٧٠/٦٩ هي ٨٩١ ألف فدان وما أن انتهت عملية الاستصلاح حتى دخلت هذه الاراضى مرحلة جديدة هي مرحلة الاستزراع وهذه تقوم على أساس من العلم والخبرة حتى تصبح الارض منتجة . . تمر فى هذه الحالة بأربع مراحل ، هي مرحلة البحوث والدراسات التى تجرى على مستوى الحوشة لمعرفة صفات التربة وعوامل ضعفها ثم تأتى بعد ذلك مرحلة العلاج والتحسين بعدها تأتى مرحلة الزراعة الحديثة . . زراعة محاصيل تتلاءم مع ظروف الارض مع استمرار الدراسات التحليلية للاستمرار فى بناء خواص التربة وزيادة خصوبتها . . وأخيرا تأتى مرحلة الزراعة الاقتصادية وفيها تحقق الارض عائدا اقتصاديا .

ولقد تم التصرف فى مساحة ١٣٠ ألف فدان . . من الاراضى المستصلحة بالبيع أو التوزيع ، ويزرع ٥٠٧ ألف فدان موزعة بين كل من الهيئة العامة للاستصلاح الزراعي والهيئة العامة لتعمير الصحارى والمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة . . وهذه وحدها تشرف على استزراع ٤٤٩ ألف فدان . . والمنظمات الثلاث تقوم بالاستغلال الزراعي النباتي والحيواني للمساحات التى تشرف عليها .

صورة من الانتاج الزراعي فى اراضى الاستزراع

تنقسم اراضى مؤسسة استغلال وتنمية الاراضى المستصلحة الى ٢٩ قطاعات متوسط مساحة القطاع ٥٠ ألف فدان ، وتبلغ مساحة المحاصيل

فى كل من الدورة الشتوية والصيفية المتفذة لعام ١٩٧٠/٦٩ نحو ٣٣٧ ألف فدان ٠٠ تزرع بالاعلاف الخضراء والبقول وتزرع المؤسسة قصب السكر بنجاح فى مناطق كوم امبو ٠٠ كما تتوسع فى زراعة بساطين الفاكهة ، وقد بلغت مساحتها الاجمالية ٢٦ ألف فدان منها ١١١ ألف فدان عنب ، ١٣١ ألف فدان موالح ومانجو ، ١٨ ألف فدان زيتون وحلويات ونخيل ولوزا ، وينتظر زيادة مساحة الفاكهة بمعدل ٥ آلاف فدان سنويا من العنب والموالح فى الاراضى الجيرية والرمليه ، لتصل مساحة العنب الى ٣٥ ألف فدان والموالح الى ١٠٠ ألف فدان من الاصناف الصالحة للتصدير .

أما ناحية الانتاج الحيوانى ٠٠ فالغرض منه استغلال محاصيل الاعلاف الخضراء والاستفادة من مخلفات الحيوانات ٠٠ فى تسميد الحاصلات وتحسين التربة وبلغ عدد رؤوس الماشية فى ١٩٧٠/٦/٣٠ نحو ١٧٣٥٤ رأسا منها ٤٤٠٦ رأسا كبيرا ، ٥٢٩٠ رأسا صغيرا من الحيوانات الاجنبية ، ٦٢٩١ رأسا كبيرا ، ١٣٦٧ رأسا صغيرا من الحيوانات المحلية ٠٠ أما من حيث مواشى التسمين فقد بلغت ٥٦١١ رأسا ٠٠ كما يوجد ١٦٢٦٥ رأسا من الانعام منها ٦٧٪ من المارينو .

سياسة الاستصلاح المستقبلية :

وتقوم السياسة المستقبلية على أساس استصلاح الاراضى التى توفرت لها مياه الرى والصرف والقوى الكهربائية ، مع التنسيق بين مشروعات الرى والصرف والاسكان والطرق بحيث يمكن استغلال الارض فور الانتهاء من الاعمال الهندسية وأن تكون أفضلية وأسبقية عمليات الاستصلاح للاراضى الجيرية والطينية .

وتتركز عمليات الاستصلاح المستقبلية فى المناطق الآتية :

* مشروع غرب النوبارية :

وتبلغ مساحته ٣٠٠ ألف فدان وتقع بالصحراء الغربية غرب ترعة النوبارية وتعتمد فى ريها على رياح البحيرة والرياح الناصرى الذى بدىء فى انشائه لتغذية ترعة النوبارية من نهايتها .

* مشروع سهل جنوب بور سعيد :

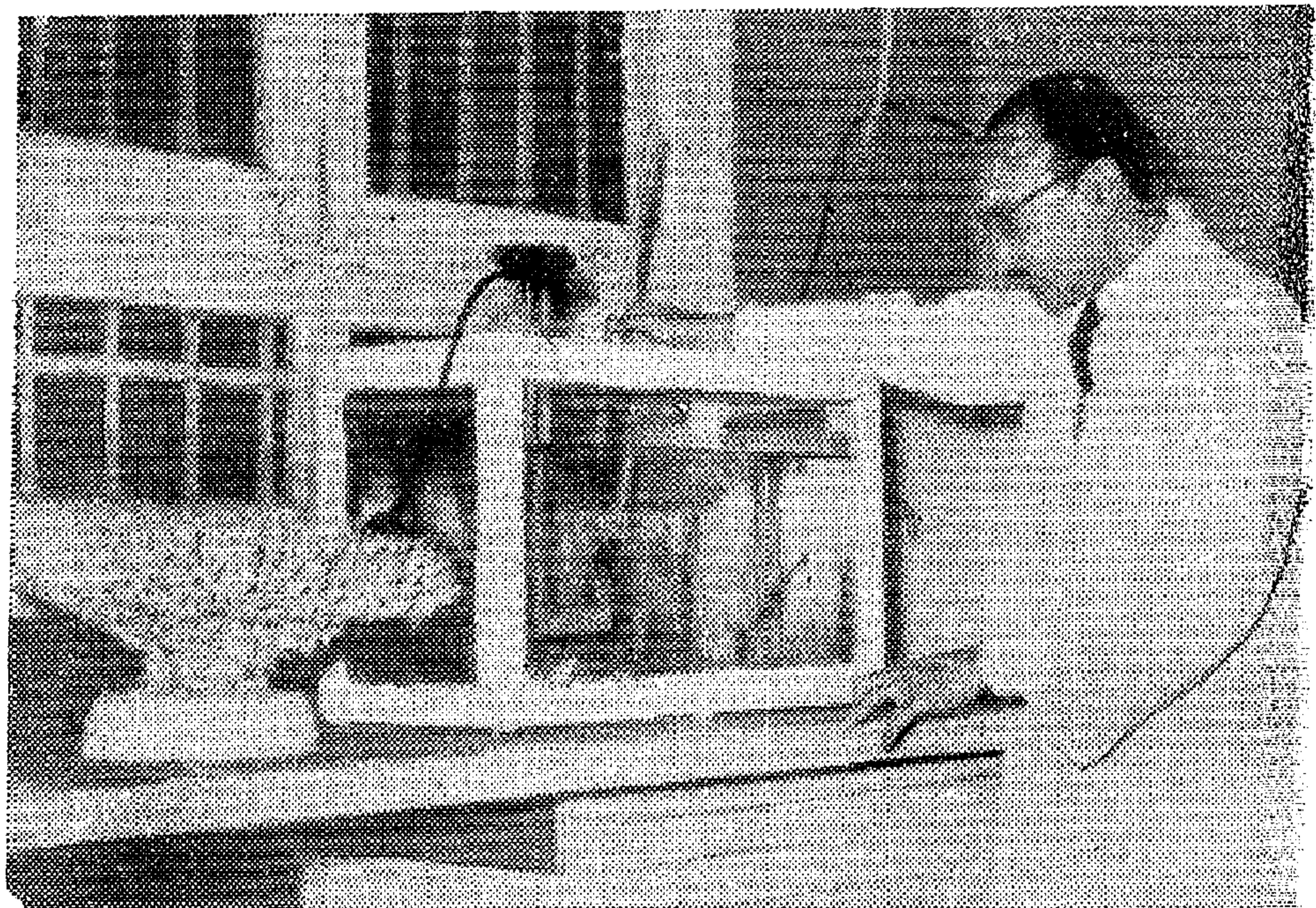
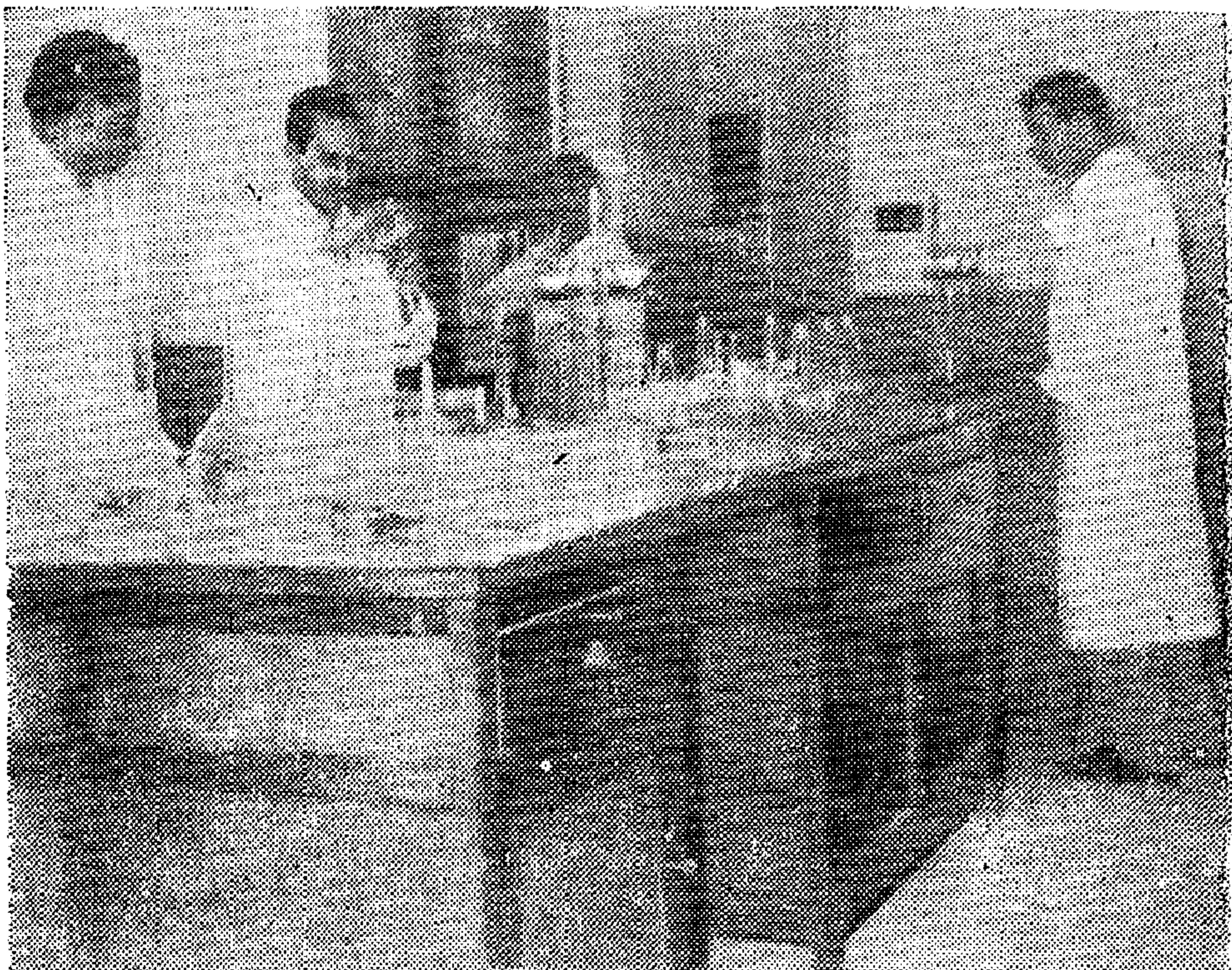
وتقع شمال شرق الدلتا ومساحتها ٣٠٠ ألف فدان وتعتمد رى هذه المنطقة على ترعة الاسماعيليه بعد توسيعها وترعه بور سعيد وترعه الصالحية المزمع انشاؤها .

* مشروع جنوب الوادى :

ويقع بمنطقة المنخفضات جنوب الوادى الجديد وتبلغ المساحة الصالحة

ثلزراعة نحو مليون فدان وتجرى دراسة لريه من توصيله بترعة تأخذ من بحيرة ناصر . . وتعتمد هذه المنطقة فى ربيها على مشروعات أعالى النيل .

وهكذا فى هدى من أقوال الزعيم الراحل . . تسير قافلة الاستصلاح مستأنفة بما تركه لنا من علاقات ضوئية على طريق الكفاية والعدل وتحقيق الاشتراكية العربية تحقيقا كاملا . . فمصادر الثروة الطبيعية والمعدنية ما زالت تحتفظ بالكثير من أسرارها ، ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم فى تملك أرض وطنهم . . والمستقبل يحمل أفواجا من المتطلعين بحق الى ملكية الأرض .



« ان التكنولوجيا الحديثة قد لمست ثوريا
طرق الزراعة واساليبها وذلك بواسطة الاسمدة
والمبيدات الحشرية واستنباط انواع جديدة من
البذور » •

« من الميثاق »



بدأ توزيع صنف القصب ٣١٠ الممتاز على الزراع عام ١٩٥٦
وبلغت مساحة ٧٠ ٪ من المساحة المزروعة عام ١٩٧٠

التوسع الرأسي في الزراعة

التوسع الرأسي أو الامتداد الرأسي في الزراعة مصطلح اقتصادي يقصد به رفع غلة الوحدة الانتاجية ، فبالنسبة للأرض مثلا يقصد به زيادة انتاج القمح .. وبالنسبة لحيوانات الزراعة يقصد به زيادة انتاج الحيوان من اللحم أو اللبن أو البيض أو الصوف وهكذا .. ولقد تعددت الميثاق عن التوسع الرأسي في الزراعة باعتبارها أحد آفاق ثلاثة ينبغي أن تطلق اليها معركة الانتاج الجادة من أجل تطوير الريف .. كما تعددت الميثاق عن مقدرة الفلاح المصري خلال ان كفاية الفلاح المصري - على امتداد تاريخ طويل عميق بالعبرات المكتسبة من التجربة قد وصلت في قدرتها على استقلال الأرض الى حد متقدم ، خصوصا إذا ما أتاحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمي للزراعة ..

ولذا فإن السياسة الزراعية التي انتهجتها حكومة الثورة للتوسع الرأسي في الزراعة اعتمدت أساسا على النهوض بالبحث العلمي الزراعي ووضع نتائج تجاربه في متناول الفلاح ..

وحتى تأتي هذه البحوث والتجارب بأدق النتائج فقد أنشئت محطات للبحوث في مختلف أنحاء الجمهورية حتى تجري التجارب تحت نفس الظروف البيئية لكل منطقة مما يجعل نتائجها أكثر مطابقة عند وضعها موضع التنفيذ كما هدفت هذه المحطات الى دراسة المشاكل الزراعية المحلية في المناطق وإيجاد حلول علمية لها فضلا عن دور هذه المحطات في توجيه الزراع للعمل بإرشادات الأقسام الفنية بالوزارة باعتبارها نماذج للانتاج العالي قائمة تحت نظر الفلاح ..

وكما قال جمال عبد الناصر في حديث له عن مستقبل الاقتصاد المصري نشر في ٣١ أغسطس عام ١٩٦٤ « لقد اهزمت الثورة وحكومتها أن تنمية الانتاج ينبغي أن تسير

وفقا لبرنامج قد حددت أهدافه ورسمت وسائل تحقيقه
ودبرت الاموال اللازمة له وضربت الآجال لآخراجه الى نطاق
التنفيذ . . فكانت خطط التنمية الزراعية التي وضعت على
ضوءها أسفرت عنها الدراسات العلمية لكافة العوامل المحددة
لإنتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى ووسائل النهوض
به . . كما سنعرضه باختصار فيما يلى :

الارض الطيبة :

من المعروف أن الانتاج الزراعى يتأثر كما وكيفيا بعدديد من العوامل
المتداخلة وتختلف فى طبيعة أثرها ومداه بحيث يعتبر ناتج زراعة فى
النهاية محصلة لفعل تلك العوامل وما تهيئه من ظروف . . ومن البديهي أن
التربة وهى مهد البذرة ومجال النبات والمصدر الرئيسى لحاجته من الماء
والغذاء وكذا علاقاتها المائية التى يشكلها ما يتاح لها من رى وصرف تمثل
مجموعة من العوامل الرئيسية المحددة لامكانيات رفع الانتاج الزراعى . .
كما أنه من المعروف أيضا أن كل تلف يصيب خواصها وعلاقاتها المختلفة
لابد وأن تنخفض بسببه غلتها عن معدل انتاجها الطبيعى الكامل .

وعندما قامت ثورتنا فى يوليو ١٩٥٢ كان من الواضح أن الرقعة
المزروعة من أرضنا تقل أقل من المعدل الطبيعى المناسب لمقدراتها الطيبة . .

مشروع حصر وتصنيف الاراضى :

ولقد كان من الطبيعى أن تبدأ برامج تحسين الاراضى بمشروع يهدف
الى تقييم التربة المصرية تبعا للدرجة خصوبتها فكان مشروع حصر وتصنيف
الاراضى فى الجمهورية العربية المتحدة ليكون القاعدة العلمية الصحيحة التى
تبنى عليها سياسة التوسع الزراعى بنوعيه الرأسى فى الاراضى المزروعة . .
والافقى فى الاراضى البور والصحراوية وقد ارتبطت هذه الدراسة بالخطة
التي رسمتها الدولة والتي بمقتضاها يتم اجراء حصر وتقييم الاراضى لمساحة
لا تقل عن ٦٠٠٠٠٠ فدان سنويا وتهدف دراسة الحصر التصنيفى للاراضى
الى ما يأتى :

أولا - فى الاراضى المزروعة :

- ١ - حصر الاراضى المنزرعة فى الوقت الحاضر وبيان الحصب منها
للمحافظة على مستواه وغير الحصب منها للعمل على رفع غلته .
- ٢ - تحديد المساحات التى أصابها التدهور التام أو الجزئى فى الحقل
وتعيين نوع التدهور وتقرير ما يلزم من علاج .
- ٣ - تحديد أنسب المحاصيل لكل نوع من الاراضى .

ثانيا - فى الاراضى البور :

فحص المساحات التى يراد ضمها الى الرقعة الزراعية لاستبعاد الغير

صالح منها للاستغلال الزراعي ورسم خطط الاصلاح للمساحات التي وقع عليها الاختيار وترتيب أولويتها تبعاً لمدى استجابتها للاستصلاح ليتسنى الاسترشاد بهذا الترتيب في تنفيذ مشروعات التوسع الافقى .

ثالثاً - أغراض أخرى :

١ - عمل خريطة بيولوجية للأراضي المصرية طبقاً لتوصيات المؤتمرات الدوائية أسوة بالدول الأخرى المتقدمة واعطاء الأراضي المصرية التسمية العلمية الدولية حتى يمكن الربط بين الأراضي المصرية وبين مشيلاتها في الدول الأخرى المتقدمة وحتى يتسنى الاستفادة من نتائج البحوث والتجارب العلمية التي تجرى في أنحاء العالم المختلفة في طريقة المعاملة واستغلالها زراعياً .

٢ - الاستفادة من الحصر التصنيفي في تصميم مشروعات الري والصرف وحساب المقننات المائية اللازمة للأنواع المختلفة من الأراضي الزراعية والعامة المختلفة .

٣ - الاستفادة من دراسة خواص التربة في أعمال التجارب والبحوث
٤ - الاستفادة من خرائط الأراضي في تقدير الضرائب وتأمين الأراضي الزراعية .

٥ - اختيار أنسب المواقع لإقامة المنشآت العامة ومشروعات التعمير .

وقد أسفر تنفيذ مشروع الحصر التصنيفي للتربة عن الآتي :

١ - تم دراسة الحصر التصنيفي للأراضي المصرية على أساس النظام التفصيلي باستعمال خرائط ١/٢٥٠٠ لمساحة ١٢ر٣٩٣ر٦ فداناً تشمل جميع محافظات الوجه البحري ومحافظتي بني سويف والمنيا ومركز امبابة بمحافظة الجيزة ومركز ادفو بمحافظة أسوان وذلك حتى ديسمبر سنة ١٩٦٩ وقد انتهت باقى أراضي محافظات الجمهورية خلال عام ١٩٧١ . وقسمت أراضي الجمهورية الى درجات مختلفة حسب قدرتها الانتاجية وكان من نتيجة الدراسة الحقائق الهامة الآتية :

(أ) تبلغ نسبة أراضي الدرجة الاولى العالية الانتاج ٤٥٪ وأراضي الدرجة الثانية الجيدة الانتاج ٢٧ر٦٤٪ والدرجة الثالثة المتوسطة الانتاج ٣٢ر٦٪ وأراضي الدرجة الرابعة الضعيفة الانتاج ٧٩ر٧٪ وأراضي الدرجة الخامسة البور الصالحة للزراعة ٣٧ر١٩٪ وأراضي الدرجة السادسة التي تشغلها المنافع العامة ٥٦ر٧٪ والأراضي الغير صالحة للزراعة ٥٩٪ .

(ب) أمكن الوقوف على أسباب ضعف انتاجية الأراضي وتشخيص العلاج المناسب لعلاجها على صورة توصيات ملحقه بتقارير فنية على مستوى الناحية والمركز والمحافظه وذلك نتيجة اجراء التحليلات الطبيعية والكيمائية لعدد يبلغ ١٠٠ر٠٠٠ عينة تربة تمثل جميع الأراضي التي تحصرها في الثلاث سنوات الاخيرة .

(ج) تم تحليل مياه المصارف والآبار الجوفية والارتوازية التي يستعان بها في الري بصورة دورية طول العام ومن نتائج التحليل الكيماوى للمياه أمكن الحكم على مدى صلاحية هذه المياه للرى .

(د) كان من نتائج الحصر التصنيفى للأراضى المصرية المنزرعة بالنظام التفصيلى تعريف كل مزارع على صفات وخواص أرضه وكذلك أماكن الضعف والعيوب الموجودة فيها مع الحلول السليمة لمعالجتها واستصلاحها .

٢ - تم تنفيذ الحصر التصنيفى فى الأراضى البور المتاخمة للوادى والدلتا وتبلغ مساحتها ١٤٥ مليون فدان ، باستخدام الصور الجوية على أساس النظام الاستكشافى والنصف تفصيلى التى مكنت من اختيار أفضل الأراضى التى تصلح لتوسع الزراعى الأفقى على مياه السد العالى .

٣ - تم عمل خريطة بيولوجية لأراضى محافظتى البحيرة والاسكندرية والى تبلغ مساحتهما معا أكثر من مليون ونصف مليون فدان .

مشروع تحسين الأراضى والمحافظة عليها :

لقد كان من الطبيعى أن يعتبر تحسين تربة الأراضى المزروعة والمحافظة عليها عملا جوهريا له أسبقية أولى بين مشروعات التنمية الزراعية وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية :

١ - أن الرقعة الزراعية الحالية وما يضاف إليها من الأراضى الجديدة قد لا تستطيع وخاصة على المدى الطويل أن تفى بمتطلبات الحياة الكريمة لجمهير الشعب التى يتزايد بعجلة تفوق معدلات زيادة الانتاج . . . ولذلك فإن الاهتمام بتحسين التربة لرفع انتاج الأراضى المزروعة يجب ألا يقل عن الاهتمام باستصلاح الأراضى الجديدة أن لم يزد .

٢ - أن وجود تلك المساحات الهائلة من الأراضى التى لا تصل إلى حدود طاقتها الانتاجية القصوى يحتم العمل وبأسرع ما يستطيع على تحسينها ورفع انتاجها وصيانتها وخاصة بعد توفر كافة المعلومات الخاصة بمواقعها ومساحاتها وأنواع التلف فيها وأسبابه والوسائل العلمية والاقتصادية لعلاج كل حالة .

٣ - أن حالة ضعف التربة تحدد إلى درجة كبيرة كل المحاولات المبذولة لرفع الانتاج الزراعى عن طريق تحسين الأصناف والتسميد وغيرها .

ولقد وضعت وزارة الزراعة مشروعا لتحسين الأراضى والمحافظة عليها على النحو الآتى :

١ - الاعتماد على أعمال الحصر التصنيفى التفصيلى للأراضى لتحديد مواقع ومساحات الأراضى المتوسطة والضعيفة ومعرفة التشخيص لحالات التلف المختلفة وأسبابه مع اجراء الدراسات التكميلية اللازمة لتحديد مقررات

الجبس الزراعي لكل بقعة ودراسة قطاع الارض الهيدرولوجي لوضع موصفات شبكات الصرف ودراسة مورفولوجيا القطاع لتقرير حاجتها الى الحرث العميق وحرث تحت التربة وابعاد الحرث وأعماقه .

٢ - الاعتماد على حصيلة ما تجمع من نتائج بحوث الاراضى فى وصف العلاج اللازم لكل حالة من حالات التلف مع ازالة أسبابه والعمل على تحسين صفات التربة بصفة عامة واتخاذ التطبيقات العلمية الكفيلة بالمحافظة على الارض من الارتداد .

٣ - تبدأ أعمال التحسين فى المناطق التى توفرت لها أنظمة الصرف العام الكاملة الفعالة أو تلك التى يمكن استكمال شبكات الصرف الحقلى فيها مع توصيلها الى الصرف العام .

٤ - تعطى الاولوية للمناطق الاكثر احتياجا لأعمال التحسين بسبب ازدياد انتشار حالات الضعف فى أراضيها .

٥ - تجرى أعمال التحسين فى فترات خلو الارض من الزراعة بين محاصيل الدورة حتى لا يتأثر الانتاج الا فى أضيق الحدود .

٦ - تحصل تكاليف التحسين من الزراع على أقساط بعد مرور سنتين من التنفيذ .

وقد بدأ تنفيذ هذا المشروع بتجربة ارشادية رائدة وضعت فيها أعمال التحسين موضع الاختبار قبل زراعة محصول القطن والارز سنة ١٩٦٨ فى محافظات الشرقية وكفر الشيخ والقليوبية . . وتمت بالفعل أعمال التحسين اللازمة لمساحة ٢٠١٤ فدان فى المحافظات الثلاث حسبما تبين من تشخيص الضعف وأسبابه لكل بقعة على حدة وشملت أعمال التحسين الاساسية استكمال شبكات الصرف الحقلى وحرث تحت التربة وازداده الجبس الزراعي وغسيل الاملاح . . وكانت نتائج تلك الاعمال وانعكاسها على زيادة المحصول فوق كل التصورات فقد تراوحت الزيادة فى محصول القطن بين ٥٠ - ٢٠٠٪ وفى محصول الارز بين ٥٠ - ١٧٠٪ وفى تقييم تلك التجربة وضحت النواحي التالية :

١ - ان هذا الارتفاع الكبير فى انتاج الحاصلات حدث مباشرة فى المحصول التالى لأعمال التحسين مباشرة وتفاوتت نسبة الزيادة حسب درجة التلف بالتربة .

٢ - ان نفقات تحسين التربة نفقات زهيدة يعوضها ارتفاع الانتاج أضعافا من الزراعة الاولى .

٣ - ان الارض الجيدة من الدرجة الثانية قد نالها التحسين كذلك ارتفعت انتاجيتها بما يغطى نفقات التحسين ويزيد كثيرا .

٤ - ان الارتفاع الكبير فى انتاج المحاصيل بالتجربة لا يعزى لعلاج

عامل واحد من عوامل الضعف بالتربة بل هو محصلة لعلاج جملة العوامل التي سببت الضعف بحيث ظهر أثرها بطريقة تراكمية متزايدة نظرا لان أثر هذه العوامل أثر متداخل يزيد بعضه البعض وبالتالي كان علاج أحدها يزيد كفاءة علاج عامل غيره وهكذا والعبرة في هذا كله سلامة التشخيص ودقة وصف العلاج .

٥ - انه لا غرابة إطلاقا في هذه الزيادة الكبيرة في الانتاج حيث لا يعدو الامر أن العلاج وأعمال التحسين تعيد الارض الى انتاجيتها الطبيعية قبل أن ينالها التلف الذي أدى الى خفض انتاجها الى أقل من ٣٠٪ من مستواه العادى في الكثير من الحالات .

وفي ميزانية سنة ١٩٦٩/٦٨ اعتمدت المبالغ اللازمة لتحسين مساحة ١٥٠٠٠ فدان وتم بالفعل تحسين حوالي ١٦٠٠٠ فدان لدى آلاف الزراع بالمنوفية والشرقية والقليوبية ، ٤٠٠٠ فدان بأراضي الهيئة العامة للانتاج الزراعى في مزرعة سخا وأيدت نتائج هذه التجربة التطبيقية المبكرة النتائج السابقة في التجربة الاولى كما يظهر من الجدول المرفق وأثبت كذلك امكانية تطبيقها بنجاح على نطاق التنفيذ الواسع وكان متوسط تكلفة تحسين الفدان للمساحة كلها ٩٥ جنيه شاملة كل نفقات الاعمال واستهلاك الآلات والمصروفات الادارية .

هذا وقد لقي المشروع تأييد جميع الجهات المسئولة واهتمامها البالغ حيث صدرت توصيات مجلس الامة والمؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى باعطاء الاسبقية الاولى لهذا المشروع بين مشروعات قطاع الزراعة مع تخصيص ما يلزمه من استثمارات وامكانيات .

وجدير بالاشارة أن المشروع الى الآن ينفذ بتعاون الزراع نتيجة اقتناعهم بأهميته وفائدته دون الاستناد الى تشريع أو دفع تعويضات عن الارض والزراعة وفي ميزانية سنة ١٩٧٠/٦٩ توشك أعمال التحسين لمساحة تصل الى حوالي ٣٠٠٠٠ فدان على الانتهاء .

هذا وتستهدف خطة الوزارة تحسين مليون فدان في خمس سنوات تبدأ سنة ١٩٧٠ على أن يستكمل تحسين باقى المساحات المتوسطة والضعيفة والتي تقدر بأكثر من ٢٥ مليون فدان أخرى على مدى العشر سنوات التالية .

وفي الميزانية الحالية تم اعتماد المبالغ اللازمة لتحسين حوالي ٤٠٠٠٠ فدان وكانت ادارة المشروع قد أتمت دراستها وأعدت المواصفات التنفيذية لتحسين هذه المساحة في محافظات الغربية والدقهلية وكفر الشيخ والفيوم .

مشروع بحوث الاراضى الملحية والقلوية :

نظرا لانتشار حالات الملوحة والقلوية بالاراضى الزراعية ، الامر الذى يشكل نقطة ضعف في مشروعات التوسع الزراعى الرأسى والافقى ، فقد

انتهت الوزارة فى سنة ١٩٥٧ من انشاء معمل بالاسكندرية لاجراء البحوث المعملة الخاصة بهذه الاراضى وذلك فى سبيل تحديد طريق استغلالها واستصلاحها فى نفس الوقت . . ثم رأت الوزارة عند وضع الخطة الثانية تدعيم هذا المعمل وذلك عن طريق اقرار مشروع لبحوث الاراضى الملحية والقلوية ، حتى يتسع العمل ليشمل جميع الاراضى المحيطة بمحطات البحوث الاقليمية التابعة لوزارة الزراعة .

ومن أهم النتائج التى أسفرت عنها البحوث التى أجريت حتى الآن ما يلى :

١ - التوصل الى تحديد المقاييس الدقيقة بالحقل والمعمل التى تلزم للتشخيص الواضح لحالات تلف الاراضى وتدهورها تحت الظروف المختلفة فى مصر واعتبار ذلك خطوة جوهرية هامة تحدد بالتالى معرفة الخطوات السليمة لاصلاح تلك الاراضى وتحسينها والمحافظة عليها .

٢ - تأكيد أفضلية الجبس الزراعى على ما عداه من مصلحات التربة فى علاج الاراضى القلوية وتحسين الاراضى عامه . . وقد أمكن تحديد الاسس التى يبنى عليها تقدير ما يلزم منه لكل حالة من الحالات ، وطريقة استخدامه وأوقات اضافته والمعاملات الزراعية اللازمة لاحداث أثره بالكفاءة المرجوة .

٣ - تحديد بعض معاملات الاصلاح والغسيل اللازمة لعلاج الاراضى الملحية والقلوية مع تحديد المرحلة التى تضاف فيها المصلحات ، والوقت المناسب للبدء فى زراعة تلك الاراضى والمحاصيل المناسبة وعمليات الخدمة الملائمة .

٤ - تصنيف الحاصلات الحقلية والبستانية ومحاصيل العلف تبعاً لقدرة تحمل كل منها للملوحة والقلوية .

٥ - تحديد ملوحة مياه المصارف والآبار الملائمة للاستعمال ، وتقدير نسبة خلطها بالمياه الصالحة ، وذلك لاغراض الرى العادى أو لاغراض غسيل الاراضى الملحية .

مشروع بحوث الاراضى الرملية والجيرية :

ولما كان حوالى نصف المساحة الداخلة فى خطط التوسع على مياه السد العالى من الاراضى الرملية والجيرية ، فقد كان ضروريا أن تدعم بحوثها ، ولذا فقد أدرج لها فى الخطة الخمسية الثانية مشروع يتركز نشاطه حالياً فى محطة البحوث البستانية بالنوبارية الى جانب الاعمال الجارية بقسم بحوث كيمياء وطبيعة الاراضى بالجيزة .

ولهذه الاراضى مشاكل معروفة من أهمها قلة احتفاظها بالماء وتواجد الطبقات السفلية المندمجة والمتحجرة فى الاراضى الجيرية مع تماسك طبقاتها السطحية ومن ثم اتجهت البحوث الى دراسة الطرق الصحيحة والاقتصادية

لاستصلاحها وتحسين صفاتها . . ومن بين هذه البحوث دراسة أثر إضافة المستحلبات الاسفلتية رخيصة الثمن الى الاراضى الرملية على صفاتها الطبيعية والكيميائية وعلاقتها بالماء والنبات كبديل لطريقه التبطين العميق يشرائح البلاستيك والاسفلت وغيرها والتي أثبتت تجارب الوزارة نجاحها بالرغم من تكاليفها العالية ودراسة أثر استخدام المحاريث المختلفة بالاراضى الجيرية فى صفاتها بوجه عام . . وهناك برنامج بحثى كامل لدراسة مشاكل تلك الاراضى جارى تنفيذه .

مشروع بحوث صلاحية المياه للرى من الموارد المختلفة :

لما كان التوسع الزراعى بنوعيه الرأسى والافقى يعتمد بالضرورة على مياه الرى ، فقد اتجهت البحوث الى دراسة مياه المصارف والآبار الجوفية لتحديد صلاحيتها بحالتها كما هى أو بعد خلطها بمياه الترعى . . وفى سبيل تدعيم هذه البحوث أدرج لها فى الخطة الخمسية الثانية مشروع خاص حيث عكف القائمون به بعد الاتفاق مع وزارة الرى على أخذ عينات دورية من مياه المصارف التى يمكن استخدامها فى الرى مباشرة ، أو التى يمكن استخدامها بعد خلطها بمياه صالحة عن طريق محطات ثابتة أو عن طريق محطات رفع مؤقتة . . ولقد أدى هذا العمل حتى الآن الى امكان زيادة المساحة المزروعة أرز و ذرة صيفية فى بعض المناطق مع القضاء على شكاوى الزراع من قلة المياه خلال الفترات الحرجة ، وذلك باستخدام مياه المصارف بطريقة علمية ملائمة .

وبالإضافة الى هذه المشروعات فقد أجريت دراسات عديدة لوسائل الصرف تهدف الى معرفة أنسب الاعمال لمستوى الماء الارضى التى تكفل صيانة التربة والتي نلائم مختلف الحاصلات كما هدفت هذه الدراسات الى تحديد الاعماق والابعاد التى يجب توافرها فى المصارف وكذلك المفاضلة بين الصرف المغطى والمكشوف وبين أنواع الانابيب المستعملة فى الصرف المغطى .

مشروع تسوية اراضى الجياض :

وهو المشروع المباشر لقيام السد العالى وتبلغ المساحة التى تحتاج الى تسوية ونم حصرها بمعرفة الوزارة وطلب الاهالى تسويتها ٨٦٥٠٠ فدان وقد تم ذلك الحصر عام ١٩٦٧ وهى تقع فى محافظات أسسيوط (٧٠٠٠ فدان) وسوهاج (١٠٠٠٠ فدان) وقنا (٥٩٥٠٠٠ فدان) وأسوان (١٠٠٠ فدان) وقد تم تسوية ٥٥٠٠ فدان عام ٦٧/٦٨ ، ٢٥ ألف فدان عام ٦٨/٦٩ ، ٣٠ ألف فدان عام ٦٩/٧٠ وينتظر أن يتم تسوية باقى المساحات عام ٧٠/١٩٧١ وتمت دراسات الحصر والتصنيف التفصيلى لجميع محافظات الوجه البحرى ماعدا محافظات القنال كما تمت أيضا فى محافظات قنا وأسوان والقنال تبعا وينتظر الانتهاء من هذه الدراسات فى نهاية عام ١٩٧١ .

الميكروبيولوجيا وخصب التربة :

من المعروف أن التربة الزراعية ليست كتلة جامدة عديمة الحياة ، بل هي وسط لمعيشة أنواع لا حصر لها من مختلف الاحياء الدقيقة التي تلعب دورا هاما في خصوبة الاراضى . . فمنها ما يقوم بانحلال المواد العضوية على اختلاف أنواعها ومصادرها ويحولها الى « دبال » الذى يخلع على التربة منافع عديدة ، ومنها ما يقوم بانحلال المواد الآزوتية المعقدة التركيب ويحولها الى نشادر فنترات ، ومنها ما يقوم بتثبيت أزوت الهواء الجوى ، ومنها ما يقوم بتحويل بعض العناصر المعدنية بطريق مباشر أو غير مباشر الى صورة صالحة للامتصاص النباتى ، ومنها ما يقوم بهدم ما يصل أو يتبقى فى التربة من المواد المستخدمة كمبيدات حشرية أو فطرية أو كمبيدات حشرية أو فطرية أو كمبيدات حشائش ، الى غير ذلك من المواد التى اذا ما تراكمت فى التربة أصبحت سامة للميكروبات النافعة وللنباتات معا ، ومنها ما يفرز مواد تعرف بالاكسينات أو الاكسيمونات مما تدخل فى نطاق الهرمونات والفيتامينات ذات العلاقة الوثيقة بنمو النباتات . .

وتعتبر الاسمدة العضوية من أهم العوامل التى تزيد من خصوبة الاراضى المزروعة أو التى تهىء الخصب للاراضى البور والصحراوية بما تحتويه من المواد العضوية ، وذلك بالإضافة الى أنها تحل الى حد كبير محل الاسمدة المعدنية بما تحتويه من عناصر الآزوت والفسفور والبوتاسيوم . . ويتدخل الكثير من الميكروبات فى تصنيع معظم هذه الاسمدة من اصولها النباتية والحيوانية .

والاهتمام بالمتخلفات الزراعية صورة من صور التقدم العلمى والاقتصادى الحديث فان ما تعطيه المحاصيل الزراعية من ثمار وبذور ومنتجات صناعية يمثل جزءا من الانتاج الزراعى الكامل فقط . . وتحتوى المتخلفات الزراعية كقش الارز وحطب النرة وقوالح وحطب القطن ، وكذلك بقايا تصنيع المحاصيل الزراعية كمولاس قصب السكر وبقايا مصانع النشا والورق والمنتجات اللبنية على نسب عالية من المركبات العضوية التى يمكن عن طريق احداث تغيرات كيميائية فيها مع تسخير بعض الميكروبات فى أغراض شتى ، ومنها انتاج المذيبات والاحماض العضوية والانزيمات والفيتامينات وخمائر العلف ، الى غير ذلك من المواد الاساسية أو الوسيطة فى الصناعة .

من هذا العرض السريع تظهر أهمية بحوث الميكروبيولوجيا فى زيادة خصب الارض وبالتالي زيادة انتاجيتها لذا فقد شملت برامج التنمية الزراعية التى أقرتها حكومة الثورة تدعيم هذه البحوث فكان عام ١٩٥٤ ، بداية للتطور الفعلى فى ميدان الميكروبيولوجيا الزراعية فى وزارة الزراعة .

بحوث الميكروبات المثبتة لازوت الهواء الجوى :

تهدف هذه البحوث الى توفير عنصر الآزوت للمحاصيل المختلفة عن طريق الميكروبات المثبتة لازوت الهواء الجوى الذى تبلغ نسبته فيه نحو ٨٠٪

وتشمل هذه البحوث ما يعيش على تلك الميكروبات معيشة مشتركة من النباتات البقولية وهي ما تعرف بالبكتريا العقدية ، وكذلك ما يعيش منها على افراد في التربة كالحالب الخضراء المزرقه والازوتوباكتر والكلوستريديوم . . ولقد انطوى تحت هذه البحوث بحوث عديدة محددة ، نذكر مجمل نتائجها التطبيقية فيما يلي :

١ - فيما يختص بالبكتريا العقدية ، تبين أن للمحاصيل البقولية في مصر قدرة كبيرة على تثبيت أزوت الهواء الجوى بالاشتراك مع البكتريا العقدية ، حيث يثبت البرسيم الفحل في حشته الوحيدة ٢٧ر٢ كجم في الفدان الواحد ، بينما يثبت البرسيم المسقاوى في حشاته الاربعة والرباية (التقاوى) ٩٨ر٨ كجم كما يثبت الترمس والفلو البلدى والحلبة والحمص والعدس والفلو السودانى والفلو الصويا ٥٨ ، ٥٧ ، ٤٤ ، ٤١ ، ٣٥ ، ٣٣ كيلو جراما على التوالى وهذا مما يدعم موضوع ضرورة ممارسة التلقيح البكتيرى للمحاصيل البقولية كما زرعت ، كما يدعم موضوع أهمية المحاصيل البقولية في الدورة الزراعية بصفة خاصة والسياسة السمادية بصفة عامة .

كما تبين أن التلقيح البكتيرى يزيد من غلة المحاصيل البقولية بنحو ٩٪ - ٣٠٪ ولو أن الزيادة تختلف باختلاف المحصول البقولى ونوع التربة والمحصول السابق وما ناله من تسميد .

٢ - فيما يختص بالحالب الخضراء المزرقه ثبت تفوق الطحلب الاخضر المزرق على غيره من الطحالب المماثلة الاخرى التى استقدمت للتجارب من احدى محطات البحوث الزراعية باليابان ، وذلك على تثبيت أزوت الهواء الجوى في حقول الارز . . هذا ولم يثبت حتى الآن وجود أية سلالة من سلالات ذلك الطحلب في الاراضى المصرية الا أنه ثبت من تجارب الاصص والحقل أن تلقيح اراضى الارز بالطحلب المذكور يزيد من محصول الارز والمحتوى الازوتى للتربة منه ، وان اضافة كمية من الطحلب تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ جم الى الفدان الواحد تقابل التسميد بنحو نصف جوال سلفات نشادر زنة مائة كيلو جرام .

وبالتالى فقد اوضحت هذه التجارب صلاحية السلالة المستقدمة من اليابان لادخالها في التربة المصرية واستفادة محصول الارز بما يثبتته من أزوت الهواء الجوى . . ومن الطبيعى أنه في النية الخروج بلقاح هذا الطحلب الى حين التطبيق بعد استيفاء جميع الدراسات الخاصة بالمشاكل التطبيقية .

٣ - فيما يختص بالازوتوباكتر والكلوستريديوم فقد تبين أن الاراضى الخصبة المزروعة في مصر غنية بهذين الميكروبين ، بينما تكاد تكون الاراضى غير المزروعة (سواء كانت رملية أو طينية) وكذلك الاراضى الملحية خالية منهما . . هذا ويحصل الميكروبان على الطاقة اللازمة لهما من السكريات والاحماض العضوية أو غيرها من المركبات العضوية التى توجد بالتربة نتيجة انحلال المواد العضوية ، ومن المؤكد أنهما يساهمان بنصيب هام في دورة الازوت في التربة ، غير أنه لم يثبت حتى الآن ضرورة امداد الاراضى

بأعداد اضافية منها عن طريق التلقيح ، ولو أن هناك بحوثا لا زالت جارية لتحديد مدى الفائدة التي تعود من تلقيح الاراضى الرملية أو الجيرية بالازوتوباكتري .

بحوث الاسمدة العضوية :

تهدف هذه البحوث الى التعرف على أفضل صورة من صور استخدامات المواد العضوية على اختلاف أنواعها وتفاوت تركيبها الكيميائي ، وذلك في سبيل تحسين الخواص الطبيعية والكيميائية والحيوية للتربة الزراعية بكفاءة عالية ، ولقد انطوى تحت هذه البحوث عدة بحوث محدودة ، وفيما يلي نوجمل لنتائج هذه البحوث :

١ - ثبت أن استخدام البرسيم المسقوى كسماد أخضر هو نوع من أنواع التسميد الازوتى ، حيث يعمل على فقد الكربون الاصلى للتربة . . وللاستفادة التامة من ذلك السماد الأخضر يجب رى الارض مرتين أو ثلاث مرات بعد قلبه فى التربة الطينية ، أو الرملية ، مع الاكتفاء باستخدام المحراث البلدى فى عملية القلب بعد التزحيف .

٢ - ثبت أنه يمكن استخدام المتخلفات النباتية غير المتخمرة (الخام) فى التسميد العضوى بشرط اضافتها الى التربة قبل الزراعة بأربعة أسابيع مع توافر الرطوبة حتى يمكن أن يصل مستوى الازوت الذائب الى مرحلة الاستقرار فى نهاية تلك الاسابيع ، وعلى الاخص فى حالة المتخلفات الواسعة فى نسبة الكربون الى الازوت . . غير أنه يمكن اضافة هذه المتخلفات الى التربة عند الزراعة مباشرة بشرط اقتران تلك الاضافة بوضع منشط نتراتى ليعمل على سرعة انحلال المتخلفات وتمعدن أزوتها العضوى ، وذلك بدلا من تحضيرها خارج التربة كسماد بلدى صناعى .

٣ - ثبت أن تحرير الازوت العضوى من الاسمدة العضوية الشائعة الاستخدام فى مصر تتوقف على مدى اتساع أو ضيق الكربون الى الازوت ، وعلى ذلك يكون وضع الاسمدة العضوية ذات النسبة الواسعة من الكربون الى الازوت قبل الزراعة ، أما وضع الاسمدة العضوية ذات النسبة الضيقة من الكربون الى الازوت فيكون فى وقت مناسب بعد الزراعة .

تعمل الاسمدة العضوية أو البقايا العضوية على تحول فسفور خبث المعادن من الصورة غير الذائبة فى الماء الى ذائبة فى الماء .

ان تحويل المتخلفات النباتية الى سماد عضوى يسمح بالقضاء على فاقد تحمله من ديدان وطفيليات بتأثير الحرارة المنبعثة أثناء تخميرها كما يسمح تحت الظروف اللاهوائية بانتاج غاز الميثان الذى يمكن استخدامه وقودا .

بحوث بكتريا اختزال الكبريتات واثرها فى تكوين كربونات وبيكربونات الصوديوم فى الطبيعة :

تهدف هذه البحوث الى الكشف عن مدى الارتباط بين بكتريا اختزال

الكبريتات في المنخفضات أو في الاراضى الزراعية المتدهورة وبين تكوين كربونات أو بيكربونات الصوديوم ، وذلك في سبيل رفع نشاطها للاستفادة بما تنتجه من أملاح لازمة لكثير من الصناعات ، وتقليل نشاطها في الاراضى صيانة لها من التحول الى القلوى . وفيما يلي مجمل نتائج هذه البحوث .

١ - يمكن أن يكون اصلاح الاراضى القلوية في اتجاهات عكسية الاتجاهات تكون كربونات وبيكربونات الصوديوم بتأثير نشاط بكتيريا اختزال الكبريتات .
• ولعل من أهمها اخلال الظروف الهوائية محل الظروف اللاهوائية عن طريق الصرف الجيد ، وكذلك ازالة الاملاح مع اضافة الجبس الزراعى اللازم .

٢ - يمكن استغلال الملاحات (كوادى النطرون) كمصدر لكربونات وبيكربونات الصوديوم اللتين تستخدمان في بعض الصناعات ، وذلك عن طريق تهيئة الظروف الملائمة لنشاط بكتيريا اختزال الكبريتات .

بحوث أثر بعض العمليات الزراعية في نشاط الاحياء الدقيقة بالتربة :

تهدف هذه البحوث الى الكشف عن مدى تأثير الاحياء الدقيقة النافعة في التربة بالعمليات الزراعية الشائعة ، كالتشريق وما يسبقه أو يتبعه من حرث وري وكاستخدام المبيدات الحشرية والفطرية ومبيدات الحشائش وذلك لامكان وضع قواعد ارشادية لصيانة خصب التربة . وفيما يلي مجمل نتائج هذه البحوث :

١ - تضار الميكروبات النافعة بالمبيدات الحشرية ومبيدات الحشائش متى تلوثت التربة بكميات كبيرة منها ، وهو ما لا يحدث بالفعل في الطبيعة ، حيث أن ما يصل الى التربة منها عن طريق الرش أو التعفير يعتبر ضئيلاً ولم يثبت أن لهذه المبيدات صفة الثبات الذي يخشى منه أن تتراكم في التربة ، حيث ينالها الانحلال الكيميائي البحت أو الانحلال بتأثير العديد من الميكروبات . ومع ذلك فإن العناية بالتسميد العضوى وأحكام العمليات الزراعية المعروفة كفيل بالقضاء على أية احتمالات لحدوث سمية لميكروبات التربة النافعة أو للنباتات .

٢ - ان رى اراضى الشراقي بعد حصاد الشتوى مباشرة أو قبل زراعة الذرة النيلية بأسبوعين يساعد على توفير الغذاء النباتى للاذرة ، الامر الذى ينعكس أثره في المحصول . وعلى هذا تكون الزراعة الحضر أفيد من الزراعة على الشراقي ، وذلك لان حرث الارض الشراقي يعمل على فقد جانب من الازوت النوشادري المتراكم بها .

بحوث العلاقة بين الخواص الحيوية للتربة وخصوبتها :

تهدف هذه البحوث الى وضع اقيسه لخصوبة التربة على أساس خواصها الحيوية كالعدد الكلکسى لميكروباتها أو عدد أهم المجاميع البكتيرية ، وكقوة حدوث عمليتى النشطرة والتأزت فيها ، كإنتاج غاز ثانى أكسيد الكربون من انحلال المواد العضوية ، وكمعدنة الفسفور العضوى ، الى غير ذلك مما يدعم

المحاولات الكيميائية التى تبذل لتقدير خصوبة التربة ٠٠ ولقد انطوى تحت هذه البحوث عدة بحوث محددة كان مجمل نتائجها أنه يمكن أن تساهم التقديرات البيولوجية فى تحديد خصوبة التربة بجانب التقديرات الكيميائية .

• بحوث دراسة العلاقة المتداخلة بين النباتات وميكروبيولوجيا التربة .

تهدف هذه البحوث بصفة خاصة الى التعرف على التغيرات الكيميائية التى تحدثها الميكروبات السائدة فى المنطقة المحيطة بجذور أهم النباتات الاقتصادية ، وقد يكون فى نتائج هذه البحوث توجيهها الى تحديد أنسب المواعيد لاضافه المخصبات الزراعية .

مشروعات التوسع فى خدمات الزراعة والهيئات :

ولقد كان من الطبيعى استكمالا لمشروعات تحسين التربة والمحافظة عليها أن تتوسع الوزارة فى تقدير كافة الخدمات للزراعة والهيئات التى تهدف الى تحسين أراضيهم ورفع انتاجيتها ، لذا فقد تقرر أن يقوم الاختصاصيون من الوزارة بمعاينة الاراضى الضعيفة لدى الزراعة والهيئات بناء على طلبات تقدم منهم ، ومن واقع الدراسة فى الحقل ونتائج التحليل الكيماوى للعينات المأخوذة من التربة يعمل تقرير مفصل يرسل الى صاحب الارض متضمنا المقترحات والحلول اللازمة لتحسين صفات التربة وازالة أسباب ضعفها ثم تقدم كافة الارشادات الكفيلة بوقاية الارض من التدهور ومتابعة تنفيذها ٠٠ وتشجيعا للزراعة على الانتفاع بهذه الخدمات فقد أقرت الوزارة مجانية هذه الخدمات ٠٠ وقد ترتب على ذلك زيادة الطلبات المقدمة من الزراعة حتى تضاعفت الى أكثر من عشرة أضعاف ما كانت عليه فى السنوات السابقة للثورة .

كذلك عملت الوزارة على تشجيع الزراعة على استخدام محسنات التربة فخفضت تكاليف نقل الجبس الزراعى المستخدم فى علاج الاراضى القلوية كما يسرت الحصول على العقدين لتلقيح تقاوى الحاصلات البقولية وقد بلغ ما تم تلقيحه بالعقدين من تقاوى هذه الحاصلات عام ١٩٧٠ ما يكفى لزراعة نحو نصف مليون فدان فى حين أنها كانت فى السنوات السابقة لتنفيذ مشروع تعميم التلقيح البكتيرى تتراوح بين ٢٠٠٠ ، ٤٠٠٠ فدان .

نظرا لاهمية الاسمدة العضوية من حيث احتفاظ التربة بخصوبتها وتهيئة الاراضى البور للخصب فقد اتخذت كافة وسائل الاعلام والارشاد والتدريب فى محيط الزراعة والهيئات والمؤسسات الزراعية للنهوض بانتاج السماد البلدى وتحويل فائض المتخلفات الزراعية الى ما يعرف بالسماد البلدى الصناعى ، كما تم اتخاذ اجراءات فعالة فى سبيل تحويل قمامة المدن الى سماد عضوى ، وذلك بعد أن أوفدت وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى فى منتصف عام ١٩٦٦ وفدا فنيا الى الخارج لاختيار أنسب الطرق الآلية لهذا التحويل بالنسبة الى ظروفنا وأحوالنا .

الحاصلات الحقلية

تعتبر حاصلات الحقل أهم الزراعات
المصرية ، سواء من ناحية قيمتها
النقدية أو بالنسبة الى أهميتها في
توفير الجانب الأعظم من احتياجات
الغذاء والكساء للشعب ، علاوة على
أنها المورد الرئيسي لمخامات الصناعة
كما أنها عصب التجارة الداخلية
والخارجية .

وتقدر القيمة النقدية لحاصلات الحقل في الوقت الحاضر بما يقارب
٦٠٠ مليون من الجنيهات أو ما يعادل نحو ٨٠٪ من قيمة الانتاج النباتي ،
وهي حجر الأساس الذي قامت عليه أهم الصناعات في بلادنا وعلى رأسها
صناعة الغزل والنسيج التي تستهلك سنوياً نحو ٣٧ مليون قنطار من
القطن وصناعة السكر وطحن الحبوب وخبز دقيقها وضرب الارز وصناعات
المياه الغازية والورق والخشب الحبيبي والعسل الاسود والخلوى وغيرها .
فاذا نظرنا الى موقع حاصلات الحقل من التجارة لوجدنا أنها تحتل أيضاً مكان
الصدارة ، إذ تبلغ قيمة صادراتنا منها نحو ٨٧٪ من مجموع الصادرات
المصرية كافة أو بما يقدر بنحو ٩٥٪ من القيمة الكلية للصادرات الزراعية ،
وفي التجارة الداخلية نجد نحو ٥٦٪ من المتاجر تعمل في تجارة حاصلات
الحقل ومنتجاتها .

من هذا العرض السريع للاهمية الاقتصادية لحاصلات الحقل تظهر أيضاً
مدى حساسية اقتصاديات هذه الحاصلات في مواجهة مشكلة التزايد السكاني
السريع في البلاد عندما يكون رفع مستوى معيشة الشعب في مقدمة أهداف
ثورته ، لذا فقد وجهت حكومة الثورة منذ قيامها عام ١٩٥٢ عناية خاصة
وجهداً جبارة للنهوض بإنتاجيه هذه الحاصلات كما ونوعاً ، وفق برنامج
تخطيطي شملت دراساته العلمية كافة العوامل المحددة للإنتاج ، كما سيأتي
بعد .

النقاوى المنتقاء :

لما كانت البذرة بما تحمله من صفات وراثية تعتبر من أهم العوامل
المحددة لإنتاج حاصلات الحقل ، فقد بدأت وزارة الزراعة في انتاج وتوزيع
النقاوى المنتقاء الجيدة لحاصلات الحقل على الزراع منذ عام ١٩٢٢ ، إلا أنها
كانت تعدها بكميات ضئيلة جداً غالباً ما كانت من نصيب كبار الزراع .

ومنذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ ، بدأ الاهتمام الجدى بانتساج وتوزيع التقاوى المنتقة الجيدة لحاصلات الحقل على الزراع منذ عام ١٩٢٢ ، الا أنها الزراع ، لذا فقد تضمنت السياسة الزراعية التى اعتمدها حكومة الثورة فى أواخر الخمسينيات برنامجا متكاملا يهدف الى تعميم زراعة تقاوى نقيه عالية الانتاج ذات صفات استهلاكية مرغوبة ومقاومة للأمراض لاحتلالها محل الاصناف المتدهورة من مختلف حاصلات الحقل وعلى الاخص حاصلات التصدير كالقطن والارز والبصل وحاصلات الحبوب الغذائية كالقمح والذرة والفول والعدس .

وقد أعطى لكل محصول من هذه الحاصلات الرئيسية زمن محدد بحيث تغطى المساحة الكلية المزروعة منه خلال فترة زمنية متقاربة فتجدد تقاوى البطاطس سنويا نظرا لأهميته الاقتصادية ومحافظة على سمعته فى الاسواق العالمية ٠٠ أما باقى الحاصلات فتجدد تقاويها مرة كل سنتين طبقا لمقررات خطة التنمية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) .

وقد بلغ ما أعد للتوزيع على الزراع من التقاوى المنتقة فى العام الزراعى ١٩٦٩/٦٨ وحده نحو ٢٥ مليون أردب وهو ما يعادل نحو ٨ أمثال ما وزع منها عام ٥١ - ١٩٥٢ ٠ وبالرغم من زيادة تكاليف انتاج مثل هذه التقاوى فإنها توزع على الزراع بسعر يقارب السعر التجارى للبذور وحيث تتحمل خزانة الدولة سنويا نحو مليون ونصف المليون من الجنيهات هى قيمة الفروق بين تكاليف الانتاج وسعر البيع .

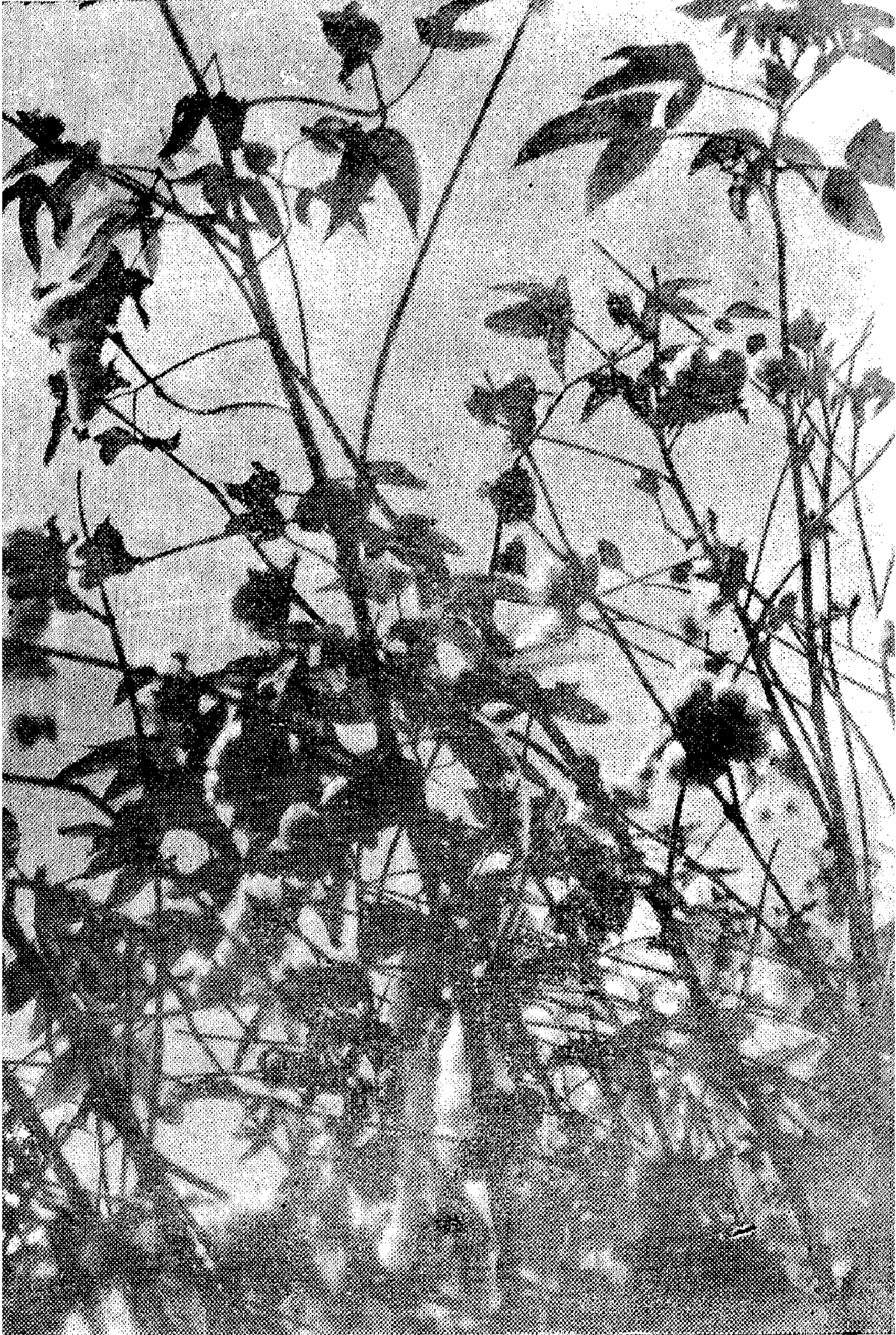
واستكمالا لهذا البرنامج كان لابد من المحافظة على تقاوى هذه التقاوى حتى تأتى بالثمرة المرجوة منها من زيادة فى الانتاج الزراعى لذا فقد صدرت التشريعات التى تكفل احكام الرقابة على هذه التقاوى فى كافة المراحل التى تمر بها من اكثار واعداد وفحص وتوزيع وتداول وكذلك بالنسبة لتصديرها واستيرادها .

وفيما يلى عرض سريع لتطورات انتاج أهم الحاصلات الحقلية بين عامى ٥٢ - ١٩٧٠ مقارنا بمتوسط انتاج هذه الحاصلات خلال الثلاث سنوات السابقة لثورة الشعب ١٥

القطن :

تحتل الاقطان المصرى مركزا مرموقا فى الاسواق العالمية لما تمتاز به من الصفات الغزلية العالمية ، ورغم أن انتاجنا لا يتجاوز ٥٪ من جملة الانتاج العالمى الا أن الاقطان المصرى تعتبر أكبر مصدر للاقطان الطويلة الثيلة حيث يعادل انتاجنا من هذه الاقطان نحو ٤٤٪ من الانتاج العالمى .

أما بالنسبة للمكانة الاقتصادية لمحصول القطن فإنه يمثل نحو ٢٧٪ من القيمة المضافة للحاصلات الزراعية مجتمعة كما تمثل صادراته نحو ٦٨٪ من القيمة الكلية للصادرات المصرية وعلاوة على أنه دعامة أساسية من دعائم الصناعة المصرية ومصدر الكساء الرئيسى للشعب كما سبق القول ، فإن



تنفرد ج • م • ع • بانتاج أفضر أصناف القطن في العالم

نواتجه الثانوية من زيت وكسب قد جعلت منه أيضا محصول الزيت الاول في بلادنا اذ يمثل زيت بذرة القطن نحو ٩٥٪ من انتاجنا من الزيوت كما أن كسب بذرة القطن يعتبر المحصول الثانى لتغذية الحيوان بعد البرسيم .

وعندما قامت الثورة في عام ١٩٥٢ كان القطن في أزمة خطيرة حيث أخذ انتاجه في التدهور كما يتبين من المقارنة التالية :

الصنف	متوسط محصول الفدان من القطن الشعير		متوسط تصافى الخليج للقنطار	
	١٩٤٦ - ١٩٤٨	١٩٤٩ - ١٩٥١	١٩٤٦ - ١٩٤٨	١٩٤٩ - ١٩٥١
كرناك	٤٠	٣٠٤	١٠٦٦	١٠٥٣
منوفى	٥٩	٣٦	١٠٩٥	١٠٥٣
جيزة ٣٠	٥٢	٣٨	١١٥٥	١١٢٢
اشمونى	٦١	٣٨	١١١٠	١١٢٢

وكان لابد من العمل السريع لانقاذ محصول البلاد الاول وعصيب اقتصادها فوجهت حكومة الثورة اهتماما خاصا وجهدا كبيرا لبحوث القطن. في مختلف المجالات وسرعان ما ظهرت ثمرات تلك البحوث الفنية في اواخر الخمسينيات باستنباط اصناف جديدة محسنة حلت محل الاصناف المتدهورة وتبعتها اصناف اخرى ظهرت خلال الستينيات مما ادى الى نمو تدريجى في حجم المحصول فارتفع متوسط محصول الفدان من ٤٠٥ قنطار في فترة الثلاث سنوات السابقة للثورة (١٩٤٩ - ١٩٥١) الى ٤١٨ قنطارا في الفترة من (١٩٥٨ - ١٩٦٣) ثم الى ٧٧٥ في الفترة (١٩٦٤ - ١٩٦٩) أى بزيادة قدرها ٤٣٪ على متوسط محصول الفدان في الثلاث سنوات السابقة للثورة .

اصناف جديدة سميت في الستينيات				اصناف جديدة سميت في الخمسينيات				اصناف ما قبل الثورة			
الزيادة في متوسط محصول الفدان	متوسط الفدان فطن شمر	الفترة	المنف	الزيادة في متوسط محصول الفدان	متوسط الفدان فطن شمر	الفترة	المنف	متوسط محصول الفدان فطن شمر	الفترة	المنف	خزائن التيلة
١٠٥	٦٠.٧	٩٦٩-٦٤	جيزة ٦٨	١-٦٢	٥٠.٧	١٩٦٢-٤٦	المنور في المحسن	٢٠٤٥	١٩٦٢ - ٥٦	كركك	الاقطان المطوية
					٥٠.٢	١٩٦٩-٦٤				منعت زراعته في عام ١٩٦٤	
	٨٠٢٥	١٩٦٦-٦٤	جيزة ٦٧	٠.٩٥ ٥٠١٧ ٦٢-٥٨			جيزة ٤٧	جيزة ٣٠ - ٥٨ ٦٢ - ٤٠٢٢			الاقطان انطوية
	٨٠٠٢	٩٦٩-٦٧	جيزة ٦٩								الوسط
٢٠٤٨	٨٠٢٠	٠.٩٦٩-٦٦		منعت زراعته في عام ١٩٦٧				منعت زراعته في عام ١٩٦٢			
١٠٧٥	٧٠١٢	٦٩-٦٤	جيزة ٦٦					٥٠٢٧	٦٤	اشموني	الاقطان المتوسط

جول رقم (٢)

الفترة	متوسط محصول الفدان شعر	المساحة	اجمالي محصول الشعر
١٩٤٩ - ١٩٥١ ما قبل الثورة	٤٠٥	١٨٨٢.٠٥	٧٥٧١٩.٤
١٥٩٨ - ١٩٦٣ فترة تعميم الاصناف الجديدة في النصف الثاني من الخمسينيات	٤٨٩	١٨.١٣٧٨	٨٧١٩٦٧٧
١٩٦٤ - ١٩٦٩ فترة تعميم الاصناف الجديدة في النصف الثاني من الستينيات	٥٧٧	١٦٨.٣٢٠	٩٦٤٧٥١٩

كما اتخذت وزارة الزراعة الخطوات الكفيلة باستقرار الانتاج الصنفي القطنى والمحافظة على نقاوة وصفات الاصناف على النحو التالى :

أولاً - رسم السياسة القطنية الانتاجية سنوياً على أساس سليم بهيئة للقطن المصرى أفضل ظروف تسويق بانتاج كميات من طبقات تيلته وأصنافه المختلفة تتناسب مع احتياجات الاسواق الداخلية والدولية .

ثانياً تخصيص مناطق زراعة كل صنف من أصناف القطن بحيث لا يزرع الا صنف واحد فى كل منطقة ابتداء من موسم ١٩٥٨ نجنىا لحثوث الخلط الطبيعى بين الاصناف المختلفة لما يؤدى اليه من تدهور فى صفاتها .

ثالثاً - تخصيص المحالج ابتداء من موسم ١٩٥٨ بحيث لا يصرح لاي محالج الا بمحالج صنف واحد ، منعاً للخلط الميكانيكى الذى يحدث بين الاصناف فى المحالج مهما اتخذت من احتياطات والذى يتسبب عنه تدهور صفات الاقطان .

رابعاً - إصدار القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٨ الخاص بأحكام الرقابة على انتاج تقاوى الاكثار المتعاقد عليها الذى يضمن الحصول على أكبر كمية من بذرة الاكثار لاستعمالها تقاوى .

خامساً - إصدار القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بإنشاء صندوق تحسين الاقطان المصرى والذى يخول منح علاوات تشجيعية للزراع والتجار والحلايين عند انتاجهم بذرة على مستوى عال من النقاوة يجعلها صالحة لتقاوى بهدف المحافظة على صفات الاصناف من التدهور وكذلك تشجيعهم على انتاج التقاوى فى وقت مبكر يسمح باعدادها وتوزيعها على المزارعين فى الوقت المناسب قبل بدء الزراعة .

سادسا - توسعت الوزارة في مساحات حقول الاكثار المتعاقد عليها
بحيث أمكن زراعة المساحة القطنية بالكامل منذ موسم ١٩٦٤ حتى الآن بأعلى
مستويات منتقاة من تقاوى الاكثار بعد ما كانت نسبة المساحة المنزرعة
يتقاوى الاكثار حتى موسم ١٩٥٧ لا تتعدى ٣٠٪ من جملة المساحة القطنية
قبل قيام الثورة مباشرة .

**وهكذا تطور محصول القطن تطورا بارزا ونهض نهوضا لم يسبق له
نظير في تاريخ زراعة القطن المصري في عهد الرئيس الراحل يتمثل في
الآتي :**

- ١ - انفراد الجمهورية العربية المتحدة بانتاج آخر أصناف القطن في
العالم واحتكارها لسوقه الدولية بانتاجها صنف جيزة ٤٥ .
- ٢ - ظهور أصناف سجلت غلة لم يسبق أن سجلتها أصناف سابقة
في تاريخ القطن المصري مثل جيزة ٦٧ وجيزة ٦٩ .
- ٣ - ظهور أصناف ذات معدلات حليج قياسية لم يسبق تسجيلها في
تاريخ القطن المصري مثل جيزة ٦٩ .
- ٤ - ارتفاع متوسط محصول الفدان في الجمهورية في أواخر الستينيات
بارتفاعا بارزا وصل الى أرقام قياسية .
- ٥ - تنمية جملة الانتاج حتى أنه قد فاق في حجمه في الثلاث سنوات
الاخيرة (٦٧ - ١٩٦٩) عنه في الثلاث سنوات ما قبل الثورة بحوالى ٢ مليون
قنطار شعر رغم نقص المساحة القطنية في الفترة الاخيرة بحوالى ٢٠٠ ألف
فدان .

تجربة زراعة الاقطان الامريكية :

وقد دعت الحاجة في السنوات الاخيرة الى ضرورة تجربة زراعة الاقطان
الامريكية في بلادنا وفي منطقة أقاصى الصعيد على وجه التحديد نظرا لاحتياج
الوجه القبلى الى أصناف من القطن عاليه المحصول شديدة التبكير فى النضج
وهي صفة تتوفر فى كثير من الاقطان الامريكية قصيرة التيلة .

وفى عام ١٩٦٠ بدأت الوزارة فى تجارب لاختيار عدة أصناف من
هذه الاقطان لتحديد أعلاها محصولا بالمقارنة مع الاصناف المصرية المنزرعة
فى المنطقة وكانت هذه الاصناف هى :

كوكر كارولينا ، استوتفيل ٦٢ ، استوتفيل ٧ ، كوكر .

وبينت نتائج التجارب التى كان آخرها التجربة الموسعة فى مساحة
٣٠ فداناً بأراضى الاصلاح الزراعى بالمطاعنة عام ١٩٧٠ تفوق محصول القطن
الزهر فى ثلاثة من هذه الاصناف وهى : كوكر كارولينا كوين ، وستوتفيل
٦٢ ، استوتفيل ٧ على أعلى الاصناف المصرية وهو ج ٦٧ ، بما يتراوح بين
١٥٤ ، ١٨٣ قنطارا للفدان فى حين كانت هذه الزيادة بالمقارنة لصنف

ج ٦٦ تتراوح بين ٤٠٥ و ٣٣٩ قنطارا للفدان ٠٠ وبالنسبة للصنف دندرة ١٩٥ ، ١٣٦ قنطارا للفدان ٠٠ وقد رأت الوزارة استكمال هذه البحوث في موسم ١٩٧١ القادم بزراعة مساحة ألف فدان بهذه الاصناف في ثلاث مناطق بالوجه القبلي للمقارنة مع الاصناف المصرية وكذا بعض اصناف أخرى رؤى استيراد بذرتها وتجربتها في نطاق ضيق حتى تتكامل الصورة اللازمة لتقسيم الاصناف وزراعتها على نطاق واسع .

متحف ومكتبة القطن :

كما بدأ في عهد جمال عبد الناصر مشروع انشاء متحف للقطن يكون :
٠٠ ومرجعا للمهتمين بشئون القطن وقد أوشك هذا المشروع على الانتهاء . وكذلك مشروع تدعيم المكتبة المركزية للقطن الذي يهدف الى استكمال مجموعات المكتبة المركزية للقطن التي انقطع ورودها منذ الحرب العالمية الثانية مع تزويد المكتبة بالكتب والمراجع والمجلات العلمية الحديثة التي تصدرها البلاد المنتجة والمستهلكة للقطن .

القمح :

يعتبر القمح من محاصيل الحبوب الرئيسية التي يعتمد عليها معظم شعب في الجمهورية العربية المتحدة في اعداد خبزه ، وتبلغ جملة المساحة المزروعة سنويا من هذا المحصول حوالي ١٣٠٠٠٠٠ فدان تنتج حوالي ١٠ مليون أردب لا تكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي مما يضطر البلاد الى استيراد كميات كبيرة تتزايد سنة بعد أخرى نتيجة لعوامل متعددة أهمها تزايد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بين الافراد .

ولقد كان القمح من الحاصلات التي أولتها حكومة الثورة عناية خاصة فاتخذت بحوثه مرحلة تقديمية جديدة تهدف الى زيادة الانتاج عن طريق استنباط اصناف عالية المحصول والمقاومة للأمراض ذات صفات استهلاكية جيدة .

وكانت أولى بشائر هذه الجهود عام ١٩٥٨ حيث ظهر الصنف جيزة ١٤٤ الذي تميز بمقاومته لأمراض الصدأ الاسود والبرتقالى وبغزارة تفريعه وارتفاع محصوله وموافقته للوجه البحرى حيث تم تعميم زراعته ، ثم أعقبه في عام ١٩٥٩ استنباط الصنفين جيزة ١٤٧ لمنطقة مصر العليا وجيزة ١٥٠ لمنطقة مصر الوسطى .

وتمتاز هذه الاصناف الثلاثة بتفوق محصول كل منها على الاصناف الأخرى في منطقتها فضلا عن مقاومتها العالية لصدأ الساق الاسود الذي كان من أهم المشاكل التي تهدد محصول القمح سنويا .

وقد كان لانتشار هذه الاصناف في الزراعة المصرية أثره البعيد في زيادة متوسط محصول الفدان من القمح في البلاد من ١٨ره أردب في سنة ١٩٥٣/٥٢ الى ٧٢ره أردب في سنة ١٩٦٤/٦٣ أى بزيادة قدرها ٢٥٤ره أردب للفدان الواحد .

الا أنه نظرا لما هو معروف من قدرة أمراض الصدا على تجديد سلالات فسيولوجية يتغير عددها ونسبتها وقدرتها على الإصابة من عام لآخر تبعا لتطور الاصناف ، فقد كان من الضروري تطوير بحوث القمح وجعلها أكثر تركيزا من حيث الاهداف ضمانا للحصول على أصناف عالية المحصول وتمتاز في نفس الوقت بمقاومتها لأمراض الصدا الثلاثة .

وقد كان نتيجة لهذه الجهود المتواصلة أن استنبط الصنف جيزة ١٥٥ الذي يتميز بمقاومته لأمراض الصدا وتفوقه في كمية المحصول على جميع الاصناف السابقة علاوة على صفاته الاستهلاكية الجيدة وموافقته لمختلف الظروف البيئية بالجمهورية وقد بدأ في توزيعه على المزارعين عام ١٩٦٧ في مساحة ٢٤٠٠ فدان قفزت الى ٤٠٠٠ ر ١٠٠٠ فدان في الموسم ١٩٧٠/٦٩ بمتوسط ٨٢٥ أردب للفدان محققا بذلك زيادة قدرها ٣٣٪ عن الاصناف الأخرى . وبتعميم زراعة هذا الصنف سوف يسهم مساهمة كبيرة في زيادة الناتج العام من القمح في البلاد .

كما اتجهت بحوث القمح الى استغلال عوامل القصر *Drgfing* *genes* في انتاج الاصناف القصيرة وفيرة الغلة التي تتميز بمقاومتها للرقاد واستجابتها لمعدلات التسميد العالية للاستفادة منها بادخالها في تهجينات بينها وبين الاصناف المحلية بهدف الحصول على أصناف قصيرة وفيرة الغلة تستجيب لمعدلات التسميد المرتفعة وتتمتع بمقاومة عالية لأمراض الصدا الثلاثة التي تفتقر اليها الاصناف القصيرة الحالية والمستوردة . وكان من نتيجة ذلك أن تم استنباط عدد من السلالات القصيرة أثبتت التجارب الأولية تفوقها على الصنف جيزة ١٥٥ بحوالي ١٥٪ وهي الآن في مرحلة الاكثار الاولى تمهيدا لاكثارها والاسراع في توزيعها تحقيقا لغايتها واسهامها في رفع غلة الفدان .

ويبين الاحصاء التالي متوسط جملة المساحة المزروعة ومتوسط محصول الفدان بالاردن وجملة محصول البلاد في السنوات من ١٩٥٠ - ١٩٥٢ بالمقارنة مع السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٠ والذي يتبين منه زيادة غلة الفدان التي تعزى أساسا الى انتشار وتعميم تلك الاصناف المستنبطة ذات الكفاءة الانتاجية العالية والمقاومة لأمراض الصدا :

الفترة	متوسط المساحة المزروعة	متوسط محصول الفدان	متوسط جملة المحصول
١٩٥٠ - ١٩٥٢	١٤٢٣ر٠٠٠	١٧ر٥ أردب	٢٣٧ر٠٠٠ أردب
١٩٦٨ - ١٩٧٠	١٢٢١ر٢٣٥	٢٣ر٧ أردب	٢٨٦٢ر١١١ أردب

ويلاحظ من هذه المقارنة زيادة جملة المحصول بنحو ٢ مليون و ٢٠٠ ألف أردب بالرغم من نقص المساحة المزروعة بما يزيد عن ٦٠٠ ألف فدان . وتتجه أبحاث الوزارة الى ادخال زراعة صنف القمح المكسيكي بالزراعة القمحية في مصر بعد أن دلت التجارب في السنوات الاخيرة على زيادة إنتاجيته بنسب ملموسة وتم وضع البرنامج للسنوات القادمة .

الشعير :

يعتبر الشعير من أهم حاصلات الحبوب الغذائية اذ يستخدمه عرب الصحراء في صناعة الخبز وأحيانا مع القمح كما أنه من أهم مواد العلف للحيوان ، هذا فضلا عن أن صناعة المولت تقوم أساسا على هذا المحصول ، ويزرع الشعير في حوالى نصف مليون فدان في المناطق الصحراوية الساحلية التي تعتمد في زراعتها على الامطار كما يزرع بالوادي في مساحة تتراوح بين ١٠٠ - ١٢٠ ألف فدان .

بدأ العمل منذ نصف قرن على تربية هذا المحصول وذلك بتنقية الاصناف المحلية ومنها استنبط الصنف بلدى ١٦ عام ١٩٣٥ بطريقة الانتخاب الفردى وعممت نقاوته في جميع أنحاء الجمهورية . ثم بدأ العمل في التهجينات البسيطة المحدودة التي تهتم بهذا المحصول الى أن بدأ الاهتمام الفعلى بمحصول الشعير منذ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ المباركة بوضع برنامج علمى سليم يهدف الى النهوض به ومسايرة الدول الأخرى المتقدمة في هذا المجال . وقد تم استيراد مجموعة الشعير العالمية وعددها ٦٣٤١ صنفا عام ١٩٥٢ بمساعدة هيئة الاغذية والزراعة بالاضافة الى تبادل الاصناف مع محطات البحوث العالمية التي تهتم بتربية الشعير وبدراسة هذه المجموعة من الاصناف وتقييمها تم وضع برنامج موسمى للتهجين كما ورد الى الوزارة من هيئة الاغذية والزراعة الهجين المركب كجيل أول عام ١٩٦١ ويشمل جميع التراكيب الوراثية للمجموعة العالمية للشعير ، هذا بالاضافة الى استيراد المجموعة العالمية الجديدة للشعير عام ١٩٦٧ وعددها ٧٨٨٥ صنفا وقد كانت حصيلة هذه المستوردات ثروة عظيمة في يد الباحثين أمكن الاستفادة منها في التوصل الى استنباط اصناف عالية المحصول ذات صفات استهلاكية مرغوبة . وفي سنة ١٩٥٤ استنبط الصنف جيزه ١١٧ ذى الستة صفوف العالى المحصول وتم توزيعه في الوجه البحرى ومصر الوسطى بدلا من الصنف بلدى ١٦ . وفي سنة ١٩٥٥ استنبط الصنف صحراوى ذى الستة صفوف وهو صنف مبكر قليل الاحتياج للماء ملائم للمناطق الساحلية الصحراوية التي تعتمد في زراعتها على الامطار . وفي سنة ١٩٥٦ استنبط الصنف بونس ذى الصنفين بالانتخاب من المستوردات وهو صنف يلائم المولت الذى يدخل في صناعة البيرة وقد كانت هذه الصناعة قبل الثورة تعتمد أساسا على استيراد مثل هذا النوع من الشعير ذى الصنفين أو منتجاته . وفي سنة ١٩٦٤ استنبط الصنف جيزة ١١٨ بالانتخاب من المجموعة العالمية وتم احلاله محل الصنف بلدى ١٦ بالوجه القبلى .

وكان من نتيجة تعميم هذه الاصناف من الشعير سالفة الذكر في عموم الجمهورية ارتفاع متوسط محصول الفدان بنسبة كبيرة حيث كانت غلة الفدان ٦٩٠ أردب من المتوسط العام للثلاث سنوات التي سبقت الثورة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) فارتفعت هذه الغلة الى ٨٤٧ أردب للفدان في المتوسط العام خلال الثلاث سنوات الاخيرة (١٩٦٨ - ١٩٧٠) وتقدر هذه الزيادة بمقدار ٢٥٧ أردب للفدان أى أن ما يوازي زيادة بمقدار ٢٢٧٥٪ على مستوى الجمهورية . هذا بخلاف الاصناف الجديدة التي استنبطت

سنة ١٩٦٩ وتم اكثارها اوليا وفي طريقها الى المزارع وسوف يترتب عليها ارتفاع فى الانتاج حيث يزيد متوسط محصولها عن الاصناف المحلية وهى :

١ - جيزة ١١٩ صنف ذى ستة صفوف يتميز بمقاومته للرقاد وكبير حجم الحبوب ويتفوق فى المحصول على الصنفين جيزة ١١٧ وجيزة ١١٨ الذى توزعها الوزارة حاليا بمقدار ٢٤٦ ر٢ ، ٢٦٦ ر٢ أردب/فدان على التوالى وتقدر هذه الزيادة بنسبة ٢٠٪ ، ٢٢٪ على الترتيب ، وقد تقرر توزيع هذا الصنف فى مناطق مصر الوسطى بدلا من الصنف جيزة ١١٧ والوجه القبلى بدلا من جيزة ١١٨ .

٢ - جيزة ١٢٠ صنف ذى ستة صفوف متفوق على الصنفين جيزة ١١٧ وجيزة ١١٨ بمقدار ١٥٦ ر١ ، ١٦٢ ر١ أردب/فدان وتقدر نسبة الزيادة بمقدار ١٢٪ ، ١٣٪ على الترتيب هذا بالاضافة الى أن التحليل التكنولوجى أثبت صلاحية هذا الصنف لصناعة المولت حيث قدر المولت المستخلص فى الماء بنسبة ٧٩٪ . وهذا الرقم يعادل الاستخلاص الناتج من الاصناف ذات الصنفين وبذلك أمكن مسيطرة الاتجاه العالى من حيث استعمال الشعير ذى الستة صفوف فى صناعة المولت ويزيد محصوله عن الصنف بونس ذى الصنفين المستعمل حاليا فى الصناعة بحوالى ٢٥٪ وباستخدام هذا الصنف يمكن تخفيض تكاليف انتاج المولت حوالى الربع تقريبا .٠ وقد تقرر توزيع هذا الصنف بالوجه البحرى بدلا من الصنف جيزة ١١٧ .

الذرة الشامية :

تحتل الذرة الشامية المكان الاول بين حاصلات الحبوب الغذائية فى مصر فمنها يصنع الخبز لسكان الريف كما تستعمل مذاقاتها الخضراء كعلف أخضر للماشية خلال شهور الصيف .٠ ويشغل محصول الذرة أكبر مساحة تزرع من أنواع الحبوب اذ تتراوح مساحته بين ١٥ - ٨ مليون هكتار سنويا .٠ ولهذه الأهمية الاقتصادية فقد اختص محصول الذرة بنصيب كبير من الجهود التى وجهتها حكومة الثورة للانتاج الزراعى .

ولقد كانت انتاجية الفدان من محصول الذرة قبل الثورة دون المعدل القياسى حيث كانت معظم الاصناف المزروعة قبل عام ١٩٥٢ أصناف منخفضة المحصول مع بعض الاصناف المحسنة كالصنف أمريكانى بىرى .٠ وفى عام ١٩٤٩ بدأت بعض المحاولات لتغيير أسلوب التربية المتبع بمحاولة استنباط هجين من بين السلالات المتباعدة وراثيا ومن بينها بعض السلالات المستوردة من الخارج لم تؤد الى النجاح المنشود .٠ ثم بدأت وزارة الزراعة منذ عام ١٩٥٣ فى تطبيق أحدث النظريات العلمية فى التربية ومنها نظرية قوة الهجين بهدف تحسين انتاج الذرة وذلك على الوجه التالى :

❖ مشروع تحسين الذرة فى الخطة الخمسية الاولى :

فى عام ١٩٥٣ وضعت وزارة الزراعة مشروعا لتعميم تقاوى الذرة الهجين ويهدف هذا المشروع الى التوسيع فى انتاج الذرة الهجين لاحتلالها



بدأ مشروع النهوض بمحصول الذرة عام ١٩٦٠ بالتوسع في مساحة
الزراعة الصيفية وزيادة انتاجية التقاوى المنتقاة من صنف الامريكانى والهجن

تدرجيا محل الاصناف المحلية المنخفضة المحصول والتي كانت تزرع في ذلك الوقت فتوسعت الوزارة في عزل السلالات النقية من المصادر المختلفة المحلية والاجنبية وتنقيتها وحصلت على مجموعة عالمية من السلالات عن طريق منظمة الاغذية والزراعة لاستخدامها في أغراض البحوث المختلفة .

وبينما لم يتعد عدد السلالات الموجودة لدى قسم بحوث الذرة في عام ١٩٥٢ - ١٠٠ سلالة ، قبل بداية المشروع فبعد أن توسعت الوزارة في عزل السلالات أصبح عددها الآن ما يربو على ١٥٠٠ سلالة في أجيال انعزالية مختلفة ومن مصادر عديدة . هذا بالإضافة الى تحسين السلالات النقية لغرض زيادة انتاجيتها أو أقلمتها أو تحسين صفاتها وأدخلت كل هذه السلالات المحسنة الجديدة في برامج اختبارات التربية المختلفة .

بدأ انتاج وتوزيع تقاوى الذرة الهجين على المزارعين بشكل عام منذ عام ١٩٥٤ وذلك بالإضافة الى نشر زراعة الامريكانى بدرى فاستنبطت عدة هجن كان محصولها يتفوق عن الاصناف المحلية الاخرى بنحو ٣٠ - ٤٠٪ وأجرى توزيعها على المزارعين ابتداء من ذلك العام ولاقت نجاحا لديهم مما ساعد على انتشار زراعتها . ونظرا لان التوسع في نشر زراعة الذرة الهجين لم يأخذ شكلا جديا قبل عام ١٩٥٢ فقد اعتمد التوسع في الثلاث أعوام الاولى على انتاج الهجن الامريكية حتى عام ١٩٥٥ ثم حلت محلها الهجن المصرية التى عادت الهجن الامريكية فى محصولها بل وتفوقت عليها .

وقد تضاعفت أيضا كميات تقاوى الذرة الهجين المنتجة سنويا ففي عام ١٩٥٢ وما قبلها حيث لم تكن الكميات المنتجة سنويا تتجاوز ٦٠ أردبا وكانت هذه الكمية تكفى لزراعة نحو ٦٠٠ فدان فقط من الهجن ثم زادت الكمية الى ٢٦٠٠ أردب فى العام الاول لبدا المشروع عام ١٩٥٣ وقد غطت مساحة نحو ٢٠٠٠٠ فدان من الهجن لدى الزراع فى عام ١٩٥٤ ثم تدرجت فى الزيادة عاما بعد عام حتى بلغت نحو ٣٠٠٠٠ أردب سنويا وهى تكفى لغطيه نحو ٢٥٠٠٠٠ فدان سنويا .

❖ مشروع النهوض بمحصول الذرة عام ١٩٦٥ :

بدأ مشروع النهوض بمحصول الذرة ابتداء من عام ١٩٦٥ وكان الهدف منه رفع غلة الفدان من هذا المحصول وذلك عن طريق التوسع فى مساحة الذرة الصيفى بحيث تصل الى ٦٠٠ ألف فدان بعد أن ثبت أن الزراعة الصيفية تزيد من انتاجية الفدان عن الزراعة النيلي بنحو ٤ - ٥ أردب للفدان الواحد هذا علاوة على قلة اصابتها بالآفات الى جانب التوسع فى انتاجية التقاوى المنتقاة وهى الهجن وصنف الامريكانى بدرى ونشر استعمالها بين المزارعين وقد أسفرت نتائج هذا المشروع عن زيادة فى مساحة الذرة الصيفى زيادة كبيرة عما كان مستهدفا .

ففى العام الاول من المشروع ارتفعت من ٣٦٥٠٠٠ فدان فى عام ١٩٦٤ الى ٩٣١٠٠٠ فدان فى عام ١٩٦٥ .

وبالتالى نقصت مساحة الذرة النيلية من ١٢ مليون فدان الى ٥٢٠٠٠٠ فدان فى ذلك العام ٠٠ وقد انعكست تلك النتائج على المحصول الصيفى والنيل معا فزاد فى عام ١٩٦٥ على عام ١٩٦٤ بنحو ١٥ مليون أردب رغم أن جملة مساحتهما معا نقصت نحو ٢٠٠ ألف فدان ٠ أى أن متوسط انتاجية الفدان زاد ٢٢٢ أردب وقد تدرجت الزيادة فى مساحة الذرة الصيفى منذ بدأ هذا المشروع ثم بفضل الجهود التى بذلتها حكومة الثورة من توفير المياه الكافية فى موعد مبكر بلغت مساحة الذرة الصيفى فى كل من عامى ٦٦ ، ١٩٦٧ ما يزيد عن مليون فدان ٠ وقد ارتفع نتيجة لذلك محصول الفدان الى ما يقرب من الضعف عما كان عليه ٠ كما قلت تدريجيا كمية المستورد من الذرة حتى أمكن استغناء عنها نهائيا ٠

وقد صاحب تنفيذ هذه المشروعات تجربة ارشادية كبرى شملت مركز الشهداء بأكمله عام ١٩٦٠ ومراكز منوف وكفر الزيات والمنيا عام ١٩٦١ ثم اتسع نطاق التجارب فأقيمت آلاف الحقول الارشادية فى جميع مراكز الجمهورية مع توفير التقاوى المنتقاة ، وزيادة معدلات التسميد وتوفير المبيدات الكيماوية لمقاومة الآفات وتنفيذ البرامج الارشادية لتوجيه الزراعة الى أنسب مواعيد الزراعة وأفضل أساليب خدمة المحصول الى جانب دراسة المشاكل المحلية فى المناطق التى كانت تحول دون تحقيق الاهداف المرجوة وإيجاد الحلول التطبيقية العلمية لها ٠

وكانت حصيلة كل هذه الجهود جميعا أن ارتفع متوسط محصول الفدان من ٦٢٩ أردب فى الثلاث سنوات السابقة للثورة (٤٩ - ١٩٥٢) الى ١٢ أردب فى أعوام ٦٨ - ١٩٧٠ كما يظهر من البيان التالى :

الفترة	متوسط انتاج الفدان	متوسط جملة المحصول
٥٠ - ١٩٥٢	٦٢٩ أردب	١٠٠٧٩٣١٢
٦٨ - ١٩٧٠	١٢٠٠ أردب	١٤٠٠٠٠٠٠

الذرة الرفيعة :

تعتبر الذرة الرفيعة من أهم حاصلات الحبوب الغذائية فى الجمهورية العربية المتحدة بعد القمح والأرز والذرة الشامية حيث تستعمل حبوبها بعد طحنها فى صناعة الخبز كما تستخدم كمحصول علف للحيوانات والطيور ، ويزرع منها سنويا حوالى نصف مليون فدان وتتركز زراعتها فى محافظات الوجه القبلى وخاصة محافظتى أسيوط وسوهاج ٠

وتمشيا مع السياسة التى انتهجتها الثورة بهدف رفع انتاجية المحاصيل المختلفة وأخصها محاصيل الحبوب الغذائية لسد حاجة استهلاك السكان من الخبز ٠٠ فقد اعتمد ضمن خطط التنمية الزراعية مشروع النهوض بمحصول الذرة الرفيعة ونتاج تقاويها المنتقاة ٠٠ وبتنفيذ هذا المشروع تم تغطية جميع المساحات المزروعة من هذا المحصول تدريجيا

بالتفواى المنتقاة من الصنف جيزة ١١٤ الذى يعتبر أفضل الاصناف التى ستنبسطها الوزارة عام ١٩٥٩ حيث ثبت تفوقه فى المحصول على جميع الاصناف المحلية والمستوردة علاوة على صفات كيزانه المتكسجة وحبوبه المرغوبة من ناحية لونها الابيض وصفات الدقيق فى صناعة الخبز ومقاومته النسبية لامراض التفحم ومدة نضجه التى تبلغ نحو ١١٥ يوما ٠٠ وقد كان من نتيجة التوسع فى زراعة هذا الصنف مع تطبيق نتائج بحوث المعاملات الزراعية أن زاد متوسط انتاج الفدان فى عام ١٩٦٨ بنحو ثلاثة أرباب عنه فى متوسط أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٩ التى سسبقت تنفيذ المشروع كما زاد الانتاج العام بنحو ٢ مليون أرب تقدر قيمتها النقدية بحوالى سبعة ملايين من الجنيهاات ٠٠ أما بمقارنة الانتاج بالنسبة للثلاث سنوات السابقة للثورة (٤٩ - ١٩٥٢) فيوضحها الجدول التالى :

الفترة	متوسط محصول الفدان	متوسط جملة الانتاج
١٩٥٢ - ٥٠	٨٣٦ أرب	٣٤٨٨٥١٣ أرب
١٩٧٠ - ٦٨	١٢٠٠ أرب	٦١٠٠٠٠٠ أرب

وقد أصبحت الجمهورية العربية المتحدة بوصولها الى هذا المعدل من انتاج النرة الرفيعة أولى دول العالم بالنسبة لمتوسط محصول الفدان ٠٠ ومع ذلك فقد واصلت الوزارة بحوثها واستنبطت أصنافا جديدة أخرى متوسطة الطول ذات محصول وفير لا زالت فى دور الاختبارات النهائية ومن المنتظر توزيع تقاويها على الزراع قريبا .

المحاصيل السكرية :

يعتبر قصب السكر المحصول الرئيسى بمحافظتى قنا وأسوان وبعض مراكز محافظتى المنيا وأسيوط نظرا لتفوقه فى الربح على غيره من الحاصلات التى تصلح زراعتها فى هذه المناطق ، ويزيد من أهميته أنه ما رل المصدر الوحيد حتى الآن لسد حاجة البلاد من السكر علاوة على العديد من الصناعات التى تقوم على مخلفات صناعته ٠٠ لذا فقد أولته حكومة الثورة عناية كبرى فكان ضمن المشروعات الكبرى للنهوض بالانتاج الزراعى مشروع تحسين المحاصيل السكرية .

ويهدف هذا المشروع الى رفع متوسط محصول الفدان من القصب وناتج السكر منه والتوسع فى زراعته وتركيز التجارب والابحاث على بعض المحاصيل السكرية الأخرى المتوقع نجاح زراعتها تحت ظروف البيئة المحلية . ويقوم هذا المشروع على :

أولا - استنباط أصناف جديدة من القصب متفوقة فى المحصول وناتج السكر وذات صفات زراعية ممتازة كالتبكير فى النضج والمقاومة للأمراض والحشرات والرقاد والصقيع .

ثانيا - التوسع في زراعة القصب بمناطق انتاجه لغرض صناعة السكر وتغطية جميع المساحة المزروعة بهذه المناطق بالتقاوى المنتقاة من الاصناف المصرح بزراعتها وذلك بالاشراف على عملية فرز التقاوى اللازمة لزراعة مساحات القصب الغرس التى تزرع سنويا .

ثالثا - اجراء التجارب والابحاث على محصول بنجر السكر فى محاولة لادخال زراعته كمحصول مساعد للقصب فى انتاج السكر وخاصة فى الاراضى الجديدة المستصلحة فى شمال الدلتا ومديرية التحرير .

رابعا - اجراء التجارب والابحاث على محصول الذرة السكرية فى محاولات لادخال زراعته كمحصول مساعد للقصب فى انتاج العسل الاسود وخاصة فى اراضى الوجه البحرى .

خامسا - اجراء التجارب والابحاث لتحسين المعاملات الزراعية للمحاصيل السكرية وبصفة خاصة محصول القصب حتى يمكن الحصول على أعلى وأجود انتاج بأقل تكلفة ممكنة حتى يقبل الزراع على التوسع فى زراعة القصب .

وقد حقق المشروع من اهدافه ما يلى :

١ - استنباط الصنف ناكال كوامباتور ٣١٠ وبدأ توزيعه على الزراع عام ١٩٥٦ وتدرجت مساحته فى الزيادة حتى بلغت ٧٠٪ من المساحة المزروعة لغرض انتاج السكر عام ١٩٧٠ . ويمتاز هذا الصنف بوفرة محصوله وارتفاع نسبة ناتج السكر منه بجانب تكثيره فى النضج ومقاومته للآفات والامراض والرقاد والصقيع .

٢ - استنباط الصنف جيزة تاوان ٥٤ - ٥ - ٩ وهو أول صنف استنبط من البذرة فى الجمهورية العربية المتحدة بدأ توزيعه على الزراع عام ١٩٦٨ وبلغت المساحة المزروعة منه حتى الآن بضعة آلاف من الافدنة . . . ويمتاز هذا الصنف علاوة على صفات الصنف السابق بمقاومته الشديدة لمريض تقزم الخلفة وعدم ظهور أعراض الاصابة عليه التى تظهر على الاصناف التجارية الاخرى كما أنه تناسبه الظروف البيئية فى مصر لاسيما فى السنوات التى ينخفض فيها معدل درجة الحرارة فى الصيف ، ولهذا فمن المنتظر أن يحل هذا الصنف تدريجيا محل الصنف كوامباتور ٤٢٣ المتأخر النضج نسبيا والذي بدأت المساحة المزروعة منه تقل سنويا .

٣ - التوسع فى زراعة القصب فى اراضى الحياض بعد تسويتها والاستفادة بمياه السد العالى وتغطية جميع مساحة القصب بمنطقة مصر العليا والوسطى بالتقاوى المنتقاة من الاصناف المصرح بزراعتها .

٤ - التوصل الى نتائج مرضية فى أبحاث كل من محصولى بنجر السكر والذرة السكرية تبشر بإمكان ادخال زراعتيهما كمحصولين مساعدين للقصب الاول فى انتاج السكر والثانى فى انتاج العسل الاسود .

٥ - التوصل الى أن أفضل وأنسب المعاملات الزراعية لمحصول القصب أهمها زراعة القصب في عروة خريفى خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر الى جانب القصب الصيفى خلال شهرى يناير وفبراير كما نجح تحميل محصولى انقول والبرسيم على القصب الخريفى محققا زيادة كبيرة فى دخل الزراع ومشجعا لهم على التوسع فى زراعة القصب الخريفى خاصة وأن محصول القصب لم يتأثر نتيجة تحميل هذه الحاصلات عليه ، كما أمكن التوصل الى عدة نتائج تفيد صناعة القصب أهمها أن أنسب موعد لحصاد القصب عندما تصل نسبة المواد الصلبة الذائبة فى القصب والسكرور الى أقصى حد ممكن وأن أفضل موعد لتصنيع القصب يكون بعد ٢٤ ساعة من كسر المحصول وتأخير التصنيع عن ذلك عنه نقص فى وزن المحصول وتدهور فى صفات العصير . كما أجريت بحوث وتجارب كان من نتائجها تعديل تسعير القصب على أساس نسبة ناتج السكر منه مما شجع الزراع على التوسع فى زراعة القصب والاقبال على زراعة الاصناف المبكرة النضج .

كذلك قامت حكومة الثورة بإنشاء مصانع حديثة للسكر فى ادفو وقوص ودشنا كما قامت بتقوية المصانع القديمة وزيادة طاقتها الانتاجية وألحقت بمعظم مصانع السكر مصانع للخشب الجببى ولب الورق من المصاص .

وكان من نتيجة هذه الجهود أن زادت مساحة القصب المزروع لغرض صناعة السكر وارتفع متوسط محصول الفدان وناتج السكر منه .

الفترة	مقدار المساحة	متوسط محصول الفدان	متوسط نسبة ناتج السكر	متوسط اجمالى انتاج السكر
١٩٥٢ - ٥٠	٦٨٥٢٧ فدان	٢٩٠٢ طن	٩٠٣%	١٨٦.٧٦ طن
١٩٧٠ - ٦٨	١.٩٢٨٢ فدان	٢٨٠٠ طن	١١٠٣%	٢٦٥٢٢٢ طن

ومن هذا البيان يتضح أن متوسط الزيادة فى السنوات الثلاث الاخيرة (٦٨ - ١٩٧٠) عنها فى الثلاث سنوات السابقة للثورة (٥٠ - ١٩٥٢) قد وصلت الى ٥٩% فى المساحة ، ٣٠١% فى متوسط محصول الفدان من القصب ، ٢١٥% فى نسبة ناتج السكر ، ١٥٠% فى كمية السكر الناتجة . كما يظهر أن اجمالى انتاج السكر قد زاد فى السنة الاخيرة ١٩٧٠ عن نصف مليون طن أى بما يكفى لتغطية الاستهلاك المحلى وتصدير الفائض للدول الصديقة .

هذا وتقضى خطة التنمية الزراعية بمداومة التوسع فى زراعة القصب حتى تصل المساحة الكلية المزروعة لغرض انتاج السكر الى حوالى ٤/٥ مليون فدان تغطى محصولا يقدر بنحو مليون طن من السكر .

البصل :

تعتبر الجمهورية العربية المتحدة أولى الدول المصدرة للبصل فى العالم ، ويرجع ذلك الى توفر الصفات الاستهلاكية المرغوبة فى البصل المصرى وفى

مقدمتها صفات خزنها الجيدة وصلاحيته للتجفيف الى جانب تناسق الشكل وتجانس الابصال ولون القشرة النحاسي .

ويشغل البصل المصرى المركز الثالث بين حاصلات التصدير بعد محصولي القطن والارز ويقدر محصول البصل المصرى بنحو ١/٨ مجموع الانتاج العالمى ، وبهذا تحتل مصر المركز الرابع بين الدول المنتجة للبصل ، أما بالنسبة لمتوسط محصول الفدان فانها تمثل المركز الخامس طبقا لمتوسط محصول افدان عام ١٩٦٨ .

وقد أجرى تنفيذ مشروع تحسين محصول البصل لتعميم تقاوى الصنف جيزة ٦ محسن فى مناطق انتاج البصل للتصدير ، وتحسين واستنباط أصناف مناسبة لانتاج البصل بالوجه البحرى ذات صفات اقتصادية مرغوبة . . . وقد أمكن فى الموسمين السابقين ١٩٦٩/٦٨ و ١٩٧٠/٦٩ والموسم الحالى ١٩٧١/٧٠ توفير التقاوى اللازمة لانتاج البصل فى جميع مساحات البصل المخصص للتصدير مع وجود فائض من بذور الصنف جيزة ٦ محسن لمواجهة أى طوارئ للتوسع فى المواسم القادمة أو أى عجز طارئ فى انتاج البذور .

والبيان التالى يبين التطورات التى حدثت فى محصول البصل خلال ثلاث سنوات الاخيرة بالمقارنة الى الثلاث سنوات السابقة للثورة :

الفترة	متوسط المساحة المزروعة	متوسط محصول الفدان	متوسط جملة الانتاج
١٩٥٢/٤٩	٢٤٤٢٩ فدان	١٥٧٣	٣٨٨٣٤١٠
١٩٦٩/٦٦	٤٣٠٧١ فدان	١٦٢٧	٦٨٥٣٩٥٨

ويظهر منه أن الزيادة فى متوسط محصول الفدان ليست كبيرة ويرجع ذلك الى شدة انتشار مرض العفن الابيض فى أهم مناطق زراعة البصل فى السنوات الاخيرة .

حاصلات العلف الاخضر :

لقد خطت بحوث محاصيل العلف منذ قيام الثورة خطوات سريعة نحو النهوض بزيادة محصولها من العلف الاخضر والبذرة لكل من محاصيل العلف الشتوية والصيفية البقولية منها والنجيلية .

ويعتبر البرسيم المصرى المحصول الاساسى للعلف الاخضر الذى تعتمد عليه الحيوانات فى غذائها فى فصلى الشتاء والربيع بالجمهورية العربية المتحدة علاوة على أن قيمته النقدية تبلغ حوالى ١٥٪ من جملة القيمة النقدية للحاصلات الزراعية وتلى القيمة النقدية لمحصول القطن .

وقد عملت الوزارة على تحسين أصناف البرسيم المصرى ورفع انتاجها من العلف والبذور بالاضافة الى تحسين صفات الجودة فى محصول العلف الناتج فاستنبطت جيزة ١ (المسقاوى) ثم جيزة ٢ (خضراوى) ، جيزة ٣

(صعيدى) ، جيزة ٤ (فحل) . . كما توصلت الى احسن المعاملات
انزاعيه التي تناسب هذه الاصناف ومن أهمها أن استبدال الطريقة المتبعة
فى زراعة البرسيم المصرى على اللمعة (غمر الارض بالمياه ثم الزراعة على
اللمعة) بزراعته بالطريقة العفيرة (الزراعة نثرا والارض جافة ثم الرى)
وبذلك أمكن توفير كميات كبيرة من المياه التي تغمر بها الارض فى حالة
انزاعه على اللمعة علاوة على تجنب مشاق تلويط الارض وما تسببه من
جهد للانسان والحيوان وفى نفس الوقت أظهرت التجارب عدم وجود فروق
فى أى من محصولى العلف الاخضر والبذرة بين كل من طريقتى الزراعة
العفيرة والزراعة على اللمعة .

كما قامت الوزارة بتحسين صفات الجودة فى محصول البرسيم
بزراعته مخلوطا مع بعض محاصيل العلف النجيلية كجازون العلف والشوفان
والشعير لرفع نسبة المادة الجافة فى العلف الناتج وانتاج عليقة خضراء متزنة
بالاضافة الى زيادة المحصول .

كما تواصلت الوزارة بحوثها وتجاربها لاستنباط اصناف اخرى محسنة
تنفوق فى المحصول وتتميز بمقاومتها للملوحة والقلوية ودرجة الحرارة
المنخفضة بجانب صلاحيتها للزراعة فى الاراضى الرملية الحديثة ، كما
استوردت سلالات واصناف اخرى من البرسيم منها البرسيم الرباعى
والبرسيم الثنائى من كل من الهند والباكستان وتهجينها باصناف البرسيم
المستنبطة لانتاج هجن تمتاز بارتفاع محصولى العلف الاخضر والبذرة .

ونظرا للتوسع الافقى باستصلاح اراضى القطاع الشمالى لمديرية
التحرير فقد قام بتجربة زراعة البرسيم الحجازى حيث يلائمه هذا النوع من
الاراضى واستوردت لذلك اصنافا وسلالات من الخارج بجانب جمع العينات
المحلية وتحسين المعاملات الزراعية لما سيكون لهذا المحصول من أهمية فى
تلك الجهات .

واهتمت الوزارة بتوفير محاصيل العلف الاخضر الصيفى بعد الانتهاء
من التغذية على البرسيم فاستنبطت الوزارة اصناف ذرة العلف السكرية
جيزة ١ وحشيشة السودان العادية جيزة ٢ وحشيشة السودان السكرية
جيزة ٣ وهذه الاصناف يمكن أخذ ثلاثة الى أربعة حشات منها طول موسم
النمو وتمتاز بارتفاع محصولها من العلف الاخضر الذي يبلغ ٢٥ - ٣٠ طنا
للغدان وارتفاع قيمتها الغذائية وزيادة قابلية الحيوانات عليها بالاضافة الى
أن التوسع فى زراعتها سوف يحفظ البذرة من الخف والتوريق .

وتقوم الوزارة باستنباط اصناف من محاصيل العلف البقولية الشتوية
فى المناطق التى لا يجوز فيها زراعة البرسيم وذلك باستيراد هذه الاصناف
من الخارج ومحاولة نشر زراعة الملائم منها فى تلك المناطق .

بحوث السيلاج :

تهدف هذه البحوث الى حفظ الاعلاف الخضراء فى موسم وفرتها الى
حين الحاجة اليها فى صورة سيلاج لتغذية الماشية والحيوانات ، وكان من

الطبيعي أن تمتد هذه البحوث الى حفظ بعض المتخلفات النباتية التي قد تتواجد في مناطق تركيز بعض الحاصلات ، كزعايزع القصب وقمم بنجر السكر وأحطاب الذرة وغيرها . . . ونتيجة لهذه البحوث أمكن التوصل الى أنه يمكن أن يتجه المسئولون الى ممارسة حفظ الفائض من تلك الاعلاف لحماية مركباته الغذائية من الفقد واستغلاله في وقت نقص الاعلاف الخضراء .

حاصلات الالياف :

من أهم حاصلات الالياف بالجمهورية العربية المتحدة (بعد القطن) الكتان والتيل حيث تستعمل اليااف الكتان في صناعة الانسجة الكتانية على اختلاف أنواعها فمنها الرقيق جدا مثل (اللينو) ومنها الخشن كقلوع المراكب وخراطيم المياه ، كما يستخدم في عمل الدوبارة باختلاف أنواعها . . . ومن بنوره يؤخذ الزيت للاكل وصناعة البويات والكسب لغذاء الحيوان والساس لصناعة الخشب الحبيبي . . . أما ألياف التيل فتستخدم في صناعة العبوات والركائب .

الكتان :

كان للكتان نصيبه من مشروعات النهوض بإنتاج الحاصلات الزراعية التي أقرتها حكومة الثورة ضمن خطط التنمية الزراعية فاستتبعت وزارة الزراعة الصنف جييزة ٤ العالى الإنتاج في محصولي القش والبنرة ، كما أنه متوسط التبيكر في النضج ومقاوم لمرض الصدأ والياافه جيدة الدرجة . . . وهي الصفات التي يبغيها كل من المزارع والصانع والمستورد ، ومع التوسع في إنتاج وتوزيع تقاوى هذا الصنف واتباع الزراع لنتائج التجارب العلمية بالنسبة لافضل العمليات الزراعية زادت غلة الفدان بنسبة ١١٪ من محصول القش و ٥٣٪ من محصول البنرة . . . كما أسفرت البحوث والتجارب عن أحسن المعاملات بالنسبة لجنى المحصول واعداده وتخزينه . . . والبيان التالى يبين متوسط الزيادة التي حققها محصول الكتان ومتوسط الزيادة في المساحة المزروعة منه في الثلاث سنوات (١٩٧٠/٦٧) مقارنة بالثلاث سنوات السابقة للثورة (١٩٥٢/٤٩) . . .

الفترة	متوسط المساحة		متوسط محصول الفدان	
	متوسط المساحة		قش	بنرة
١٩٥٢ - ٤٩	٨١٣٣		٤٦٣٣	٣١٠
١٩٧٠ - ٦٨	٣٣٠٠٠		٥١	٣٣١

التيل :

لم يعرف التيل كمحصول اقتصادى في ج . ع . م . الا في عهد الثورة بعد انشاء مصانع الجوت حيث أصبحت تصنع الياافه عبوات مختلفة . . . وقد أثبتت التجارب نجاح زراعته في جميع أنواع الاراضى ما عدا الاراضى شديدة



فى عهد الثورة تم استنباط صنف الارز نهضة
وعممت زراعته ++ وأصبح من محاصيل التصدير الهامة

الملوحة والصنف الذى يزرع حاليا هو الصنف جيزة ٣ ويمتاز بمحصول عالى ومتوسط التبكير فى النضج .

بحوث تعطين نباتات الالياف :

تهدف هذه البحوث الى المساهمة فى انتاج ألياف نباتية جيدة للتصدير أو للتصنيع المحلى عن طريق ضبط عملية التعطين التى تعتمد أساسا على نشاط بعض الميكروبات . ولقد كان من النتائج التى أسفرت عنها بحوث التعطين أن الفائدة المرجوة من الاحتفاظ بمياه التعطين كسبيل الى الاستفادة بما تحتويه من المواد الغذائية فضلا عن الحد من الظروف الهوائية ، لا ترجع الى ما تتعرض له المجاميع البكتيرية من آثار ضار نتيجة تراكم ما تخرجه من مواد خلال انحلال تلك المواد الغذائية ، وعلى ذلك فإن طريقة تغيير مياه التعطين ثلاث مرات تتميز على طريقة تغيير المياه مرة واحدة . وذلك من حيث أثر كل منهما فى المجاميع البكتيرية المسؤولة عن التعطين .

الارز :

أصبح الارز فى الجمهورية العربية المتحدة من محاصيل الحبوب الغذائية الهامة كما قفز انتاجه فى السنوات الأخيرة قفزات واسعة جعلته يحتل المركز التالى للقمح بين حاصلات التصدير الزراعية ، وبعد تغطية الزيادة المضطردة فى الاستهلاك المحلى وصلت الى نحو المليون طن من الارز الابيض سنويا بعد أن كانت قبل الثورة فى حدود نصف هذه الكمية ، وذلك بفضل العناية التى وجهتها حكومة الثورة لهذا المحصول الهام والتى أدت الى رفع الانتاج عن طريق الزيادة فى متوسط محصول الفدان والتوسع فى المساحة المزروعة من محصول الارز نتيجة لما حققه السد العالى من استقرار السياسة المائية وتغيير المياه لزراعته ما يقرب من مليون وربع فدان سنويا من محصول الارز بعد أن كانت مساحته فى الماضى تتراوح بين ٤٠٠ ، ٧٠٠ ألف فدان تبعا لكمية المياه الممكن توفيرها بعد اكتفاء حاجة المحاصيل الصيفية الأخرى خلال الفترة الحرجة التى كانت تسبق ورود مياه فيضان النيل .

وقد أسفرت البحوث والتجارب العلمية الهادفة الى زيادة انتاجية الفدان من محصول الارز وتحسين صفاته . استنبط الصنف « نهضة » عام ١٩٥٣ وهو يمتاز بوفرة المحصول وجودة صفاته من حيث ارتفاع تصافى الضرب وقلة الكسر بالارز الابيض الناتج ، كما أن صفاته الاستهلاكية جيدة . ومرغوبة فى كثير من الدول المستوردة وقد كان للتوسع فى زراعة هذا الصنف أن أخذ متوسط محصول الفدان فى الارتفاع التدريجى مع الزيادة المضطردة فى المساحة المزروعة منه ، حيث كان متوسط محصول الفدان ١٩٤٦ ضريبة من الارز الشعير عام ١٩٥٢ ، ووصل الى ٢٢٣ ضريبة عام ١٩٦٠ أى بزيادة فى محصول الفدان قدرها ٥٤٪ كما وصلت المساحة المزروعة من الصنف « نهضة » ٩٦٪ . وفى عام ١٩٥٦ تم استنباط الصنف « عربى » لغرض التصدير وفتح أسواق جديدة للارز المصرى فى الخارج حيث يمتاز هذا الصنف بطول حبوبه ذات الصفات الاستهلاكية

الممتازة كما يجعله يباع بسعر أعلى من الارز العادى فى الدول التى تفضل شعوبها استهلاك هذا النوع من الارز .

ولما كان الغرض الاساسى من مشروع السد العالى هو زيادة الرقعة الزراعية فقد عملت الوزارة على استنباط صنف من الارز يصلح للزراعة فى الاراضى الضعيفة والملحية الحديثة الاستصلاح لمقاومته للاملاح الضارة الموجودة فى هذه الاراضى ويمتاز فى نفس الوقت بجودة صفات حبوبه الاستهلاكية ، وقد أسفرت هذه البحوث والتجارب الى استنباط الصنف « جيزة ١٥٩ » عام ١٩٦٣ الذى حل محل الصنف العجوى فى هذا النوع من الاراضى حيث يمتاز عنه بزيادة فى المحصول بمقدار ٣٠٪ مع التحسين فى صفات جودة الحبوب مما جعل أرزه الشعير يباع بنفس سعر الصنف « نهضة » وبذلك أمكن زيادة انتاجية هذه الاراضى مما عاد على الزراع بدخل كبير وجعلهم يقبلون على التوسع فى زراعة هذا الصنف من الارز ، كما نجحت زراعة هذا الصنف فى الاراضى المتوسطة الخصوبة .

وفى عام ١٩٦٩ استنبط الصنف « جيزة ١٧٠ » ليحل محل الصنف « نهضة » فى بعض مساحات الارز بالمناطق التى تلائم ظروفها الجوية زيادة انتشار الإصابة بمرض اللقحة حيث يمتاز هذا الصنف الجديد عن الصنف « نهضة » بشدة مقاومه للمرض وزيادة فى المحصول تصل الى نحو أربعين للفدان فى مثل هذه المناطق .

ونتيجة لهذه الجهود فقد أصبحت الجمهورية العربية المتحدة أحد الثلاث دول الاولى فى العالم بالنسبة لمتوسط محصول الفدان وذلك بالرغم من التوسع الواضح فى المساحة المزروعة من هذا المحصول والتى بلغت أكثر من مليون فدان كما تعتبر الآن الدولة الاولى فى متوسط غلة الفدان بين دول العالم التى تزرع أكثر من ٣/٤ مليون فدان من الارز هذا علاوة على أن صفات الارز المصرى الاستهلاكية أصبحت على درجة عالية من الجودة سواء من حيث الارتفاع فى تصافى التبييض مع قلة الكسر وانخفاض نسب حبوب الارز المعيبة كالحبوب الحمراء والحبوب الجيرية والخضراء وتجانس الحبوب فى الشكل والحجم وارتفاع قيمته الغذائية وجودة صفات الطبخ مما جعل الاسواق الخارجية تقبل على استيراده .

والجدول الآتى يبين الزيادة الواضحة فى انتاج الارز وتصديره فى عهدنا الحالى بالمقارنة مع سنوات ما قبل الثورة :

الفترة	متوسط المساحة	متوسط محصول الفدان من الارز الشعير	متوسط جملة الانتاج من الارز الشعير	متوسط الصاد من الارز الابيض
١٩٥٢-٤٩	٦٣.٠٤٣٧ فدان	١٠٣٣ صريفة	١٠.٦٨٠٨٨٣ صريفة	٢١٩٨٧٣ طن
١٩٧٠-٦٧	١٠١٩٩.٠٠٠	٢٠٢٨	٢٠٧٣٢.٠٠٠	٤٢.٠٠٠



كما تم استنباط صنفى الفول البلدى جيزة ١ ، وجيزة ٢
وبدئ فى توزيعها على الزراع عام ١٩٥٨

وبمقارنة هذه النتائج بالاحصائيات الدولية يتضح أن كمية صادراتها من الارز في السنوات الاخيرة أصبحت تمثل نحو ١٠٪ من صادرات الارز على المستوى العالمى وبذلك أصبحت الجمهورية العربية المتحدة في المرتبة الرابعة بين دول العالم المصدرة للارز بالرغم من أن انتاجها يوازي نحو ١٪ فقط من الانتاج العالمى لهذا المحصول هذا وتوجد حاليا مجموعة كبيرة من الاصناف والسلالات التي استوردت في السنوات الاخيرة من مختلف محطات البحوث والبلاد الاجنبية ، جارى استعمالها كأصول وراثية في أغراض التربية لايجاد أصناف جديدة ممتازة تجمع بين الصفات المرغوبة في الكم والنوع كما يوجد العديد من سلالات الهجن المحلية يشير بعضها بالتفوق على الاصناف الحالية .

حاصلات البقول :

تحتل البقول مركزا هاما بين الحاصلات الغذائية في الجمهورية العربية المتحدة نظرا لما توفره من غذاء بروتينى علاوة على قدرتها على تثبيت الازوت الجوى وتحسين خواص التربة ٠٠ وتبلغ المساحة المزروعة من هذه المحاصيل حوالى ٦٠٠ ألف فدان سنويا تغل حوالى ٦٨ من القيمة النقدية للحاصلات المحلية .

ولقد لاقت حاصلات البقول عناية خاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كان من نتيجتها ظهور أصناف عالية المحصول جيدة الصفات الاستهلاكية كما يبين العرض السريع التالى لاهم حاصلات البقول في مصر .

الفول البلدى :

تم استنباط الصنفين جيزة ١ ، جيزة ٢ وبدى في اكثارهما بمزارع الوزارة عام ١٩٥٨/٥٧ ليحلا محل الصنف القديم رباية ٣٤ الاول بمنطقة شمال الوجه البحرى في مساحة ١٠٠٠.٠٠٠ فدان والثانى بمنطقة مصر الوسطى في مساحة ١٥٠٠.٠٠٠ فدان . ويمتاز الصنف جيزة ١ بتحملة لمرضى التبقع البنى والصدأ ويمتاز الصنف الثانى جيزة ٢ بجودة صفات الطهى وقد ثبت من التجارب تفوقهما في متوسط محصول الفدان على الصنف رباية ٣٤ بمقدار ٧ أردب بالنسبة للصنف جيزة ١ وبمقدار ١ أردب بالنسبة للصنف جيزة ٢ وكان من نتيجة تعميم التقاوى المنتقاة لهذين الصنفين وتحسين المعاملات الزراعية الخاصة بهما أن ارتفع متوسط محصول الفدان كما يتضح من البيان التالى عن متوسط مساحة الفول ومحصول الفدان واجمالى المحصول في الثلاث سنوات الاخيرة مقارناً بالثلاث سنوات السابقة للثورة .

الفترة	متوسط المساحة	متوسط محصول الفدان	متوسط اجالى الحصول
١٩٥٠ - ١٩٥٢	٣٤٣ر٥١٦ فدان	٤٣٨ر٤ أردب	٤٧٩ر٤٦٠ر١ أردب
١٩٦٨ - ١٩٧٠	٣١٤ر٢١٤ فدان	٨٥ر٥ أردب	٧٣٦ر٤٨٣ر١ أردب

العدس :

أما بالنسبة لمحصول العدس فقد قامت الوزارة بتعميم التقاوى المنتقاة للصنف المستنبط جيزة ٩ في جميع مناطق زراعة العدس .

كما تم اجراء العديد من البحوث الخاصة بتحسين المعاملات الزراعية لهذا المحصول وكان من نتيجة ذلك أن ارتفع متوسط محصول الفدان من ٣٧٦ر٣ أردب في الثلاث سنوات السابقة للثورة الى ٣٩٨ر٣ أردب في الثلاث سنوات الاخيرة (٦٨ - ١٩٧٠) . هذا وقد أعطيت أهمية خاصة لظاهرة انخفاض مساحة محصول العدس بعد تحويل نظام الري الحوضي الى نظام الري المستديم لذلك فقد أقامت الوزارة عددا من الحقول الارشادية في مختلف مناطق زراعة العدس حيث أعطيت هذه الحقول المعاملات المناسبة من الري والتسميد وقد كان لزيادة انتاجيه هذه الحقول أثرها في اطمئنان الزراع الى طريقة الزراعة المسقاة وبدأت المساحة المزروعة في الزيادة بعد أن كانت قد انخفضت انخفاضاً كبيراً .

الحلبة :

قامت الوزارة بتعميم التقاوى المنتقاة وتحسين المعاملات الزراعية للاصناف المستنبطة جيزة ١ ، جيزة ٢ ، جيزة ٢٩ مما أدى الى زيادة انتاجية هذا المحصول ، حيث ارتفع متوسط محصول الفدان من ٣٧٧ر٣ أردب في الثلاث سنوات السابقة للثورة (٥٠ - ١٩٥٢) الى ٤٢٥ر٤ أردب في الثلاث سنوات الاخيرة (٦٨ - ١٩٧٠) . وقد استنبط الصنف الجديد (جيزة ٣٠) والذي سيحل محل الصنفين جيزة ١ ، جيزة ٢٩ بمنطقتي الوجه البحرى ومصر الوسطى وقد ثبت من التجارب تفوق هذا الصنف بحوالى ١٥ - ٢٠٪ وقد بدى في اكثاره اعتباراً من موسم ١٩٧٠/٦٩ .

الحمص :

تم استنباط صنف جديد من الحمص صغير الحجم لتوزيعه في مناطق زراعة المحصول حيث تفوق على الاصناف الحالية بحوالى ١٠٪ وقد بدى في اكثار هذا الصنف في موسم ١٩٦٩/٦٨ ، وقد زاد متوسط محصول الفدان من ٤٥ر٤ في الثلاث سنوات السابقة للثورة (٥٠ - ١٩٥٢) الى ٦١ر٤ في الثلاث سنوات الاخيرة .

هذا وتقوم الوزارة بإجراء التجارب والبحوث بهدف إدخال حاصلات
يفولية جديدة في الزراعة المصرية منها فول الصويا كمحصول جديد في
الدورة .

الحاصلات الزيتية :

يعتبر الفول السوداني والسلمسم أهم الحاصلات الزيتية في الجمهورية
العربية المتحدة ولقد خطت بحوث هذه الحاصلات بعد الثورة خطوات سريعة
نحو زيادة انتاجية الغدان منها شأنها شأن غيرها من حاصلات الحقل حيث
تم استنباط أصناف جديدة متفوقة في المحصول وتوفر الصفات الاستهلاكية
على الأصناف المحلية . . فمن الفول السوداني استنبط صنفان هما جيزة ١
(بلدى) وقد خصص محصوله للاستهلاك المحلى وجيزة ٣ (رومى) وقد
خصص محصوله للتصدير . . أما السلمسم فقد استنبط منه الصنف جيزة
٢٤ وهو صنف بنوره حمراء . . كما أسفرت التجارب العلمية عن أوفق
المعاملات الزراعية لهذه الحاصلات مما انعكس أثره على زيادة كبيرة في
متوسط انتاج الغدان من هذين المحصولين كما يظهر من البيان التالى :

الفول السودانى

الفترة	متوسط المساحة المزروعة	متوسط محصول الغدان	متوسط اجمالى الانتاج
٤٩ - ١٩٥٠	٢٥٢٧٢ فدان	٩٠٦ أردب	٢٢٨٤٢٩ أردب
٦٧ - ١٩٦٩	٤٤٢٥٣ فدان	١١١٢ أردب	٤٩٣٣٤١ أردب
السلمسم			
٤٩ - ١٩٥٠	٣٢٦٢١ فدان	٢٧٨ أردب	٩١٠٢٠ أردب
٦٧ - ١٩٦٩	٢٦٩٢٤ فدان	٣٣٥ أردب	٩٢٠٧٤ أردب

ويظهر من الجدول أن متوسط محصول الغدان من الفول السودانى
حقق زيادة قدرها ٢٢٧٪ كما زادت المساحة المزروعة منه نحو ٧٥٪ وكانت
حصيلة ذلك زيادة فى جملة الانتاج من الفول السودانى بلغت ١١٥٩٪ . .
كما كان من نتيجة التوسع السريع فى زراعة الصنف جيزة ٣ المستنبط عام
١٩٦٤ أن زاد الصاد من هذا المحصول . . أما محصول السلمسم فقد حقق
ارتفاعا فى متوسط محصول الغدان بلغ ٢٠٥٪ مما أدى الى زيادة فى جملة
المحصول بالرغم من انخفاض المساحة .

كما كان من نتيجة التوسع فى زراعة الصنف جيزة ٣ من الفول
السودانى والمستنبط عام ١٩٦٤ أن زادت صادرات الجمهورية العربية

المتحدة من هذا الصنف زيادة كبيرة ، فبعد أن كانت بمتوسط ٩٨ طنا سنويا عام ٥١ السابق للثورة بلغت ١٣٥٥٤ طنا في عام ١٩٦٩ .

والوزارة بصدد توزيع أربعة أصناف جديدة من الفول السوداني المستنبت والتي تصلح للتصدير ، يزيد محصولها عن الصنف جيزة ٣ بما يتراوح بين ٧ ، ١٢٪ كما تفوقت خمسة أصناف جديدة من السمسم على صنفى جيزة ٢ وجيزة ٢٤ بمقدار يتراوح بين ٩ ، ٢٥٪ وهذه الأصناف فى طريق الاكثار منها للتوزيع على الزراع .

هذا وقد اخذت الحاصلات الزيتية الاخرى مثل عباد الشمس والقروطم والخروع نصيبها من العناية فاسفرت بحوثها عن استنباط اصناف تفوق فى محصولها الاصناف المحلية كما ونوعا .

الحاصلات البستانية

ولما كانت الحاصلات البستانية ، ذات
عائد مجز ، يفوق ما تدره الحاصلات
التقليدية ، من ربح على المنتج ، فقد
اولتها الثورة عناية خاصة ، وضاعف
الاعتماد بها ، ففزت المساحة الكلية
للحاصلات البستانية من ٣٥٢٠٠٠
فدان عام ١٩٥٢ الى ٩٤٦٠٠٠ فدان
خلال الثمانية عشر عاما التي مرت من
عمر الثورة مفصلة كالآتي :

عام	فاكهة بالفدان	خضر بالفدان	مساحة محصولية
١٩٥٢	٩٤٠٠٠	٢٥٢٠٠٠	مساحة محصولية
١٩٧٠	٢٣٢٠٠٠	٧١٤٠٠٠	مساحة محصولية

يضاف الى هذا القدر ، مساحات لا بأس بها من الزهور ، ونباتات
الزينة ، والنباتات الطبية والعطرية ، أى أن نسبة الزيادة خلال سنوات الثورة
١٩٥٢ - ١٩٧٠ كانت ١٦٩٪ ، وفيما يلي تفصيل موجز ، لكل قطاع من
قطاعات الحاصلات البستانية :

أولا - الفاكهة

في عام ١٩٥٢ كانت مساحة الاراضى المزروعة بأشجار الفاكهة ، لا
تعدو ٩٤٠٠٠ فدان ، متناثرة في مساحات ضئيلة متفرقة ، لا تكاد تلى
بحاجة الاستهلاك المحلي ، وذلك لقيامها في جهات وارض لا تلائم نموها ،
سواء اكان من ناحية التجربة ، أم من ناحية الظروف الجوية السائدة ، الامر
اللى أدى لانخفاض المحصول ، وانتاج اصناف لا تتسم بالجودة المطلوبة ،
فقامت الثورة برسم سياسة دائمة ، للتوسع في زراعة كل محصول ، على
الاسس الفنية ، بحيث يمكن الحصول من الوحدة المساحية ، على أكبر غلة
ممكنة ، وبأقل التكاليف حرصا على صالح المنتج ، الذى يجب ان يحصل على
عائد مجز .

وتحقيقا للهدف ، انشأت الدولة المشاتل ، لانتاج الشتلات من مختلف
الاصناف والانواع ، حتى تكون في متناول الزراع في مناطقهم ، او تكون

أقرب ما تكون بهم ، وذلك تسهيلا على الزراعة ، ولسد الاحتياجات التي تتطلبها التوسعات في زراعة الحدائق ، وخاصة ما يخص منها للتصدير من إنتاجه ، وفيما يلي المامة قصيرة على أهم محاصيل الفاكهة التي أجرى التوسع فيها :

الموالح :

ولما كانت الموالح هي المحصول الذي يمثل مكان المصدارة بين حاصلات الفاكهة في الجمهورية العربية المتحدة ، لموافقة أغلب أنواع التربة والبيئات السائدة في كل منطقة ، لنمو أشجار مختلف الأنواع والأصناف ، ولاعتياد جمهرة كبيرة من الزراع على زراعتها ورعايتها ولقلة الآفات التي تصاب بها ، وسهولة العلاج في حالة الإصابات التي تهدد المحصول . كل هذه الظروف والملايسات أتاحت لأشجار الموالح التغلب على ما عداها في القطاع البستاني ، وذلك بالإضافة إلى سهولة تسويقها محليا ، وكثرة عائد الفدان المعتنى بخدمته علاوة على أن أشجار الموالح لا تغالي في الانتاج ، بل هي تعطى محصولها بمعدل متزن كل عام .

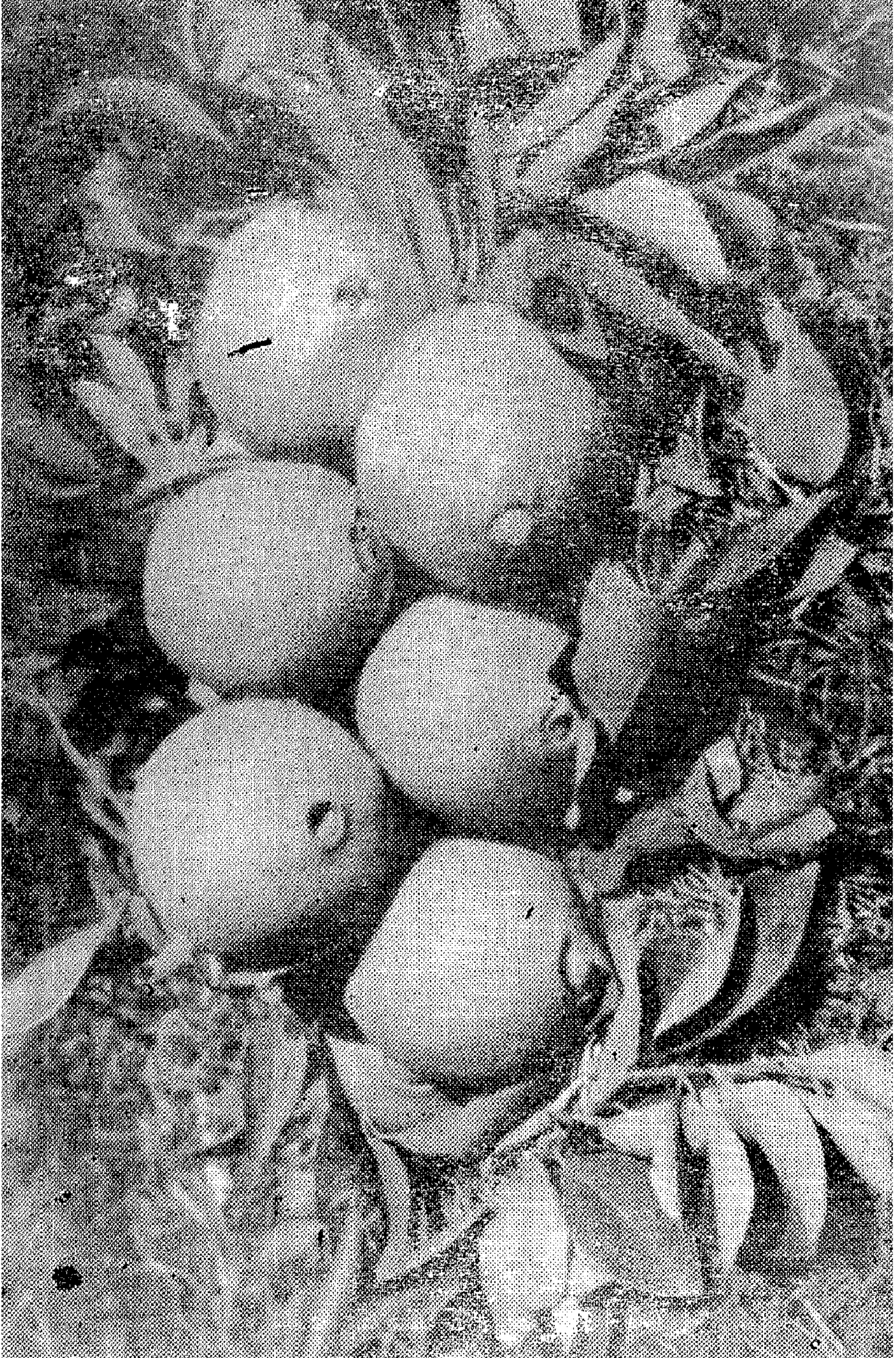
ولقد زخر قطاع الموالح ، بأصناف عديدة ممتازة ، لم تكن موجودة من قبل ، وأمكن إيجادها في السنوات الأخيرة ، بفضل دأب البحث والباحثين ببحوث الفاكهة ، على إيجاد أصناف جديدة تنمو بصفات جيدة ، إلى جانب تخليص الأصناف التجارية الموجودة أصلا ، من الأمراض الفيروسية ، وكذلك تطوير طرق زراعة وخدمة وتسميد الأشجار ، حتى يمكن الحصول منها على هائد مجز .

ونتيجة لكل هذه الخطوات ، أصبحت الموالح من فواكه التصدير الهامة . ولقد بلغت جملة المصدر منها عام ١٩٦٩ ما يقرب من ٨٥ ألف طن .

ولقد أمكن - عن طريق تطبيق نتائج الأبحاث المتعلقة بظاهرة تعدد الاجنثة ، في بذور الموالح - انتاج سلالات بذرة خضرية ، من الأصناف العامة ، في البرتقال واليوسفي ، وغيرها من أصناف الموالح الأخرى ، وبالتالي تم تخليص هذه الأصناف من الأمراض الناجمة عن الفيروسات ، والتي لا تنقل عن طريق البذور .

ونتيجة للاهتمام المبذول في قطاع زراعة الموالح ، فقد بلغت المساحات المنزرعة بها ، حسب احصاء سنة ١٩٦٩ ، بكافة مناطق الجمهورية بما في ذلك الصحارى والواحات ١٤٩٠٠٠ فدان ، مركز أغلبها في محافظات البحيرة تليها القليوبية ثم المنوفية .

ويظهر البرتقال بين الموالح بالمكانة الممتازة ، حيث تغطي زراعته ٧٦٪ تقريبا ، من مساحة الموالح الإجمالية ، علاوة على أن به أصنافا تلقى رواجا كبيرا بالأسواق الأجنبية ، كأبى سرة ، والفلائشيا (الصيفى) واليافاوى المصرى ، والخليلى الأبيض والاحمر ، والبلدى وأبى دمه ، فضلا عن أنه يظل يمد الأسواق المحلية ، بحاجتها منه قرابة تسعة أشهر ، من أول أكتوبر



وأصبح للموالح في عهد الثورة مكانتها الممتازة من فواكه
التصدير الهامة ٠٠ أكثر من مائة ألف طن تصدر سنوياً

حتى آخر يونيو ، فيسند بذلك الفراغ الكبير الذي يحدث بالأسواق ، خاصة في الفترة بين فاكهتي الشتاء والصيف ، حيث تكاد تخلو من الفاكهة .

ويلى البرتقال - من حيث الأهمية في قطاع الموالح - اليوسفي ، حيث يقبل المستهلك المحلي ، على الصنف البلدي منه ، أما الأسواق الخارجية ، فالأقبال فيها على الصنف كلمنتين ، الذي يوافق ذوق المستهلك الاجنبي .

ويلى اليوسفي - من حيث الأهمية في مجال التصدير ، الجريب فروت ، أما الليمون البلدي البنزهير ، فان نكهته الخاصة التي تميزه عن بقية أصناف الموالح في العالم تجعل له مكانة مرموقة .

العنب :

يعتبر العنب من أقدم حاصلات الفاكهة ، التي تزرع في مصر ، وتبلغ مساحته الاجمالية حسب احصاء ١٩٦٩ - بالدلتا والصعيد والصحارى والواحات ٣٧٠٠٠ فدان ، وحتى الآن تعتبر زراعة العنب في مصر ، لسد الاحتياجات المحلية ، غير أنه هناك توسعات كبيرة تجرى في زراعة العنب ، في الاراضى الجيرية المستصلحة بالقطاع الشمالى لمديرية التحرير ، ومنطقة مريوط ، وذلك للاستفادة بالانتاج في التصدير ، ولتصنيع النبيذ والزبيب ، ولقد أمكن استنباط سلالات مبكرة من العنب النباتى ، - وهى تحت الاختبار في المناطق المختلفة ، وعلى ضوء نتائجها سيتمكن زيادة فرص التصدير من هذا الصنف ، الذي يعتبر أساسا للتوسعات الجارية ، في نطاق زراعة العنب .

والعنب الذى يزرع الآن في مصر ، منه عنب المائدة كالفيومى والبناتى ، الروزاكى والرومى الاحمر ، أو للتجفيف كالبناتى ، أو تصنيعه زبيبا أو للعصير .

الكشمري :

وتتركز زراعتها في محافظة البحيرة بصفة خاصة ، وذلك للملائمة الطقس بها أكثر من سواها ، وقد أمكن التوسع في انتاج شتلات من الكشمري الاوربية الفاخرة ، وتوزيعها على بعض الزراع ، والهيئات الحكومية ، وصفات ثمار هذه الاصناف ، تفوق كثيرا صفات الصنف الذى يزرع حاليا ، وهو اللىكونت ، غير أن انتاج أشجارها يقل عنه ، بسبب الاحتياجات الحرارية غير المتوافرة في مصر .

الموز :

وتتركز مساحات زراعته في محافظة القليوبية ، تليها المنوفية غالبية ، والاصناف التجارية منه الهندى والمغربى ، وهناك أصناف سراى وأخضر بمباى ومنهال ، يجرى اكثارها الآن لتوزيع شتلاتها على زراع الموز لزراعتها لتفوقها على الهندى ، من حيث النمو والانتاج تحت ظروف خاصة .

المانجو :

في غير المناطق الساحلية ، ذات التربة الجيرية ، تعتبر أشجار المانجو من أنجح أشجار الفاكهة ، وتتركز زراعتها في محافظة الشرقية ، حيث تتسع مساحة الاراضي الرملية التي تلائم زراعتها ، وفي مقدمة الاصناف الممتازة من المانجو الهندي بستاره ، كصنف مبكر النضج غزير الثمار ، وكذلك الجولك والارومانس ، ثم أصناف متوسطة النضج كالبيري والتميمور وقلب الثور ، وعويس كأصناف وسط الموسم ، وأصناف متأخرة مثل كيمائية .

الزيتون :

وتعتبر شجرته عماد التوسع البستاني في الاراضي الصحراوية والواحات ، وهو من أقدم الاشجار زراعة في مصر ، اذ كان يزرع منذ عهد الفراعنة ، بناحية كيمان فارس بالفيوم ، وتتركز زراعته الآن بالساحل الشمالى والواحات الغربية خاصة واحة سيوة والبحرية والفرافرة ، وكذلك محافظة الفيوم .

ويزرع الزيتون في مصر ، أما لانتاج الزيت كالأطباق والمراقى والملوكى بواحة سيوة ، أو للتخليل الأخضر كالفجوى الشامى ، والعجيزى العنقى والقبرصى ، وكذلك تنسبل ثماره سوداء ، قد أمكن الاستغناء في السنوات الاخيرة ، عما كان يستورد من ثمار الزيتون المثيلة وعن زيتته ، وذلك بفضل التوسع في زراعة وتصنيع الانتاج محليا .

نخيل البلح :

ونخيل البلح من أقدم الاشجار في وادى النيل ، بأنواعه الرطبة والنصف جافة والجافة ، حيث تتركز الاصناف النصف الجافة كالصعيدى بالواحات الغربية والجيزة والفيوم ، والعامرى بالشرقية والاسماعيلية ، والجافة كالقنديلة والسكوت والبرتمودا في محافظة أسوان ، والرطبة على مستوى الجمهورية أو من النصف الجاف تصنع العجوة الفاخرة ، ومن الحياتى والعجلانى والسرجى تصنع العجوة المقتسورة ، ولقد أمكن اقامة مصانع لتصنيع انتاج البلح في مناطق التركيز كالحارجه والبحرية والفيوم ودمياط والقرين .

الاشجار الخشبية :

وتلائم البيئة في كافة أنحاء الجمهورية العربية المتحدة ، نمو العديد من الاشجار الخشبية ولذلك فقد ذخرت كل منطقة ، بما يلائمها من الاشجار ، فنجد السنط والسيال والسرسوع والصفصاق والتوت والسدر والعبل والطرفاء والدوم ، كأصناف محلية كل منها ينمو بغزارة في المنطقة التى تلائم نموه .

ولقد اردت الدولة اهمية الاشجار الخشبية ، قياسا على ما تستورده من الاشجار كل عام ، لسد احتياجات الاستهلاك المحلي ، فاستوردت الكثير من انواعها ، ونجح منها الكافور بأصنافه المختلفة والكاورينا والخور والماهوجني ، والسرو والصنوبر ، واستغلت في زراعة هذه الاشجار ، جسور الترع والمصارف وجوانب الطرق الزراعية ، التي كانت عاطلة من الاستغلال ، فتحقق بذلك هدفان ، أحدهما إيجاد ثروة خشبية ، تسهم بنصيب لا بأس به ، في الدخل القومي . وثانيهما الناحية الجمالية ، بما تكسو به الاشجار الطرق من خضرة وظلال .

وفيما يلي جدول يبين تطور مساحات الفاكية بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٧٠ :

نحل العسل وديدان الحرير

نحل العسل :

يهدف العمل في هذا المجال الى النهوض بتربية نحل العسل والاكثر من طوائفه مع دراسة بعض العوامل التي تساعد على زيادة انتاج الطوائف من العسل وأفضل الطرق لتربية ملكات النحل ودراسة نشاط نحل العسل على بعض المصادر الرئيسية للرحيق وحبوب اللقاح وكذلك محاولة انتخاب سلالات من النحل لها صفات ممتازة تلائم البيئة المحلية والقيام ببحوث على الحشرات البرية الملحقة للمحاصيل وحماية نحل العسل من تأثير المبيدات المستعملة في مقاومة الافات الحقلية ومن الافات المختلفة التي تؤثر عليه مثل دبور البلح وديدان الشمع .

وفيما يلي بيان بمقارن لانتاج عسل النحل والشمع في عامي ٥١ ، ٥٢ .
مقارنا بالثلاث سنوات ٦٧ ، ٦٨ ، ١٩٦٩ .

الصف	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
خلايا بلدية .					
العدد	٤٤١.٠٠٠	٥١١.٠٠٠	٦٢٦.١١٦	٦١.٠٠٧.	٦٢٢.٨١٢
انتاج العسل بالطن	١.٦٩	١٤٤٧	٢.٢٠	٢.٧٦	١٩٧٩
انتاج الشمع بالطن	-	١٦١	١٨٢	١٨٠	١٨١
خلايا افرنجية :					
العدد	١٢.٠٠٠	١٦.٠٠٠	١٢٤٣.١٤	٦٤٤٣.٥١	١٧٢٣.٧٤
انتاج العسل بالطن	٢٢٣	٢٥٥	٢٧.٣	٣.٥٤	٢٨٥٣
انتاج الشمع بالطن	-	-	١.٠٣٩٧	١٢.٤٦٠	١١.٢٧٤

ديدان القز :

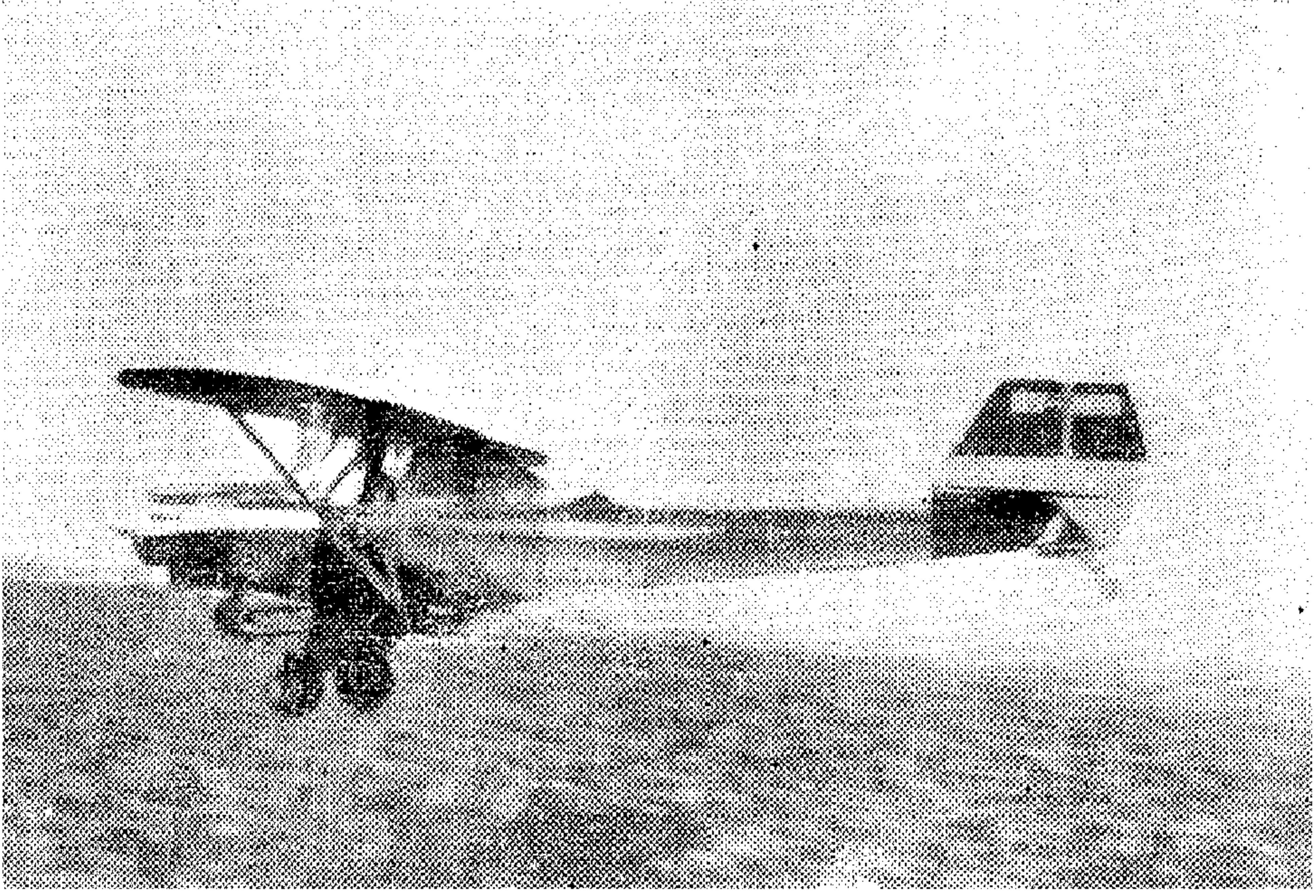
وفي مجال بحوث ديدان القز تقوم الوزارة بالنهوض بهذه الصناعة من طريق استيراد بعض السلالات ذات الانتاج العالى من الحرير ثم توزيعها على المربين وموالاتهم بالارشادات والنصائح العنية ثم جمع محصول الشرائق الناتج وتسويقه تعاونيا لصالح المربين . . كما تقوم باجراء البحوث لاختيار احسن السلالات المنتخبة التي تلائم ظروف البيئة المصرية ودراسة تأثير التغذية على الاصناف المختلفة من التوت على انتاج الحرير كما تعمل على تربية واکثار ونشر أشجار التوت في جهات كثيرة من الجمهورية .

كما قامت الوزارة في السنوات القليلة الاخيرة بادخال نوع جديد من ديدان القز هو دودة الحرير الخروعية التي تتغذى على أنواع الخروع ويمكن تربيتها طول العام اذ أن لها حوالى سبعة أجيال في السنة وتنتج نوعا من شرائق الحرير يمكن ان ينتج منه قماش من نوع « السكروته » وتقوم في الوقت الحاضر بموالة تربيتها واجراء التجارب عليها لمحاولة اقلمتها والتوسع في تربيتها والبدء في نشرها على المربين العاديين . .

انتاج دودة الحرير القومية

وفيما يلي بيان عن مدى تطور الثلاث سنوات السابقة للشودة بالمقارنة الى الثلاث سنوات الاخيرة .

السنة	مقدار البلور الموزعة بالمبة	عدد اشجار التوت الموزعة	مقدار الشرائق الطازجة النانجة بالطن بالتقريب
١٩٥٠	٣٥٠	٧١٤٥	١٠٠٥ طن
١٩٥١	١٥٠	-	٤٠٥ طن
١٩٥٢	٣٢٣	٦٩٨٩	٤٠٧ طن
١٩٦٨	٣٣٠٠	٧٥٦٠٠	٤٩٥ طن
١٩٦٩	٢٥٠٠	٧٧٢٠٠	٣٧٠٥ طن
١٩٧٠	٢٧٥٠	٨٠٠٠٠	٤١٠٣ طن



استخدام الطائرات في رش الزراعات القطنية ضد
دودة ورق القطن وديدان اللوز



مكافحة دودة القطن بالانفاد « المقاومة اليدوية »

وقاية المزروعات ومكافحة الآفات

تقدر الخسائر التي تسببها الآفات للحاصلات الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة بنحو ٦٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً ، وهي بذلك تشكل خطراً كبيراً على اقتصادنا القومي . لذا فقد أولت حكومة الثورة مكافحة الآفات الزراعية اهتماماً كبيراً سواء من ناحية مساندة بحوثها العلمية أو بالنسبة للناحية التطبيقية ، فكان أن وضعت الوزارة برنامجاً لمكافحة الآفات الزراعية لجميع الحاصلات الزراعية على مدار السنة وفقاً لما تسفر عنه النتائج النهائية لتجارب البحوث العلمية في هذا المجال وبعد أن تناقشه وتقرره سنوياً لجنة عليا لمكافحة الآفات .

ففي مجال البحوث قامت بحوث الحشرات بعمل الدراسات البيولوجية والابكولوجية لآفات الحاصلات الحقلية والبستانية والحبوب المخزونة وذلك بغية التوصل الى اصليح طرق الوقاية والعلاج سواء عن طريق العمليات الزراعية أو باستخدام المبيدات الكيماوية أو العمل على نشر الاعداء الطبيعية للحشرات مع الاخذ باحدث الاتجاهات العلمية في مقاومة الآفات الحشرية وعلى سبيل المثال فقد اجريت في السنوات الاخيرة العديد من الدراسات التي تستهدف امكان استخدام المعقمات الكيماوية وطريقة مقاومة دودة ورق القطن بواسطة توزيع فراشات عقيمة لهذه الحشرة باستخدام الاشعاعات الذرية كما استعملت مائعات التغذية للقضاء على اليرقات جويًا . . . والمعتقد ان هناك من الدلائل ما يشير الى امكانية استخدام بعض هذه الطرق على الاقل في نطاق واسع في الحقول في المستقبل القريب . . . كما تقوم بحوث الحشرات بعمل حصر مستمر في مختلف انحاء الجمهورية وعلى مدار السنة للآفات التي تصيب مختلف الحاصلات الزراعية وذلك بهدف تحديد مدى انتشارها وتوزيعها ونوعية العوائل التي تصيبها مع تقدير مدى الخسائر التي تنجم عنها . . . كما تم في السنوات الاخيرة عمل حصر شامل لانواع الحشرات بالجمهورية سواء منها ما يصيب الحاصلات الزراعية أو ما يتخذ عوائله من النباتات البرية مع تصنيف وتعريف جميع هذه الحشرات .

ونظرا للاهمية الاقتصادية لحشرة الجراد التي تعتبر آفة زراعية دولية حيث تنتشر بالاقاليم الواقعة بين المحيط الاطلسي غربا وغرب الصين شرقا فقد كان من الطبيعي أن يكون بحث تنظيم أعمال تخطيط مقاومتها وبحوثها

دوليا وبمعاونة المنظمة الدولية للأغذية والزراعة ، وفي هذا المجال تم الآتى :

١ - انشاء قواعد رئيسية وأخرى فرعية ونقاط موزعة بالمناطق الاستراتيجية بالصحارى وجميعها تشكل خطوطا دفاعية لمقاومة الحشرة بالصحراء قبل أن تصل الى الزراعات مع ادخال نظم الاتصال السريع بأجهزة لا سلكية ثابتة بالقواعد الرئيسية - ومتحركة بالقواعد الفرعية والنقاط الموزعة بالمناطق الاستراتيجية بالصحارى الامر الذى أوجد الارتباط الوثيق بين اللجان وبعضها وبين رئاستها - واكتسبت اللجان المرونة الكافية فتتحرك اللجان بالسرعة والمرونة وفقا لتحركات واسراب الجراد .

٢ - استخدام المبيدات المركزة ذات الفاعلية الكبيرة والاثار الباقى الطويل باستخدام أجهزة الرش بالعامد المركبة على سيارات خفيفة والتي أساس تشغيلها يعتمد على الاستفادة من ضغط عادم السيارة فى رش المبيد كما أدخلت مواتر الرش الصغيرة الحجم ذات الفاعلية الكبيرة فى المقاومة والسهولة الحمل والتشغيل - وهذا بوضع الاقلال الكبير فى نفقات مقاومة هذه الحشرة السريعة الحركة والانتشار - من حيث سهولة حمل المبيد الى مناطق المقاومة - وسرعة أداء استعمالها بهذه الاجهزة فى مقاومة أكبر مساحة مصابة فى أقل وقت وبأقل تكلفة اذا ما قورن بالطرق القديمة بالمقاومة بالطعوم السامة وباستخدام الوسائل الميكانيكية كاستخدام الحواجز أو الحرق الى غير ذلك من وسائل المقاومة القديمة .

٣ - البحث عن الجماعات القليلة والقضاء عليها وهو ما يسمى بأعمال الحصر البيئى والغرض منه هو وضع الآفة تحت الرقابة والسيطرة الفعلية حتى لا تتكاثر هذه الجماعات ويزداد أعدادها وتنفجر مكونة أسرابه المعروفة .

وبهذا الأسلوب أمكن تجنب خطر غزو الجراد للأسراب التى كانت قد بدأت تتجمع فى منطقه الثلاثين بالصحراء الشرقية الجنوبية منذ ربيع عام ١٩٦٧ .

نظرا لازدياد الاهمية الاقتصادية لانواع الاكاروس على المحاصيل الزراعية فقد قامت الوزارة فى السنوات الاخيرة بعمل دراسات تقسيمية على أنواع هذه الآفة وقد أمكن تعريف الكثير منها بل ثبت أن البعض منها يعتبر جديدا على العلم لم يسبق معرفته فى أية جهة من جهات العالم .

كما أجريت فى السنوات الاخيرة دراسات تهدف الى التغلب على الاضرار التى تحدثها الحيوانات الضساسة بالزراعة فى الجمهورية وأهمها العصافير والحفافيش والفيران وأنواع القواقع الضساسة بالمحاصيل وعلى الاخص تلك التى تضر بمحصول الارز .

أما بحوث الفطريات فالى جانب التعاون مع مربى النباتات فى استنباط أصناف من المحاصيل مقاومة للأمراض الفطرية فقد شملت الدراسات



عمليات فحص الزراعات القطنية ضد مختلف الآفات
يتم يوميا وبإشراف أعلى المستويات

والتجارب المقاومة عن طريق العمليات الزراعية وكذلك التوصل لاصلاح المبيدات الفطرية . . فعلى سبيل المثال يمكن فى حالة مرض عفن البذور والبادرات فى القطن ، التوصل الى اصلاح المطهرات الفطرية التى يمكن خلطها بالبذور قبل الزراعة . . وفى حالة مرض الذبول تم استنباط أصناف من القطن المقاومة لمرض الذبول .

أما بالنسبة لبحوث أمراض الفيرس والبكتريا والنماتودا فقد بدأ نشاط بحوث أمراض الفيروس بصفه جدية بعد قيام الثورة وأهمها مرض نورد القمة فى الموز ، ولقد كان لهذا النشاط أثره فالى جانب التوصل الى اصلاح الطرق لمقاومة هذه الامراض فانه يمكن التعرف على بعض الامراض لم تكن معروفة من قبل مثل مرض تلون قلف البرتقال الذى اكتشف بالجمهورية فى عام ١٩٥٦ ولاول مرة فى العالم ، كما أجريت الدراسات على أهم الامراض البكتيرية مثل أمراض العفن انطرى والساق السوداء والذبول البكتيرى والجرب العادى فى البطاطس ومرض التبقع أو الجرب الذى يصيب الطماطم ومرض عفن الساق البكتيرى فى الذرة الشامية ومرض التدرن التاجى فى الحلويات وكذلك بالنسبة لانواع النماتودا الطفيلية التى تصيب الحاصلات الزراعية الهامة وأهمها أنواع النماتودا التى تصيب القطن والفاول والقمح والذرة الشامية والارز والفاول السودانى والموالح والعنب والخوخ ومعظم حاصلات الخضر . . ونتيجة لهذه البحوث أمكن الحد من أضرار هذه الامراض .

وكان من الطبيعى بعد أن أصبحت مقاومة الآفات الزراعية بالمبيدات الكيماوية من أهم وسائل المقاومة فى العالم بما فى ذلك مقاومة الحشائش أن تنشئ الوزارة معملا خاصا ببحوث المبيدات تهدف تجارية وبحوثه الى اختبار مدى فاعلية مختلف المبيدات فى المعمل والحقل كما تهدف الى محاولة استغلال الخامات المحلية فى صناعة المبيدات والمواد المرتبطة بها واسسداء الخبرة فيما يتعلق بتصنيع وتسويق المبيدات والتطبيق الحقلى فى استعمالها والعمل على تشجيع الانتاج المحلى للمبيدات وتطويره والنهوض بأبحاثه وكذلك تدريب الفنيين والاداريين والعمال على مختلف المستويات على أوجه النشاط فى هذا النوع من المعامل كما أولى المعمل جانبا من اهتمامه لدراسة ظواهر مقاومة الآفات للمبيدات وكذلك الآثار المتخلقة عن المبيدات على الحاصلات الزراعية وغيرها وتلوث البيئة بالمبيدات المستخدمة ولقد أدخلت الوزارة أحدث وسيلة لمقاومة الآفات بالكيماويات وهى الرش بالطائرات حيث بدأ استعمالها فى رش آفات القطن منذ عام ١٩٦٧ .

ولقد أسفرت هذه البحوث والتجارب عن نتائج كان لها أثرها فى الحد من الاصابة بمختلف الحاصلات نجمل أهمها فيما بلى :

آفات القطن :

لقد أمكن فى السنين الاخيرة وضع سياسة متكاملة لمقاومة آفات القطن تعتبر نموذجا يحتذى به فى مقاومة آفات الكثير من الحاصلات الاخرى بل ان هذه السياسة أثارت اهتماما كبيرا فى الاوساط الخارجية حين كانت تناقش فلسفتها وتفاصيلها فى الاجتماعات الدولية ، حيث أنه من المعتقد أن

الكثير من مبادئها يمكن تطويره حسب الظروف المحلية لكل دولة بعد أن كادت بعض الدول أن تصل إلى درجة اليأس من امكانيه الاستمرار في زراعة القطن على نطاق اقتصادى وذلك نتيجة للاضرار الاقتصادية الفادحة التى تسببها الآفات من جانب والمبيدات الكيميائية التى توسعوا فى استخدامها توسعا قد لا يكون له ما يبرره من جانب آخر .

ولقد نتج عن تنفيذ هذه السياسة الاستمرار فى الاستفادة بنتائج البحوث والتجارب العلمية ما يأتى :

١ - الحد من اضرار الاصابة بآفات القطن بصفة عامة وعلى سبيل المثال انخفضت نسبة الخسائر المسببة عن ديدان اللوز من حوالى ٢٠٪ فى الخمسينيات الى ما لا يزيد عن ٥٪ فى اواخر الستينيات .

٢ - التقليل من استعمال المبيدات الكيميائية الى اقصى حد ممكن .

٣ - ارتفاع متوسط محصول القطن ارتفاعا تدريجيا حتى وصل عام ١٩٦٩ الى رقم قياسى لم يسبق الوصول اليه فى تاريخ زراعة القطن فى بلادنا وهو ٦٨ قنطارا .

آفات الذرة :

تعتبر الديدان الثاقبة أهم آفات الذرة ولقد كان من نتائج الدراسات البيولوجية والايكولوجية التى أجريت فى السنوات الاخيرة على ثاقبات الذرة ودراسة علاقة موعد زراعة الذرة بدرجة تعرض النباتات للاصابات بالحشرات الثاقبة وبعض آفات الذرة الاخرى أنه ثبت أن الزراعات الصيفية أقل تعرضا للاصابة بالثاقبات والمن ودودة ورق القطن عن الزراعات النيلية وبالتالي فقد كان تعديل موعد زراعة الذرة من النيل الى الصيفى هو أساس مشروع النهوض بمحصول الذرة الذى تبنته الوزارة فى السنوات القليلة الاخيرة . كما قامت الوزارة باقامة حقوق التنبؤ لآفات الذرة فى عدد من المراكز التى تمثل جميع محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى حتى محافظة المنيا وتهدف هذه الحقول الى التعرف على الحالات التى تستدعى العلاج فقط .

وقد كان من نتائج تعديل موعد الزراعة والاستعانة بحقول التنبؤ أن أمكن فى السنوات الثلاث الاخيرة التوصل الى ما يأتى :

١ - قلت الخسائر فى محصول الذرة من جراء اصابته بالحشرات الثاقبة فى كثير من الحالات الى ما دون مستوى الضرر الاقتصادى وذلك نتيجة لتغيير ميعاد زراعة الذرة من النيل الى الصيفى .

٢ - استبدل نظام علاج آفات الذرة بالمبيدات الحشرية والذى كان يتم بطريقة روتينية وقائية فأصبح قاصرا فى السنوات الاخيرة على مساحات الذرة المعرضة للاصابة فقط طبقا لما تشير به نتائج فحص حقول التنبؤ .

٣ - قلت المساحات المعالجة من الذرة بدرجة كبيرة مما يشكل وفراً كبيراً في الجهد والمال وتجنباً لمشاكل استخدام المبيدات ٠٠ وقد بلغت المساحة المعالجة من الذرة عام ١٩٦٤ - قبل تطبيق نظام حقول التنبؤ - ما يقرب من ٧٠٠ ألف فدان بينما كان متوسط المساحة المعالجة في الثلاث سنوات الأخيرة حوالي ٢٠ ألف فدان فقط .

٤ - زاد متوسط محصول الذرة في الثلاث سنوات الأخيرة عن ١١ أردباً بينما لم يزيد هذا المحصول عن حوالي ٧ أردب في المتوسط قبل ذلك .

أما بالنسبة لأمراض الذرة فيعتبر مرض الشلل أهم أمراض الذرة الشامية في الوقت الحاضر في بلادنا وقد ظهرت أهميته لأول مرة في أواخر الخمسينات ثم انتشر وزادت حدته عاماً بعد عام مسبباً خسائر واضحة لمحصول الذرة في جميع المحافظات وأصبح يشكل عقبة في سبيل رفع إنتاجية محصول الذرة ولاسيما الذرة الهجين ٠٠ ولقد أجرى حصر شامل لهذا المرض تبين منه أن نسبة الإصابة به قد تصل في بعض الحقول إلى ٨٠٪ من النباتات ٠٠ ولقد أمكن عزل الفطر المسبب له وتعريفه وظهر أنه نوع جديد من الفطريات لم يسبق تسميته أو تعريفه من قبل في العالم وكان من ضمن البحوث التي أجريت لمقاومته أن تم على مدى العشر سنوات الأخيرة اختبار حوالي ثلاثة آلاف سلالة من أصناف الذرة المحلية والمستوردة لمقاومة هذا المرض تحت ظروف العدوى الصناعية بالصوبة وبأثقل الملوث خصيصاً لهذا الغرض ولقد تم حتى الآن التوصل إلى ٩ سلالات ذات مقاومة عالية للمرض أدخلت في برامج التربية وأنتج منها ٥ هجن زوجية على درجة عالية من المقاومة تجرى في الوقت الحاضر عمليات التوسع في إنتاجها لتوزيعها على الزراع ٠٠ كما تم التوصل إلى ٧ أصناف مفتوحة التلقيح ذات مقاومة عالية للمرض أدخلت في برامج التربية لغرض إنتاج أصناف تجارية مقاومة والأمل كبير في أنه نتيجة لهذه البحوث والإجراءات سيتمكن في المستقبل القريب الجد من انتشار هذا المرض عن طريق زراعة الأصناف عالية المحصول والمقاومة للمرض وربما عن طريق استخدام المظهرات الفطرية إذا احتاج الأمر إلى ذلك .

آفات الارز :

أولت الوزارة في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً لآفات الارز نظراً لزيادة أهمية هذا المحصول من الوجهة الاقتصادية وزيادة المساحات المنزرعة منها سنوياً نتيجة لتوفير المياه بعد بناء السد العالي .

ولقد أجريت دراسات مستفيضة على الحشرات التاقبة في الارز شملت عمل حصر سنوي لمقدار الخسارة التي تسببها هذه الآفة للمحصول وعمل الدراسات البيولوجية والايكولوجية اللازمة كما تضمنت تجارب للوصول إلى أوفق الطرق الزراعية وأصالح المبيدات لمقاومة الآفة وإمكانية استنباط أصناف من الارز مقاومة نوعاً للإصابة ٠٠ وقد أمكن عمل التوصيات اللازمة للزراع لمقاومة الآفة بحيث لا تسبب أضراراً اقتصادية ذات بال ٠٠ كما أجريت الدراسات اللازمة والتي أدت نتائجها إلى إمكان مقاومة الديدان

الدموية في الجهات التي تتعرض فيها بادرات الارز في المشتل للاصابة بها
سواء كانت هذه المقاومة بالطرق الزراعية أو باستخدام أى من المبيدات
المتاحة .

أما بالنسبة لأمراض الارز فمن المعروف أن أهم الامراض التي تصيبه
مرض اللفحة الذي يسبب خسائر ملحوظة في بعض السنين . . وقد أجريت
في السنوات القليلة الاخيرة الكثير من الدراسات على هذا المرض ، وقد أمكن
حصر وتعريف ١٨ سلالة من السلالات الفسيولوجية للفطر المسبب للمرض
في بلادنا كما أمكن التوصل لبعض أصناف وسلالات الارز التي يمكنها
تحمل الاصابة باللفحة وعلى هذا الاساس فقد تم اثمار الصنف جيزة ١٧٠
وتوزيعه في بعض المراكز ليحل محل الصنف نهضة القابل للاصابة بالمرض
. . هذا الى جانب اختبار العديد من المبيدات الفطرية لمقاومة المرض وقد
تمكن فعلا التوصل حتى الآن الى نوعين من المبيدات أوصى بإمكان استعمالها
باعتبارهما أكثر المبيدات فعالية لمقاومة المرض على الاوراق والسنايل .

آفات القمح :

تعتبر أمراض الصدا الثلاثة وهي صدا الساق المعروف بالصدا
الاسود وصدا الاوراق المعروف بالصدا البرتقالي والصدا المخطط المعروف
بالصدا الاصفر ، أهم آفات القمح في الجمهورية العربية المتحدة . . ولقد
كان من اللازم تعريف السلالات الفسيولوجية لهذه الامراض ودراسة
توزيعها الجغرافي حتى يمكن عزل هذه السلالات وانتاج أصناف وسلالات
من القمح مقاومة لهما وقد أمكن منذ سنة ١٩٥٢ حتى الآن حصر وتعريف
٢١ سلالة فسيولوجية لصدا الساق كان بعضها جديدا على العلم وعرف
لاول مرة في العالم لبلادنا كما أمكن تقسيم بعض هذه السلالات الى « تحت
سلالات » وكذلك تعريف ٢٧ سلالة فسيولوجية لصدا الساق . . ولقد بدأت
الوزارة منذ عام ١٩٥٢ نفس تعريف السلالات الفسيولوجية لصدا الساق
في أربع عشرة دولة من دول الشرقين الادنى والوسط وبعض الدول القريبة
في افريقيا واوروبا (تركيا وقبرص) ومنذ عام ١٩٦٣ في تعريف السلالات
الفسيولوجية لمرض صدا الاوراق في ثمان دول في المنطقة نفسها .

ونتيجة لهذه البحوث والتجارب أمكن انتاج صنف جيزة ١٥٥ الذي
يتميز بمقاومته العالية لصدا الساق والصدا الاصفر الى جانب وفرة محصوله
وقد كان لانتاج هذا الصنف أثر كبير في رفع مستوى محصول الفدان من
القمح بالجمهورية حوالي ١٥ - ٢٠ ٪ وجرى اثمار أربعة سلالات جديدة من
القمح تتوفر فيها المقاومة العالية للصداء الى جانب وفرة محصولها . . كما
تقوم الوزارة في الوقت الحاضر بتقييم الكثير من أصناف القمح القصيرة
العالية المحصول المستوردة من الخارج وذلك من حيث مقاومتها للأمراض .

وتأتي أمراض التفحم في المرتبة الثانية بعد الصدء بالنسبة لأهميتها
في اصابة القمح . . ويجري سنويا اختبار العديد من الاصناف والسلالات
المحلية والاجنبية ضد مرضي التفحم اللوائي والتفحم النتن وذلك لانتخاب



تعفير الزراعات القطنية بالمبيدات لمقاومة فقس دودة القطن

المقاوم منها وادخاله فى برامج التربية بهدف استنباط أصناف مقاومة لهذه الامراض الى جانب وفرة محصولها . . وقد أمكن فعلا انتاج ثلاثة أصناف من القمح - منها جيزة ١٥٥ - تتميز بمقاومتها العالية لهذه الامراض الى جانب بعض سلالات أخرى منتشرة لا زالت فى طور الأكتثار . . ومن ناحية أخرى أمكن نتيجة للاختبارات السنوية التى تجرى لاختيار أصناف المطهرات الفطرية البذرية لمقاومة هذه المجموعة من الامراض - تحديد عدد من هذه المطهرات ثبت أن لها تأثيرا فعالا فى مقاومة التفحمات تحت ظروف البيئة المحلية .

أما مرض الموزيك فقد ظهر لأول مرة فى بلادنا بصورة وبائية عام ١٩٦١ ، ولقد بادرت الوزارة باجراء البحوث اللازمة عليه وثبت أنه مرض فيروسى ينقله أحد أنواع الحشرات من نطاطات الاوراق وأمکن التعرف على الاجراءات الزراعية والظروف الجوية التى تؤثر فى مدى انتشاره . . كما تم اختبار العديد من أصناف وسلالات القمح المحلية والمستوردة لتحديد مدى قابليتها للإصابة وفعلا أمكن تحديد عدد من الاصناف قليلة الإصابة وعدد آخر أشد إصابة وقد أدى ذلك الى إلغاء أحد أصناف القمح السابق زراعتها وهو جيزة ١٤٥ . . ويجرى سنويا اختبار أصناف القمح المختلفة ضد هذا المرض حتى يكون الصنف المستنبت مقاوما لأمراض الاصداء والتفحم والموزيك جميعا .

ولا شك أن استنباط هذه الاصناف المقاومة للأمراض يعتبر أهم العوامل التى أدت الى رفع متوسط غلة الفدان فى الجمهورية من حوالى ٦ أرده أرادب فى الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥٤ الى أكثر من ثمانية أرادب فى سنة ١٩٧٠ .

آفات الشعير :

من الامراض الهامة التى تصيب الشعير فى بلادنا أمراض التبغ الشبكي والتخطيط وصدأ الاوراق والتفحم المغطى . . وتوالى الوزارة عمل الدراسات اللازمة للحد من انتشار هذه الامراض والاضرار الناشئة عنها وقد أمكن الحصول الى أحسن النتائج بدراسة مدى تأثير العوامل الزراعية المختلفة والظروف الجوية على الإصابة واختبار عدة آلاف من أصناف وسلالات الشعير لانتخاب الاصناف ذات المقاومة العالية لهذه الامراض والتعرف على أصناف المطهرات الفطرية التى تحد من انتشار بعض هذه الامراض .

آفات الكتان :

تبين أن أهم الامراض التى تصيب هذا المحصول هما مرضى الصدأ والذبول وقد تم التعرف على بعض سلالات الفطر المسبب للصدأ مما ساعدنا كثيرا فى برامج التربية واستنباط أصناف جديدة مقاومة للمرض كما أمكن فى حالة مرض الذبول التوصل الى أصناف المبيدات الفطرية الجهازية المقاومة لهذا المرض بالإضافة الى استنباط أصناف لها صفة المقاومة .

آفات الحبوب المخزونة :

تقدر الخسائر المسببة عن الإصابة بآفات الحبوب المخزونة بنحو ٢٥ مليون جنيه سنويا وذلك نتيجة للإصابة أساسا بحشرات ثاقبة الحبوب الصغرى وسوسى الارز والقمح وخنافس الدقيق .

ولقد أجريت الدراسات اللازمة وأمكن نتيجة لها التوصية بأحسن طرق انشاء المخازن وأصلح وسائل التخزين تحت مختلف الظروف المحلية وتطهير المخازن والمستودعات التى تستعمل فى تخزين الحبوب مع تحديد طرق التطهير سواء بالتنظيف الميكانيكى أو بالرش بأنواع محددة من المبيدات الكيميائية .

كما أمكن التوصل الى مساحيق صالحة للخلط مع الحبوب لصيانتها أثناء التخزين منها قاتلسوس وبعض المبيدات النباتية والسليكا الغروية . . وكذلك التوصية ببعض المبيدات الكيميائية العادية خلطا مع التقاوى . . وأمكن تحديد طرق علاج الحبوب المصابة بالتبخير بالمواد التى ثبتت صلاحيتها مثل ثانى كبريتور الكربون وغاز حامض الايدروسيانيك وبرومور الميثيل وأقراص الفوستوكسين . . ونتيجة لذلك قلت الخسائر الناجمة عن الإصابة بالآفات كما أمكن ايجاد الوسائل المناسبة لمقاومة الفيران والحد من الاضرار التى تحدثها . . ومن أهم هذه الوسائل المصائد وتدخين الجحور والطعوم لسامة بفوسفيد الزنك أو الوارفارين .

آفات اشجار الفاكهة :

تعتبر ذبابة فاكهة البحر الابيض المتوسط من أهم الآفات التى تصيب الكثير من ثمار الفاكهة وتؤثر تأثيرا كبيرا على صلاحيتها للاستهلاك المحلى أو للتصدير . . وقد أدى التوسع فى مقاومة هذه الآفة الى نقص كبير فى مدى الإصابة بها . . ولقد قامت الوزارة فى السنوات الاخيرة بتنفيذ مشروع يهدف الى مقاومة هذه الآفة بل واحتمال ابادتها ابادا تامة بطريقة توزيع الذكور المعقمة بالاشعاع الذرى . . وقد أمكن فعلا تربية هذه الحشرة على نطاق واسع على وسط صناعى وتوزيع الملايين من الحشرات المعقمة فى بعض المناطق مثل النوبارية والقناطر الخيرية وهناك من الدلائل ما يشير الى أن أعداد الذباب الطبيعية ونسبة الإصابة فى الثمار آخذة فى التناقص التدريجى فى المناطق التى توالى التوزيع فيها .

ولقد أجريت العديد من الدراسات على أنواع الحشرات القشرية والبق الدقيقى وهى من أهم الآفات التى تصيب الكثير من محاصيل الفاكهة ، وكان من نتيجة هذه الدراسات أن تناقص مستوى الإصابة بها تناقصا واضحا فى السنوات القليلة الاخيرة .

كما قامت الوزارة بكثير من البحوث التى أدت نتائجها الى امكان مقاومة الكثير من الآفات الاخرى التى تصيب اشجار الفاكهة مقاومة فعالة مما قلل

الى حد كبير من الخسائر التي كانت تتعرض لها محاصيل الفاكهة في الماضي نتيجة الآفات التي تصيبها ، ونذكر على سبيل المثال في هذا الصدد ذبابة ثمار الزيتون ودودة الرمان ودودة ثمار التفاح وحفار ساق التفاح .

أما بالنسبة لأمراض الفاكهة فان أهم الامراض التي تصيب أنواع الفاكهة ذات الاهمية الاقتصادية في الجمهورية هي :

في الموالح العفن البنى وتعفن قاعدة الساق - موت البادرات - الاشنة .
.. وأمراض عفن الثمار أثناء التخزين والتصدير .. وفي العنب البياض الدقيقى والبياض الزغبى .. وفي المانجو البياض الدقيقى وجفاف الاطراف وتبقع الاوراق .. وفي الزيتون تبقع الاوراق .. وفي النخيل العفن الابلودى على أوراق وفسائل النخيل وعفن نورات النخيل .. وفي الخوخ البياض الدقيقى .. وتجعّد أوراق وثمار الخوخ .. وفي المشمش البياض الدقيقى .. وفي التفاح البياض الدقيقى وجرب التفاح وتورد القلف .. وفي الكمثرى تقرح أشجار الكمثرى .. وفي التين صدى التين .. وفي الموز مرض نورد القمة ومرض تبرقش الاوراق .

وقد قامت الوزارة باجراء البحوث على أهم هذه الاعراض بغرض ايجاد احسن الطرق التي يمكن التوصية بها لمقاومتها والحد من الخسائر التي تسببها لهذه المحاصيل الزراعية الهامة .. وكان من نتائج هذه البحوث ان يمكن التعرف على ما لم يكن معروفا من الفطريات المسببة لهذه الامراض والتوصل الى اصلح الطرق لمقاومتها سواء بالاجراءات الزراعية أو بتطهير البلور أو التربة في حالات بعض الامراض أو باستخدام المبيدات الفطرية التي يثبت من اختباراتنا انها تؤدي افضل النتائج .. ولقد دعى في التوصية باستخدام المبيدات في هذا المجال نقطتان هامتان اولاهما محاولة استخدام المبيدات الفطرية الاسهل والابسط والارخص كلما كان ذلك ممكنا والثانية محاولة ادخال المبيدات الفطرية في معاملة لعلاج مشترك سسواء كان لمجموعة من الامراض أو لأمراض وحشرات .. ولقد أمكن بوجه عام التوصل الى نتائج اقتصادية كبيرة في مجال مقاومة امراض الفاكهة والحد من اضرارها بأقل تكاليف ممكنة .

وفيما يختص بمرض تورد القمة في الموز فقد أمكن نتيجة لتنفيذ اجراءات المقاومة تخفيض الاصابة بصفة عامة في الجمهورية من حوالى ١٥٪ في سنة ١٩٦٠ الى حوالى ١٥٪ في الوقت الحاضر .. أما مرض تبرقش أوراق الموز الذي اكتشف للمرة الاولى في الجمهورية عام ١٩٥٣ فقد عمل حجر داخلى عليه ونفذت الاجراءات التي أوضحت المصلحة بها لمقاومته وكان من نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة المرض به في الجمهورية بصفة عامة الى حوالى ٥٪ بعد أن وصلت الى ما يقرب من ٨٪ في بعض المزارع بمنطقة الاسكندرية .

وفيما يختص بمرض تلون قلف البرتقال الذي اكتشف بالجمهورية عام ١٩٥٦ لأول مرة في العالم فقد أعطى لهذا المرض وبعض الامراض الاخرى

فى الموالح الاهمية اللازمة وتعمل الوزارة على تنفيذ مشروع لانتاج سلالات موالح خالية من الامراض الفيروسية لتكون مصدرا لعيون التطعيم وذلك كوسيلة للتغلب على امراض الفيروس المنتشرة انتشارا يكاد يكون عاما فى الجمهورية .

آفات الحضر والنباتات الطبية ونباتات الزينة :

نظرا لزيادة مساحة الارض الزراعية المخصصة لزراعة الحضر والنباتات الطبية ونباتات الزينة وزيادة الاهمية الاقتصادية لهذه النباتات سواء من ناحية الاستهلاك المحلى أو التصدير للخارج فقد أولت الوزارة عناية خاصة للآفات التى تصيب هذه المحاصيل وأمكن نتيجة لذلك الحد من الخسائر التى تسببها .

ومن أهم الآفات التى نالت عناية كبيرة فى هذا المجال أنواع حشرات المن التى تنقل الامراض الفيروسية لأنواع الحضر وعلى الأخص فى حالة محصول البطاطس . . ومنها أيضا دودة درنات البطاطس وذبابة المقات والحشرة الحمراء وخنافس المقات وذبابة الفاصوليا ودودة قرون اللوبيا وذبابة البصل الكبيرة وذبابة البصل الصغيرة .

أما بالنسبة لأمراض حاصلات الحضر فإن البعض منها يعتبر على درجة كبيرة من الاهمية الاقتصادية وعلى سبيل المثال كان الضرر الذى يصيب محصول البطاطس والطماطم نتيجة للاصابة بمرض الندوة المتأخرة يقدر بحوالى ربع المحصول الناتج تقريبا كما قدرت الخسارة الناتجة من مرض ذبول البطيخ بحوالى ٨٠٪ من المحصول فى بعض جهات الجمهورية .

ولذلك فقد أولت الوزارة جانبا كبيرا من جهودها لبحوث الامراض التى تصيب محاصيل الحضر وعلى الأخص محاصيل البطاطس والطماطم والفلفل والخرشوف والبقوليات والقثائيات .

وقد أمكن حصر هذه الامراض والتعرف على مسبباتها كما أمكن التوصل لاصلاح طرق المقاومة سواء بالطرق الزراعية كلما كان ذلك ممكنا أو باستخدام المبيدات والمطهرات المفترية التى ثبتت من تجارب اختبار المبيدات التى توالى اجراؤها أنها تعطى أفضل النتائج بأقل التكاليف .

وفى مجال الامراض الفيروسية التى تصيب البطاطس فقد قامت الوزارة بانتاج تقاوى منتقاة للعروة فى محافظتى الغربية والدقهلية وبذا انخفضت نسبة الاصابة بالامراض الفيروسية فى التقاوى الناتجة عن العروة الصيفية بعد تخزينها فى الثلاجات وعند زراعة هذه التقاوى فى العروة النيلية ازداد المحصول من ٥ الى ٩ طن كما أمكن زراعتها فى عروة نيلية مبكرة . والامل معقود على امكان انتاج تقاوى محسنة من العروة النيلية بها نسبة منخفضة من الامراض الفيروسية وبامكان زراعتها لموسم آخر دون حدوث تدهور لها مما قد يؤدى الى تقليل استيراد التقاوى من الخارج وتوفير النقد الاجنبى .

كما أمكن نتيجة للبحوث التي أجريت على الامراض الفيروسية في بعض الانواع الاخرى من الخضر وفي بعض محاصيل الحقل الحد بشكل واضح من نسبة الاصابه بمرض التفاف وتجعد أوراق الطماطم وتبرقش الاوراق في الطماطم وتبرقش الاوراق البطيخ وتبرقش اوراق البسلة والتبرقش العادي لاوراق الفاصوليا والتبرقش الاصفر لاوراق الفاصوليا وتقرم الحلفة الفيروسي في القصب وتبرقش اوراق البذرة .

كما قامت الوزارة بدراسة اهم الامراض التي تصيب نباتات الزينة والنباتات الطبية بعد أن أصبح لهذه النباتات اهمية كبيرة في النواحي التصديرية وفي الاستهلاك المحلي . . ولقد أمكن في هذه الحالة أيضا التوصل لاصلاح طرق المقاومة ولائسب المبيدات الفطرية .

آفات الاخشاب والاثاث :

يعتبر النمل الابيض اهم هذه الآفات ولقد قامت الوزارة بعمل دراسات لانواع النمل الابيض بهدف ايجاد اصلاح الطرق الوقائية منها وعلاجها . . ولقد كانت لهذه البحوث اثرها في ايقاف اضرار هذه الآفة في المباني الريفية أو مباني المدن .

كما أمكن دراسة الخنافس التي تصيب الاخشاب والاثاث الخشبية ، والتوصية باصلاح الطرق للمقاومة منها وعلاجها وأمكن تطبيق هذا العلاج للمحافظة على الكثير من محتويات القصور والمتاحف والمؤسسات التاريخية وغيرها التي كان مصيرها الذي لا شك فيه هو الاندثار ولولا الجهود التي بذلت في هذا الشأن . . وأمكن بذلك المحافظة على هذا التراث القومي والديني والاجتماعي وحمايته من الضياع . . المجال التطبيقي لمكافحة الآفات .

ولما كان الهدف من هذه البحوث والتجارب هو الحد من اضرار الآفات فقد كان لابد وأن يصاحب ذلك نظام دقيق بالنسبة لاعمال مكافحة الآفات .

ونظرا لقيام الحركة التعاونية في ظل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني فقد عنت حكومة الثورة بشئون الفلاح والنهوض بالانتاج الزراعي فانشأت مجتمعات لاداء الخدمات للزراعي من مكافحة الآفات وتنظيم الدورة الزراعية وشئون التعاون تخدم كل منها اربع قرى في مساحة ٦٠٠ فدان وهذه تحتوى على مخازن للمبيدات وآلات المقاومة وورشة للاصلاح ومكتب للمهندس وملحق بها سكن له ويشرف عليها مشرف زراعي جامعي وقد تم انشاء ١٤٢ مجتمعا لمكافحة الآفات بجانب وحدات تنظيم الدورة وعددها ٤٠ والتي تخدم الزراعي في جميع الاغراض السابقة .

هذا بجانب الجمعيات التعاونية الزراعية بالريف التي أسسها اليها اعمال مكافحة الآفات بشتى الحاصلات الزراعية على مدار السنة وذلك تحت الاشراف الفعلى لوزارة الزراعة فقد خصص لكل جمعية تعاونية بقرى الجمهورية البالغ عددها ٤٠٥٤ جمعية مشرف زراعي يقسم بالاشراف على كافة الخدمات الزراعية بالقرية وفي مقدمتها عمليات مكافحة الآفات .

ولما كانت أعمال مكافحة الآفات الزراعية تحتاج أكثر ما تحتاج الى دراية وخبرة في جميع خطوات العمل لا يمكن الوصول الى نتائج فعالة وحاسمة مما حدا بالوزارة الى ندب المهندسين الزراعيين على مختلف عمليات مكافحة بمراكز تدريب ٠٠ وضمانا لنهوض الجمعيات بأداء رسالتها على أتم وجهه عملت الوزارة جاهدة في عهد الثورة على توفير آلات المقاومة والمبيدات اللازمة التي تقرها الوزارة كما رسمت سياستها على أساس قيام بنك التسليف الزراعي والتعاوني بتمويل تلك الجمعيات وسد احتياجاتها من مستلزمات لجان مكافحة من آلات ومواد كيميائية حسب البرنامج الذي تقره وزارة الزراعة علاوة على سلف المقاومة وبهذه الطريقة أصبحت المبيدات وآلات المقاومة موجودة في مخازن الجمعيات بالقرى ولدى بنك التسليف الزراعي بالمراكز بل في متناول الفلاح الصغير .

وفيما يلي بيان متوسط عدد آلات المقاومة في الثلاث سنوات السابقة للثورة (٥٠ - ١٩٥٢) بالمقارنة الى ما تم علاجه في السنوات الاخيرة (١٩٦٨ - ١٩٧٠) :

الفترة	عدد الرشاشات	موتورات رش كبيرة	موتورات تحمل على الظهر
١٩٥٠ - ١٩٥٢	٣٧٢٧ رشاشة عادية	١٥٨	-
١٩٦٨	٢.١٩١١ رشاشة ضغط	١١٩١٧	٢٠٠
	١٩٦٩	١٢١٦٨	٢٠٠
١٩٧٠	١٨٣٧٥٢ رشاشة ضغط	١٢٧٨٨	٧٠٠

وقد رسمت الوزارة أخيرا سياسة تقضي الى استعمال موتورات الرش محل الرشاشات في علاجات القطن وخاصة بالرش الدوري للديمان اللوز فأتجهت الى مداركة الموتورات وعدم تصنيع الرشاشات .

ولقد كان لتطبيق نظام مكافحة الآفات في عهد الثورة أن زادت مساحات الزراعات التي كوفحت فيها الآفات مما ساعد كثيرا على زيادة محصول الفدان وهو على الأقل على درء خطر داهم كان من المحتمل التعرض له في حالة اهمال العلاج .

وفيما يلي بيان متوسط ما تم علاجه بالمبيدات الكيميائية في الثلاث سنوات السابقة للثورة (٥٠ - ١٩٥٢) بالمقارنة الى الثلاث سنوات الاخيرة ٦٨ - ١٩٧٠ :

الفترة	عدد الاشجار المعالجة ضد مختلف الآفات
٤٩ - ١٩٥٢	بمتوسط ٤٢٥ر٦٨ر٣٠ شجرة سنويا
٦٧ - ١٩٦٨	بمتوسط ٤١٠ر١٧٩ر٢١ شجرة سنويا
٦٨ - ١٩٦٩	بمتوسط ٠٩٧ر٥٦٥ر٢٣ شجرة سنويا
٦٩ - ١٩٧٠	بمتوسط ٨٢٣ر١٦٥ر٢٨ شجرة سنويا

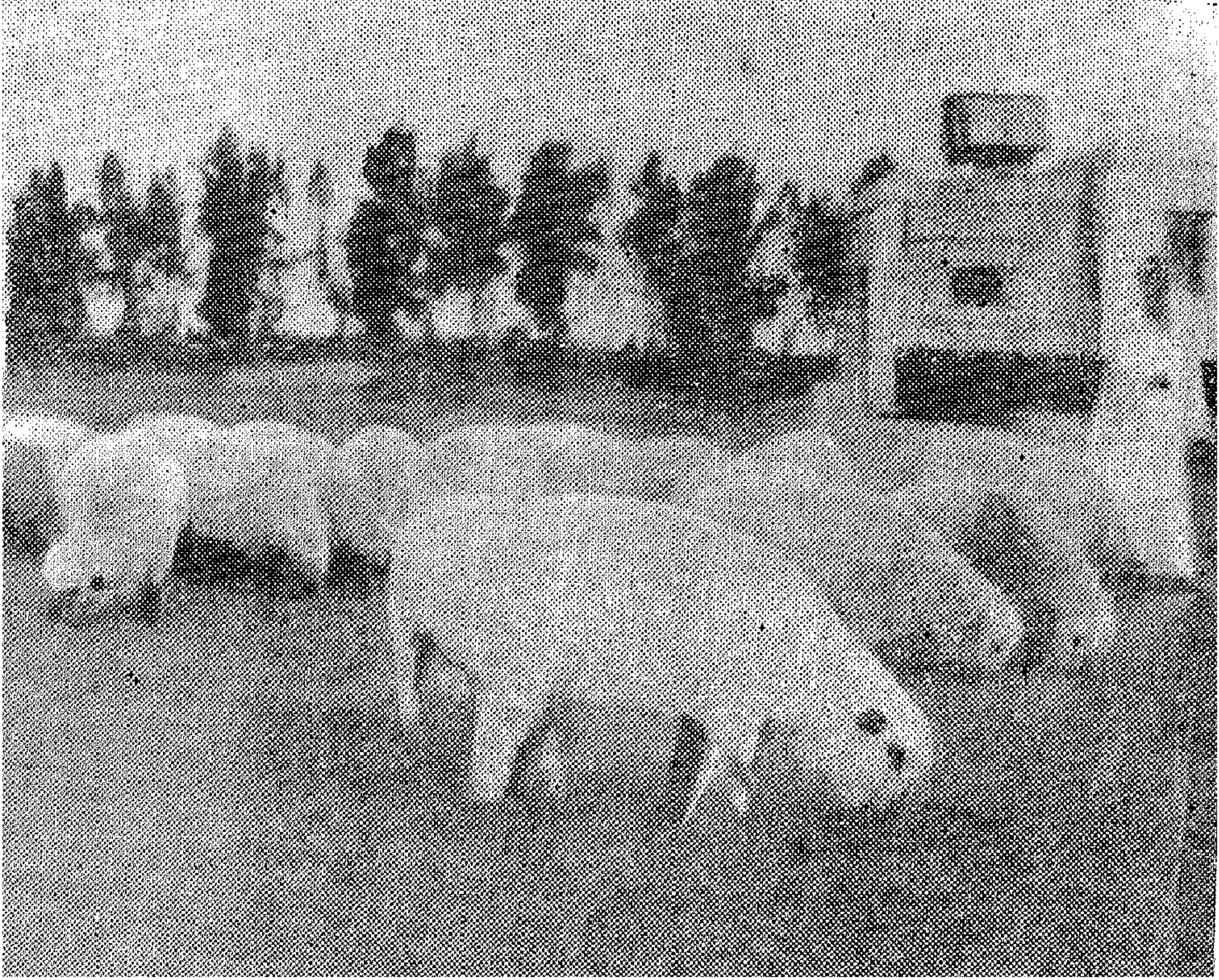
مجموع المساحات المعالجة من المحاصيل الحقلية والخضر

ضد مختلف الآفات بالفدان

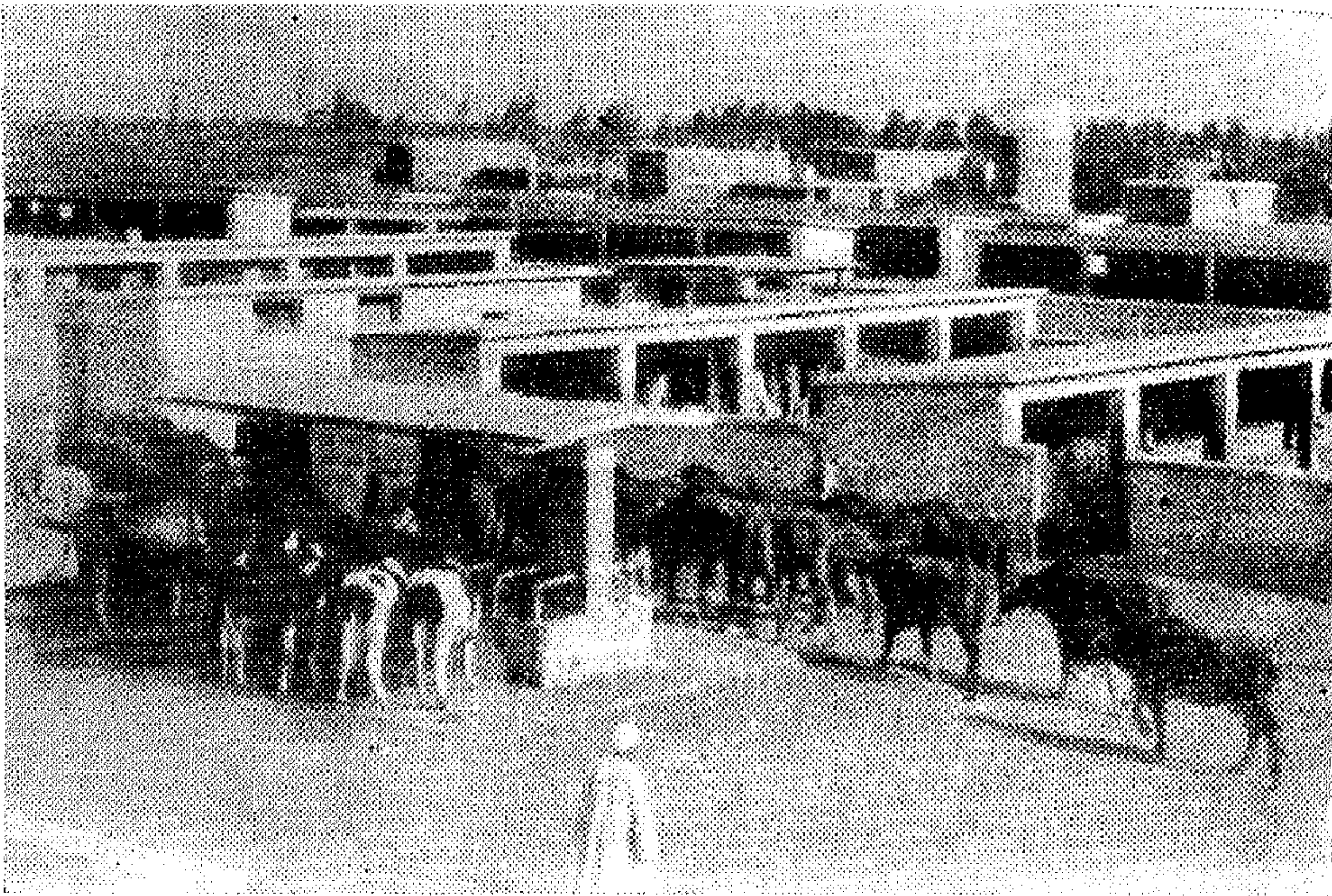
الفترة	المساحة المعالجة
٥٠ - ١٩٥٢	بمتوسط ٦٢١ر١٦٤ فدان سنويا
٦٧ - ١٩٦٨	بمتوسط ٣٧٠ر٣٢٧ر٦ فدان سنويا
٦٨ - ١٩٦٩	بمتوسط ٣٤٩ر٥٩٠ر٧ فدان سنويا
٦٩ - ١٩٧٠	بمتوسط ٩٤٨ر٦٦٩ر١٠ فدان سنويا
أى بمتوسط	بمتوسط ٨٨٩ر١٩٥ر٨ فدان سنويا

« ان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم
المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح
الاقتصاد الزراعي للفلاح تدعيما محققا » •

« مع الميثاق »



واستوردت الأغنام الأجنبية ذات الإنتاج العالي من اللحم والصوف لتحسين
نسل الأغنام المحلية



زادت محطات تربية الحيوان في أنحاء الجمهورية
من سلالات البقر والأغنام عالية الإنتاج

تَمْيَةِ الثروة الحيوانية

من الحقائق الثابتة ان اديج النهضة الحقيقية للثروة الحيوانية في ج.ع.م مرتبط أشد الارتباط بالثورة التي انطلقت بزعامة البطل الراحل العظيم المغفور له جمال عبد الناصر في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والذي قاد حركة الدفع الثوري في شتى نواحي الانتاج في البلاد فشمعتها جميعا ومنهية النهوض بالثروة الحيوانية .

فقد وضعت خطة تشتمل على عدد من المشروعات لتنفيذ ضمن الاطار انعام لمشروعات التنمية في الخطة الخمسية الاولى التي بدأت عام ١٩٦٠ . . وفي برنامج النهوض الزراعي والحيواني قامت الوزارة بوضع وتنفيذ المشروعات الآتية ذات الاثر الفعال للنهوض بالثروة الحيوانية :

- ١ - مشروع توفير طلائق الجاموس .
- ٢ - مشروع استيراد الابقار الفريزيان .
- ٣ - مشروع تحسين الابقار الدمياطي .
- ٤ - مشروع استيراد الاغنام المارينو .
- ٥ - مشروع استكمال وتوسيع محطات الدواجن .
- ٦ - مشروع انشاء وحدتي التفريخ الصناعي .
- ٧ - مشروع مزرعة للطيور المائية .

وهذه المشروعات جميعها تستهدف تحسين الحيوانات والدواجن وزيادة انتاجها عن طريق التحسين . وفيما يلي استعراض لما حققته الثورة في تنفيذ مشروعات الانتاج الحيواني .

تحسين الابقار والجاموس :

لقد سارت مراقبة بحوث الحيوان في تنفيذ البرنامج الخاص بتحسين انتاج الابقار والجاموس بخطى واسعة سواء فيما يختص بالتوسع في المحطات الحالية أو انشاء محطات جديدة وما يستتبع ذلك من زيادة في حجم القطعان

الى جانب تخطيط برنامج شامل لاجراء البحوث المختلفة فى شتى هذه المجالات .

مشروع توفير طلائق الجاموس :

ويهدف الى زيادة الانتاج فى اللبن واللحم وتوفير الطلائق اللازمة لتلقيح الجاموس فى كافة أنحاء الجمهورية نظرا لقلّة عددها الامر الذى يؤدى الى حدوث العقم بنسبة تصل الى ٣٠٪ .

ومن ثم فقد قام المشروع على أساس زيادة قطع الجاموس بمحطات الادارة فقد كان ٨٩٥ رأسا فى عام ١٩٥٢ فبلغ ٣٣٧٦ رأسا فى عام ١٩٧٠ وذلك حتى يمكن التوسع فى انتاج الطلائق فقد كان متوسط توزيع الطلائق سنويا قبل تنفيذ المشروع لا يتعدى ٥٠ طلوقة وقد تضاعف هذا التوزيع حتى بلغ فى بعض السنين ٢٢٥ طلوقة فى السنة علاوة على ما بيع للمربين .

وفى مشروع استيراد الابقار الفريزيان :

قد أظهرت البحوث ضرورة توفير أعداد كبيرة من أبقار الفريزيان لتربيتها بحالة نقية والاكتثار منها بغرض انتاج الطلائق اللازمة لتلقيح الابقار المحلية الامر الذى يؤدى الى مضاعفة انتاج الاجيال الجديدة من نتاجها . وكان قطع الفريزيان فى عام ١٩٥٢ - ١٤٠ رأسا ونتيجة لتنفيذ مشروع الاستيراد وصل تعداد هذه السلالة الى ١٧٨٣ رأسا فى عام ١٩٧٠ .

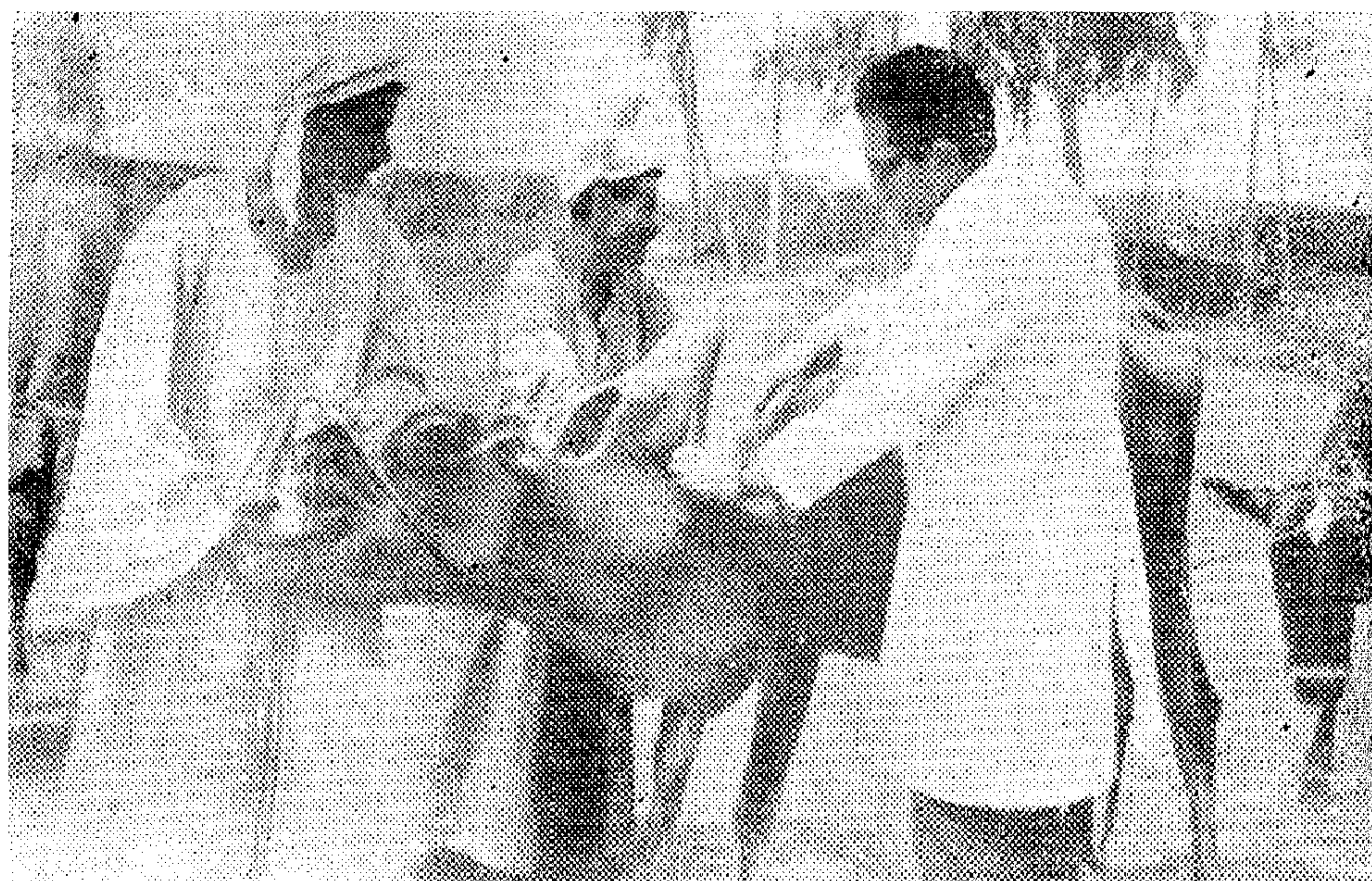
وتوزيع الطلائق لا يتعدى ٩ ثيران قبل تنفيذ هذا المشروع فارتفع هذا التوزيع حتى بلغ فى بعض السنين ١٨٦ طلوقة بخلاف ما بيع للمربين .

ولما كانت الابقار الدمياطى هي السلالة الوحيدة التى يمكن رفع مستوى انتاجها عن طريق الانتخاب كما هو الحال فى الجاموس إذ أنها ذات كفاءة انتاجية عالية اذا قيست بالابقار البلدية المعروفة بضعف انتاجها لذلك فان الابقاء على هذه السلالة فى منطقة شمال الدلتا وتحسينها يعتبر أمرا جوهريا . ومن ثم كان من بين مشروعات الخطة الخمسية وضع تنفيذ مشروع تحسين الابقار الدمياطى وذلك بتربية قطع من هذه السلالة بمحطة التربية بالسرو كنواة للمحافظة على نقاوة هذه السلالة خدمة لزراع المنطقة .

وفيما يلى بيان لبعض اوجه النشاط والانتاج خلال الثلاث سنوات التى سبقت قيام الثورة ١٩٥٢ والثلاث سنوات الاخيرة من حياة فريد الوطن المغفور له الرئيس جمال عبد الناصر ١٩٧٠ :



وشملت مشروعات الانتاج الحيوانى تربية أفضل الأصناف للفراخ الرومى



عمت الوحدات البيطرية ريف مصر وصار من اليسير على المزارعين ومربي
الماشية علاج ماشيتهم وطيورهم بالمجان

تعداد الجاموس والابقار بهحصلات التريبة

خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة				قبل قيام الثورة				المبيان
المتوسط-	٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	المتوسط	٥٢/٥١	٥١/٥٠	٥٠/٤٩	
٢٢٥١ ١٥٦٠ ٩٥٠	٢٤٢٣ ١٦٧١ ٩٦١	٢٥٢٣ ١٥٨٩ ١٠٢٨	٢١٠٨ ١٤٢١ ٠٨٦١	٩١٢ ١٤٨ ٩١١	٩٨٥ ١٤٠ ٩٢٥	٩١٥ ١٢٨ ٨٩٣	٩٢٥ ١٥٥ ٩١٥	جاموس فريليان سلالات أخرى من الابقار
٤٨٦١	٥٠٥٥	٥١٤٠	٤٣٩٠	١٩٧١	١٩٦٠	١٩٥٦	١٩٩٥	المجموع
عدد المواليد في السنة								
٧٧٤ ٨٤٧	٧٨٥ ٨٤٢	٧٧٠ ٨٩٩	٧٦٧ ٨٠١	٢٠٣ ٢٠٤	٢١١ ٢٠٣	٢٠٢ ٢٠٩	١٩٥ ٢٠٠	جاموس أبقار
١٦٢١	١٦٢٧	١٦٦٩	١٥٦٨	٥٠٧	٥١٤	٥١١	٤٩٥	الاجمعة
انتاج اللبن بالكيلو جرام								
١٠٠١٥١١ ١٩٢١٨١٠	١٠٤٢٦٤١ ٢١٩١٠٧٢	١٠٢٨٢٠٤ ١٩١٢٧١٦	١٠٨٣٦٨٩ ١٦٦٠٦٤١	٢٠٤٠٠٠٠ ٥٤٧٢٠٠	٢١٢٥٠٠٠ ٥٤٥٤٠٠	٢٠٢٠٠٠٠ ٥٥٦٢٠٠	٢٩٢٥٠٠٠ ٥٤٠٠٠٠٠	جاموس بقري
٢٩٧٢٢٠	٢٢٢٣٧١٣	٢٩٤١٩٢٠	٢٧٤٤٢٣٠	٨٥١٢٠٠	٨٦١٩٠٠	٨٥٩٢٠٠	٨٢٢٥٠٠	الاجمعة

ويتضح من الجداول السابقة أن الإنتاج قد تضاعف بالنسبة لحجم القطعان والمواليد وإنتاج اللبن إلى حوالي ٢٥ ، ٣ ، ٤ مرات على التوالي .

وقد استتبع تنفيذ مشروعات الخطة الخمسية وزيادة أعداد الحيوانات إنشاء محطات جديدة وتوسيع بعض المحطات القديمة حيث تم في محطة موسى توسيع المحطة وإنشاء محطتين جديدتين بالنعطف القديم والنعطف الجديد .

كما تم توسيع المحطة الرئيسية بسخا وإنشاء محطات جديدة بالقرضا ودوار سخا ودوار الحمراء وأما في السرو فقد تم كذلك توسيع المحطة القديمة وإنشاء محطة جديدة بالسرو ثان .

ولقد اتسمت فترة ما بعد الثورة بنشاط بارز في مجال البحوث والدراسات والتجارب حيث أنها الدعامة التي تعترض تقدم الإنتاج الحيواني في كافة ميادينه .

وقد كان لاجاد جهاز للبحوث بوزارة الزراعة عام ١٩٥٧ أكبر الأثر في تشجيع إجراء البحوث وبالتالي فإن تطبيق نتائج هذه البحوث هو الهدف الذي تسعى إليه هذه الوزارة للاستفادة منها في رفع مستوى الإنتاج الحيواني وتتلخص أهمية النتائج التي طبقت في هذا المجال فيما يلي :

١ - أن سلالة الفريزيان كانت أحسن السلالات المستوردة سواء في الإنتاج أو في القابلية للتأقلم تحت ظروف البيئة المحلية من حيث الكفاءة الانتاجية والتناسلية ومقاومة الأمراض والقابلية للتسمين .

٢ - أن دراسات وبحوث تهجين الأبقار المحلية بالفريزيان أثبتت نجاح هذه الوسيلة في التربية لمضاعفة إنتاج الأبقار المحلية سواء من حيث إنتاج اللبن أو اللحم كما ثبت أن تهجين الفريزيان بالأبقار المحلية كان أنجح من تهجينه مع السلالات الأخرى .

وبناء على هذه النتائج تم وضع وتنفيذ مشروع استيراد الأبقار الفريزيان كما عم هذا الاتجاه الهيئات والمؤسسات المعنية الأمر الذي أدى إلى استيراد أعداد كبيرة من هذه السلالة وأصبحت منتشرة في أنحاء كثيرة من الجمهورية .

ويوجد حالياً في محطة التربية بالجيزة قطيع من خليط الفريزيان الذي يعتبر إلى حد ما فريزيان محلي نظراً للشوط الطويل الذي قطعه سواء في عمليات التدريج بالفريزيان الأصيل أو بإجراء التلقيح الخلطي بين أفراد هذا القطيع مع استمرار الانتخاب والفرز .

٣ - أثبتت التجارب والبحوث على أن استخدام طريقة الانتخاب في الجاموس المبنية على الأسس العلمية هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لتحسين الصفات الانتاجية . . وبناء على هذه النتائج فقد وضعت سياسة تحسين الجاموس على أساس إنتاج طلائق جاموس في القطعان الممتازة وتوزيع هذه الطلائق على مختلف أنحاء الجمهورية لتكون في متناول

صغار الزراع لاستعمالها فى تلقيح حيواناتهم للوصول الى أجيال جديدة تحمل العوامل الوراثية المحسنة .

٤ - ظهرت من نتائج البحوث أن الكفاءة التناسلية للجاموس بصفة عامة يمكن رفعها الى درجة ملموسة بتحسين وسائل الرعاية وبذلك يمكن الى حد بعيد التغلب على ما هو معروف من التفويت فى الجاموس .

٥ - أجريت تجارب وبحوث عن طريق تخفيف وحفظ السائل المنوى، لذكور الأبقار والجاموس بمخففات مختلفة وتحت درجات حرارة متباينة أمكن عن طريقها الوصول الى أفضل الطرق فى هذا المجال للانتفاع بها فى مراكز التلقيح الصناعى المنتشرة فى أنحاء الجمهورية .

الاغنام :

تحتل تربية الاغنام فى الجمهورية العربية المتحدة قطاعاً هاماً فى الانتاج الزراعى وتعتبر أهم مصادر الدخل فى بعض مناطق الساحل الشمالى والصحراء الغربية وسسينا ويبلغ تعدادها ما يقرب من مليونى رأس . ويعتبر هذا العدد قليلاً بالنسبة لمساحة الارض المزروعة .

وقد أولت حكومه الثورة مشكلة توفير اللحوم لشعب الجمهورية عناية كبرى مما دعى الوزارة الى التفكير فى تنمية وتحسين الاغنام فى البلاد والتوسع فى تربيتها كاحدى الحلول لزيادة كميات اللحوم المطلوبة للاستهلاك . ووفرت الحكومة المبالغ اللازمة للنهوض بهذا الفرع من قطاع الانتاج الحيوانى ولاجراء البحوث التى تهدف الى زيادة انتاج الضأن لسد بعض النقص فى اللحوم وذلك بالعمل على رفع انتاج الاغنام المحلية وهى الاوسيمى والرحمانى والبرقى بالانتخاب وغيره من طرق التربية ، وكذلك بالعمل على انتاج سلالات من الاغنام الاوسيمى والبرقى المدرجة بالمرينو تلائم ظروف البيئة المحلية وتمتاز بسرعة النمو وزيادة الوزن . أما من ناحية انتاج الصوف فان الاغنام المصرية تعتبر من أنواع الاغنام المنتجة لصوف السجاد أما الاصواف الناعمة ومتوسطة النعومة المستعملة فى صناعة الملابس فانها تستورد من الخارج وبالعلة الصعبة وقد اتجه الرأى الى ضرورة انتاج أصواف ناعمة محلياً باستيراد النوع المارينو الناعم الصوف ومحاولة تربيته بحالة أصيلة بالبلاد كذا تحسين الاغنام المحلية وذلك عن طريق ادخال العوامل الوراثية والخاصة بالانتاج العالى من الصوف الناعم الموجود فى أغنام المارينو وذلك بتدريج الاغنام المحلية بها للحصول على سلالة جديدة تمتاز بزيادة انتاج الضأن وانتاج الاصواف متوسطة النعومة الصالحة لصناعة الملابس فضلاً عن ملاءمتها لظروف البيئة المحلية . ومن أجل ذلك قامت الوزارة بتنفيذ الخطط الآتية :

أولاً - تحسين الاغنام المحلية :

فى هذا المجال قامت الوزارة بشراء قطعان من أغنام الاوسيمى

والرحماني والبرقي ووزعت على محطات الوزارة كل حسب مناطق انتشاره وأجرى في تحسينها الخطوات التالية :

١ - اجراء دراسات تفصيلية عن صفات وانتاجية هذه الانواع وبالتالي تقييم كل منها على المستوى المحلي والعالمي لتكون نتائج هذه الدراسات هي الاساس الذي سيجرى عليه تحسينها مستقبلا .

٢ - اتباع طرق الانتخاب في هذه القطعان لتحسين انتاجها من اللحم والصوف كما ونوعا بجانب تثبيت صفاتها المظهرية وتمشيا مع ذلك فقد أجريت عدة أبحاث لتقدير مدى التحسين الوراثي الناتج وكذلك لقياس بعض المعاملات الوراثية اللازمة كدلائل في عمليات الانتخاب هذه .

٣ - تم توزيع عديد من الاغنام المحلية المحسنة وخاصة الكباش على المربين للاستفادة منها في رفع الكفاءة الانتاجية لقطعانهم وفيما يلي بيان ما تم توزيعه منها منذ قيام الثورة :

عام ١٩٥٢	وزع ٤٠ رأسا
من عام ١٩٥٣ - ١٩٦٠	وزع ٣٨٢ رأسا
خلال الخطة الاولى ١٩٦٤/٦٠	وزع ٩٨٢ رأسا
خلال الخطة الثانية ١٩٦٩/٦٥	وزع ٢٠١٠ رأسا

روثانيا - استيراد الاغنام المرينو :

في عام ١٩٦٠ قامت الوزارة باستيراد قطع من اغنام « مرينو اللحم » ذات الانتاج العالي من اللحم والصوف وتم تربيتها في محطة التربية بسخا في خطة ذات شقين .

١ - محاولة اقلية هذه الاغنام العالية الانتاج تحت ظروفنا المحلية وقد سارت هذه الخطة بنجاح وأثبتت مختلف الابحاث والدراسات امكانية تربية الاغنام المرينو ذات الصوف الناعم والذي تحتاجه البلاد لصناعة الملابس ويتم استيراده من الخارج بالعملات الصعبة بصورة نقية داخل البلاد .

٢ - تم تدريج اغنام محلية من الاوسيمي والبرقي باغنامنا المرينو وذلك في محاولة لاستنباط سلالتين جديدتين من الاغنام ذات الصوف المتوسط النعومة التي يمكن أن يطلق عليها اسم (المرينو المصري) اجدها وهي الناتجة من الخلط مع الاوسيمي تصلح لمنطقة الدلتا . . والآخرى وهي الناتجة من الخلط مع البرقي تصلح لمنطقة الصحراء وكلا السلالتين تجمع بين صفات المرينو الجيدة من نعومة صوفه وغزارة انتاجه وحسن تكوين الجسم بجانب مقاومته لظروف البيئة المتوفرة في اغنامنا المحلية .

ثالثا - انشاء حظائر جديدة والتوسع في الخطائر القديمة :

وقد تمت هذه الانشاءات والتوسعات حتى يمكن للمحطات استيعاب الاعداد الزائدة من الاغنام نتيجة زيادة الانتاج وكذا نتيجة مشتريات الاغنام سواء منها الاجنبية والمحلية . . وفيما يلي بيان هذه الانشاءات وتكاليفها بماكن قامت بها .

جدول يبين نواحي الانتاج قبل المثورة مقلنة بالتلات سنوات الاخرة من الثورة :

الاغنام المباعة للمربين			انتاج المصوف			مواليد الاغنام			تعداد الاغنام			السنة
خليط	معل	اجنبى	خليط	معل	اجنبى	خليط	معل	اجنبى	خليط	معل	اجنبى	
•	١٥	—	٦٠	٤٦٠	٤٥	١٥	٨٢٠	١٠	٥٧	٤٧٠	٢٠	١٩٥٠/٤٩
•	١٨	—	٧٠	٤٨٠	٧٤	١٧	١٢٠	١٥	٥٥	٢٩٤	٢٩	١٩٥١/٥٠
١٠	٤٠	—	٨٧	٥٥٠	٧٠	٢٠	١٨٠	٤٠	٧٠	٥٦٥	٤٧	١٩٥٢/٥١
٧٢	٢٦٠	٣٧	٢٢٨٩	٢٥١١	١١٢٢	٥٢٦	٨٢٢	١١٠	١٣٧٢	٢٠١١	٢٥٠	١٩٦٨/٦٧
١٤٤	٤٧٥	٢٩	٢٢٢٨	١٩٧٨	٦٨٦	٢٢٩	٨٥٥	٢٩	١٠٢٢	٢٥٣١٥	٢٠٩	١٩٦٩/٦٨
٢١٥	٤٥٠	٥٥	١٩٤٨	٢٠٢٥	٥٢٨	٥٥١	٨٨٥	١٢٥	١٢٢٥	٢١٩٢	٢١٢	١٩٧٠/٦٩

وقد اعتمدت مختلف خطط الوزارة لتحسين الاغنام على نتائج الابحاث التي اجريت بها والتي سارت جنباً الى جنب مع خطط التحسين المتبعة . .
وعلاوة على ذلك فقد قامت الوزارة باجراء عديد من الابحاث عن طريق الرعاية ووسائل زيادة الانتاج بجوانبه المختلفة لاختيار افضلها تطبيقاً لها في محطات الوزارة نفسها وهادفة اساساً لان تنعكس في صورة توصيات للمربين والفلاحين كوسيلة مباشرة لرفع انتاجية اغنامهم . . ولقد تناولت هذه الدراسات الجوانب التالية :

١ - دراسات عن تفوق الحملان واسبابه خاصة في اغنامنا المحلية . .
وقد اتضح أن وزن الحملان عند الميلاد وكذلك موسم الولادة وحالة الام عند الولادة لها تأثير كبير على نفوق الحملان - كما وجد أن أهم أسباب النفوق كانت النزلات المعدية والرئوية . . وبمراعاة هذه العوامل فقد أمكن تقليل النفوق في الحملان التي تمثل الدخل الرئيسي لمربي الاغنام لاقبل قدر ممكن .

٢ - اجريت تجارب عن أفضل مواسم التلقيح والولادات في اغنامنا المحلية وبعد عدة أبحاث ظهر أن تنظيم الولادات ثلاث مرات في السنتين هي أفضل هذه النظم فقد حقق هذا النظام زيادة في انتاج الحملان قدرها ٥٠٪ دون زيادة محسوسة في النفوق أو حاجة الى تكاليف زائدة كذا مع المحافظة على الحالة الجيدة للنعاج والنتاج على السواء .

٣ - تستعمل الهرمونات في الخارج كثيراً لزيادة انتاج النعاج ورفع كفاءتها التناسلية ولقد اجريت كثير من الابحاث في هذا المجال لاستعمال الهرمونات في زيادة التوائم والتي أدت الى زيادة نسبة التوائم في الاغنام المحلية الى أكثر من ١٦٠٪ وكذلك في معالجة ضعف الكفاءة التناسلية في بعض النعاج خاصة الصغيرة السن منها . . وقد أتبعنا في ذلك أرخص الوسائل الممكنة . . وقد لا يتوفر استعمال هذه الهرمونات حالياً إلا بواسطة الهيئات الحكومية ولكن محاولات تدبير هذه الهرمونات محلياً بالتعاون مع مؤسسات الادوية يتيح امكانيات واسعة أمام الاستفادة منها بواسطة المربي الصغير .

٤ - التغذية من الجوانب الهامة في انتاج الاغنام وخاصة الجانب التطبيقي منها . . وقد اجريت التجارب على اقتصادية استعمال البرسيم بمفرده أو مع العليقة المركزة بكميات مختلفة في تسمين الحملان بعد الفطام أو عند عمر سنة والنتائج المبدئية تؤكد أن استعمال كمية صغيرة من العليقة المركزة والتي تصل الى نصف كجم يوميا بجانب البرسيم تعطى نتائج اقتصادية جيدة في تسمين الحملان . . كما تتم حالياً دراسة أفضل العلائق رعاية الحملان والنعاج في مراحلها المختلفة . . وكذا تجارب عن تغذية الحملان المفطومة مبكراً لتوفير لبن أمهاتها وذلك في الاغنام الرحمانى . .
وقد تم اجراء تجربة لاستعمال السيلاج المصنوع من البرسيم في تغذية النعاج أثناء الحمل والرضاعة وأعطت نتائج مشجعة مما يبشر بإمكان تطبيقها مستقبلاً .

تحسين الدواجن :

تعتبر الدواجن في الوقت الحالى مصدرا هاما من مصادر الدخل القومى الاهلى الزراعى فقد بلغت قيمتها عام ١٩٦٦ حوالى ٣٩ مليونا من الجنيهات فى حين كانت قيمتها عام ١٩٥٢ حوالى عشرة ملايين جنيه فقط .

وترجع هذه الزيادة الكبيرة فى قيمتها الى الاهتمام الكبير الذى أولته حكومة الثورة لمشروعات انتاج الدواجن ضمن مشروعات التوسع الكبير فى الانتاج الزراعى الحيوانى بجميع فروعه . . ولقد قامت الحكومة بوضع الخطة الخمسية الاولى التى استهدفت استكمال مزارع الدواجن القائمة من المنشآت والاجهزة المختلفة لزيادة طاقتها الانتاجية الى حوالى ٨٠٠٠٠٠ كتكوت سنويا ولتساير التطور السريع فى انتاج الدواجن وذلك بالاضافة الى انشاء مزارع جديدة بالمحافظات التى كانت محرومة من وجود هذه المحطات ولمجابهة الطلبات المتزايدة على ترقية الدواجن باعتبارها من اكفا حيوانات المزرعة فى تحويل المواد الغذائية وهى عبارة عن بقايا المحاصيل والمخلفات النباتية والحيوانية والغير صالحة لغذاء الانسان الى بروتينات حيوانية (لحم وبيض) ذات قيمة غذائية عالية ويفتقر اليها غذاء معظم سكان الجمهورية بالاضافة الى دور حياة الدواجن القصيرة والنسل الوفير الذى يمكن للفرد الواحد أن ينتجه .

وطبقا لبرنامج الخطة الخمسية فقد تم انشاء ثلاث مزارع جديدة الاولى بالمطاعنة بمحافظة قنا والثانية بملوى بمحافظة المنيا والثالثة بالسرو بمحافظة دمياط . . وقد شملت خطة التوسع انشاء حظائر للدجاج البياض بالمزارع القديمة بلغت جملة حملاتها ٢٤٠٠٠ دجاجة بياضة بالاضافة الى الحموله الاصلية للمزارع . . كما زودت المزارع بماكينات حديثة للتفريخ سبعة منها حمولة كل واحدة ٤٥٠٠٠ بيضة واثنان سعة كل منها ١٧٠٠٠ بيضة وثلاث صغيرة سعة كل منها ٨٥٠٠ بيضة ، وهذا الاخيرة تم تشغيلها فى المزارع التى لا يتوافر بها التيار الكهربائى كما زودت المزارع الكبيرة بمجموعات لتوليد الكهرباء لتفادى ما قد يحدث من خسائر اذا انقطع التيار الكهربائى الرئيسى . وتعرض البيض داخل الماكينات للتلف . . وقد تم تركيب هذه الماكينات ومجموعات توليد الكهرباء فى مبان خاصة أنشئت خصيصا لهذا الغرض . وتتمتع لهذه الماكينات الكبيرة . . وكان من نتيجة هذا التوسع أن زاد الانتاج مزيادة كبيرة كما يظهر ذلك من الجدول التالى :

انتاج البيض والكتاكيت قبل الثورة وبعدها في ثلاثة مواسم انتاج متتالية :

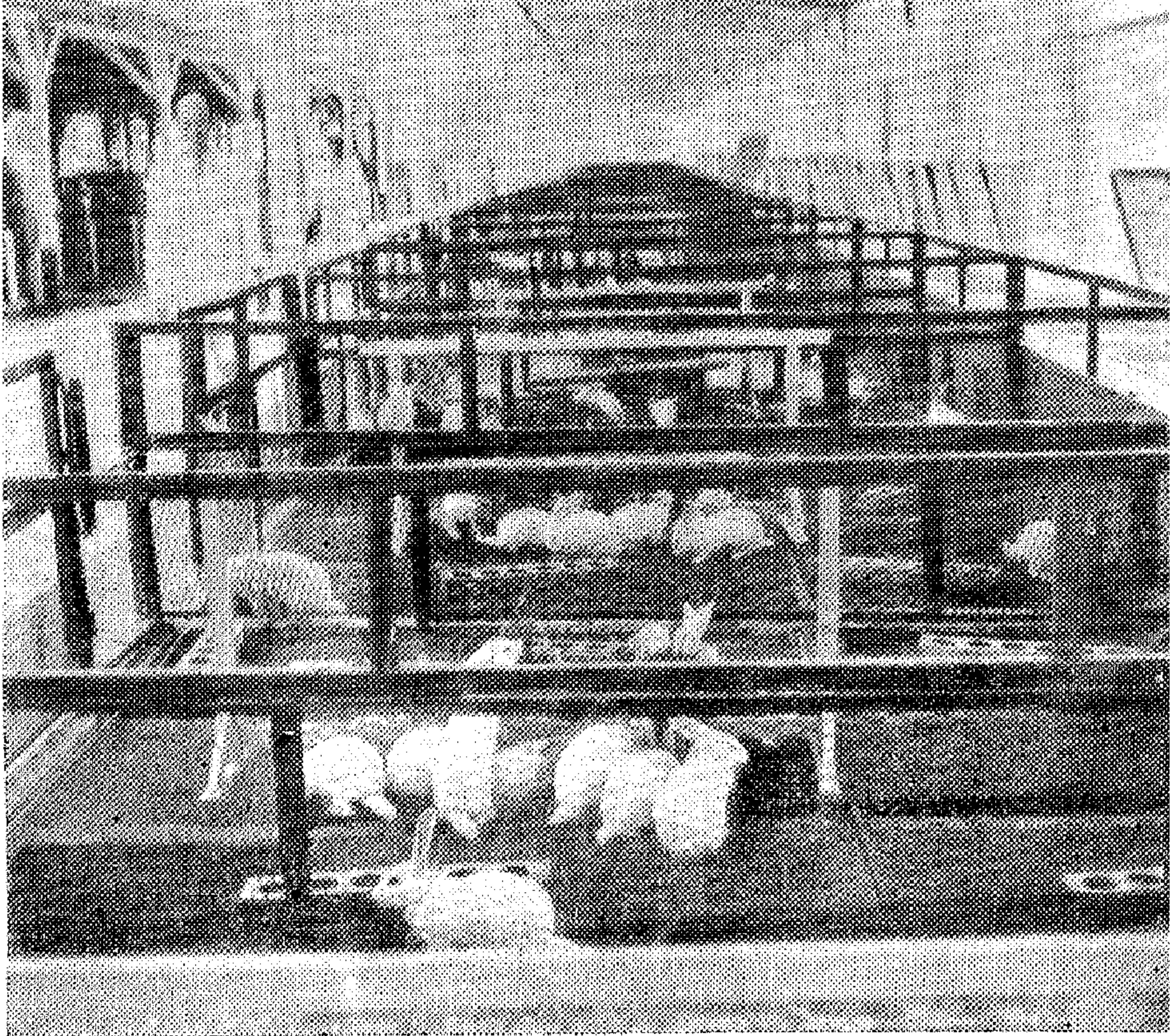
	انتاج بعد الثورة			انتاج قبل الثورة			
	٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	٥٢/٥١	٥١/٥٠	٥٠/٤٩	
عدد البيض الناتج	٢٨٠٠٧٦٥	٢١٦٣٩٨١	٢٥٩٢٠٦٣	٤٣٣٨٩٦	٤٢٩٥٥٧	٤٢٥٢٦١	
عدد الكتاكيت الناتجة	١٠١٤٠٩٩	١١٤٠٥١٩	٨٤٣٠٣٩	٨٨٠٧٩	٨٧١٩٨	٨٦٣٢٦	

وتمشيا مع نتائج التجارب فقد تم تركيز الانواع بالمناطق المختلفة من الجمهورية كل نوع في المنطقة التي يظهر بها كفاءته الانتاجية العالية كما خفض سعر الكتاكيت متعملة الوزارة في ذلك اعباء كبيرة حتى يمكن للفلاح اقتناء اعداد مناسبة من هذه الكتاكيت المحسنة بل واصبحت اسعارها اقل من الاسعار المتداولة في السوق .. وحتى تتوفر هذه الثروة الداجنة بالقرية المصرية التي تعتبر المصدر الرئيسي لانتاج البيض والدجاج بالجمهورية بالاضافة الى اعداد معامل التفريخ البلدية ببيض التفريخ من هذه القرى .

ونظرا لان معامل التفريخ البادية تعتبر المصدر الرئيسي لانتاج الكتاكيت الحديثة الفقس فقد اولت الوزارة هذه المعامل عناية خاصة وتشجيعا كبيرا فقامت بمنح مكافآت مالية لاصحاب هذه المعامل الذين يعملون على زيادة انتاجها أثناء موسم التفريخ ولاصحاب المعامل الذين يريدون وحدات جديدة للتفريخ الى معاملهم .

وقد لاحظت الوزارة ان عدد المعامل البلدية قد أخذ في النقصان سنة بعد أخرى برغم المكافآت التي تصرفها للعاملين بها وبحثت الاسباب التي أدت الى ذلك اتضح انصراف اصحاب المعامل عن ادارتها ومزاولة هذه المهنة علاوة على تعرض العاملين بهذه المعامل للأمراض وخصوصا أن هذه المهنة يتوارثها الابناء عن آبائهم وهؤلاء عن أجدادهم لما تتطلبه من خبرة كبيرة يكتسبها القائمون بالعمل بها .. ولذلك قامت الوزارة بإنشاء وحدة حديثة للتفريخ للصناعي بسرش الليان بمحافظة المنوفية مزودة بأحدث ماكينسات التفريخ الكهربائية سعتها ٤٥٠٠٠ بيضة لتكون نموذجا يحتذى به من يرغب في مزاولة هذه المهنة .

ولما كانت الطيور الرومية المحلية صغيرة الحجم وبطيئة النمو وذات كفاءة تحويلية منخفضة فقد تم إنشاء مزرعة للطيور الرومية بمحلة موسى بمحافظة كفر الشيخ يربى بها قطيع من الدجاج الرومي البرونز العريض الصدر والهولندي الابيض .. كما قامت الوزارة بإنشاء مزرعة للطيور المائية لتربية البط البيكى بقرية الحياطة على شاطئ بحيرة المنزلة قرب مدينة دمياط بمحافظة كفر الشيخ تنتج سنويا ١٠٠٠٠٠٠ بطة وقد تم تسليمها الى المؤسسة العامة للمواجن في عام ١٩٦٤ عقب ابتداء تشغيلها .



وانتشرت تربية الارانب لدى مؤسسة الدواجن والمربين

ونظرا لان تربية الارانب تعتبر وسيلة رخيصة وسهلة لانتاج اللحوم بالإضافة الى سرعة تكاثرها ولما تتصف به الارانب البلدية من صغر الحجم والكفاءة الانتاجية المنخفضة . فقد تم استيراد أعداد من الانواع الاجنبية ذات الصفات الانتاجية الممتازة كسرعة النمو وكبر الحجم وزيادة عدد الفنتاج بالبطن الواحدة . . وقد استعملت هذه الانواع نقيه بالإضافة الى تهجينها مع الانواع المحلية الصغيرة الحجم لانتاج هجن عالية الانتاج وكذلك تكوين أنواع جديدة تمتاز بصفات تفوق الانواع المحلية وتقارب الاجنبية وتتحمل ظروف البيئة . . وقد أمكن التوصل الى انتاج نوع جديد أطلق عليه اسم البلدى المحسن ومنه ثلاث سلالات ذات لون بنى وأبيض وأسود . . والجدول التالى يوضح بعض الصفات الانتاجية لانواع الارانب المرباه بمزارع الوزارة .

متوسط وزن الجسم ومتوسط عدد الخلفة فى البطن الواحدة لانواع الارانب

بلدى محسن	شنشلا	موسكات	جانيث رمادى	
٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٤٥٠٠	متوسط وزن الذكر البالغ بالكيلو جرام
٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٤٥٠٠	متوسط وزن الانثى البالغة بالكيلو
٧	٧	٧	٨	متوسط عدد الخلفة فى البطن الواحدة

وفى مجال البحث العلمى التطبيقى وتحسين السلالات والانواع أمكن التوصل الى النتائج التالية :

١ - تحسين الانواع المحلية من الدجاج :

باستعمال طرق الانتخاب أمكن التوصل الى قطيع ممتاز من الدجاج الفيومى كما تم إعادة تكوين نوع الدندراوى الذى كان قد بدأ فى الانقراض والذى تجدد تربيته فى مناطق مصر العليا وقد تم تركيز تربيته فى مزارع مصر العليا .

٢ - المحافظة على مستوى الانتاج العالى للدواجن الاجنبية :

تربى بمزارع الوزارة الانواع ثنائية الغرض كاثرون ايلند رد والبيموث روك الابيض واللايت ساسكس وأنواع اللحم كالكورنيش لاستعمالها فى عمليات التهجين لانتاج الانواع الجديدة التى تلائم ظروف البيئة بالقرية المصرية كما يربى نوع اللجهورن الابيض لانتاج البيض .

٣ - استنباط أنواع جديدة :

أمكن استنباط نوع جديد من الدجاج سمى دقى ٤ ثابت الصفات نتج أساسا من تهجين نوعى الفيومى والبيموث روك المخطط وقد استنبط هذا النوع أصلا كبديل للدجاج الفيومى ذو صفات المائدة غير المرغوبة الذى يتميز بلون الجلد الازرق نتيجة لوجود صبغة الميلانين وقد أمكن فى هذا النوع

الجديد التخلص من اللون الازرق كما يتميز بلون ريشه المشابه للفيومي وتفوقه على الفيومي في سرعة النمو وحجم البيضة . وهذا النوع الجديد ذاتي التجنيس يمكن فصل الذكور عن الاناث عقب الفقس مباشرة بواسطة نون الزغب ولا تخفى أهمية ذلك في تسمين الذكور للذبح وتربية الاناث لانتاج البيض .

كما أمكن استنباط نوع جديد آخر من الدجاج أطلق عليه اسم سيناء لانتاج البيض ويتميز بلونه الذهبي وقد أمكن استنباطه من القطعان المنتشرة في شبه جزيرة سيناء وهي عبارة عن هجن طبيعية بين عدة أنواع يغلب فيها دم الدجاج اللجهودن وقد تم تثبيت اللون الذهبي والطابع الكوكبي وستقوم الوزارة بتركيزه في المناطق الشمالية من الجمهورية .

والجدول الآتي يوضح بعض الصفات الانتاجية لأنواع الدواجن المرباة بمزارع الوزارة :

الصفات الانتاجية لبعض أنواع الدواجن المرباة بالمزارع

رود ايلند رد	بليموث دوك أبيض	نجهودن	فيومي	دندراوى	دقى ٤	سينة
نسبة الإخصاب	٨١٪	٨٩٪	٩٢٪	٩١٪	٩٠٪	٨٩٪
نسبة الفقس	٨٩٪	٨٤٪	٨٧٪	٨٥٪	٨٨٪	٨٥٪
التفج الجنسى باليوم	٢١٠	١٨٩	١٧٥	١٧٩	١٨٥	١٨٠
إنتاج البيض السنوى	١٧٥	٢٠	١٨٩	١٧٠	١٧٥	١٧٧
متوسط وزن الكتلة	٥٥	٥٦	٥٧	٤٣	٤٥	٥٢

وقد لاقت الأنواع التي قامت الوزارة باستنباطها نجاحا كبيرا في كثير من الدول العربية وقد تم تصدير أعداد كبيرة من الدجاج دقى ٤ الى المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية العراقية والمملكة الاردنية وجمهورية اليمن .

النهوض بتغذية الحيوان والدواجن :

تعتبر التغذية من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا بالغا ومباشرا في إنتاج الحيوانى وتمثل نفقاتها من ٦٠ - ٨٠٪ من جملة تكاليف الانتاج . لا يخفى أن تغذية الحيوان والدواجن على أسس علمية واقتصادية سليمة ترفع من الانتاج الى أقصى حد بأقل التكاليف مما يؤدي الى زيادة ربح المربي فضلا عن توفير اللحوم والبيض والالبان ومنتجاتها وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد من الثروة الحيوانية .

وتهدف سياسة الوزارة للنهوض بتغذية الحيوان والدواجن الى :

١ - الاستفادة الى أقصى حد من مواد العلف الموجودة حاليا ومن المواد

الجديدة التي يمكن استخدامها في التغذية مع العمل على خفض تكاليف التغذية .

- ٢ - تقييم مواد العلف ورفع القيمة الغذائية لبعض المواد الخشنة .
 - ٣ - دراسة الاحتياجات الغذائية للأنواع المختلفة من الحيوانات والدواجن وللمختلف أغراض الانتاج تحت الظروف المحلية .
 - ٤ - زيادة انتاج الفدان من غذاء الحيوان كمية ونوعا .
 - ٥ - تنظيم استهلاك مواد العلف على مدار السنة لسد النقص في تغذية الحيوان صيفا .
 - ٦ - حماية المربين من الدخلاء في صناعة الاعلاف وذلك باصدار القوانين والقرارات المنظمة لانتاج الاعلاف وتداولها .
 - ٧ - توعية المربين بمدىهم بالارشادات اللازمة لتكوين علائق اقتصادية متزنة غذائيا سواء بالاتصال المباشر أو عن طريق وسائل النشر .
- وفي سبيل الوصول الى هذه الاهداف فقد تحقق منذ عام ١٩٥٢ ما يلي :

- اصدار قانون تنظيم صناعة وتجارة علف الحيوان عام ١٩٥٧ والقانون الجديد عام ١٩٦٦ الذي يتضمن المواصفات القياسية لمواد العلف وللاعلاف المصنعة لمختلف أنواع الحيوان والدواجن وبموجب هذا القانون يتم تسجيل تركيبات الاعلاف وادائها وتصنيعها تحت اشراف الوزارة وتحليلها لضمان مطابقتها للمواصفات الموضوعية .

- اجراء العديد من الدراسات والبحوث ومن أهمها :

في مجال تغذية الحيوان :

- أجرى حصر الكميات الناتجة سنويا من مختلف مواد العلف وقورنت قيمتها الغذائية الاجمالية بالاحتياجات الغذائية السنوية للحيوانات والدواجن كما عمل مسح كامل للتحليل الغذائي والمعدني لمحاصيل الحقل المصرية وللخضروات والفواكه ونشرت هذه التحاليل في كتاب تغذية الحيوان والدواجن الذي أصدرته الوزارة في يوليو ١٩٦١ وأعيد طبعه عام ١٩٦٨ متضمنا أهم النتائج لما استجد من بحوث ودراسات .

- لزيادة غذاء الحيوان من فدان البرسيم فقد أجريت تجارب لزراعة البرسيم مخلوطا ببذور بعض أنواع النجيليات واستخدمت في ذلك المخلوط البسيطة والمركبة ، فأوضحت النتائج زيادة انتاج الفدان من المادة الجافة بمقدار ٣٦٧٪ وكان الراي جراس الايطالي أكثر النجيليات المستعملة نجاحا في نموه مع البرسيم في جميع حشاته وقد تحسنت نسبة الكالسيوم والفسفور في الخليط فكانت أكثر موافقة لنمو العجول وادرار اللبن كما أنه لم تظهر عند التغذية على الخليط حالات النفاخ التي كان يكثر حدوثها عند

تضر تغذية الحيوانات على البرسيم وحده وخاصة في حشته الاولى . . وقد أدى نجاح هذا الخليط الى انتشاره في القطاعين العام والخاص .

— لزيادة وتحسين انتاج الدريس فقد استحدثت طريقة تجفيف البرسيم على حوامل ثلاثية وأمكن بذلك الحصول على دريس جيد من برسيم الحشة الاولى الذي كان يتعذر الحصول منها على دريس جيد لعدم ملائمة الظروف الجوية هذا علاوة على أن الدريس بالطريقة المحسنة يمتاز بارتفاع محتوياته من المادة الجافة والبروتين والكالسيوم والفسفور وكذلك في صفاته الظاهرية من حيث اللون الاخضر واحتفاظه بالاوراق وبالتالي في قيمته الغذائية .

— عمل سيلاج في حفر أرضية من خليط البرسيم والرأى جراس .
أمكن الحصول على سيلاج جيد دون تقطيع أو اضافة كيماويات أو مولاس . .
وكانت النتيجة رفع كمية المادة الجافة المستهلكة وزيادة انتاج اللبن .

— زراعة محاصيل مراعى جديدة تلائم الظروف المحلية من حيث الجو والتربة وكان أهمها :

* الرأى جراس وقد سبق بيان أثر خلطه بالبرسيم على زيادة انتاج الفدان من غذاء الحيوان كما ونوعا .

* علف الكمفر *mussian somfar* وهو محصول معمر سريع النمو في الصيف عنه في الشتاء ومن تحليله اتضح أفضليته على البرسيم .

* الجوار *guar* وهو محصول علف بقولي صيفي تنجح زراعته في الاراضي الرملية وتركيبه بقارب تركيب الحشة الثالثة من البرلاسيم .

* *rhodes egress* ، ودس جراس ، رسكيو جراس) وقد نجحت زراعتها شتاء بالاراضي الطبيعية الملحة التي لا تتحملها محاصيل الحقل التقليدية .

كما نجحت زراعة (ساندلاف جراس ، وويننج جراس) شتاء في الاراضي الرملية الفقيرة التي فضل فيها البرسيم الحجازي .

وايضا نجحت زراعة (كرسند هويت جراس ، سموت بروم جراس) كمحاصيل علف معمرة يمكن خلطها بالبرسيم الحجازي .

* درست الكفاءة الكلية والصافية للاستفادة من الغذاء في صورة معادل نشا وبروتين مهضوم في انتاج اللبن وقد وجد أنه يلزم لانتاج الكيلو جرام من لبن الجاموس ٠.٨٢٩ ر ، ٣٧٨ ر . كيلو جرام معادل نشا من العليقة الكلية والانتاجية على التوالي . . أما بالنسبة للبن الابقار الفريزيان فقد وجد أنه يلزم ٠.٦٨٢ ر ، ٢٥٩ ر . كيلو جرام معادل نشا من العليقة الكلية والانتاجية على التوالي . . كما لوحظ أن كفاءة الجاموس وكذلك الابقار الفريزيان في تحويل البروتين المهضوم بالغذاء الى بروتين باللبن كانت منخفضة عموما لزيادة البروتين بالعلائق المستهلكة عن احتياجات الحيوانات .

* درس تأثير اللبن الكامل وبديلات اللبن على النمو في العجول
الرضيعة فوجد أن العجول التي كانت تتغذى على بديلات اللبن كانت متخلفة
في وزنها الحى عن العجول التي كانت تتغذى على اللبن الكامل وذلك عند
عمر ١٥ أسبوعا غير أنها عوضت هذا التخلف في نهاية التجربة عند عمر
٢٦ أسبوعا فضلا عن أن تكاليف التغذية باستعمال بديلات اللبن كانت
منخفضة بحوالى ٣٠٪ عن تكاليف تغذية العجول على اللبن الكامل .

* أجريت عدة تجارب على الفطام المبكر للعجول بقصد توفير كميات
اللبن المستهلكة في رضاعتها وتخفيض تكاليف تربيتها حتى يتمكن المنتج من
إبقاء عجوله الى سن أكبر للمساهمة في حل أزمة اللحوم بالبلاد . وقد
وجد أن أنسب سن للفطام هو عند عمر سبعة أسابيع مع استعمال أقل
كمية من اللبن الكامل وهى ٢٢٠ رطلا مضافا إليها ٣٠٠ رطل لبن فرز
بجانب عليقة نباتية مكونة من البرسيم أو الدريس وعلف عجول مركز .

فى مجال تغذية الدواجن :

— أجريت دراسات على مصادر البروتين الحيوانى المحلية ومقارنتها
بمسحوق السمك المستورد فى تغذية الدواجن واتضح إمكان إحلال المصادر
المحلية محل المستوردة علما بأن للبروتين الحيوانى تأثير واضح على النمو
وانتاج البيض .

— درس تأثير المستويات الغذائية المختلفة من مسحوق السمك على
الكفاءة التحويلية للغذاء وانتاج البيض فى الدجاج فوجد أن أفضل نسبة
من مسحوق السمك لانتاج البيض اقتصاديا كانت ٣٪ .

— نظرا لارتفاع نفقات تغذية الدواجن لاحتواء علائقها على نسبة
مرتفعة من الحبوب غالية الثمن فقد أمكن خفض نسبة الحبوب الى ٢٥٪ من
العليقة والاستفادة بمخلفات المطاحن والمضارب .

— درست الكفاءة التحويلية للغذاء فى بعض أنواع الدجاج لانتاج اللحم
تبين منها أن الدجاج الرود أيلاند وخليطه مع الفيومى كان أفضل الأصناف
المختبرة وبذلك يكون التوسع فى تربية خليط الفيومى مع الرود أيلاند
أحدى الوسائل الفعالة فى خفض نفقات التربية وزيادة الانتاج .

— لما كان من الضرورى لتفادى سوء تغذية الدواجن فى الصيف بسبب
نقص فيتامين أ فى علائقها فقد أمكن إحلال البرسيم المجفف صناعيا محل
مستحضر فيتامين أ المحضر تجاريا مما يترتب عليه حل هذه المشكلة مع
خفض تكاليف التغذية .

أجريت دراسات لتغذية الارانب واتضح فيها أن نمو الارانب التى
تغذت على برسيم فقط كان أفضل من التى تغذت على برسيم وعليقة مركزة
سواء مع البرسيم المصرى « شتاء » أو البرسيم الحجازى صيفا هذا بينما
أظهرت نتائج التشافى والتصافى عكس ذلك .

هذا وتجدر الإشارة الى النهضة الشاملة فى أعمال البحث العلمى
بالوزارة فى مجال تغذية الحيوان والدواجن منذ قيام الثورة المجيدة حيث
بلغت الرسائل العلمية قبل الثورة بثمان رسائل والبحوث المنشورة
١٢ بحثا وقد زادت بعد قيام الثورة الى ٣٠ رسالة ، ٨١ بحثا منشورا .

تحسين صناعة الالبان ومنتجاتها :

وكذلك لم تغفل حكومة الثورة صناعة ومنتجات الالبان بل أولتها
مزيدا من عنايتها مراعية فى ذلك الناحية الصحية لافراد الشعب والناحية
الاقتصادية للمنتجين وأصحاب مصانع الالبان .

فان صناعة الالبان قبل الثورة كانت تقوم على طرق بدائية وكان
ينقص القائمين بها الخبرة والدراية مما يؤدى فى الغالب الى انتاج أصناف
غير موحدة تفتقر الى جودة الصفات .

وتتجه سياسة الدولة الى تركيز صناعة الالبان فى مصانع حديثة
لزيادة دخل الفلاح حيث أن بيع اللبن طازجا للمصانع أربح له من تصنيعه
بطرقه البدائية .

وقد ساهمت وزارة الزراعة بالاشتراك مع الهيئات الاخرى فى رسم
وتنفيذ السياسة الجديدة التى رسمتها الدولة والتى تتلخص فيما يأتى :

— تحسين طرق تجميع اللبن عن طريق انشاء شبكة منتشرة بالريف
من وحدات تجميع واستلام اللبن وتبريده وتسليمه الى مصانع الالبان . .
وقد تم انشاء أكثر من ٦٠ وحدة من هذه الوحدات .

— انشاء مصانع حديثة للالبان لمعاملة اللبن السائل بالبسترة أو
التعقيم للشرب وانتاج منتجات الالبان المختلفة بالطرق العلمية .

— كما تضمنت مشروعات خطة التنمية بوزارة الزراعة انشاء معمل
تجريبى لبحوث الالبان ، وقد تم انشاء هذا المعمل فعلا ، وهذا المشروع
يهدف الى :

* اجراء البحوث التى تهدف الى النهوض بصناعة المنتجات اللبنية
المختلفة واستنباط طرق حديثة للصناعة على أساس علمى سليم .

* القيام بتطبيق نتائج البحوث سالفة الذكر بمعامل الالبان التابعة
للوزارة لتكون نموذجا يحتذى به لدى المنتجين وأصحاب المعامل الاهلية مع
ارشادهم الى أفضل الطرق للتطبيق الصحيح .

* حل المشاكل التى تواجه القائمين بصناعة الالبان فى المصانع
الحديثة التى أنشأتها الدولة عن طريق اجراء البحوث المرتبطة بتلك المشاكل
ونشر تلك البحوث .

* التعاون مع الجامعات والهيئات الاخرى المهتمة بالالبان لاجراء
البحوث ذات الطابع القومى والتى تقترح بمعرفة لجنة الخطة العلمية للنهوض
بصناعة الالبان فى البلاد .

• دراسة إنتاج المواد الأولية اللازمة كالمنفحة والبادئات وغيرها على صورة نقية تماثل المستورد من الخارج .

وقد حقق هذا المشروع منذ اقامته ونتيجة لما قام به من بحوث نشر منها بمؤتمرات الالبان الدولية والمجلات العلمية ما يقرب من ٥٠ بحثا في شتى نواحي انتاج اللبن وتصنيعه لها فوائد ذات قيمة اقتصادية ملموسة تبرز أهمها فيما يأتى :

— أمكن التوصل الى طرق مبسطة قليلة التكاليف لتنظيف حيوانات المزرعة وأواني الحلابة يمكن بواسطتها الارتفاع بمستوى اللبن الى درجة كبيرة مما يساعد على حفظه لفترات طويلة نسبيا فى الجو العادى دون أن يتعرض للتلف السريع وبالتالي منتجاته .

— تحسين صناعة أنواع الجبن الطرى وخاصة الدمياطى بانتاجها من اللبن المبستر وتعديل طرف تصنيعها بما يعمل على ثبات صفات الصنف تحت ظروف الانتاج المختلفة على مدار السنة ورفع تصافيتها وطول مدة تخزينها . . ولا يخفى ما فى هذا من قيمة اقتصادية حيث أن حوالى ٢٠٪ من جملة اللبن الناتج يحول الى جبن دمياطى وهو يمثل حوالى ٨٠٪ من انواع الجبن المختلفة التى تصنع محليا .

— انتاج أنواع من الجبن النصف جاف التى تماثل الانواع الهولندية مع تعديل طرق صناعتها حتى تتفق مع ذوق المستهلكين . . وكذا دراسة انتاج الجبن الرقفور من اللبن الجاموس والتغلب على صفات استعماله فى هذا النوع من الجبن المعتاد صناعته فى الخارج من ألبان الاغنام والابقار .

— صناعة أنواع الجبن الجاف على اختلافها وخاصة الجبن الرومى والراس والشيدر وتعديل صناعة الرومى والراس للتغلب على صعوبات انتاجها وتمليحها وما يضمن تثبيت صفاتها وزيادة تصافيتها خصوصا عن طريق تقليل الفقد فى وزنها أثناء التسوية نتيجة للجفاف .

— ولما كانت المنفحة احدى الحامات الرئيسية لصناعة أنواع الجبن المختلفة اذ بواسطتها تتم عملية تجبن اللبن ، وقد كانت تستورد من الخارج نظرا لان المنتجة محليا تنقصها الجودة وينشأ عن استعمالها بعض العيوب فى الجبن نتيجة لتلوثها بالميكروبات وضعف قدرتها على التجبن .

ولذا أجريت دراسات أمكن بواسطتها انتاج المنفحة الجافة والسائلة القابلة للحفظ مدة طويلة تصل الى سنة . . وهى منفحة ذات صفات جيدة تضارع الوارد من الخارج .

كما أمكن استعمال المنفحة البكتيرية ودراسة أثرها على خواص الجبن للاستفادة منها لخصها مع التغلب على ما قد تسببه من عيوب فى الطعم اذا أسئ استخدامها .

هذا وقد نهضت الوزارة فى خلق جيل من المتخصصين فى صناعة الالبان تخصصا دقيقا عن طريق الدراسات العليا فى الداخل والخارج وعن

طريق المنح التدريبية ليكونوا دعامة هذه النهضة وفى هذا المجال حصل ثمانية من باحثيها على درجة الدكتوراه وستة آخرون يدرسون لهذه الدرجة ، كما حصل أحد عشر على درجة الماجستير .

الخاتمة :

هذا وقد برزت أهمية الانتاج الحيوانى فى السنوات الاخيرة بعد أن ازداد الطلب على منتجاته من اللحم واللبن والبيض نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة نظرا لازدياد دخل الفرد فى عهد ثورتنا المباركة . . مما دعا الوزارة الى بذل أقصى طاقاتها فى النهوض بالثروة الحيوانية فى شتى مجالاتها .

ولما كان ذلك لا يتأتى الا على أساس من العلم والتجربة فقد جهدت الوزارة فى خلق جيل من المتخصصين فى شتى ميادين الانتاج الحيوانى والالبان عن طريق الدراسات العليا فى الداخل والخارج عن طريق المنح التدريبية ليكونوا دعامة النهضة المرموقة بالثروة الحيوانية .

وقد اتسع مجال عمل هؤلاء المتخصصين فلم يقتصر على الوزارة فحسب بل شمل المؤسسات والهيئات والشركات المشتغلة بالانتاج الحيوانى فان عندنا كبيرا من هؤلاء المتخصصين يعملون بها .

كما أن الوزارة تعمل على نشر المعلومات العلمية والعملية على أوسع نطاق بين جمهور الزراع وذلك باصدار النشرات الفنية والمقالات الارشادية بالمجلات التى تصدرها الوزارة والمجلات الزراعية الاخرى وكذلك عن طريق الاذاعة والتلفزيون . . وذلك بالاضافة الى الاشتراك فى المؤتمرات العلمية للانتاج الحيوانى فى الداخل والخارج والقاء المحاضرات بالمراكز التدريبية التى تنظمها الوزارة لمهندسى الارشاد الزراعى والدارسين من الدول الافريقية الآسيوية .



وتضاعف انتاجنا من الكتاكيت من الأصناف الممتازة في اللحم والبيض
وزادت محطات انتاجها للتوزيع على الأهالي

مؤسسة اللحوم والدواجن

فى الحادى والعشرين من شهر مايو
عام ١٩٦٢ قدم القائد العظيم الراحل
جمال عبد الناصر الى شعبنا
« ميثاقا وطنيا للعمل » اعده بوحي من
افكاره الملهمه ، واشرف بنفسه على
صياغته وبلورته فى الصورة التى اعلن
بها امام الجماهير فى هذا اليوم
وسوف تفخر اجيال عديدة قادمة بان
هذا الجيل - جيل الراحل العظيم
قد ترك ضمن اعماله مثل هذا المنهاج
الرائع للعمل .

وقد المح ميثاق العمل الوطنى الى معظم نواحي النشاط الهادف الجاد
بلادنا ، ووضع لها الاصول والحدود والآفاق - كما رسم لها الطريق .. كل
ذلك بايماءات فكرية براقة ، ولماحية نستشف منها القدرة القيادية والفكرية
الخالقة لمؤسس ثورتنا وباعث آمالنا .. هذا الراحل العظيم .

وعن الشق الثانى للبنيان الزراعى - وهو الثروة الحيوانية - أشار
الميثاق الى الطريق الصحيح الذى يجب أن نبدأ بالسير عليه .. وإلى الدور
الذى يجب أن يلعبه الانتاج الحيوانى مشاركة وعدلا مع الانتاج الزراعى .

ففى هذه الناحية - الانتاج الحيوانى - وبتركيز شديد وغلاب ..
وبمنطق واضح بسيط - يقول القائد فى ميثاق العمل الوطنى :
« ان هناك احتمالات هائلة عن طريق الثروة الحيوانية ، بما يمنح
الاقتصاد الزراعى تدعيما محققا » .

وقد جاء هذا التلميح الواعى بعد قرابة عامين من بدء تنفيذ الخطة
الخمسية الاولى للتنمية الشاملة والقومية على مستوى الدولة .

فمنذ بداية أعوام الستين ، شهدت بلادنا - فى ظل القائد الخالد -
تنفيذ أول خطة للتنمية على المستوى القومى ، شملت كافة قطاعات الانتاج
والعمل .. ولعل من أبرز ما تحقق لهذه الخطة - وما تلاها - من آثار ،
الزيادة التى حدثت فى متوسط الدخل العام لمجموع كبير وقطاعات عريضة
من الشعب . سواء بقطاع الفلاحين ومن انتفع منهم بقوانين اصلاح الزراعى
والقوانين الاجتماعية الاخرى ، أو بقطاع العمال وقد صعدت بهم القوانين
الاشتراكية والقواعد التى نظمها معلم هذه الامة وقائدها للاجور وسائر
الحقوق - صعدت بهم الى طائفة أعلى استهلاكا لكافة موارد الحياة وجوانبها ،
وأهمها الغذاء الذى تمثل الارتفاع فيه واضحا على شكل اقبال وأوسع

زعريرض وعلى اللحوم بصفة خاصة - وبديلاتها - بوصفها سلعا غذائية عالية القيمة .

ثم تعدت اللحوم كسلعة غذائية - وفي تطورنا الاشتراكي الذي وضع أسسه ومبادئه جمال عبد الناصر ، من الوصف كسلعة كمالية ، الى حق غذائي تتطلع اليه طبقات شعبية كبيرة وعميقة الاثر ، وأصبح اتجاه معدل الاستهلاك فيها صعوديا مستمرا يفوق كل الحسابات المسبقة .

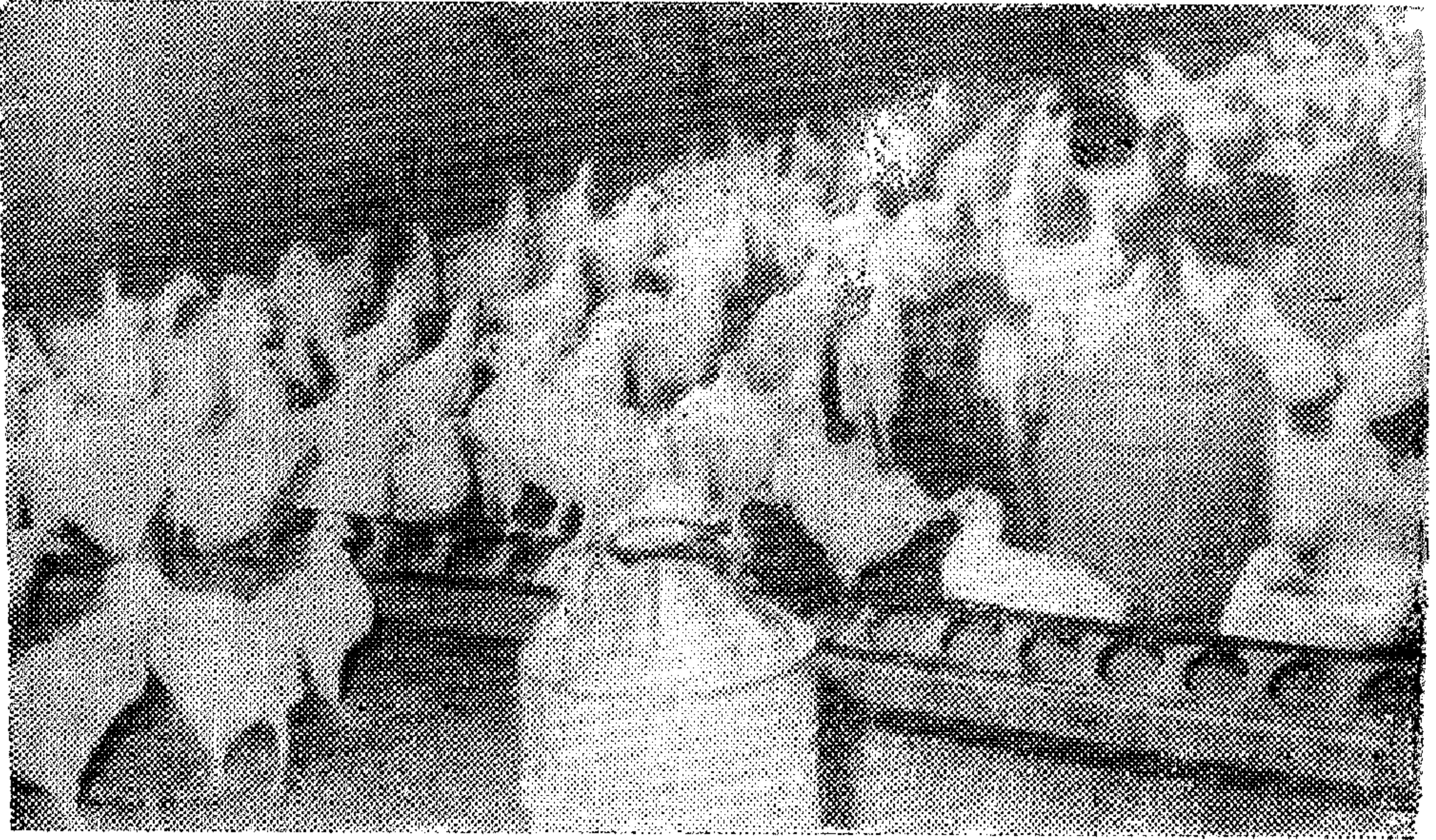
✽ من خلال هذا المفهوم - وعلى ضوء تلك الحقائق - أصدر الرئيس الراحل القرار الجمهوري رقم ٣١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العامة للحوم مجددًا أهدافها فيما يلي :

- ١ - توفير كميات اللحوم والالبان للمستهلكين بأسعار مناسبة .
- ٢ - انشاء وتشغيل محطات انتاج اللحوم والالبان والصوف .
- ٣ - استيراد الماشية والاغنام أو منتجاتها كذا الآلات اللازمة .
- ٤ - انشاء مصانع العلف وإدارة المزارع التي تخصصها لها الدولة .
- ٥ - انشاء الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية النوعية أو الاسهام فيها .

✽ وترجمة لهذه الاهداف وسعيًا وراء انجازها - فقد شمل نشاط المؤسسة تنفيذ العديد من المشروعات في مجالات عملها الرئيسية وهي : انتاج اللحوم ، انتاج الالبان ، وانتاج الصوف الناعم . . وقد تعددت اوجه النشاط في كل مجال تحقيقا للمرونة اللازمة عند التنفيذ - وضمنت خطة المؤسسة وبرامج عملها في السنوات الخمس المشروعات التالية :

(١) في مجال انتاج اللحوم :

- مشروع تربية وتسمين عجول الجاموس الرضيع . . الذي عرف باسم « مشروع البتلو » .
- مشروع استيراد عجول بقرية أجنبية بغرض التسمين .
- مشروع تسمين العجول البقرية المحلية على البرسيم ، لدى الجمعيات التعاونية الزراعية .
- مشروع تسمين العجول البقرية المحلية بمزارع ومراكز التسمين الخاصة بالمؤسسة .
- مشروع التربية لدى الجمعيات التعاونية المتخصصة في الثروة الحيوانية .
- مشروع التربية لدى الجمعيات التعاونية المركزية بالمحافظات .



ونجحت تربية الدواجن من السلالات الممتازة

(ب) فى مجال انتاج الالبان :

- مشروع استيراد وتربية الابقار الفريزيان .
- مشروع استيراد وتربية الابقار الخليط .
- مشروع تربية وانشاء قطعان ممتازة من الجاموس .

(ج) فى مجال انتاج الضأن والصوف الناعم :

- مشروع استيراد وتربية الاغنام المرينو لانتاج الضأن والصوف الناعم .

✳ وفى يوليو عام ١٩٦٥ ، صدرت أول ميزانية عمل للمؤسسة بحجم قدره ٢٥ مليون جنيه ، وبنهايه شهر يوليو عام ١٩٧٠ يكون قد مر على انشاء المؤسسة خمس سنوات كاملة قامت خلالها بعدة انجازات فى مجالات أنشطتها المتخصصة الثلاث .

والواقع أن انشاء هذه المؤسسة ومباشرتها لنشاطها ، مبادرة وقفزة جريئة فى مجال الانتاج الحيوانى ببلدنا ، بصورة مركزة ومكثفة لم تحدث لها سابقة ، اذ لم يسبق أن قام أى جهاز - فى هذا المجال - بإدارة العمل فى قطعان يتراوح الحجم المتداول فيها سنويا بين ٥٠.٠٠٠ ، ١٢٠.٠٠٠ رأس من الماشية وعجول التسمين والاعنام فى أعمار ومراحل انتاجية مختلفة ومتفاوتة الى جانب الاشراف على قطعان حيوانية أخرى لدى الجمعيات التعاونية لا يقل حجمها عن ٣٠.٠٠٠ رأس كل عام . لتصل الجملة العددية التى شغلت هذه المؤسسة بإدارتها الى حوالى ٨٠.٠٠٠ الى ١٥٠.٠٠٠ رأس حيوانية سنويا . هذا العمل لابد - فوق طبائع وظروف عملية الانتاج الحيوانى المتعارف عليها - يحتاج الى جهد كبير . وفكر مدروس . وتنفيذ واع وسليم . لم يكن ليوفرها جميعا الا فكر والهام وتصميم قائد بطل خالد .

✳ نتائج عمل المؤسسة :

من بداية العمر التنفيذى للمؤسسة - فى يوليو ١٩٦٥ - وحتى نهاية العام الخامس لهذا التنفيذ - يوليو ١٩٧٠ - كان ما تحقق انجازه فى مجالات العمل الرئيسية الثلاث بالمؤسسة العامة للحوم ، هو كما يلى :

اولا - فى مجال انتاج اللحوم

١ - انتاج ذاتى - من مزارع المؤسسة ومراكزها الانتاجية الخاصة - من عجول التسمين وما شية اللحم البقرى والجاموسى ، بلغ تعداده ٧٠.٠١٨ رأسا ، تصل جملة أوزانها الحية الى ما يقرب من ٢٨.٢٥٠ طنا تمثل حوالى ١٥ مليون كيلو جرام من اللحم .

٢ - انتاج من اللحوم ، قامت المؤسسة بالتخطيط له والاشراف على تربيتها وتسويقه لدى القطاع التعاوني - ممثلا في الجمعيات التعاونية الزراعية والمتخصصة والمركزية - بلغ حجمه ١٥٣١ر٥٠٠ رأسا من عجول التسمين وصلت جملة أوزانها الحية الى ما يزيد عن ال ٢٨٣٠٠ طنا تمثل حوالي ١٥ مليون كيلو جرام أخرى من اللحم .

وبذلك فان جملة الاعداد التي تحقق للمؤسسة تربيتها وتسويقها - مع الاجهزة المتعاونة معها بالقطاع التعاوني - قد بلغت ١٦٥٥٠٠ رأسا وصلت جملة أوزانها الحية الى ٥٦٥٥٠ طنا تمثل حوالي ٣٠ مليون كيلوجرام من اللحم (ويوضح الجدول التالي سنوات التنفيذ وحجم الانتاج المحقق كل سنة) :

العام	الانتاج اللاتي رأس	الانتاج التعاوني رأس	جملة الاعداد التي تم تسويقها رأس
١٩٦٦/٦٥	٣٦١٨	٢٩٩٧٩	٣٣ر٥٩٧
١٩٦٧/٦٦	٩١٤٥	٢٥٣٤٠	٢٩ر٤٨٥
١٩٦٨/٦٧	١١٥١١	٩٩٦٦	٢١ر٤٧٧
١٩٦٩/٦٨	٢٣٩٩٠	١٥٥٤٦	٣٩ر٥٣٦
١٧٠/٦٩	٢١٧٥٤	١٩٧٠٠	٤١ر٤٥٤
الاجمالي	٧٠ر٠١٨	٩٥٥٣١	١٦٥ر٥٤٩

١ - يشمل انتاج القطاع التعاوني لعام ١٩٦٦/٦٥ الاعداد التي تم تربيتها خلال النصف الاخير من عام ١٩٦٤ وهو فترة التمهيد لانشاء المؤسسة العامة للحوم .

٢ - يوضح الجدول أن جملة الاعداد التي طرحت للتسويق خلال فترة عمل المؤسسة قد وصل الى ١٦٥٥٤٩ رأسا من الماشية - بقرى وجاموسى - التامة التسمين ، وقد بلغت جملة أوزانها الحية أكثر من ٥٦٥٥٠ طنا نتج عنها ما يزيد على ال ٦٠ مليون كيلو جرام من اللحم وبمتوسط سنوي يصل الى ١٢ مليون كجم .

٣ - استطاع هذا الحجم من العمل أن يخفض اجمالى الكميات المستوردة من الخارج - من اللحوم - الى أقل من ٢٥٪ من اجمالى الكميات التي كانت تستورد قبل ممارسة المؤسسة لعملها تحت ظروف عدم تغير معدل الاستهلاك .

* ومع بداية العام السادس من عمر المؤسسة - ١٩٧١/٧٠ - فانه تدير العمل في ثمانية عشر مركزا للتسمين بمزارعها الخاصة المنتشرة بمعظم محافظات الجمهورية ، والتي تبلغ جملة سعادتها أكثر من ٢٦٠٠٠ رأس ، بخلاف الجمعيات التعاونية المتخصصة في الثروة الحيوانية التي تعمل تحت اشراف المؤسسة ، والتي وصلت بالعدد العامل منها الى أكثر من عشرين جمعية ، وكان عددها عند بدء المؤسسة لعملها ست جمعيات فقط .

ثانيا - في مجال انتاج الالبان

١ - انتاج ما يقرب من ٢٩ مليون و ٤٨٥٠٠٠ كيلو جراما من الالبان البقرى والجاموسى تم تسويقها لشركات تصنيع الالبان التابعة للقطاع العام بأسعار تقل بمقدار ٣٠٪ عن أسعار السوق وبمواصفات انتاجيه وصحية لم تتحقق من قبل .

٢ - تسويق وتوزيع حوالى ٢٣٠٠ رأس من ماشية انتاج اللبن الممتازة موزعة بين أبقار الفريزيان وطلائقها والجاموس المنتخب والابقار الخليط العالية الانتاج .

٣ - أحياء وتشغيل ثلاث جمعيات تعاونية متخصصة كبرى ، في انتاج الالبان تمارس نشاطا تعاونيا في أحدث مجالاته على هذا النوع من الانتاج .

(ويوضح الجدولان التاليان كميات الانتاج واعداد حيوانات التربية التى أنتجتها المشروعات المنفذة موزعة على أعوام التنفيذ الخمس) :

(١) كميات الالبان المنتجة :

الكمية المنتجة بالطن	العام
٥١٨٥	١٩٦٦/٦٥
٦٠٢٢٥	١٩٦٧/٦٦
٦٤٤٣٥	١٩٦٨/٦٧
٥٦٧٠	١٩٦٩/٦٨
٦١٦٥	١٩٧٠/٦٩
٢٩٤٨٦	الاجمالى

(ب) حيوانات التربية عالية الانتاج التى تم تسويقها :

العدد بالرأس	العام
٤٨٦	١٩٦٦/٦٥
٣٩٠	١٩٦٧/٦٦
٥٦٤	١٩٦٨/٦٧
٧٩٩	١٩٦٩/٦٨
٥٩	١٩٧٠/٦٩
٢٢٩٨	الاجمالى

* وتقف المؤسسة فى الوقت الحالى على تشغيل وإدارة ١٤ محطة مركزية لانتاج الالبان ، تبلغ جملة الكمية المنتجة منها يوميا حوالى ١٧٠٠٠ كيلو جرام من الالبان البقرى والجاموسى ، مع تحقيق تشغيل الحليب لميكانيكى - لأول مرة بالبلاد - فى أكثر من ٥٠٪ من هذه المراكز الانتاجية .

ثالثا : فى مجال انتاج الضأن والصوف الناعم

٢ - انتاج ما يزيد عن ال ٢٩٠ ألف كيلو جرام من صوف المرينو الناعم الذى يتم انتاجه محليا لأول مرة فى تاريخ بلدنا ، ويستخدم فى صناعة المنسوجات الصوفية الراقية ، وقد سلم هذا الانتاج لشركات تصنيع وغزل الصوف التابعة للقطاع العام بأسعار تقل بمقدار ٥٠٪ عن أسعار استيرادها من الخارج محققة وفرا فى العملات الصعبة يصل الى ضعف قيمتها التسويقية .

(ويوضح الجدولان التاليان كميات الصوف التى تم انتاجها سنويا واعداد ما تم تسويقه من الاغنام للذبيح) :

(ا) انتاج الضأن (حيوانات مسمنة للذبيح) :

العدد بالرأس	العام
٧٠٤	١٩٦٦/٦٥
١٤٨٣	١٩٦٧/٦٦
٨١٠٠	١٩٦٨/٦٧
٦٠٢٧	١٩٦٩/٦٨
٤٣٥٢	١٩٧٠/٦٩
٢٠٣٦٦	الاجمالى

* وقد بلغت جملة الاوزان الحية التي تم تسويقها من الاغنام (٢٠٦٦٦ رأسا) ما يزيد عن ال ٨٢٥ طنا تمثل حوالى ٤٩٥٠٠٠ كيلوجراما من لحم الضأن .

ب (ب) انتاج الصوف الناعم :

العام	الكمية بالطن
١٩٦٦/٦٥	٨
١٩٦٧/٦٦	٥٧ر٥
١٩٦٨/٦٧	٩١ر٣
١٩٦٩/٦٨	٨٣
١٩٧٠/٦٩	٥٠ر٢
الاجمالى	٢٩٠

* وقد سلمت هذه الكميات لشركات الغزل بأسعار تقل عن ٥٠٪ من قيمة استيرادها من الخارج .

* ويتبع المؤسسة فى الوقت الحالى تسع مراكز كبيرة لتربية الاغنام لانتاج الضأن والصوف الناعم ، حققت مبيعات من الاغنام للاستهلاك كضأن . بلغت جملتها حوالى ٢١٠٠٠ رأس ، ويمثل الرصيد القائم حاليا لدى المؤسسة من قطيع المرينو عددا قدره ٢٨٠٠٠ رأس .

رابعاً : الايرادات التي تم للمؤسسة تحقيقها خلال فترة عملها (١٩٦٥ - ١٩٧٠)

العام	الايرادات المحققة بالجنيه
١٩٦٦/٦٥	٤٠٤٦٧٢
١٩٦٧/٦٦	١٤٦٦٥٧٠ر
١٩٦٨/٦٧	١٢٥٧١٨٣ر
١٩٦٩/٦٨	٢٢٥٩٠٠٥ر
١٩٧٠/٦٩	٢٤١٩٤٤٤ر
الاجمالى	٧٨٠٥٨٧٤ر

خامسا : التطورات الجديدة التي حققها نشاط المؤسسة :

✳ تنفيذ تجربة الانتاج المركز بالحجم الذى تم عليه بمزارع المؤسسة ومراكزها الانتاجية اضافة الكثير الى مفاهيم صناعية الانتاج الحيوانى ببلدنا وما يمكن أن تصل اليه .

✳ تعديل المفهوم السائد من قبل لامكانيات استخدام الجاموس المصرى ونجاح استغلاله كحيوان منتج للحم واللبن معا .

✳ ادخال تعديل مؤثر على النمط الاستهلاكى للحوم الماشية بمشروع البتلو الذى اضاف عنصر اللحم « الشنبورى » (البتلو المسمن) بكثافة نستطيع أن تحقق توازنا جديدا فى عملية استهلاكه للحم ، الى جانب أن المشروع يعد ركيزة يمكن الانطلاق منها الى اكتفاء ذاتى محلى للحاجات الاستهلاكية من اللحوم قد يصل بها الى أبعد من ذلك ، أى الى فتح مجال للتصدير للخارج سواء من هذا العنصر نفسه أو من عناصر أخرى قائمة (بقرى أو ضأن محلى) يقوم هو منها بسد الحاجات المحلية ، وقد قامت المؤسسة فعلا بتصدير عدد من الرسائل واشتركت فى عدد آخر من أسواق ليبيا والبحرين والكويت ولبنان .

✳ استخدام الحليب الميكانيكى وتجربته مع القطعان الكبيرة فى ظل نظام اقتصادى ، وتطوير حيوان الجاموس للآلة لأول مرة على المستوى العالمى .

✳ الكشف عن الكثير من الحقائق التى تتعلق بالقدرة الانتاجية والاستعداد البيئى والصحي للقطعان الكبيرة من أغنام المرينو تحت ظروف بيئتنا المحلية .

✳ انتاج الصوف الناعم الفاخر - كخامة صناعية - محلية لأول مرة فى تاريخ البلاد .

✳ ادخال عنصر جديد على مصادر انتاج اللحوم ووسائلها المتبعة محليا ، باستيراد عجول حية فى أعماز وبمواصفات معينة وتسمينها استغلالا لمساحات العلف الأخضر التى تستلزم زراعتها الدورات المتبعة بالأراضي المستصلحة .

✳ تطوير صناعة الاعلاف المركزة للحاجات الغذائية الفعلية - عمليا وعلميا - للقطعان الحيوانية باختلاف أنواعها وتباين الغرض من تربيتها ومراحل عمرها المختلفة ، مع ادخال تراكيب جديدة على مخططات الاعلاف المستخدمة لتحقيق اقتصاديات أنسب لعملية الانتاج .

✳ توفير مصدر أساسى لانتاج عريض ومركز للاسمدة العضوية البلدية التى تشتهد حاجة الأراضي الجديدة اليها خصوصا فى مراحل استزراعها ، مع اخضاع هذا الانتاج للوسائل المتبعة حديثا قدر الامكان .

المؤسسة العامة للدواجن

ظهرت الحاجة الى انشاء مؤسسة للدواجن عندما زاد استهلاك اللحوم لدخول طبقات جديدة من الشعب كانت معروفة في الماضي وارتفعت دخولها كنتيجة مباشرة لتطبيق القوانين الاشتراكية وقوانين اصلاح الزراعة كاستهلاك اللحوم .. وكان ذلك في غضون سنة ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ .

وكان من الطبيعي عند التفكير في حل أزمة اللحوم الاتجاه الى الدواجن لقصر دورة تربيتها ووفرة انتاجها اذا عرفت ان الحيوان يكثر نفسه مرة واحدة في العام او كل عامين في حين ان الدجاجة تكثر نفسها سبعين مرة في العام الواحد فضلا عما تتميز بها تربية الدواجن من عدم احتياجها لاراض زراعية للتغذية عليها بعكس الحيوان الذي لا بد له من مساحات اراضى تزرع بمحاصيل الاعلاف المختلفة .

وفي ضوء هذا المفهوم البناء القائم على الدراسة العلمية والاقتصادية أصدر القائد المعلم والزعيم الخالد القرار الجمهوري رقم ٦ في يناير سنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة العامة للدواجن للاضطلاع بمسئولية هذه الصناعة توفيراً للحوم ولسد حاجة سواد الشعب من اقصر الطرق وبأرخص الاسعار .

وعندما أنشئت مؤسسة للدواجن في الجمهورية العربية المتحدة كان من الطبيعي أن يستفاد بما وصلت اليه الدول المتقدمة في هذه الصناعة من ناحية أجود السلالات وأحدث وسائل التربية حتى تقوم المؤسسة على أساس علمية واقتصادية سليمة تضمن لها النجاح المطلوب ويكون للمقارنة معرفة أن الدجاجة البلدية لتصل الى الوزن الملائم للتذبيح وهو ١٥٥ كيلو حتى يلزمها ستة شهور على الأقل في حين أن الدجاج الهجين الذي يربي للحوم في العالم يلزمه أقل من شهرين للوصول الى هذا الوزن .

ولما كان من أهم العوامل التي يجب مراعاتها في تربية الدواجن - حمايتها من الأمراض ومنع وسائل انتشارها لتفادي النفوق الذي قد يصل الى حد القضاء على القطيع وبسببه يحجم كثير من المربين عن انشاء مشروعات الدواجن - راعت المؤسسة ذلك ، وأقامت مشروعها على القواعد العلمية السليمة متضمنة ما يلي :

أولا - تربية الاعمار الواحدة مع بعضها وعدم اختلاطها مع الاعمار

الكبيرة حتى لا تنتقل العدوى من العمرين الى بعضهما وذلك بانشاء محطات للتربية تبعد عن بعضها بمسافات من ٥٠٠ الى ١٠٠٠ متر .

ثانيا - تعميم الميكنة الآلية فى تربية الدواجن متوخية بذلك شرب الدواجن وتغذيتها آليا ونقل الاعلاف من أماكن صناعتها الى الحظائر آليا دون أن تمسه يد قد تلوثها وذلك بنقل الاعلاف بسيارات خاصة بها خزانات تملأ وتفرغ آليا دون الحاجة الى عبوات وما تسببه من فقد فى العلائق ونقل للأمراض .

ثالثا - تنظيم درجات الحرارة داخل العنابر لتصبح ملائمة لنمو الدجاج ليلا ونهارا وذلك بانشاء الحظائر مغلقة ومزودة بأجهزة التدفئة والتبريد والتهوية التى تعمل أوتوماتيكيا .

رابعا - تعميم الاضاءة الصناعية للتحكم فى عدد ساعات الضوء لاستمرار المدة اللازمة لتغذية الدواجن لاطراد نموها وفقا للمعدلات .

خامسا - فى مشروع انتاج البيض الذى بدأت المؤسسة هذا العام فى تنفيذه روعى أن يتم جمع البيض وتدريبه ونقله آليا دون تدخل الانسان فى هذه العمليات جميعها .

سادسا - تصريف الدواجن مذبوحه حتى يتم التخلص من انقطاعان بمجرد وصولها الى الاوزان المناسبة أو بمجرد انتهاء الغرض من تربيتها حتى لا يحدث تكسب ينتج عنه انتشار الامراض وترتفع معه تكاليف التغذية .

وذلك كله فضلا عن اختيار السلالة الملائمة للغرض سواء كانت للحوم أو لانتاج البيض .

* مشروع بدارى الذبيح :

لما كانت القاهرة والاسكندرية تعتبر مراكز الاستهلاك الرئيسية للحوم منذ أنشأت المؤسسة مشروعها الرئيسى وهو مشروع بدارى الذبيح فى هاتين المدينتين وتم اختيار السلالة العالمية المعروفة باسم نيكولز وهنى دجاج للحوم سريع النمو يصل الى وزن ١٢٥ كيلو حى فى مدة ثمانية أسابيع و -أت المؤسسة فى سنواتها الاولى باستيراد الامهات ٠٠ ومعدلات انتاج هذا النوع تقضى باستيراد مائة ألف كتكوت لانتاج سبعة مليون دجاجة بدارى .

وحرصا من المؤسسة على توفير العملات الاجنبية جرى بعد ذلك استيراد الجلود بمعدل ٢٠ ألف كتكوت فقط تكفى للانتاج السابق ذكره وتوزيع العمل بهذا المشروع كما يلى :

أولا - محطات الامهات :

وهى مخصصة لتربية الجلود المستوردة والامهات التى تنتج منها وفقا لدورة معينة لضمان استمرار الانتاج وانظامه على مدار السنة وهذه الامهات

هى التى تنتج البيض الذى يفرخ لانتاج كتاكيت بدارى التسمين ويوجد حاليا ستة محطات تربي بها الامهات التى تكفى لتحقيق انتاج ٧٥ مليون بدارى سنويا ويجرى اقامة محطة سابعة تلزم لتربية الامهات المطلوبة لرفع الانتاج الى ١٠ مليون بدارى وقد تم استيراد التجهيزات اللازمة لها فى ٧٠/٧٠ ٠٠ كما تم تكليف شركات المقاولات باقامة ثلاثة محطات جديدة أدرجت اعتماداتها فى سنة ٧٠/٧١ تلزم لتربية الامهات المطلوبة لرفع الانتاج الى ١٤ مليون بدارى سنويا وقد تم التعاقد على استيراد التجهيزات اللازمة لها ، وينتظر ورود هذه التجهيزات قبل ٣٠/٦/١٩٧١ .

ثانيا - معامل التفريخ :

أنشئ معاملان للتفريخ على أحدث الانظمة أحدهما بالقاهرة لاستقبال البيض الناتج من محطات الامهات القريبة من القاهرة وتبلغ طاقة الانتاج ٧ مليون كتكوت سنويا وأقيم الثانى بالاسكندرية لتفريخ البيض الناتج من محطات الامهات القريبة منها وتبلغ طاقته الانتاجية ٣ مليون كتكوت سنويا ويجرى فى العام الحالى ٧٠/٧١ اقامة معمل جديد طاقته ٤ مليون كتكوت لمواجهة التوسعات اللازمة لانتاج ١٤ مليون بدارى .

ثالثا - وحدات التسمين :

أنشأت المؤسسة ١٣ وحدة تسمين تتكون من ١٥٤ عنبر تربي بها كتاكيت التسمين لفترة ٥٦ يوما تنقل بعدها اما للبيع حية أو للتذبيح حيث يكون وزن كل منها قد بلغ ١ - ٢٥ كيلو جرام حتى وعلى هذا يجرى تشغيل هذه الوحدات خمس دورات فى السنة يبلغ انتاجها حوالى ٧٥ مليون بدارى سنويا وقد أقيمت ١٠ من هذه الوحدات بناحية البركة بمنطقة المرج قرب القاهرة وتتكون من ١٢٧ عنبر يبلغ انتاجها سنويا حوالى ٦ مليون بدارى وأقيمت الثلاثة وحدات الباقية بالاسكندرية وتتكون من ٢٧ عنبر يبلغ انتاجها السنوى حوالى ١٥ مليون بدارى ويجرى حاليا اقامة ٤ وحدات قرب القاهرة بأرض أبو رجيلة والاملاك وتتكون من ٢٩ عنبر ترفع الانتاج السنوى الى ١٥ مليون بدارى وقد تم استيراد التجهيزات اللازمة لهذه الوحدات ٧٠/٦٩ .

ويجرى فى السنة الحالية ٧٠/٧١ انشاء ٨ وحدات تتكون من ٥٩ عنبر تكفى لرفع الانتاج الى ١٤ مليون بدارى وتقام احداها بالاسكندرية والباقي قرب القاهرة وقد تم التعاقد على استيراد التجهيزات اللازمة لهذه الوحدات .

رابعا - المذابح الآلية :

أنشئ بالقاهرة مذبح آلى مؤقت وهو يكفى لذبح ما تنتجه عنابر تسمين القاهرة حاليا وهو فى حدود ١٦ ألف دجاجة يوميا وأما ما تنتجه عنابر تسمين الاسكندرية فيباع حيا فى الوقت الحاضر لعدم وجود مذبح وتم أخيرا إنشاء مذبح جديد بالقاهرة افتتح فى ديسمبر الماضى وقد أقيم بأحدث

اللائحة وطاقته الانتاجية ٤٥٠٠ دجاجة و ١٥٠٠ بطة فى الساعة وذلك لمقابلة التوسعات الكبيرة فى هذا المشروع فى السنوات المقبلة وملحق بالمذبح لإليديد وحدة لتصنيع المخلفات الناتجة من الذبيح كالدّم والاحشاء الداخلية والارجل والريش آليّة وتحويلها الى مكونات غذائية الدواجن كمصدر للبروتين كما يوجد وحدة مستقلة لتصنيع ريش البط وهو أفخر أنواع الريش بحيث يصبح صالحا للاستعمال فى عمليات التنجيد .

كما سيتم تركيب مذبح بالاسكندرية لتصريف انتاج دواجن الاسكندرية مذبوحة .

وتصريف الدواجن مذبوحة كما سبق أن نوهنا ضرورة ملحة فى الانتاج الكبير حيث من الصعوبة بمكان تصريف هذه الاعداد حية لما تحتاجه عملية التصريف من عناصر خاصة يجرى تغذية الدواجن بها ووقايتها حيث لا يمكن البيع من عناصر التربية رأسا منعاً لانتشار الامراض كما أن ذبح الدواجن له أهمية كبيرة فى التخلص من القطعان فى الاعمار والاوزان المناسبة دون انتظار لتصريفها الذى يتم طبقا لاحتياجات السوق حيث أن بقاء الدواجن بعد العمر والوزن المناسب يعرضها للتكدس وانتشار الامراض وارتفاع النفوق كما أن استمرار تغذية الدواجن يصبح غير اقتصادى لزيادة كميات العلائق المستهلكة دون ما يقابلها زيادة ملائمة فى الاوزان (وهو ما يعرف بمعامل التحويل الغذائى) .

❖ مصانع الاعلاف :

كان من الضرورى التكامل تنفيذ مشروع بدارى الذبيح وليتسنى الوصول الى الاوزان المقررة فى الاعمار المناسبة ضمان صلاحية الاعلاف التى تقدم للدواجن وتوازنها فى القيمة الغذائية فكان أن أقامت المؤسسة مصنعا للاعلاف بالقاهرة بطاقة انتاجية قدرها ١٠ طن/ساعة وهو يكفى حاليا لسد احتياجات دواجن المؤسسة من الاعلاف الا أنه لمقابلة التوسعات المقررة فى الحطة القادمة سيجرى انشاء مصنعين آخرين أقل حجما من الاول حيث تبلغ طاقة كل منهما ٦ طن/ساعة وسيكون أحدهما بالاسكندرية لسد احتياجات قطاع الاسكندرية .

❖ مشروع اكثار الدواجن :

لم تغفل المؤسسة النهوض بالثروة الداجنة بالريف فخصصت أربع محطات احداها بالوجه البحرى وثلاثة محطات بالوجه القبلى تربي فيها الدواجن المحسنة من أنواع الرود ايلاند والفيومى يوزع انتاجها من الكتاكيت على الفلاحين لتحسين صفات الدواجن لديهم تباعا ويجرى سنويا توزيع حوالى ٢ - ٣ مليون كتكوت من هذه المحطات .

❖ مشروع البط :

نظرا لما يتميز به البط من سرعة النمو وقلة التعرض للأمراض واقبال الذوق المحلى على استهلاكه فإنه يجرى تنفيذ هذا المشروع بغرض تحقيق هدفين :

الاول - توزيع كتاكيت من الانواع الممتازة على المربين ويجرى تنفيذ ذلك فى محطة دمياط حيث يربى أمهات البط البيكىنى الذى يتميز بسرعة نموه وكبر حجمه لانتاج الكتاكيت اللازمة للتوزيع ويبلغ انتاج هذه المحطة ٢٠٠ ألف كتكوت سنويا .

الثانى - انتاج بدارى بط مسمنة ويتم انتاجها من المحطة التى أنشأتها المؤسسة فى البساتين لهذا الغرض حيث يجرى تسمين البط البيكىنى فيها لمدة شهرين يصل خلالها وزن البطة الى ٢ كجم ٠٠ وترد الكتاكيت اللازمة لانتاج البدارى من محطة بهتيم التى يتم فيها تربية الامهات حيث يصير انتاج البيض وتفريله بها لانتاج الكتاكيت التى يرسل منها للتسمين ما يكفى سعة محطة البساتين ويصير توزيع الباقي ويبلغ الانتاج سنويا ٣٧٥ ألف بطعة مسنة بخلاف توزيع ١٥٠ ألف كتكوت .

✽ مشروع الرومى :

استكمالا لاعمال المؤسسة أقامت مشروعاً للرومى فى ثلاث محطات احدهما لتربية الامهات وهى الدخيلة بالاسكندرية حيث يجرى انتاج البيض وتفريله ثم يوزع انتاجها على محطتين للتسمين هما الطرح بالاسكندرية وبهتيم بالقاهرة ويبلغ انتاج هذا المشروع فى العام مائة ألف كتكوت صغير مباع للجمهور وثمانين ألف ديك ودجاجة مسمنة .

✽ مشروع انتاج البيض :

لما ظهرت الحاجة ملحة الى انشاء مشروع البيض فقد وضعت المؤسسة فى خطتها مشروعاً لانتاج البيض يستهدف انتاج ١٨٠ مليون بيضة على مراحل حيث تتم المرحلة الاولى منه فى العام الاول بانشاء المحطات اللازمة ثم يتبعه استيراد الكتاكيت فى العام التالى ويظهر انتاج المرحلة الاولى وقدره ٦٠ مليون بيضة سنويا فى العام الذى يليه وسيتم اختيار سلالة غزيرة الانتاج لهذا الغرض ويتم تربيتها فى بطاريات وفقا لحدث الوسائل بحيث تتم عمليات التغذية والشرب وجمع وتوزيع البيض آلية دون تدخل يد الانسان تحاشيا لانتشار الامراض .

✽ التوسعات القادمة :

واستمرارا فى سياسة التوسع فقد أعدت المؤسسة دراسة لزيادة الانتاج بمقدار ١٠ مليون بدارى للوصول بالانتاج الى ٢٤ مليون بدارى سنويا . وقد تم تشكيل لجنة فنية لفحص العطاءات المقدمة والبت فى أفضلية احدها عن الآخر من الناحية الفنية ومناسبة الاسعار وسوف تقوم المؤسسة باتخاذ اجراءات التنفيذ اذا تم اعتماد المبالغ اللازمة .

وتقوم المؤسسة حاليا بدراسة عرض جديد لزيادة الانتاج بمقدار ١٠ مليون بدارى اخرى ترفع الانتاج الى ٣٤ مليون بدارى سنويا بحيث اذا روى امكان الاستفادة من هذا العرض وتم اعتماد المبالغ اللازمة فان المؤسسة سوف تتخذ اجراءات التنفيذ اللازمة لتحقيق الانتاج المستهدفة .

صحة الحيوانات

كانت ثورة ١٩٥٢ بمثابة اشارة
الفجر بالنسبة للخدمات البيطرية ، اذ
وجهت اليها حكومة الشعب الكثير من
عنايتها ووضعت عدة مشروعات
للهوض بها كي تسهم بنصيبها في
تحقيق زيادة الدخل القومي وتحسين
مستوى معيشة المواطنين .

وقد كانت العناية بالثروة الحيوانية وما يؤدي لها من خدمات في
سنوات ما قبل الثورة تكاد تدور في محورين :

اولهما - محور وقاية الثروة الحيوانية من الامراض الوبائية خاصة
مرض الطاعون البقري والتسمم الدموي وطاعون الخيل .

وثانيهما - محور رعاية الحيوانات الحكومية والمحافظة عليها .

أما حيوانات صغار الفلاحين والمواطنين والتي تمثل ٩٥٪ من تعداد
الثروة الحيوانية فانها لم تكن موضع اهتمام المسئولين من حيث العناية بها
أو رعايتها وكانت جميع الخدمات الطبية في هذا المجال تؤدي بالاجر مما كان
يسبب ضيقا وحرجا لكثير من هؤلاء الفلاحين .

وفي عام ١٩٣٦ قررت الدولة انشاء مستشفيات بيطرية متنقلة
كمحاولة لعلاج حيوانات المواطنين في الريف بالمجان وقامت المصلحة باعداد
٤ سيارات لهذا الغرض خصص فيها مكان لمبيت الطبيب وزودتها ببعض
الادوية والآلات كما قررت انشاء بعض المستشفيات البيطرية الثابتة على
مشروع مكافحة الجهل والفقر والمرض للاصلاح الريفي كان عددها ١٤ وحدة
في عام ١٩٤٢ ، زاد الى ٥٢ وحدة في عام ١٩٥٢ .

ولم يكتب النجاح لهاتين المحاولتين لعدة أسباب أهمها ، قلة عدد
السيارات وما اتصفت به طبيعة أداء هذه الخدمات وانتقال السيارة من بلد الى
بلد ومن مركز الى مركز دون متابعة علاج الحالات المريضة ، ونقص الاعتمادات
الخاصة بالوقود والادوية مما كان يسبب تعطلها وتوقفها عن أداء الخدمات
لفتترات طويلة .

أما فيما يتعلق بالمستشفيات الثابتة التي أنشئت قبل الثورة فلم
تحقق ما علق عليها من أمل لاسباب أهمها ، عدم انتفاع البلاد المحيطة بها
عمليا لتعذر انتقال الحيوانات المريضة اليها ، وقلة الاعتمادات المخصصة
للادوية ونفاذها مما جعل الاهالي يحجمون عن التردد عليها .

وقد أثر إهمال هذه الثروة وعدم العناية بها على مقوماتها فانحط مستواها الصحي وتدهورت كفايتها الانتاجية على مر السنين والايال المتعاقبة مما كانت له انعكاساته على دخل صغار الفلاحين ومستوى معيشتهم .

وتقديرًا من حكومة الثورة للاهمية الاقتصادية لهذه الثروة فقد وجهت إليها كثير من عنايتها منذ السنة الأولى لقيامها وقامت بدراسة مشاكلها ووضع المشروعات المناسبة للنهوض بها . . وكان مشروع مراكز رعاية الحيوان الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٥٥/٥٤ - بعد قانون الاصلاح الزراعي - وهو باكورة مشروعات الثروة في مجال القطاع الزراعي بصفة عامة والثروة الحيوانية بصفة خاصة . . . تلتها عدد مشروعات لاستكمال الرسالة في هذا المجال . . وتضمنتها برامج التنمية للخمس سنوات الأولى والثانية . . وقد تناولت هذه المشروعات جميع الخدمات التي تؤديها المصلحة البيطرية في مختلف القطاعات في سبيل تحقيق رسالتها .

وفيما يلي بايجاز نبذة عن كل مشروع من هذه المشروعات وما حققه كل مشروع من انجازات .

اولا - قطاع الخدمات العلاجية والرعاية الصحية :

١ - مشروع مراكز رعاية الحيوان (الوحدات البيطرية) :

يهدف هذا المشروع الى توفير الرعاية الصحية بالمجان للثروة الحيوانية والاداجنة لدى جميع المواطنين في الريف والمدن . . وتبيلور فلسفته في الجمع بين الاستقرار والحركة . . أما الاستقرار فيتمثل في انشاء وحدات بيطرية في الريف والمدن بها سكن لاقامة الطبيب ومعدة لاستقبال ما يرد إليها من حيوانات ودواجن ومجهزة بالادوية والمستحضرات والمعدات الطبية لفحص الحيوانات المريضة وتقديم العلاج المناسب لها وصرفه دون مقابل . . أما الحركة فتتمثل في تخصيص سيارة لكل وحدة لتنقلات الطبيب ومعاونيه الى البلاد التي تقع في نطاق الوحدة لاداء نفس هذه الخدمات لحيوانات المواطنين في القرية ذاتها دون مقابل كذلك في مواعيد دورية طبقا لبرامج محددة . . وهي سياسة تهدف الى تحقيق غرضين :

اولهما : تحقيق الرفاهة بالحيوانات المريضة بتوصيل الخدمة اليها بدلا من انتقالها لقر هذه الوحدات وخاصة المسافات الطويلة .

ثانيهما : تحقيق اجراء صحي وقائي سليم بتضييق فرصة انتشار الامراض الوبائية والمعدية أثناء انتقال الحيوانات المريضة من القرى الى الوحدات للعلاج .

وقد قدرت تكاليف هذا المشروع طبقا لمستوى الاسعار في ذلك الحين بمبلغ ٥٩٩٠٨٤٠ من الجنيهات . . وتقرر تنفيذه على ٧ مراحل بدى في تنفيذ وحدات المرحلة الأولى وعددها ٣٩ وحدة بمحافظة القليوبية والمنوفية في عام ١٩٥٥/٥٤ وبدأت هذه الوحدات في مزاولة نشاطها في منتصف

عام ١٩٥٦ كما تم تنفيذ وحدات المرحلة الثانية بمحافظة المنيا والفيوم ومركز كفر الشيخ وعددها ٦٨ وحدة في عامي ٥٨/٥٧ ، ٥٩/٥٨ أما المرحلة الثالثة وعددها ٦٠ وحدة بمحافظة الشرقية والجيزة وبني سويف فقد تم انجازها في عام ٦٠/٦١ .

وكان اكتمال وحدات المشروع في مراحله الاولى من حيث التجهيزات ووفرة الادوية والمستحضرات الطبية وتوفير السيارات وعدم التزام الاطباء العاملين فيها بأداء خدمات غير خدمات المشروع الى جانب صرف أجور اضافية لهم تقديرا لجهودهم . . كانت هذه الامور مجتمعة من العوامل التي ساعدت على نجاح المشروع نجاحا باهرا جعل المحافظات الاخرى تطالب بسرعة تنفيذه فيها للانتفاع بخدماته .

وعند وضع الخطة الخمسية الاولى لوزارة الزراعة كان هذا المشروع على رأس المشروعات التي تضمنها برنامج وقاية الثروة الحيوانية . . وكان من المقرر انشاء ٣٢٩ وحدة في جميع المحافظات على اعتبار أن تقوم كل وحدة منها بخدمة مجموعة من القرى تقع في دائرة قطرها ١٠ كيلو مترات أو تضم ٢٠ ألف رأس من الماشية و ٥٠ ألف من الدواجن .

وبلغ عدد ما أنشئ من الوحدات البيطرية متجاوزا ما كان مقررا في المشروع ٣٤١ وحدة وذلك بسبب ما أقامته المحافظات من وحدات أخرى طبقا لما اقتضاه صالح العمل من الناحية التطبيقية . . وبلغت تكاليف الاستثمار التي تم صرفها حتى عام ٧٠/٦٩ ما قيمته ٢٧٨٢٥٩١ من الجنيهات هذا بخلاف مصروفات التشغيل من مرتبات وأجور وغيرها من اعتمادات للادوية والوقود وباقي مستلزمات التشغيل .

وعلى الرغم من قلة عدد الاطباء البيطريين في السنوات الاولى لتنفيذ المشروع وازدياد حجم الخدمات نتيجة تنفيذ بعض المشروعات الاخرى لاستكمال خدمات النهوض بالثروة الحيوانية وما اقتضاه صالح العمل من اضافة أعباء هذه المشروعات على أطباء الوحدات فان هؤلاء الاطباء لم يبخلوا بجهودهم في سبيل أداء واجباتهم وتحقيق رسالات هذه المشروعات .

ويبين الرسمان التوضيحيان ١ ، ٢ ما أدته هذه الوحدات من خدمات في مختلف المجالات خلال الثلاث سنوات الاخيرة بالمقارنة الى الخدمات المماثلة التي أدت في السنوات الثلاث التي سبقت الثورة .

٢ - مشروع تعيم التلقيح الصناعي :

أشارت الدراسات التي تناولت الثروة الحيوانية الى أنه توجد الى جانب تدهور المستوى الصحي لهذه الثروة بسبب عدم العناية بها وإهمال علاجها ومكافحة الطفيليات التي تصيبها - مشكلتان هامتان تتطلبان الحل لتحقيق زيادة انتاج هذه الثروة . . هما مشكلة العقم ومشكلة قلة عدد المواليد .

أما عن العقم فقد دلت البيانات على أن نسبته بين اناث الماشية المحلية

وخاصة الجاموس تصل الى ٤٠٪ أما بسبب خلل وظيفي في الجهاز التناسلي للاناث أو بسبب اصابته بأحد الامراض التناسلية المعدية ٠٠ وتفقد البلاد بسببه سنويا عشرات الآلاف من نتاج البقر والجاموس ومثلها من أطنان الالبان وما يقابل هذا النتاج من آلاف الاطنان من اللحوم وهي خيرات تقدر بعدة ملايين من الجنيهات ينعكس أثرها على الاقتصاد القومي ومستوى المعيشة ٠

أما عن الملاحظات فتشير الاحصائيات الى أن ما يوجد منها لا يتناسب مع عدد الاناث سواء من الابقار أو الجاموس وانه على الرغم من قلة عددها فان أغلب الموجود منها لا تتوافر فيه الصفات الوراثية الممتازة ٠

ويهدف مشروع تعميم التلقيح الصناعي الى تحقيق غرضين :

الاول - علاج حالات العقم الوظيفية وعلاج ومكافحة الامراض التناسلية المعدية وتوفير الرعاية الصحية للاناث أثناء الحمل والولادة والعناية بالنتاج الرضيع ٠

الثاني - التغلب على قلة عدد الملاحظات من ناحية والعمل على تحسين الصفات الانتاجية لاجيال النتاج من ناحية أخرى ٠

وتعتبر هذه الخدمات من الخدمات المكملة لخدمات وحدات رعاية الحيوان في سبيل تحقيق رفع الكفاية الانتاجية للثروة الحيوانية وزيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة ٠

وقد أقرت حكومة الثورة هذا المشروع واعتمدت له في الخطة الخمسية الاولى مليوناً من الجنيهات وقررت تنفيذه اعتباراً من عام ١٩٦١/٦٠ ٠٠ وكان المشروع يتضمن انشاء ٣١٩ مركزاً للتلقيح الصناعي في كل منها ٤ ملاحظان من الجاموس واثنان من البقر الفريزيان - بجوار الوحدات الطبية ٠

وقد تم خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى انشاء ١٦١ مركزاً من هذه المراكز ٠٠ ثم رؤى لاسباب فنية ادخال تعديل على انشاء هذه المراكز في المراحل المتبقية بأن تكون اقامتها في البنادر حيث يتوافر التيار الكهربائي اللازم لتشغيل الاجهزة مع تعديل المباني بحيث يتسع كل منها لايواء ١٤ طلوقة وقد تم انشاء ستة من هذه المراكز حتى عام ١٩٧٠/٦٩ في الاسكندرية ودمياط - العياط - سوهاج - قنا - أسوان ٠

ولما كانت سلامة الملاحظات التي تستعمل في التلقيح الصناعي وخلوها من الامراض التناسلية المعدية والعيوب الوراثية تعتبر من أهم الشروط التي يجب توافرها لضمان نجاح التلقيح الصناعي في تحقيق أغراضه وتفادي ما قد يسببه التلقيح الصناعي من أضرار وأخطار بالثروة الحيوانية اذا لم تتخذ هذه الاحتياطات وتوفيرا لهذه الضمانات وذلك عن طريق فحص الملاحظات بصفة دورية كل ستة شهور للتأكد من خلوها من الامراض التناسلية المعدية ومعالجة السائل المنوي من حيث صفاته وحيويته وتقرر انشاء ٣ مراكز لهذه الفحوص الاول في الجيزة والثاني في طنطا والثالث في أسبوط على

أن يزود كل مركز بسيارة خاصة لنقل الحيوانات ولنقل الطلائق من مناطق تواجدها الى المركز واعادتها بعد فحصها .

وقد تم اقامة المركز الاول بالهرم عام ٦٨/٦٩ ويجرى استكماله فوق ميزانية ٧٠/٧١ - وبلغت التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع ٤٠٠٣٦٤ من الجنيهات حتى عام ١٩٧٠/٦٩ .

ويبين الرسم التوضيحي رقم ٣ ما حققه أطباء الوحدات البيطرية وأطباء الرعاية التناسلية من خدمات خلال السنوات الثلاث الاخيرة وهي خدمات لم تكن متوفرة لحيوانات المواطنين قبل الثورة .

٣ - مشروع استكمال المستشفى البيطري بالعباسية :

يهدف هذا المشروع الى تطوير المستشفى البيطري بالعباسية والنهوض بها وتجهيزها بما يمكنها من أداء خدماتها على النحو الذى يتناسب والمستوى العلمى المعاصر .

وقد تم انشاء غرفة متسعة بملحقاتها لاجراء العمليات الجراحية . تم اعدادها وتجهيزها بالآلات والاجهزة الحديثة بالاضافة الى ترميم راسلح مبانيتها وحظائر الحيوانات .

وبلغت التكاليف الاستثمارية ١٨٣٠ من الجنيهات .

٤ - مشروع النهوض بحدائق الحيوان بالجيزة :

تعتبر حدائق الحيوان بالجيزة من المرافق السياحية الهامة لما تتمتع به من مركز دولى مرموق بين حدائق الحيوان بالعالم . كما أنها من المرافق العلمية لما تضمه من مجموعة حيوانية وأخرى نباتية تعتبر كل منها مرجعة علميا لمختلف الجهات والهيئات العلمية . بالاضافة الى أنها من أهم المرافق الترفيهية لسكان العاصمة خاصة فى المواسم والاعياد .

ويهدف هذا المشروع الى النهوض بهذه الحدائق والمحافظة على مستواها وذلك عن طريق تدعيم المجموعة الحيوانية التى تضمها وانشاء حظائر للمحيوونات تتشابه والبيئة الطبيعية لمعيشتها مما يساعد على تحسين صحتها والمحافظة عليها . بالاضافة الى توفير وسائل الترفيه للزائرين واقامة متحف لعرض نماذج مختلف الحيوانات والطيور وبيع الفانوس منها للجهات والهيئات ومن يرغب من المواطنين . . . هذا الى جانب رصف الطرق وزراعة الزهور والاشجار وتطهير مجارى المياه واعداد المرافق مما يضيف على الحدائق مزيدا من الرونق والجمال .

وقد بلغت المصروفات الاستثمارية لهذا المشروع ١٤٤٦٦٤ من الجنيهات حتى عام ١٩٧٠/٦٩ .

ثانيا : قطاع الوقاية البيطرية :

اعتبارا من أن مبدأ الوقاية خير من العلاج ، اهتمت حكومة الثورة بقيادة الزعيم الراحل بتوفير الامكانيات اللازمة لوقاية الثروة الحيوانية من مختلف الامراض الوبائية والمعدية .

وتقديرا لاهمية مرض الطاعون البقري وخطورته وما يسببه من خسائر جسيمة بسبب تكرار ظهوره وانتشاره بين الماشية المحلية نتيجة لتسربه الى داخل البلاد عن طريق تهريب بعض الحيوانات عبر الحدود الجنوبية أو عن طريق رسائل الحيوانات المستوردة .

ونظرا لاهمية بعض الامراض الوبائية الاخرى المتوطنة وما تسببه من خسائر كبيرة سنويا بين الماشية والدواجن .

وبالنسبة لاهمية المحاجر البيطرية وما تؤديه من خدمات في سبيل حماية الثروة الحيوانية المحلية من الامراض الوافدة .

وتقديرا لهذا كله واثره على الاقتصاد القومي . وتمشيا مع مبدأ أن الوقاية خير من العلاج . اهتمت حكومة الثورة بتدبير الامكانيات اللازمة لوقاية الثروة الحيوانية وتحسينها ضد مختلف الامراض الوبائية والمعدية .

وتضمن برنامج الوقاية البيطرية المشروعات التالية :

١ - مشروع التحصين ضد الطاعون البقري :

يهدف هذا المشروع الى تحسين الابقار باللقاحات والامصال بصفة دورية طبقا للاصول الفنية . وذلك عن طريق تدعيم الجهاز التنفيذي بالامكانيات ووسائل الانتقال التي تمكنه من تحقيق برامج التحصين في أوقاتها المقررة . ولأسباب فنية رأى في عام ٦٣/٦٢ تحصين الجاموس كذلك ضد هذا المرض .

وبسبب بعض الاعتبارات الخاصة بالاستيراد لم يتم تزويد هذا المشروع بالسيارات التي كانت مقررة كما أنه عند اعداد الخطة الخمسية الثانية تقرر ادماج هذا المشروع في مشروع مقاومه الامراض الوبائية .

وبلغت المصاريف الاستثمارية لهذا المشروع خلال الخطة الخمسية الاولى ٥٣٨٢٨ من الجنيهات .

٢ - مشروع مكافحة الامراض الوبائية :

يهدف هذا المشروع الى تدبير الامكانيات اللازمة لتحسين مختلف أنواع الثروة الحيوانية والداجنة ضد الامراض الوبائية المختلفة - ونظرا لعدم إمكان توفير وسائل الانتقال اللازمة للاجهزة التنفيذية للوقاية فقد أضيفت معظم أعباء هذه الخدمات على أطباء الوحدات البيطرية للاستفادة بامكانيات هذه الوحدات من أدوات وسيارات .

وبلغت المصروفات الاستثمارية لهذا المشروع خلال سنوات الخطة الثانية ٦٠١٦٨ من الجنيهات .

ويبين الجدول رقم ٤ عدد الحيوانات التي تم تحصينها في السنوات الثلاث الأخيرة (٦٨/٦٧ - ٦٩/٦٨ - ٧٠/٦٩) بالمقارنة مع الثلاث سنوات السابقة للثورة (٥٠ - ٥١ - ٥٢) كما يبين الرسم التوضيحي رقم ٥ عدد الطيور التي تم تحصينها في هذه السنوات .

٣ - مشروع مراكز تحصين الدواجن :

تقديرا لاهمية الحسائر التي تسببها الامراض الوبائية المعدية بين الدواجن سنويا وتيسيرا على المواطنين وخاصة في المدن والمنازل على تحصين ما لديهم من هذه الطيور وعلاج المريض منها ومن غيرها من الدواجن فقد قرر انشاء مراكز لتحصين الدواجن في عواصم المحافظات . . . أنشئ منها ٣ مراكز . الاول في الاسكندرية والثاني والثالث في دمهور والجيزة . وبلغت التكاليف الاستثمارية ٨٠٤٠ من الجنيهات حتى عام ١٩٧٠/٦٩ .

٤ - مشروع النهوض بالمحاجر البيطرية :

وتعتبر المحاجر كما هو معروف خط الدفاع الاول لحماية البلاد من الامراض الوافدة . . ونظرا لضيق المحاجر البيطرية التي كانت قائمة وسوء حالتها مما يسبب :

١ - عدم قدرتها على استيعاب الحيوانات المستوردة للمدة القانونية المقررة مما يهدد الثروة الحيوانية المحلية فتتجه احتمال تسرب بعض الامراض الوبائية أو المعدية .

٢ - ما يعكسه ذلك من آثار على الاقتصاد القومي من ناحية وعلى السياسة التموينية باللحوم من ناحية أخرى .

فقد تقرر تدعيم المحاجر البيطرية والنهوض بها عن طريق توسيعها وتحديداتها وتجهيزها بما يكفل لها أداء رسالتها . ونظرا لاقامة السد العالي والغاء محجر بيطري الشلال بأسوان فقد تقرر اقامة محجر جديد في موقع السد لاستقبال الحيوانات المستوردة عن طريق النيل . . ونظرا لازدياد حركة الاستيراد عن طريق الطائرات فقد أنشئ محجر بيطري بيناء القاهرة الجوي لذلك .

وبلغت جملة الاستثمارات لهذا المشروع ٣٢٠٩٣٩ من الجنيهات حتى عام ١٩٧٠/٦٩ .

ثالثا : قطاع التدريب والارشاد البيطري :

١ - مشروع تدريب الاطباء البيطريين والمعاونين والعمال :
أعد مركز لتدريب الاطباء البيطريين والمعاونين في سرس الليان بدءا رسالته منذ عام ٦١/٦٠ .

وتم تدريب ٦٢ فوجاً من أطباء المصلحة ضمت ٨٢٩ طبيباً في مختلف النواحي الفنية والإدارية من الناحيتين العملية والتطبيقية .

كما قام المركز باستقبال وتدريب ٣٨٠ فوجاً من البلاد الأفروآسيوية ضمت ١٣٩ مبعوثاً من هذه الدول .

وفي عام ١٩٦٤ أنشئ مركز لتدريب العمال في إمبابة قام بتدريب وتأهيل ٤٤ فوجاً بها ٩٧٣ عامل من عمال المصلحة .

وبلغت التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع ٤٣٦١ جنيهاً حتى عام ٧٠/٦٩ .

٣ - مشروع الارشاد البيطري :

وافقت الدولة على إنشاء جهاز للارشاد البيطري بالمصلحة البيطرية وتأمل المصلحة أن تسمح ميزانية الدولة في السنوات القادمة بتوفير مكنيات وتجهيزات هذا الجهاز ليؤدي دوره في سبيل الارشاد والتوجيه .

رابعاً : قطاع الانتاج :

١ - تحسين مستوى سلخ المذبوحات :

من المسلم به أن جميع المشروعات التي أشير إليها تهدف إلى زيادة انتاج الثروة الحيوانية - ومما هو جدير بالذكر أن الدولة بتوجيه من القائد الراحل لم تغفل الاستفادة من مخلفات هذه الثروة ممثلة في جلود المذبوحات التي تعتبر أهم هذه المخلفات لارتباطها بالصناعات الجلدية المختلفة . فأصدرت القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٨ لتنظيم أعمال السلخ في المجازر كما تضمن القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالزراعة القواعد المنظمة لهذه الأعمال .

وقد ترتب على هذه القواعد النهوض بمستوى جلود الناتجة من المجازر بصفة عامة و ٥٣ مجزراً كبيراً بصفة خاصة تنتج حوالي ٨٠٪ من جلود المذبوحات بجميع المجازر مما أدى إلى زيادة قيمتها الاقتصادية من جهة ورفع وتحسين مستوى الصناعات الجلدية من ناحية أخرى .

ويبين الرسم التوضيحي رقم ٦ درجات السلخ في المجازر الخاضعة لنظام ورقابة السلخ .

والم يقتصر اهتمام حكومة الثورة بالثروة الحيوانية على النواحي الفنية من حيث توفر الرعاية الصحية لها وتحسين صفاتها في سبيل زيادة انتاجها وتدعيم الاقتصاد القومي ورفع مستوى المعيشة . وإنما تجاوزها ليشمل الناحيتين العلمية والاجتماعية . ففي المجال العلمي تبين أثناء اعداد مشروعات برنامج خطة التنمية الاولى عدم توافر البيانات والاحصائيات التي تكفل :

١ - سرعة التعرف على بؤر الامراض الوبائية .

٢ - الحصول على بيانات سليمة عن تعداد أنواع هذه الثروة وتقدير اهمية البيانات والاحصائيات بالنسبة للتخطيط فقد وافقت

الدولة على مشروع تسجيل الحيوانات وذلك عن طريق استخراج بطاقة نسجيليه لكل حيوان يبين فيها سنه ونوعه ومميزاته وقت تسجيله وتجدد كل سنة وتراقفه فى جميع تحركاته بحيث تنتقل من مالك الى مالك ويثبت فيها البيانات الفنية التى تقررها الجهات المختصة . . ويهدف هذا المشروع الى تحقيق عدة أغراض أهمها :

١ - سرعة التعرف على بؤر الامراض الوبائية والمشتركة عن طريق تتبع تحركات الحيوان المصاب .

٢ - الحصول على بيانات دقيقة عن تعداد الانواع التى تسجل وما يحققه ذلك من :

(أ) امكان حصر الحيوانات التى تتخلف عن خدمات التحصين .

(ب) حصر النتاج .

(ج) امكان توزيع الاعلاف وغيرها على أسس سليمة .

(د) امكان وضع التقديرات اللازمة من لقاحات وأمصال وأدوية ومستحضرات طبية .

(هـ) امكان وضع مخططات النهوض بالثروة الحيوانية على أسس علمية

٣ - مكافحة ذبح الاناث الصغيرة والحد منه .

٤ - مكافحة جريمة سرقة الماشية .

وقد خصصت الدولة لهذا المشروع مبلغ مليون جنيه تقريبا صرف منه ١١٣٠٠ جنيه فى عام ١٩٦٢/٦١ ثم توقف تنفيذ باقى مراحل المشروع .

أما من الناحية الاجتماعية فهناك مشروع التأمين على الماشية .

التأمين على الماشية

يعد صدور قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ والنتائج المترتبة عليه صدى قويا للصوت المدوى الذى أطلقه جمال عبد الناصر عليه رحمة الله عندما قال فى الميثاق :

لم تكن شريعة العدل - شريعة الله تسمح بأن يكون الغنى ارثا . وأن يكون الفقر ارثا . وأن تكون الكرامة الانسانية ارثا . ان شريعة الله ترفض كل ذلك وتاباه .

ومنذ صدور هذا القانون أصبح الفلاح مالكا كما أضحت الارض لمن يفلحها وهو مبدأ من أولى أبجديات المبادئ الاشتراكية التى تتحطم عليها الطبقيـه والذى يحرر الفلاح لينطلق كإنسان يعيش مع آماله تحده العزة والكرامة .

ولما كان الفلاح هو الذى يسيطر على القطاع الزراعى بشقيه (النباتى والحيوانى) فكان لابد من أن تصل اهتمامات الثورة الى الملكيات الحيوانية

والتي تعتبر ملكيات خالصة للفلاح والتي عوضته كثيرا عن حرمانه من الملكيات الزراعية لاسيما وان الدخل السنوي من هذه الثروة يربو على ٣٠٪ من الدخل الزراعي السنوي لتتمكن في ظل ما يقدم لها من رعايات وخدمات من ان تنهض بنصيبها في دعم الاقتصاد القومي بصفة اساسية وفي انعاش اقتصاديات الفلاح بصفة خاصة وفي مقدمة اسباب هذه الرعاية وهذه الخدمة اصفاء الامن والاستقرار لتلك الثروة ومن هنا نشأ في ظل ثورة عبد الناصر نظام التأمين على الماشية .

وبدئ به بتطبيقه كتجربة أولى على ماشية منتفعي الاصلاح الزراعي في غضون ١٩٥٤ وفي مناطق الاصلاح وكانت هذه البداية ايدانا بتعميم التأمين على الماشية بالجمهورية سواء كان الفلاح المستامن يمتلك رأسا أو أكثر وكانت مشروعات الخدمات الطبية البيطرية ومكافحة الامراض الوبائية والمعدية من الركائز التي اعتمد عليها نظام التأمين في تطبيقاته على ماشية الفلاحين (والتي تتراوح اعمارها من ٦ شهور الى ١٢ سنة) .

ومما اكده قابلية المجتمع الريفي الجديد في ظل الاهتمام الثوري بهذه الثروة ان التجربة الرائدة التي بدأت بتوجيه ثورة ناصر على الماشية المنتفعين من قانون « ناصر » للاصلاح الزراعي كان عددها في مستهل تجربة العام الاول ١٤٣ رأسا فأصبحت مع التطبيق والايجابية بصرف التعويضات المجزية ومع التوعية بأهمية المشروع كنظام يكفل فيه التأمين صرف التعويض الذي يمكن الفلاح من شراء ماشية بديلة للتي نفقت أو ذبحت أكثر من ٣/٤ مليون رأس .

ويؤكد هذا الرأي أن الصندوق في خلال مسيرته التأمينية منذ منتصف عام ١٩٦٥ (وهو بلد اتاحة الاستفادة من النظام لكل فلاح يملك رأسا فأكثر) قد تمكن من صرف تعويضات لماشية بلغ عددها ٢٠٢٢٠ رأسا وانه صرف من التعويضات المختلفة لاصحاب الماشية النافقة أو المذبوحة اضطراريا قرابة أكثر من نصف مليون جنيه وهي مبالغ عادت الى الفلاحين أنفسهم ولم يحدث النفوق هزات القلق النفسي كالتى كانوا يواجهونها في الماضي على أساس فقدان الفلاح لمصدر دخله ورزق أسرته كنتيجة للضيق الاقتصادي .

ولقد أثبتت الاحصائيات والتطبيقات العملية أن هذه الماشية والتي أتم الفلاح المستامن تأمينها بالاستفادة من هذا النظام وهي ماشية لها قيمتها الانتاجية ماشية لها كفايتها لانها قد استوفت الاشتراطات كما تمتعت بالميزات الآتية :

- ١ - انها ماشية صحتها جيدة وخالية من الامراض .
- ٢ - ان سننها هو السن الملائم لانتاج اللبن أو اللحم .
- ٣ - انها تتمتع بالرعاية الصحية الكاملة لضمان سلامتها .
- ٤ - انها تحصن قبل التأمين ودوريا ضد الامراض المعدية والوبائية -

٥ - انها تأخذ نصيبها المقررة من الاعلاف المميزة التي تصرفها وزارة الزراعة لقطاع الماشية المؤمن عليها لتحتفظ بمستواها الانتاجى .

ولقد توافر وعى تأمينى كنتيجة المتابعات المتأكد من سلامة الاجراءات التأمينية ولعدم الحصول على كميات اعلاف غير مشروعة انعكس فى تحقيق البعد الاقتصادى ويتمثل فى صحة أعداد الماشية المؤمن عليها وبالتالى المحافظة عليها واستكمال الرعاية لها صحيا وغذائيا حتى أن هذه الاعداد قد حققت فعلا صورة تمثلت فى الآتى :

٦٣٥٪ تقريبا عجول تسمين .

٢٨٥٪ تقريبا ماشية كبيرة .

٨٪ تقريبا صغار أبقار وجاموس أمهات الغد .

وبترجمة أرقام الماشية التى تم التأمين عليها فى ظل هذه النسب الى واقع انتاجها بشقيه (اللحم والبن) تنعكس الحقائق الآتية :

٤٥٧ر٠٠٠ رأس عجول تسمين (تنتج نحو ٧٥ ألف طن لحوم) .

٢٠٥ر٠٠٠ رأس ماشية كبيرة (تنتج ١٧٠ طن لبن) .

٥٧ر٠٠٠ رأس عجلات صغيرة .

وبلورة هذا جميعه فى مجال التنمية لقطاع الثروة الحيوانية يؤكد حقيقة ايجابية لنتائج الاخذ بالاساليب العلمية التى نادى (ناصر) بتطبيقها ما دامت هناك احتمالات هائلة للتنمية للوصول الى دعم محقق لاقتصاديات الفلاح مالك الماشية .

وقد تكون الارقام منصفة لفلاح « ناصر » الذى حرره من ذل الاقطاع وحوله من عامل زراعى أجير الى مالك أرض وجعل تمثيله فى المجالس النيابية والشعبية حتميا وبنسبة كبيرة لتعويضه عن حرمان طال زمنه من حيث أنه آمن بثورته « ثورة ناصر » وآمن بأهدافها . وآمن بحق وطنه عليه فاستجاب لكل توجيه وتفاعل مع كل تطور وكان تجاوبه متتابع ومتصاعدا مع كل المشروعات الهادفة لخدمته وتنمية اقتصادياته وفى قطاع التأمين كان تحركه وتجاوبه ممثلا فى أرقام الماشية التى تم التأمين عليها وهى كالاتى :

رأسا	١١٤ر٤٢١	١٩٦٥
رأسا	٤٣٧ر٤٥٨	١٩٦٦
رأسا	٥٢٦ر٣٥٤	١٩٦٧
رأسا	٧١٩ر٢٥٣	١٩٦٨
رأسا	٨٥٣ر٣٢٥	١٩٦٩

وبالرغم من حداثة العهد بفتح باب التأمين على الماشية بصفة عامة لكل ملاك الحيوان (منذ منتصف عام ١٩٥٦) فان التقييم الاحصائي لمسيرة العمل التأميني تؤكد أن عملا ضخما قد تحقق كانت ركيزته كسب ثقة أعداد من الفلاحين المؤمنين عملاء الصندوق هذه الثقة التي ظلت تتزايد وتتسع قاعدتها بين ملاك الماشية وفي مختلف المحافظات حتى كان تصاعد أرقام الماشية المؤمن عليها سمة صاحبت العمل التأميني في كل المحافظات بلا استثناء .

والحق ان هذا الزحف التأميني والنفاذ به الى الثروة الحيوانية كان من منجزات « ثورة ناصر » ومن ملامح فكر « ناصر » هذا الفكر الذي انطوى على معنيين بهدف حماية الفلاح وهما :

- الاول : تمليك الفلاح ارضا ليصبح مالكا للارض التي يفلحها .
- الثاني : ضمان ملكية الفلاح لحيوانه ليعيش مطمئنا على مورد رزقه .

المعامل والبحوث البيطرية

كانت الخدمات العملية البيطرية قبل ثورة ٢٣ يوليو الخالدة تنحصر في معمل السبرم بالعباسية الذى أنشئ عام ١٩٠٣ لتحضير مصل الطاعون البقرى والدم الموبوء الى جانب المعمل الباثولوجى البيطرى الذى أنشئ فى عام ١٩٠٤ (خلف مبنى كلية الطب البيطرى) بالجيزة ، حيث كان المعمل الاخير يتكون من ست حجرات خصصت لتحضير بعض الكميات الممكنة من مصل التسمم الدموى ، ومصل كوليرا الطيور ، والقيام بفحص العينات التى ترد من الاقاليم . ثم تحولت الى قسم فى عام ١٩٤٩ .

وفيما يلى تلخيصا لنشاط اجهزة الادارة العامة التى انشئت فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر :

اولا - التوسع فى المعامل :

خصصت فى عهد الثورة مبالغ كبيرة لتوسيع وتجهيز واعداد مبنى المعامل الرئيسية بلغت قيمتها ٢٤٣٦٨٠ جنيها وكذا التوسع فى انشاءات المعاهد المتخصصة بمعامل الامصال واللقاحات البيطرية بالعباسية بلغت قيمتها ٤٧٤٥١٦ جنيها وذلك لرفع مستوى الكفاءة العلمية والانتاجية للمعامل البيطرية كما تم انشاء عدة مشروعات لاجال الانتاج والفحص لمشروع صحة الحيوان بالشرق الاوسط والمعامل الاقليمية بالمحافظات المختلفة .

وقد زادت ميزانية اعمال الفحص والانتاج والبحوث فى المعامل زيادة مضطردة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ - كما يتضح ذلك من البيان التالى :

مقارنة بين ميزانية المعامل لثلاث سنوات ما قبل الثورة وما بعدها

ميزانية ما قبل الثورة	العام المالى	ميزانية ما بعد الثورة	العام المالى
جنيه		جنيه	
٨٠٠٠	١٩٦٨/١٩٦٧	٣٥٠٨٤	١٩٥٠/١٩٤٩
٨٠٠٠	١٩٦٩/١٩٦٨	٥١٠٨٠	١٩٥١/١٩٥٠
٦٦٠٠	١٩٧٠/١٩٦٩	٥٨٠٩٢	١٩٥٢/١٩٥١
٢٢٦٠٠	الجملة	١٤٤٢٥٦	الجملة

ثانيا - مشروعات وقاية الثروة الحيوانية وتكاليفها :

كان في مقدمة هذه المشروعات انشاء معهد صحة الحيوان للشرق الاوسط والجمهورية العربية المتحدة . . واستهدفت مشروعات هذا المعهد العمل على حل المشاكل التي تواجه مشروعات التنمية في قطاع الثروة الحيوانية بالجمهورية العربية المتحدة وفي منطقة الشرق الاوسط وذلك عن طريق انشاء معاهد متخصصة لمختلف الامراض الوبائية والمعدية ذات الاثر الاقتصادي في المنطقة .

وكان تنفيذ مشروعات هذا المعهد على مرحلتين :

المرحلة الاولى - الخطة الخمسية الاولى :

بدأ تنفيذها في نوفمبر ١٩٦٢ وانتهت في أكتوبر ١٩٦٧ وشملت اقامة ثلاثة مشروعات هامة هي :

- ١ - وحدة الطاعون البقري .
- ٢ - وحدة الامراض التناسلية .
- ٣ - وحدة مرض الالتهاب السحائي المعدى في الفصيلة الخيلية .

والمرحلة الثانية - (الخطة الخمسية الثانية) :

بدأ تنفيذ مشروعات هذه المرحلة في أواخر عام ١٩٦٧ وتشتمل على المشروعات التالية :

١ - وحدة الامراض الفيروسية التي تنتقل بالحشرات وقد قامت هذه الوحدة بالآتي :

(أ) مرض اللسان الأزرق في الاغنام : تم عزل وتصنيف عترات الفيروس في الاغنام المحلية .

(ب) قامت هذه الوحدة بتجهيز لقاح نسيجي لمرض طاعون الخيل .

٢ - وحدة الحمى القلاعية وتقوم بعمل مسح سبرولوجي لتحديد انواع اعترات لقاح نسيجي مناسب .

٣ - وحدة الدواجن وتهدف الوحدة الى تغطية مخططات مواجهة المشاكل المرضية لتطير الداجنة لدراسة أحدث طرق التشخيص والمقاومة .

وفيما يلي بيان بتكاليف هذه المشروعات خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية .

ثالثا : المعامل الاقليمية ورسالتها :

كانت أعمال التشخيص المعمل قبل الثورة تقتصر على المعامل الرئيسية

بالبدق حيث كانت ترسل اليها العينات من جميع أنحاء البلاد لفحصها مما كان يؤدي الى البطء في عمليات التشخيص المعمل والتى كان يجب أن تتم بسرعة حيث يمكن على ضوء نتائج الفحص اتخاذ الاجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة - هذا فضلا عن ارسال العينات من أماكن بعيدة الى المعامل الرئيسية مما يعرضها للفساد أثناء السفر ويجعلها غير صالحة للفحص المعمل . وظل الامر كذلك حتى قامت الثورة بعد عام ١٩٥٢ بتنفيذ مشروع تعميم وتحسين الخدمات البيطرية بالريف وذلك بإنشاء ٣٣٠ وحدة بيطرية في قلب الريف بمختلف المحافظات لرعاية الحيوان والعمل على وقاية الثروة الحيوانية من الامراض وكان ذلك يتطلب التجاوب السريع في أعمال التشخيص المعمل وحل الكثير من المشاكل البيئية عن طريق انشاء المعامل البيطرية الاقليمية وتم انشاء ١٦ معملا حتى عام ١٩٧٠/٦٩ بمحافظات الاسكندرية - دمهور - طنطا - المنصورة - دمياط - شبين الكوم - كفر الشيخ - الاسماعيلية - الزقازيق - الفيوم - المنيا - اسيوط - سوهاج - قنا - أسوان - الجيزة . . . وقد زودت هذه المعامل بالاجهزة والمعدات العلمية ويعمل بها اخصائيون اكفاء مدربون مما كان له أثر فعال في قيام هذه المعامل بتأدية رسالتها على الوجه الاكمل ومساندة الاجهزة البيطرية المحلية بالاقاليم . . . حيث ترتب على ذلك أن زادت عمليات الفحص والتشخيص المعمل زيادة كبيرة - فقد بلغ عدد العينات التى تم فحصها فى عام ١٩٦٩ - ٢٢٦٦٧٦ عينة مقابل ٧٤٥ عينة تم فحصها عام ١٩٥٢ - كما أنه كان هناك معملا واحدا قبل عام ١٩٥٢ بالاسكندرية يعمل به طبيب ومساعد وعاملان أصبح عددها بعد عام ١٩٥٢ ستة عشر معملا اقليميا يعمل بها ٢٦ طبيبا ، ١١ فنيا ، ١٦ اداريا ، ٥٢ عاملا .

رابعاً - التشخيص المعمل :

يعتبر مجال التشخيص المعمل احدى الدعائم الاساسية فى استبيان وتشخيص الامراض المختلفة التى تصيب الحيوانات والطيور بالجمهورية العربية المتحدة سواء كانت امراض مستوطنة أو راقدة . وبالإضافة الى اجراء الفحوص المعملية المختلفة من بكتريولوجية وفيروسية وسيروولوجية وبيوكيمائية وباثولوجية وطغيلية فقد شملت فحص المنتجات الحيوانية من لحوم وأسماك وألبان وبيض واجراء الفحوص المختلفة للتأكد من سلامتها وصلاحياتها للاستهلاك الأدمى - وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ أنشئ قسم بحوث الميكروبلازما بسبب ظهور مرض الالتهاب الرئوى البلورى المعدى فى الماشية لتتبع هذا المرض والقضاء عليه .

كما أمكن اجراء الاستبيانات المختلفة للعديد من الامراض واجراء البحوث لمعرفة مسبباتها كما حدث بالنسبة لأمراض الكلوسنريديم اللاهوائية وغيرها من الامراض التى كانت لا تسمح الامكانيات قبل الثورة بتشخيصها بسبب نقص الاجهزة المعملية والقوة البشرية - وقد مدت الثورة المعامل بكل المستلزمات التى أتاحت الفرصة للعاملين بها للقيام بعمليات التشخيص المعمل على الوجه الاكمل . . . ولا أدل على ذلك من زيادة الفحوص المعملية عما كانت عليه قبل عام ١٩٥٢ بشكل واضح نتيجة لتطوير أعمال الفحص المعمل وارتفاع الوعي المعمل كما هو مبين بالجدول الآتى :

بيان مقارنة للحالات الواردة للتشخيص المعمل للمعامل الرئيسية
قبل وبعد الثورة :

الحالات التشخيصية التي وردت للفحص بالمعمل الرئيسي بالدقى

* ما قبل الثورة *

ما قبل الثورة			الاعوام
٥٢/٥١	٥١/٥٠	٥٠/٤٩	
١٢ر٠٣١	١٢ر١٩٢	٧ر٠٠٤	عدد الحالات الواردة

* ما بعد الثورة *

ما بعد الثورة			الاعوام
٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	
٣١/٥٦٦	٢٧ر٩٤٩	٣١ر٨٩٩	عدد الحالات الواردة

خامسا - قطاع انتاج اللقاحات والامصال :

لكى يتكامل اطار الخدمات الطبية البيطرية لابد من وجود جهاز فنى لتحضير اللقاحات الوقائية والامصال والمواد المشخصة . . وقد كانت الكميات التى تنتجها المعامل تتناسب مع قيمة الخدمات البيطرية التى تبذل فى سبيل وقاية الثروة الحيوانية . . فلما قامت ثورة ١٩٥٢ بقيادة الرئيس البطل جمال عبد الناصر قامت الوزارة بتنفيذ مشروعات النهوض بالثروة الحيوانية ووقايتها وكان من الطبيعى أن تهتم الوزارة بدعم المعامل البيطرية وتزويدها بمختلف الامكانيات والاجهزة حتى تتمكن من مضاعفة انتاجها لسد الاحتياجات المترتبة على زيادة الخدمات الطبية فى مختلف مجالات الوقاية والعلاج نتيجة لتنفيذ مشروع مكافحة أمراض الحيوان وتعميم الخدمات الطبية بالمجان وازدياد الوعى بين المواطنين ولا مكان تلبية طلبات الدول العربية والافريقية والصديقة .

وقد بلغ جملة المستحضرات البيولوجية المختلفة التى تقوم بتحضيرها المعامل حاليا ٣٣ مستحضرا مقابل ٢٠ مستحضرا قبل عام ١٩٥٢ . . ووصل الانتاج عام ١٩٦٩ أكثر من ٩٠ مليون جرعة مقابل ٣,٥ مليون جرعة قبل عام ١٩٥٢ وهذا يدل على التوسع فى انتاج المستحضرات المختلفة والتى استحدث الكثير منها تبعا للظروف التى استوجبت الاسراع فى تجهيزها لوقاية الحيوانات من الامراض الوافدة المختلفة مثل بعض الامراض المتسببة من اللاهوائيات ومرض التهاب الغم النغضى التقرحى المعدى فى الاغنام . . كذلك تم تحضير عديد من المواد البيولوجية المشخصة للمساعدة فى أعمال التشخيص لكثير من الامراض المشتركة التى تنتقل للانسان كمرض السيل والاجهاض المعدى هذا بالاضافة الى تطوير الكثير من المستحضرات نتيجة للبحوث والدراسات التى أجريت عليها مما أدى الى تحسينها وتطويرها بما يضاعف من قوة فاعليتها وزيادة مدة المناعة المكتسبة عنها بالرغم من تقليل الجرعة المستعملة وتخفيض نفقات تجهيزها وزيادة انتاجها .

وكما استطاعت المعامل مواجهة الاحتياجات المتزايدة من هذه المستحضرات البيولوجية المختلفة لسد حاجة البلاد ووقايه الثروة الحيوانية بها ضد مختلف الامراض ، فقد تمكنت فى الوقت نفسه من تلبية جميع طلبات الدول العربية والافريقية وغيرها من الدول الصديقة وتصدير كميات كبيرة من المستحضرات بالمقارنة مع الكميات التى صدرت فى عام ١٩٥٢ . . وقد بلغ الصادرات من المستحضرات عام ١٩٦٩ - ٣٦٧١٥٧٠ جرعة بلغ قيمتها ٥٣٢٦٩ دولار أمريكى أضيفت لحصيلة الدولة من العملات الصعبة .

وفيما يلي بيان الاصل واللقاحات والمواد المشخصة المصدرة في المدة
من عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٩ للبلاد العربية الشقيقة والخارج :

السنة	عدد الجرعات المصدرة للخارج من مختلف المستشفيات
١٩٥٢
١٩٥٣
١٩٥٤
١٩٥٥
١٩٥٦
١٩٥٧	١٢١٤٢٨
١٩٥٨	١١٠٢٠٠
١٩٥٩	٧٩٥٨٦
١٩٦٠	٢١١٣٢٠
١٩٦١	٢٣٧٨٧٠
١٩٦٢	٧٣٣١٦٠
١٩٦٣	٣٢١٦٠٠
١٩٦٤	٣٦٤٧٠٠
١٩٦٥	٤٣٠٠٠٠
١٩٦٦	١٣٠٣٠٠
١٩٦٧	٤٨٧٩٧٥
١٩٦٨	٥٦٢٠٠٠
١٩٦٩	٣٦٧١٥٧٠

« ان نجاح هذه المواجهة الثورية لشكلة
الزراعة هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد
الملاك لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى والا
بالتوسع فى مجالاته الى الحد الذى يكفل
للملكيات الصغيرة للارض اقتصادا قويا
نشطاً »

« من الميثاق »



وعمت الجمعيات التعاونية الزراعية كل قرى الجمهورية في تنظيم
تعاوني متكامل

التعاون الزراعى

لقد بدأت الحركة التعاونية فى مصر
حركة شعبية خالصة لحل مشاكل
الطبقات الفقيرة والمتوسطة الاقتصادية
والاجتماعية فى الريف والحضر على
السواء ، الا انه قد صادتها صعوبات
عوقت تحقيق اهدافها ، ولعل اهم
تلك الصعوبات قصور التشريع
التعاونى الذى يحكم نشاط المنظمات
التعاونية وفساد الادارة بالجمعيات
واضداد الرقابة عليها بجانب قلة
الوعى والمال .

ولم تكن الجمعيات التعاونية فى فترة ما قبل الثورة غير همزة وصل
بين كبار الزراع والذين سيطروا على هذه الجمعيات وسخروا خدماتها
ومقدراتها لمصالحهم الشخصية لما كان لهم من سيطرة سياسية واجتماعية
اوجدتها الظروف السياسية . . ولم يكن نشاط هذه الجمعيات يخضع لبرامج
او خطط مدروسة تحقق تكامل الخدمات وتربطها فى مختلف مراحل الانتاج
الزراعى .

وبما ان قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الاشتراكية التعاونية الديمقراطية
على اساس القضاء على الاقطاع وسيطرة راس المال وتصحيح اوضاع المجتمع
واذابة الفوارق بين الطبقات ، حتى اتخذت من التعاون سبيلا ووسيلة لزيادة
الانتاج وتحرير الفلاح الصغير من شتى طرق الاستغلال بعد ما تغير نظام
الملكية وصدرت قوانين اصلاح الزراعى والقوانين الاشتراكية الاخرى
متيحة لصغار الزراع والمعلمين الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية .

فالتزمت الثورة باقامه التنظيم التعاونى ورعايته رابطة بينه وبين نظام
الاصلاح الزراعى لما يتيح النظام التعاونى من امكان الانتفاع بمزايا الانتاج
الكبير الى جانب تقليل نفقات الانتاج وقد نجح النظام التعاونى بالاصلاح
الزراعى .

(ا) وفى مارس ١٩٦١ قال الرئيس :

« كان القطاع الذى اتجه اليه اهتمامنا هو قطاع التعاون
فالتعاون لازم للزراع حتى يتخلصوا من المزايا والتعاون هو
اساس رئيسى فى جمهوريتنا ففى قطاع الزراعة صار التعاون
لا للاراضى التى وزعت فقط ولكن لكل الاراضى على اساس

خطة خمسية يشمل بعدها التعاون كل أنحاء الجمهورية والتعاون الزراعي الذي يمكن الفلاح من ان يحصل على القروض بدون فائدة عالية والذي يمكن الفلاح من ان يحصل على البلور والسسماد وكل متطلباته بدون ربح عال والذي يمكن الفلاح من ان يبيع محصوله وانتاجه بدون استغلال وبدون استثمار » .

« ب) وفي نوفمبر عام ١٩٦١ في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية قال الزعيم الراحل :

« بالنسبة للجمعيات التعاونية والجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض يجب ان أقول أننا في التعاون لا نقدر ان نقول أننا تقدمنا تقدما ملموسا خاصة خارج الاصلاح الزراعي لأن التعاون الزراعي ليس هو الائتمان » .

الجمعيات التعاونية هي جمعيات ائتمان زراعي تأخذ اسم جمعية تعاونية مجازا ولا نقدر ان نعتبرها حتى الآن جمعية تعاونية وكما نبحث في اجتماعات الوزراء كيف نحول هذا الاسم الذي هو على غير مسمى ليكون اسما على مسمى . فعندما نبحث وضع الاجراء بالنسبة للجمعيات التعاونية اليوم نجد العملية صعبة . الحقيقة لا زال العامل الزراعي يسبب لنا باستمرار مشكلة سواء في التنظيم أو في التمثيل لانى اذا قلت جمعية تعاونية متعددة الأغراض تستأجر وتؤجر يبقى هذا غير واضح ولكن في تصوري اليوم الجمعيات التعاونية هي عبارة عن الحائزين الملاك والمستأجرين المشتركين في الجمعيات التعاونية يخلون سلفيات من بنك التسليف ويردون هذه السلفيات فهي جمعية ذات خدمة لو هي جمعية تعاونية للخدمة البسيطة ولا نقدر ان نقول ان عندنا تعاون بمعنى الكلمة نستند عليه في تنظيمنا » .

سننظم وسنحاول ان نعمل على قدر الموجود بحيث يمثلون في المؤتمر الوطني أو مؤتمر القوى الشعبية ولكن لانمضي في الامل واننا سنعمل بسرعة جمعية تعاونية متعددة الأغراض بسرعة نجعل الفلاحين وهم الاجراء يدخلون في هذه الجمعية لاننا اليوم لو قلنا الاجراء يدخلون الجمعية التي فيها الملاك والمستأجرين فسيأتى الملاك والمستأجرون بالتملية ويدخلونهم هذا التملى تابع لهم ويدخلونهم داخل الجمعية التعاونية ونكون قد ضحكنا على أنفسنا ولم نضع التنظيم السليم » .

وحقق أهدافه بدرجة لم تكن متوقعة . مما حدا بالمستولين الى ضرورة تطوير نظام التعاون الزراعي ، خارج مناطق الاصلاح . ونظرا لتغير الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٥٢ . وحرص الدولة على تنمية الحركة التعاونية ، تطبيقا لنص الدستور المعلن في يناير سنة ١٩٥٦ ، على أن تشجع الدولة التعاون الزراعي ، وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها ، فقد أصدرت الدولة قانونا جديدا للتعاون في عام ١٩٥٦ ، ليساير النمو الذي طرأ على القطاع التعاوني ، ويوفر التطور المستمر للحركة التعاونية ، ويقضى على القصور الذي كان فيما قبله من قوانين . ونظم القانون البنين التعاوني للحركة التعاونية ، وفي قاعدته الجمعيات التعاونية

المحلية ثم الجمعيات المشتركة ، ثم الجمعيات المركزية ، فالاتحادات التعاونية الإقليمية والتنوعية ، والاتحاد التعاوني العام .

كما نظمت الدولة في عهد الثورة ، حصول الجمعيات التعاونية على المقومات المادية والائتمانية والاقتصادية ، التي يتطلبها نمو وتطور هذه المنظمات ، فأصدرت قانونا سنة ١٩٥٧ ، يقضى بإعفاؤها من جميع الرسوم النسبية ، ورسوم التسجيل ، ورسوم التصديق على التوقيعات ، ورسوم التمغة ، ومن الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ، كما يقضى بإعفاؤها من تقديم التأمين المؤقت ، الذي يشترط دفعه مقدما ، للدخول في المناقصات التي تطرحها الحكومة وكذا من الرسوم الجمركية المفروضة على ما تستورده من جرارات وآلات زراعية لازمة لممارسة نشاطها . . كما يمنحها تخفيضا قدره ٢٥٪ من أجور النقل بالسكك الحديدية وتخفيضا في رسوم التحليلات في المعامل الحكومية ، وتخفيضا قدره ٥٪ على الأقل من أثمان البذور والسمدة ، وغيرها من السلع التي تشتريها من مصالح الحكومة ، وبنك التسليف .

ولضمان تنفيذ البنيان التعاوني لسياسة الدولة ، في النهوض بالجمعيات التعاونية وتعميم الأساليب العلمية الحديثة في الزراعة ، نقل الإشراف عليها من وزارة الشؤون الاجتماعية الى وزارة الزراعة وبنك التسليف ، حتى يتمكن كل من الاستفادة بخبرة الجهاز الفني الحكومي الذي يتمشى مع طبيعته .

وفي ديسمبر ١٩٦٠ صدر قرار جمهوري ، بإنشاء المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، لدعم التوجيه والإشراف على الجمعيات التعاونية الزراعية ، وإرشادها في إدارة أعمالها وتنميتها ، بتقديم المعونة الفنية والمالية لها ، ومعالجة أسباب الضعف فيها ، وزيادة كفاءة الهيئات الإدارية بها ، واعداد الجمعيات التعاونية بكل متطلبات الانتاج ، والعمل على نشر خدمات التعاون حتى تعم كافة أرجاء البلاد .

ولعل من أهم المشروعات التي قامت بها المؤسسة التعاونية ، لتطوير النشاط الزراعي مشروع تجميع الاستغلال الزراعي للمحاصيل ، واتباع دورة زراعية منتظمة تهيبء لصغار الزراع فرصة الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، التي تخصصت من قبل لكبار الحائزين ، وقد بدأت التجربة في عام ١٩٥٧ بقرية نواج ، وعممت في جميع قرى الجمهورية عام ١٩٦٤/٦٣ .

اعداد سجل للحيازة في كل جمعية تعاونية قروية ، تقيد به كل البيانات التفصيلية الخاصة بالزراع والحائزين بها ، وذلك بالاشتراك مع وزارتي الزراعة والخزانة وبذلك ضمن كل حائز من الحصول على نصيبه كاملا من مستلزمات الانتاج .

وبصور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ ، زاد اهتمام الدولة بالحركة التعاونية ، وشئون الفلاحين ، فصدر قرار جمهوري في عام ١٩٦١ ، بإلغاء الفائدة التي يحتسبها بنك التسليف الزراعي والتعاوني ، على السلفيات

التي يقدمها للزراع والجمعيات التعاونية الزراعية ، كما صدر في نفس العام قرار جمهوري آخر بأن يكون ١/٤ أعضاء مجالس إدارة الجمعيات التعاونية على الأقل ، من صغار الزراع . ممن لا تتجاوز حياتهم ٥ أفدنة وتم توفير الأجهزة الفنية المتخصصة بجانب مجالس إدارة الجمعيات للقيام بتنفيذ الخطة الخمسية للجمعيات التعاونية الزراعية التي قامت المؤسسة بالتعاون الزراعية بالاشتراك مع وزارة الزراعة ومؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني بأعدادها لزيادة الانتاج رأسيا وأفقيا وتحسين احوال الزراع ورفع مستواهم لتسيير الخطة جنباً الى جنب مع خطة الدولة في مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات .

وتم ايجاد مقر مستقل لكل جمعية وأصبحت كافة الخدمات الزراعية تؤدي في مقر الجمعيات بالقرى وفي متناول أيدي الزراع حيث يحصلون مباشرة على السلف النقدية اللازمة لزراعتهم واحتياجاتهم العينية كالبنود والاسمدة والاعلاف والمبيدات الحشرية في الوقت المناسب . وبالمعدلات المقررة .

وروعي أن تكون منطقة عمل الجمعية مناسبة من حيث الزمام الذي تخدمه وبالقدر الذي يسمح لها أن تكون وحدة اقتصادية لها من مواردها الذاتية ما يمكنها من تغطية مصروفاتها بما في ذلك الاجور اللازمة لجهازها الوظيفي .

وأصبحت الجمعيات تؤدي نشاطها طبقا لبرنامج سنوي مدروس يشترك في اعداده مجالس الادارة مع الأجهزة الفنية ليغطي نشاطها كافة مراحل الانتاج الزراعي من بداية عملية التوريد حتى جني المحصول مع ربط الاقراض بالتسويق التعاوني للحاصلات مع ملازمة الارشاد الزراعي لذلك .

ولارساء العدالة الاجتماعية بين ربوع الريف صدر عام ١٩٦٣ قانون لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين مستهدفا حل جميع المشاكل التي ظهرت في التطبيق منذ تنظيم العلاقة بين أصحاب الارض وزراعتها وفق قانون اصلاح الزراعي وأصبحت الجمعيات بموجبه مكاتب توثيق تتولى اثبات العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر كما تقوم بتحصيل الايجارات المستحقة لحساب الملاك من أعضائها مقابل خصم ٦٪ من هذه المتحصلات .

كما عمدت المؤسسة لتنمية الانتاج الزراعي وزيادة دخل الزراع الى تمويل الجمعيات التعاونية ومساعدتها في القيام بالمشروعات الاقتصادية ، نمشياً مع خطة الدولة في تدعيم الثروة الحيوانية في البلاد التي يوجد ٧٥٪ منها في أيدي صغار الزراع ضمننت خطتها تنفيذ مشروعات تسمين العجول حيث تقوم الجمعيات التعاونية بتوزيعها على أعضائها لمدة ستة أشهر ، والتوسع في تربية أناث البقر والجاموس والعمل على تحسين النسل عن طريق تشجيع الجمعيات المتخصصة في تربية الماشية ، ومشروع تسمين العجول البتلو الذي يهدف الى تحقيق أقصى زيادة رأسية ممكنة في تسمين العجول .

هذا بجانب نشر الصناعات الريفية بالقرى وذلك بتصنيع خامات البيئة المتاحة وكذلك الخامات المتخلفة من المحاصيل الزراعية لتحقيق أكبر فائدة ممكنة من هذه المحاصيل ولتشغيل القوة العاطلة في الريف .

وبعد أن أصبحت الجمعيات التعاونية وسيلة الدولة ، لتنفيذ السياسة الزراعية العامة ، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اتخذت عدة اجراءات منذ عام ١٩٦٨ ، لتطوير التعاون والنهوض به لتحقيق آمال الفلاحين .

* ناقش المجلس الاعلى للتعاون الوضع الجديد بغرض دراسة كل ما يتعلق بالشئون التعاونية ، دراسة فنية وعلمية وعملية ، وتخطيط طريق العمل التعاوني السليم .

* ودعمت المؤسسة التعاونية الزراعية العامة ، وقد ضم مجلس ادارتها .العناصر الشعبية من الفلاحين ، وعناصر الخبرة من التعاونيين .

* وبذلت الجهود لتنظيم سجلات الجمعيات ، وأعيد فحص حساباتها وشكلت اللجان لفحص الطعون التي يتقدم بها الفلاحون معترضين على حساباتهم .

* أعدت برامج التدريب التعاوني ، لاعضاء مجالس ادارة الجمعيات وموظفيها ، لزيادة مقدرتهم على ادارة شئون جمعياتهم وكفاءتهم في تأدية أعمالهم .

* وبلغت على ما ألم بالجمعيات التعاونية من منازعات أفقدتها ثقة الفلاحين ، صدر قانون التعاون الجديد لسنة ١٩٦٩ متضمنا القواعد الكفيلة بشعبية التعاون وتحقيق أهداف التعاون الزراعي ، لتحسين مستوى معيشة الفلاحين ، ورفع مستواهم الاقتصادي بالوسائل الاقتصادية التي تؤديها الجمعيات التعاونية الزراعية ، ولتنمية الانتاج الزراعي .

وقد تم انتخاب مجالس الادارة الجديدة للجمعيات التعاونية الزراعية على مختلف مستوياتهم ، كما تم انتخاب اعضاء مجلس ادارة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي .

هذه هي صورة التعاون الزراعي ، خلال الثمانية عشر عاما الاخيرة بقيادة الزعيم الراحل والذي قال :

« ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتاجي هي منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها » .

وفي يوليو ١٩٥٧ قال الرئيس الراحل :

« لم يترك الملاك الجدد يواجهون مشاكلهم دون عون وانما نص القانون على تكوين جمعيات تعاونية زراعية لمن آلت اليهم الارض وبلغ عدد الجمعيات التي تم تأسيسها ٢٠٦ جمعية وقد حققت هذه الجمعيات التعاونية في العام

الماضى ١٩٥٦ ربحا صافيا قدره ١٩٤٦ر٢٤٠٢ جنيهها هذا عدا أنها أصبحت الآن تملك احتياطات معدة لمشروعات انتاجية واجتماعية قيمتها ٦ مليون جنيهه .

وفى أغسطس ١٩٥٩ قال الرئيس الراحل فى المحلة الكبرى :

« أقيمت الجمعيات التعاونية لغرض تحرير الفلاح من المزاين وتحرير الفلاح من الاستغلال فى بيع محاصيلاته وأقيمت البنوك التعاونية بمساعدة الجمعيات التعاونية وقام البنك التعاونى بمساعدة الجمعيات التعاونية على تمويلهم وعلى تسويق محاصيلاتهم وعلى اعطائهم ما يحتاجون سواء من البنود أو الاسمدة وغيرها وبهذا تحرر الفلاح من كل أنواع الاستغلال .

أمامنا الآن حتى نحقق المجتمع الاشتراكى الديمقراطية التعاونى بالنسبة للريف أن نعمل هذه الجمعيات التعاونية فى جميع أنحاء الجمهورية حتى نحرر الفلاحين جميعا من جميع أنواع الاستغلال وحتى نقوى اقتصاد الفلاح الصغير الذى سيكون معتمدا فقط على نفسه يكون بالتعاون وبالجمعيات التعاونية قد وجد من يعينه على القيام بعمله . وعلينا أن نعتمد أساسا على الجمعيات التعاونية حتى نشعر فعلا أن الفلاح تحرر من جميع أنواع الاستغلال استغلال المزابى فى القرية والاستغلال بجميع أشكاله والاستغلال بجميع معانيه » .

« ان التعاون الزراعى ليس هو مجرد الائتمان
البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن
حدوده حتى عهد قريب وانما الافاق التعاونية
فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة .. انها
تبدأ مع عملية تجميع الاستغلال الزراعى الذى
أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتسائر عملية
التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المزاين
ومن الوسطاء الذين يحصلوا على الجزء الأكبر
من نتائج عمله وتصل به الى الحد الذى يمكنه
من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية
لزيادة الانتاج ثم هى معه حتى التسويق الذى
يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العادلة
تعويضاً عن عمله وجهده وكده المتواصل » *

« من الميثاق »

الائتمانات الزراعية

إذا كان الائتمان الزراعي يعتبر من مقومات الانتاج الزراعي فانه في هذه زعيمنا الخالد قد أصبح انسانيا في أسلوبه ، ذلك فضلا عن اثره ودوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للزراع والتي تفي تطبيق الائتمان الزراعي بهذا المفهوم بحث المشاكل التي تعوق حركته وتؤثر على فاعليته بالنسبة للزراع ، وقد تلخصت المشاكل في ارتباط حسابات الزراع وفي تراكم المديونيات المتأخرة عليهم وفي عدم استقرار نظام التسعير والتعاوني للمحاصيل الزراعية باعتبار ان مؤسسة الائتمان الزراعي هي التي تتحمل العبء الأكبر في تنفيذه .

وهنا يجدر بنا أن نلقى نظرة مقارنة بين الائتمان قبل الثورة وبعدها
وما قدمته في هذا السبيل من انجازات .

الائتمان قبل الثورة :

ولقد كان تمويل القطاع الزراعي باحتياجاته الزراعية قبل انشاء بنك التسليف في عام ١٩٣١ يتم بواسطة فئة من التجار والمرايين وهم من ملاك الاراضي يقرضون الزراع نظير فائدة باهظة وبشروط قاسية وقد أدى هذا الى انتقال كاهل المدينين وضعف الانتاج وتعدد الملكية .

وعندئذ رأت الحكومة ضرورة انشاء مصرف يتولى الاقراض الزراعي وتيسير تقديم الاحتياجات الزراعية بأيسر الشروط فكان انشاء بنك التسليف الزراعي المصري وسار البنك في تقديم خدماته للقطاع الزراعي مساندا للحركة التعاونية عن طريق التيسيرات الائتمانية التي خصها بها فزاد عدد الجمعيات التعاونية من ٥١١ جمعية عام ١٩٣٠ الى ١٥٥٠ جمعية عام ١٩٤٤ .

وكان الائتمان الزراعي قبل عام ١٩٥٢ يتخذ الملكية أساسا للمضمان. فقتصرت خدمات البنك على الملاك وحرّم منها المستأجرون بغير ضمان من ملاك الأرض وتميز بذلك باقتصار مميزات على طائفة معينة من كبار الملاك وإن كان في ظاهره في شكل تعاوني إلا أنه في حقيقته تعامل فردي بجانب شعور صغار الفلاحين بعجزهم وعدم مقدرتهم الحصول على حاجتهم من الخدمات اللازمة لزراعتهم لبعده المسافة بين القرية والبنك في المركز من جهة وإلى صعوبات اجراءات الاقتراض من جهة أخرى .

الائتمان بعد الثورة :

وما أن قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الخالد جمال عبد الناصر حتى كانت بداية سياسة ائتمانية اشتراكية جديدة ونهاية سياسة قامت في إطار رأسمالي . . إذ طالما أن الائتمان الزراعي يؤدي دورا هاما في تنمية الانتاج الزراعي وزيادته وتحسين أساليبه ورفع مستواه وأنه كلما اتسعت وسائله باليسر والمرونة وكلما أحكمت حلقاته واقترب من الزارع كلما حقق أهدافه في التنمية وزيادة الانتاج وزيادة دخل الزارع ورفع مستواهم .

ولذا حظى الائتمان الزراعي في العهد الناصري بدفعات ثورية قوية في مختلف نواحي نشاطه وأغراضه فتطور أسلوبه منذ عام ١٩٥٧ من الصورة الفردية إلى التعاونية لكافة المزارعين من ملاك ومستأجرين وكان سبيله في ذلك الجمعيات التعاونية معتمدة على كفاية الانتاج في الضمان بعد أن كانت الأرض هي الضمان إذا كان مالكا أو ضمان من مالك الأرض إن كان المقترض مستأجرا .

وهذا الأسلوب يستند إلى مبادئ اشتراكية تعاونية يأتي في مقدمتها عنصر تعامل بنوك التسليف على الجمعيات التعاونية الزراعية ، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمستأجرين الذين لا تتجاوز حيازتهم ٣٠ فدانا بضمان المحصول دون التمسك بضمان الأرض ، وصرف القروض العينية والنقدية إلى الزارع في قراهم بغير حاجة إلى انتقالهم لوحدة البنك في المراكز والمدن مع إعطاء البنك نوعا من الاشراف لضمان تنفيذ هذه السياسة ، بجانب العمل على تدعيم الجمعيات التعاونية واستكمال مقوماتها الذاتية بتكوين مجالس إدارة على أسس اشتراكية تحقيقا لقول الميثاق :

« إن التعاون الزراعي ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذي لم يخرج عن حدوده في عهد قريب وإنما الآفاق التعاونية تمتد إلى جبهة واسعة . . إنها تبدأ مع عملية الاستغلال الزراعي الذي أثبتت التجارب نجاحه الكبير وتساير عمليات التمويل التي تحمي الفلاح وتحرره من المزاين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من نتاج عمله ، وتصل به إلى الحد الذي يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج ثم هي معه حتى التسويق الذي يمكن الفلاح

من الحصول على الفائدة العادلة تعويضاً لعمله وجهده وكده المتواصل » •

وكان لاتساع نشاط بنك الائتمان الزراعى والتعاون وتنشعبه وانتقال هذا النشاط الى القرى أن أدخلت تعديلات جوهرية على نظام البنك فأصبح يقوم على أساس مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ بما يساير قيام نظام الحكم المحلى ، فتقرر فى عام ١٩٦٤ •• تحويل البنك الرئيسى الى مؤسسة وفروعه فى المحافظات الى شركات تتبعه تدار اداة مستقلة تتمشى مع ظروف كل محافظة بما يساعد على الاستجابة الى رغبات الزراع ومواجهة احتياجاتهم الزراعيه تحقيقاً لفائدتهم من ناحية والانتاج الزراعى من ناحية أخرى •

وظائف المؤسسة :

وتحددت وظائف مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى فى رسم سياسة الائتمان الزراعى ووضع قواعد منح القروض وتحويلها فى حدود السياسة العامة للدولة ، وتمويل الائتمان وامداد بنوك التسليف بالمحافظات بالتمويل اللازم لها ، وتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى من مصادر الانتاج المحلى وبالاتيراد وامداد بنوك التسليف بالكميات التى تلزمها منها فى حدود الخطة المقررة هذا بجانب توفير مستلزمات الانتاج الحيوانى وتنفيذ سياسة توزيعها ومتابعتها وحل مشاكلها • كما تقوم المؤسسة بالتمويل التعاونى للمحاصيل الزراعية وشراء المحصولات التموينية لحساب وزارة التموين وتنفيذ برامج تسليم هذه المواد علاوة على صيانة المحصولات المودعة بالشون والصوامع من الاصابات الحشرية ، كما تقوم المؤسسة بتنفيذ ما تكلفها به الدولة من أعمال وخدمات أخرى تتصل بهذه الاغراض •

أما الشركات فتقوم على وجه الخصوص بعمليات التسليف المختلفة وهو التسليف لاجل قصير والتسليف لاجل متوسط والتسليف لآجال طويلة ، وتمويل المشروعات التى تعمل لمنفعة الزراعة أو النهوض بالثروة الحيوانية ، أو الاسهام فى انشائها ، وبيع الاسمدة والبذور وكافة مستلزمات الزراعة نقدا للجمعيات التعاونية والهيئات ، والقيام بجميع الاعمال المصرفية للجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها وقبول الودائع والمدخرات منها بين أعضائها بجانب الاسهام فى الشركات أو الهيئات التى لاغراضها نشاط بالبنك •

وعموماً تقوم بنوك التسليف الزراعى والتعاونى بالمحافظات بكل ما يتصل بالذات أو بالواسطة بالائتمان الزراعى والتعاونى وخدمة الاقتصاد الزراعى فى حدود السياسة التى تخططها المؤسسة كما تؤدي ما تكلف به من أعمال وخدمات تتصل بهذه الاغراض •

وكان نتيجة هذا التطور ان زاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث انتشرت فى جميع القرى فارتفعت فى عام ١٩٦١ الى ٤٠٣٣ جمعية بنسبة قدرها ٨٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٥٧ ، ثم الى ٤٣٧٠ جمعية عام ١٩٧٠ •

أما القروض قصيرة الاجل فارتفعت من حوالى ١٦ مليون جنيه عام

١٩٥٦ الى نحو ٧٦ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ مقابل ٢١٦ مليون جنيه عام ١٩٣٢ ، كما اتسعت المساحة المخلومة بالقروض من نحو ١٩٧ ألف فدان عام ١٩٣٢ الى حوالى ٢ مليون فدان عام ١٩٦٨/٦٧ فى الوقت الذى كانت فيه ١٤ مليون فدان عام ١٩٥٢ .

واذا نظرنا الى أنواع القروض قصيرة الاجل نجد أن قروض تجهيز المحصولات لتسويقها لم يصرف بنك التسليف منها شيئا من عام ٣٢ - ١٩٥٢ بينما بلغ المنصرف منها نحو ٢٣٠ ألف جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ ، ذلك أنه لم يكن تسويق المحصولات الزراعية يحظى باهتمام كبير من جانب الدولة قبل الثورة ، وخاصة قبل صدور قوانين اصلاح الزراعى .

أما القروض برهن المحصولات ، فقد بلغت فى عام ١٩٥٢ نحو ٢ مليون جنيه ثم وصلت فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ٣ مليون جنيه ، ثم أخذت فى التناقص السريع فلم يصرف منها أى شىء عام ١٩٦٨/٦٧ ، نظرا لتطبيق نظام التسويق التعاونى من ناحية ، ولشراء الحكومة محاصيل الحبوب الغذائية بأسعار مناسبة من ناحية أخرى ، فلم يصبح هناك حاجة تضطر الزراعى الى رهن محاصيلهم .

كما أن قروض تنمية الثروة الحيوانية ، لم تظهر من عام ١٩٣٢ - ١٩٥٢ وبلغ المنصرف منها لهذا الغرض نحو ١٤٣ ألف جنيه عام ١٩٦٢/٦١ ، وأخذت فى الزيادة المتدرجة لتصل الى نحو ٢١٣ مليون جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ ، كما أن قروض تطهير المصارف لم تعرف من عام ١٩٣٢ - ١٩٥٢ وبلغ المنصرف منها عام ١٩٦٣/٦٢ نحو ١٦ ألف جنيه ، أخذت فى الزيادة لتصل الى نحو ٣١٨ ألف جنيه عام ١٩٦٧/٦٦ ، ثم هبطت الى ١٢١ ألف جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ ، وذلك أن تلك القروض مرتبطة بحاجة المصارف الى التطهير من عام لآخر .

أما قروض ميكنة الزراعة ، فقد بدأ بنك التسليف يقدم ذلك النوع من القروض عام ١٩٦٢/٦١ ، عندما بدأ يكثر استخدام الآلات الزراعية .

وبالنسبة لقروض الجمعيات التعاونية الزراعية ، فلم تحصل الجمعيات التعاونية على أى قروض منها بصفتها أشخاص معنوية من عام ١٩٣٢ - ١٩٥٢ ، بينما بلغت ما حصلت عليه منها عام ١٩٦٨/٦٧ - ١٩٣٤ مليون جنيه .

والنوع الثانى من القروض ، وهى القروض المتوسطة الاجل ، فقد بلغت ٢٢٣ مليون جنيه عام ١٩٦٨/٦٧ ، مقابل ١٢٠ ألف جنيه عام ١٩٥٢ و ٣٦ ألف جنيه عام ١٩٣٢ . كما نهت العضوية بنسبة ١٨١٪ ، اذ ارتفع عدد الاعضاء الى ٣ مليون عام ١٩٧٠ .

كما زادت قيمة القروض القصيرة الاجل الممنوحة ، فبلغت نحو ٣٣ مليون جنيه عام ١٩٦١ ، ثم الى ٧٣ مليون جنيه عام ١٩٦٨ ، واتسعت الرقعة الزراعية المخلومة بالقروض فوصلت حوالى ٣/٥ مليون فدان .

بنك القرية :

وعلى اثر التوسع فى الائتمان الزراعى والتعاونى وتضخم حجم العمل دعت الحاجة الى دعم الجهاز المالى للجمعيات التعاونية مع ضمان وصول الخدمات الائتمانية وانسيابها فى سهولة ويسر .

فبدأت فكرة بنك القرية والذي يعتبر الجهاز المالى الذى يدير التمويل الذاتى والخارجى ويشرف على توظيف الاموال باقراضها والاستثمارها وتحصيلها وتنمية الودائع والمدخرات اذ يقوم هذا البنك بتوزيع السلف العينية والنقدية على اساس المساحات المنزرعة والمقررات الموضوعة وتحصيل السلف المستحقة من الزراع وضبط حسابات الاعضاء وتسجيل جميع العمليات المالية واعداد الحسابات الختامية ورقابة العضوية والتأكد من عضوية جميع الزراع فى الجمعية وحث الاعضاء على زيادة رأس مال الجمعية هذا بجانب انشاء صندوق توفير يودع فيه الاعضاء مداخراتهم بفائدة مناسبة وبذلك يمكن اخراج الاموال الجبسة الى مجال الاستثمار وتنمية اقتصاديات القرية .

ولقد نجح هذا النظام التمويلي فى تجربته ببعض جمعيات اصلاح الزراعى مما شجع على اعادة التجربة موسعة فى محافظة القليوبية فى ١٠١ جمعية تعاونية لا يقل زمام كل منها عن ١٥٠٠ فدان ويدير بنك القرية مجلس ادارة يرأسه رئيس مجلس ادارة الجمعية .

ولم تقف نتائج تلك السياسة الائتمانية الاشتراكية وتطوير اسلوب الائتمان عند هذا الحد بل اخذت نى الاضطراد فبلغ المجموع الكلى للقروض المنصرفة عام ١٩٦٦/٦٥ نحو ٧٩ مليون جنيه مقابل نحو ١٦ مليون جنيه فقط عام ١٩٥٢ . كما انكششت القروض المنصرفة لتجهيز المحصولات المتسويق والقروض برهن الحاصلات نتيجة لتطبيق نظام التسويق التعاونى والتوسع فى الحاصلات المسوقة فأصبحت الحاجة الى مثل هذه القروض غير ماسة هذا بجانب زيادة قروض الثروة الحيوانية زيادة واضحة فقد اقبل كثير من الزراع على تربية الماشية للحصول على دخل اضافى من اللحم واللبن ومنتجاته بل وظهرت جمعيات تعاونية متخصصة فى تربية الماشية وتسويقها . وفى منتجات الالبان يتضح ذلك اذا ما علمنا أنه فى عام ١٩٥٢ لم يصرف البنك أى قرض لهذا الغرض فى الوقت الذى وصلت فيه قيمة القروض الى ٢٠٨ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ ارتفعت الى نحو ٣ مليون جنيه عام ١٩٦٦/٦٥ .

وضمامنا لاستخدام القروض المنصرفة فى الغرض المخصصة له الا وهو زيادة الانتاج الزراعى والنهوض به فقد قامت سياسة الائتمان الجديدة على تقديم الجزء الاكبر من القروض الزراعية على هيئة مواد عينية فى شكل بذور منتقاء واسمدة ومبيدات مع تقييد القروض النقدية وقصرها على ما تدعو اليه الحاجة الحقيقية وفى هذا ضمان لمقاومة انفاق القروض على النواحي الاستهلاكية

نذره على استخدام اجود مستلزمات الانتاج وهذا بدوره يحقق هدف زيادة الانتاج وتنمية دخل الفلاح .

و ضمانا لحسن استخدام قروض الزراعات النقدية فانها تصرف مجزأة وفقا للحاجات الحقيقية للزراعة .

اما بالنسبة لتحصيل القروض فتسير سياسة البنوك في عهدها الجديد على تحصيل المنصرف منها لزراعة محصول ما من بيع هذا المحصول بحيث لا يتأخر السداد تجنباً لتراكم المديونيات على الزراع مما يكون له الاثر البين على انسياب الائتمان فيترتب عليه عدم حصول الزراع على كفايتهم من الاموال سواء منهم المتأخرون أو الموظبون .

ولقد كان نتيجة لهذه السياسة في صرف قروض الائتمان انه قلت جملة المنصرف منها في السنوات الاخيرة بما اتاح للزراع تسديد مديونياتهم وللحكومة تحصيل الاموال في يسر ودون ارهاق للفلاحين .

ولقد كان نتيجة التوسع في منح القروض الائتمانية في عهد الثورة بعدما أدخلته على أسلوب الائتمان من تطوير وتيسير صرفها لصغار الزراع أن وجد الفلاحون لظروف اقتصادية كثيرة أنفسهم غير قادرين على الوفاء بسداد مديونياتهم الامر الذي بدأ يشكل صعوبة في سيولة الائتمان ولما كان الائتمان في النظام الاشتراكي أصبح وظيفة اجتماعية بجانب صفته الاقتصادية فقد خطت حكومة الثورة خطوة نحو التيسير على الزراع في صرف القروض ، فقرر مجلس الوزراء في نهاية عام ١٩٦٤ أن يتم تقديم الائتمان العيني لجميع الزراعات ولاى حائز دون أبة قيود طالما كانت حيازته ضمن الزراعات المقررة في الحصر الذى تعده الجمعيات التعاونية وأن يقتصر الائتمان النقدى على المزارع الذى قام بالوفاء بجميع التزاماته في السنة الزراعية ١٩٦٤/٦٣ وما يكون مستحقا عليه من أقساط أخرى .

وتوالى تيسير اللولة على الزراع في سبيل سداد مديونياتهم مرة أخرى فقرر مجلس الوزراء برئاسة قائد الثورة الراحل في عام ١٩٦٩ تقسيط المتأخرات حتى نهاية ١٩٦٨ على ١٠ سنوات مع صرف مستلزمات الانتاج العينية والسلف النقدية لمن يسدد ما يوازي السلف المستحقة لعام ١٩٦٨ ، أما من يسدد ما يوازي نصف هذه المستحقات فتصرف له السلف العينية فقط دون السلف النقدية ويحرم المزارع المماطل ومن اعتاد تهريب محصولاته الخاضعة لنظام التسويق من التعامل في كافة السلف .

التسويق التعاوني للحاصلات الزراعية :

لما كان أى نظام ائتمان زراعى جيد يهدف الى مساعدة الزراع على انتاج المزيد من المحصولات وتحسين نوعها بزيادة دخلهم ويرتفع مستوى معيشتهم مما يمتد اثره الى الدخل القومى فقد كان ربط نظام الائتمان بنظام تسويق جيد هو من اضم الاسمى لحماية الزراع وتمكينهم من جنى ثمرة جهودهم ، فعمل بنك التسليف الزراعى والتعاونى ثم مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى وبنوكها على تشجيع وتمويل النشاط

التسويق الذى ازداد واكتسب صفة تعاونية فى ظل حكومة الثورة واتباع خطها التعاونى الاشتراكى .

ولقد بدأ بالتسويق التعاونى للقطن بحسبانه أهم محصول نقدي وحققت الجمعيات التعاونية المنتفعي الاصلاح الزراعى نجاحا ملموسا ، فباعته فى موسم ١٩٥٣/٥٢ نحو ٢٣٧ ألف قنطار ، زادت الى ٦٣٧ ألف قنطار عام ١٩٦٣ .

وفى عام ١٩٦٢ ، كانت الخطوة الاولى فى سبيل التسويق التعاونى حيث تقرر بيع المحصول فى محافظة واحدة الى مؤسسة القطن مباشرة دون تدخل التجار . وفى عام ١٩٦٣ امتد التسويق الى محافظات أخرى ، وفق خطة جديدة بمقتضاها يعد بنك التسليف مراكز تجميع فى القرى يسلم اليها الزراع محصولهم وتصرف لهم دفعه أولى من الثمن ، ثم يستوفون باقى الثمن بعد فرز القطن فى المحالج ، وفى عام ١٩٦٤ اتبع نظام موحده لتسويق القطن فى المحافظات الاخرى فى عام ١٩٦٥ حتى شمل البلاد كلها . ويتلخص الهيكل الاساسى لاسلوب التسويق التعاونى فيما يلى :

✱ اعداد مراكز تجميع قريبة من القرى وواقعة على طرق صالحة للنقل ، وتتولى بنوك التسليف اعداد تلك المراكز وامدادها بالموظفين والادوات والمطبوعات اللازمة .

✱ يحصل المنتج على جزء من الثمن عند التوريد ، ثم يصرف له الباقي بعد الفرز وتحديد الرتبة التى يجرى على أساسها حساب الثمن ، ويراعى أن يحصل المنتج على مستحقاته فى أقرب وقت بعد أن يخصم منها المطلوب منه لبنك التسليف والاموال المقررة .

✱ تشتري شركات القطن المحصول لتصديره أو لبيعه للمغازل المحلية . وتلك الاسس ما زالت متبعة مع تعديلات توالى ادخالها عليه سدا للشغرات التى تظهر عند التطبيق وتذليلا للصعوبات والعوائق الاجرائية حتى ينفق النظام وصالح الزراع ، وهو بالتالى صالح الدولة .

وفى هذا الصدد يقول الزعيم الخالد فى افتتاح مجلس الامة فى نوفمبر ١٩٦٤ :

« التسويق التعاونى فى السنة الاولى حصلت مشاكل وفيه ناس راحت بائت عند المحالج ، وفيه فلاحين كل فلاح قعد بقطنه ٤ أيام علشان يسلمه وفيه ناس اتاخذ منها القطن برتب أقل من الرتب الموجودة وحصل الكلام فى السنة دى .. السؤال لغاية دولوقت قدامى أن العملية احسن بكثير من السنة اللى فاتت وأنتم محتكين بالفلاحين أكثر منى وأكثر من الحكومة وتقدرؤا تعرفؤا هل فعلا التسويق التعاونى ماشى صح ولا فيه غلط هل ممكن نصلح أو نسهل الامور أكثر للفلاح .. حتى لا يتعب الفلاحين من عملية التسويق التعاونى .. هل المميزات اللى خدوها من التسويق التعاونى احسن من المميزات

الى كان يأخذها أيام ما كان مع التاجر الوسيط . . . وانتم باعتباركم السلطة الشعبية تستطيعوا انكم تفتحوا هذه المواضع بحيث ان احنا نوصل الى الكمال لان طبعنا نجد فيه وزير الزراعة ووزير الاصلاح الزراعي وبعدين وكيل الوزارة والمدير العام والباشكاتب وبعدين امين المخزن وبعدين الجمعيات التعاونية انت تروح وتحتك بالفلاح تعرف هذا الكلام وبهذا عليكم واجب كبير ان تتولوا فعلا عملية التوجيه في هذه النواحي . . . مش معنى هذا أبدا ان احنا نجد مشاكل التسويق التعاوني ان التسويق التعاوني غلط لان ما هو الهدف من التسويق التعاوني ؟ . . . الهدف اننى أمنع عن الفلاح الاستغلال . . . الهدف اننى أخذ منه بضاعته ونتاجه . . . الهدف تحسين حال المنتج وتحسين حال الفلاح . . . اذن التسويق التعاوني على هذا الاساس حاجة سليمة اذا حصل خطأ فى التطبيق يسرنا جدا ان نمنحنا نقوم هذا الخطأ . . . »

وبعد امتد نظام التسويق الذى أصبح تعاونيا يتم عن طريق الجمعيات التعاونية وتمويله مؤسسة الائتمان الزراعي وبنوكها الى محصولات أخرى تدريجيا بتوالى الاعوام ، فارتفع من ثلاث محصولات ، هي القطن والبصل والبلح عام ١٩٦٤/٦٣ ، ليشمل أحد عشر محصولا عام ١٩٦٧/٦٦ ، حيث شمل بجانب الثلاث محصولات الاولى الثوم - القمح - الارز - الكتان - السمسم - الفول السودانى - العدس - الفول البلدى .

ولا شك ان التسويق التعاوني يعين على استقرار السوق من ناحية اثمان محصولات ومدى الكميات التى تطرح للبيع مما يمكن الجهات المعنية من تنظيم التوزيع بحيث تبقى السلع الزراعية معروضة فى الاسواق للمستهلكين على مدار السنة تقريبا بأسعار مستقرة هذا بجانب معرفة الفائض الذى يمكن تصديره .

وعموما فان التسويق التعاوني يعمل على تسهيل سداد القروض لانه يزيد من دخل المزارع وينظمه فيزيد قدرته على السداد فيخلصه من مديونيته فلا تتراكم بدرجة قد تجرمه من التعامل مع بنك التسليف .

لقد حفلت أوجه نشاط المؤسسة بكثير من الانطلاقات الهادفة لزيادة الانتاج الزراعي وتنميته وتدعيم الجمعيات التعاونية والتيسير على أعضائها فى مجالات الائتمان وتوفير مستلزمات الانتاج وتسويق الحاصلات فقد راصلت نشاطها فى خدمة الزراع وجمعياتهم التعاونية ناهضة باعباء تمويل الانتاج الزراعي ومدعمة لثقة الزراع فى حساباتهم ومحركة لجميع الاجهزة لخدمة القاعدة العريضة حتى تنساب الخدمة فى يسر دون مشاكل وفى سهوله دون احتناقات ، فكان ان حققت فى عام ١٩٦٩ الكثير من الانجازات مواصله بذلك الطريق الذى بدأته فى عام ١٩٦٧ تحقيقا للشعار الذى رفعته الا وهو راحة الزراع .

فحظى الزراع خلال عام ١٩٦٩ بعدد من التسهيلات والتيسيرات التى

خففت من أعباء السداد عليهم ويسرت لهم سداد مديونياتهم على آجال مناسبة مع مراجعة مديونياتهم وتنقيتها من بعض الإضافات فضلا عن حوافز لسداد كامل المديونية الى جانب تيسير شروط التعامل بما يكفل انسياب خدمة الائتمان لتخدم الانتاج الزراعى دون اغراق يثقل المديونية أو تقصير يؤثر على التنمية .

فقامت المؤسسة بوضع برنامج محكم لضبط حسابات الزراعة ومراجعة مديونياتهم حيث تم ضبط ومراجعة مديونيات نحو ٢.٦ مليون حائز تسلم كل منهم كشفا بمعاملاته .

ولاول مرة أصبحت البطاقة الزراعية هى سند المحاسبة واداة التعامل فى مستلزمات الانتاج والائتمان فتوفرت عناصر الثقة بين الزراعة وبنك التسليف .

وفى سبيل تنقية مديونيات الزراعة رفع من حساباتهم فرق السعر المضاعف لفوارغ التسويق المتخلفة لدى الزراعة وكذلك غرامات عدم توريد حاصلات التسويق وباقى ثمن الرشاشات وأجر مشال مستلزمات الانتاج وبلغ مجموع تلك المبالغ نحو ١٥ مليون جنيه .

كما تقرر خصم نسبة ٢٠٪ من رصيد المتأخرات المقسطة على الزراعة اذا راغب المزارع المدين فى سدادها دفعه واحدة تشجيعا له على السداد ، و ٢٥٪ فى محافظتى سوهاج وقنا هذا بجانب تقسيط أرصدة المتأخرات حتى نهاية ديسمبر ١٩٦٨ على ١٠ سنوات بحد أدنى جنيهاً للفدان وبدون فوائد مدة التقسيط تنفيذا لقرار مجلس الوزراء فى منتصف ابريل عام ١٩٦٩ ، وتبلغ قيمة المديونيات المقسطة ٥٩ مليون جنيه ، حصل القسط الاول بنسبة ٩٠٪ .

ولقد شهد عام ١٩٦٩ تعديلات ذات شأن فى نظام التسويق لمحصول القطن تهدف الى سد الثغرات والتيسير على المنتجين وتلافى الصعوبات التى واجهها الزراعة فى الاعوام السابقة ووضع نظام مستقر يضمن التسويق الكامل بين جميع الاجهزة المشتركة والمسئولة عن تنفيذه . فأصبح للمنتج أن يبيع قطنه عن طريق التوريد لمراكز التجميع أو بالتخزين فى المخازن الخاصة فى حدود ٣٠ قنطار على الاقل والبيع مباشرة لشركة التصدير المختصة من المخازن وأصبح تقييم القطن فى كافة المراحل مقصورا على هيئة التحكم واختبارات القطن فيها عدا حالات البيع المباشر وحماية لمصالح المنتجين يدفع لهم كمقدم ثمن أربعة جنيهاً عن كل قنطار طويل الثيلة وثلاثة جنيهاً عن القنطار من باقى الاصناف بصرف النظر عن مقدار المديونية على أن يصرف باقى الثمن خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ الانتهاء من تقييم القطن أو ٢٠ يوما من تاريخ توريده لمراكز التجميع . ولا يجوز أن يتعدى المحصل لساب الاموال الاميريه وملحقاتها عن ١٥ جنيهاً عن الفدان .

وتيسيرا على الزراعة زادت مراكز التجميع من ١٠٨٥ مركز عام ١٩٦٩/٦٨ الى ١٧٠٠ مركز عام ١٩٧٠/٦٩ . ولقد ارتفعت الكميات

المسوقة من نحو ٦ مليون قنطار عام ١٩٦٨/٦٧ الى نحو ٧ مليون قنطار عام ١٩٦٩/٦٨ ثم الى نحو ٨ مليون قنطار عام ١٩٧٠/٦٩ وبلغ متوسط صافى المنصرف للزراع عن القنطار الواحد ١٠ر٨ جنيهاً عام ١٩٧٠/٦٩ مقابل ٩ر٩ جنيه عام ١٩٦٩/٦٨ .

وبلغت الكميات المسوقة من الارز عام ١٩٧٠/٦٩ نحو ١ر٠٨ مليون طناً مقابل ١ر٠٧ مليون طن عام ١٩٦٩/٦٨ ، ٧١١ ألف طن عام ١٩٦٨/٦٧ وكان متوسط صافى المنصرف للزراع ١٩ر٣ جنيهاً للطن عام ١٩٧٠/٦٩ مقابل ١٩ر٢ جنيهاً عام ١٩٦٩/٦٨ .

كما تولت المؤسسة وبنوكها تسويق الفول السوداني وبلغ المسوق منه فى عام ١٩٦٩ نحو ٣٠٢ ألف أردب ، كما بلغت الكميات المسوقة من البصل نحو ١٢٣ ألف طن .

هذا بجانب باقى المحاصيل الخاضعة للتسويق أو التى تشتترى لحساب وزارة التموين وأهمها القمح .

ولقد كان لتطبيق النظام الجديد للتسويق التعاونى اثره الواضح فى سهولة انسياب المحاصيل المسوقة وسرعة سداد ائتمانها مع دقة المحاسبة مع جميع الاطراف المشتركة فى مختلف عملياته ذلك ما تحقق بالنسبة لموسم تسويق ١٩٦٩ وليس معنى هذا الوصول الى نظام أمثل بل ان النظام الذى اتبع قد وضح من الرغبة فى احكام بعض الثغرات التى أمكن التغلب على الكثير منها فى الموسم الحالى .

سياسة الائتمان المستقبلية :

وتهدف سياسة الائتمان المستقبلية الى زيادة خدمة الزراع بما يكفل لهم المزيد من السهولة والراحة والشعور بالثقة بالاضافة الى ما سبق اتخاذه من خطوات .

ولذا فان الدولة تبذل عنايتها للارتفاع بكافة الاجهزة العاملة فى الجمعيات التعاونية وفى بنوك التسليف وفروعها وكافة منشأتها عن طريق التدريب الدائم والتفتيش والتوجيه والمتابعة وبحث شكاوى الزراع وتأكيد ضبط حساباتهم بموالات مراجعة البطاقات الزراعية على حسابات الزراع لدى الجمعيات التعاونية علاوة على تتبع الخلافات فى ضوء المستندات الاصلية . . هذا بجانب بذل الجهود فى ضبط ميزانيات الجمعيات التعاونية والتي تمت لأول مرة عام ١٩٦٩ وتنقيه حساباتها الجارية أسوة بما اتبع فى حسابات الزراع توطئة التهيئة هذه الجمعيات لتحمل مسئولية حسابات أعضائها تنفيذاً لقانون التعاون الجديد .

وسوف تتسم المرحلة التعاونية القادمة بمزيد من توكيد شخصية الجمعيات التعاونية الزراعية وتدعيمها لقوماتها وقدرتها بفضل التعاون الكامل بين الاجهزة المعنية وخاصة الاتحاد التعاونى العام باعتباره قمة الحركة التعاونية .

« ان كفاية الفلاح المصرى على امتداد تاريخ
طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة قد
وصلت في قدرتها على استغلال الارض الى حد
متقدم خصوصا اذا ما اتاحت له فرصة
للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة » +
(من الميثاق)

الارشاد الزراعى والتدريب والاعلام

تعتبر الزراعة ولا جدال صناعة
التاريخ والحضارات فهي حياة اسنقرار
وانتاج تتيح لمجتمعاتها النمو والارتقاء...
ولعل المثل الواضح لذلك .. مصرنا
العزيزة فهي اعظم البلاد تاريخيا
واروعها حضارة اذ قامت وازدهرت على
الزراعة .

والزراعة علم وفن .. علم يقوم على اساس من البحث العلمى والتطبيق
التكنولوجى ، وفن يحتاج الى خبرة الفنان وذوقه .. ولذا فهي لا تلقى جامدة
عند حد تسير التقدم العلمى وتستفيد من كل مستحدث فى هذا المجال
تحقيقا للتنمية الزراعية وزيادة الانتاج .

وسبيل الجمهورية العربية فى اىصال نتائج البحوث العلمية والتطبيقات
التجريبية من العامل الى القاعدة العريضة الكادحة فى الحقول والى القائمين
على شئون الزراعة على مختلف مستوياتهم الثقافية ، هي أجهزة الارشاد
الزراعى بوسائله المختلفة والثقافة الزراعية من معارض وتحرير ونشر .

الارشاد الزراعى

والارشاد الزراعى الخدمة عامة ونوع من التعليم خارج فصول الدراسة
هدفها اىصال آخر نتائج البحوث الزراعية بالوزارة وما يدعو اليه الاقتصاد
الزراعى والحديث للفلاحين ، مما يؤدى بعد تطبيقها فى حقولهم الى تحسين
فى الانتاج وزيادة فى الدخل وارتفاع فى مستوى المعيشة .

ولقد عاش الفلاح المصرى ازمة طويلة يجتر مشاكله دون ان يجد من
يعاونه فى حلها او تجد الاساليب الزراعية الحديثة الى عمله سبيلا حتى كانت
ثورة يوليو المباركة التى قامت بالفلاح ومن اجله .. ورات ما يحيط به من
مشكلات وتخلف فى انتاجه الزراعى ، فعملت على الاخذ بيده لرفع كفاءته
الانتاجية ، واتخذت من أسلوب الارشاد الزراعى وسيلة فصدر فى نوفمبر
من عام ١٩٥٣ القرار الوزارى بانشاء الخدمة الارشادية ، ومنذ ذلك التاريخ
عرف الارشاد الزراعى سبيله الى الزراعة بهدف الوصول الى اقصى حد من
الكفاءة الانتاجية للاراضى الزراعية بارشاد جميع الفلاحين وتوعيتهم فى
مختلف المجالات الزراعية وفق أحدث نتائج البحوث الزراعية .

وتطوير الارشاد التطبيقى عن طريق التوسع فى مشروع القرى

الارشادية ، وتخطيط ووضع البرامج الارشادية المختلفه بتنظيم الاجتماعات والزيارات والندوات على مختلف المستويات مستخدما فى ذلك جميع وسائل الاعلام واجراء البحوث اللازمة لتقييم ومتابعة أعمال الارشاد ودراسة العوامل التى تساعد على زيادة دخل الاسر الريفية بتعليم أفرادها وخاصة المرأة الريفية لاستغلال الموارد المتاحة محليا وتنظيم انتاجها .

ويسلك الارشاد الزراعى فى تحقيق اهدافه وسائل عدة تاتى فى مقدمتها :

الوحدات الزراعية . . هدفها رفع مستوى الانتاج الزراعى والحيوانى ونشر الصناعات الريفية المحلية والعناية بتربية الحيوان وتقديم المعونة الفنية للجمعيات التعاونية الزراعية ولكن حتى عام ١٩٤٨ لم ينشأ غير ٦٢ وحدة كاملة الحقل والمبنى فى بعض مراكز الجمهورية ، ولقد بلغ عددها فى خطة مضاعفة الدخل القومى فى عهد ناصر الى ١١٢ وحدة وينتظر استكمال عددها ليصبح فى كل مركز وحدة .

الحقول النموذجية . . وتستخدم كحقل ارشادى يدعى الفلاحون لمشاهدة ما يجرى فيه من الوسائل الارشادية الحديثة كما يستخدم جزء منه لأجراء تجارب وبحوث وزارة الزراعة حتى تكون نتائجها مطابقة لاحتياجات المناطق المختلفه بالجمهورية قبل التوسع فى تطبيقها .

المجالس الاستشارية للوحدات الزراعية . . ومهمتها هى معاونة الوحدة الزراعية فى أداء رسالتها والبحث فى مشاكل الزراعة والانتاج الحيوانى وتقديم التقارير والملاحظات والمقترحات للوزارة لآخذها فى الاعتبار عند وضع السياسة الزراعية بجانب المساعدة فى نشر ارشادات وزارة الزراعة ومعاونتها فى مكافحة الآفات والدواجن .

ولزيادة وتوسيع قاعدة الارشاد الزراعى وتكوين مجتمع ريفى يسعى لتحقيق فائده بنفسه مستقبلا وأكثر تحملا لمسئوليته صدر قرار وزارى عام ١٩٦٧ بتشكيل اتحادات المجالس الاستشارية بالمحافظات لتخطيط برامج ومشروعات المجالس الزراعيه بالمحافظة على ضوء احتياجات البيئة وله أن يقيم مشروعات موحدة بدائرة المحافظة التى يمثلها .

الحملات الارشادية على مختلف المستويات ، القرى والمراكز والمحافظات . وذلك فى المواسم المختلفه لارشاد الزراع يتحدث فيها الاخصائيون من أقسام البحوث عن العمليات الزراعية بما يناسب الاقليم .

تدريب القادة المحليين على العمليات الزراعية الهامة التى تجرى بالحقول الارشادية وزيارة مزارع وزارة الزراعة ومحطات البحوث بقصد تعريف الزراع على الاعمال الجارية بهذه المزارع والطرق المحسنة التى تطبقها وطريقة تنفيذها . . حيث يقومون بتنفيذها بعد ذلك فى حقولهم بارشاد المرشدين الزراعيين .

الحقول الارشادية الاهلية . . ويتم اختيارها فى أراضى الزراع وتتحمل الوزارة جزءا من تكاليف زراعتها فى التسميد ومكافحة الآفات .

تشجيع الزراع الممتازين لبث روح التنافس بين الزراع بمنح المتفوقين جوائز مالية وأدبية تشجيعاً لهم وحافزاً لغيرهم على الاقتداء بهم ، وقد نفذ هذا الأسلوب لأول مرة فى عام ١٩٦٠ .

المعارض الزراعية الاقليمية .. لتشجيع الزراع الممتازين بعرض النواحي الزراعية الخاصة بالاقليم وايراز المشاكل التى تواجه الزراع والطرق الصحيحة للتغلب عليها ، وتشترك فى هذه المعارض وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى والوحدات المجمع والمدراس الزراعية والشركات والهيئات الزراعية المختلفة بالاقليم .

النشر والاعلام .. حيث يجرى اعداد الموضوعات الزراعية التى يهتم الزراع الاطلاع عليها والتى تتعلق بمشاكلهم وتنشر فى الصحف اليومية ، كما تستخدم فى ذلك أيضاً الاذاعة والتليفزيون بجانب نشرة الارشاد الزراعى الشهرية والنشرات الارشادية الدورية والملصقات لاثارة انتباه الزراع علاوة على الافلام السينمائية والتى تعتبر من أنجح الوسائل فى جذب أكبر عدد من الزراع لحضور الاجتماعات الارشادية .

القرى الارشادية :

والكن هل هذا هو كل جهد الارشاد الزراعى فى مجال التنمية والتوعية الزراعية بين الفلاحين .. وهم كما نعرف الصق الناس بالقديم وأكثرهم تمسكاً بما شربوا عليه - سلوك وعادات متوارثة .. لقد تطور الارشاد الزراعى نفسه فى ظل ثورتنا الاشتراكية عملاً على جذب الزراع وكسب ثقتهم ولتعاونوا صادقين مع المرشدين الزراعيين لتحقيق الهدف وتعتمد على الوسائل التطبيقية التى يعمل الفلاح من خلالها بيده متعاوناً مع المرشد الزراعى وتحت اشرافه على تطبيق التوصيات الفنية .. ولقد كان النجاح الذى حققته الحقول والتجمعات الارشادية من زيادة الانتاج بنسبة كبيرة فى مختلف المحاصيل خير حافز على التوسع فى الحقول والتجمعات على نطاق واسع بحيث تشمل محصولاً معيناً فى زمام قرية بالكامل حتى يمكن ان يسير العمل الارشادى بمفهوم جديد يزيد من قدرته وفاعليته فى نشر التوصيات ونتائج البحوث وهذه هى القرى الارشادية .. ولقد بدأ تطبيق هذا النظام بمحافظة الشرقية عام ١٩٦٦ ثم تزايد عدد القرى عاماً بعد آخر وخاصة فى محافظات الوجه القبلى بتجمعاتها اشد حاجة لهذا النوع من الارشاد .

خطوة اخرى :

وفى عام ١٩٦٩ طورت فكرة القرى الارشادية بصورة يبرز فيها اثر ونتائج اتباع التوصيات الفنية أكثر وضوحاً .. بتجربة رائدة فى مساحة ٤٢ ألف فدان تشمل ٦ مراكز بمحافظة الشرقية زرعت بالاذرة ساهمت

الوزارة فيها بنصف تكاليف الخدمة الآلية حتى يمكن اتمام الزراعة في المواعيد المحددة وكذا بنصف تكاليف التقاوى لمن يرغب من الزراع في استعمال تقاوى الوزارة . هذا بجانب صرف جوال سماد كيماوى للفدان بالاجل علاوة على الكميات المقررة مع تخفيض سعره بنسبة ٢٥٪ كما تقوم المقاومة للآفات فى المحصول على أساس علمى تطبيقى حيث تزرع حقول التنبؤ بالاصابة بالثاقبات بمناطق متفرقة وعروات مبهكرة لتحديد مدى الاصابة ومواعيد الرش وتساهم الوزارة بنصف تكاليف المقاومة فى المساحات والعروات التى تشير حقول التنبؤ بضرورة علاجها .

التدريب

يعتبر التدريب سمة عصر عبد الناصر - فهو ضرورة حتمية لاعداد العاملين فى مختلف المجالات وخاصة فى الدول النامية والتى تعمل جاهدة لتحقيق اهدافها الانتاجية . . بل انه يعتبر عقيدة وطنية كاداة فعالة لدفع عجلة الانتاج فى الدولة الى الامام . . من هذا المنطلق كان اهتمام الميثاق الوطنى بتأكيد أهمية دور كل من الانتاج والتدريب بل والربط بينهما وخاصة فى القطاع الزراعى فيقول .

« ان عمليات استصلاح الاراضى الصحراوية لا يجب ان تقف ثانيا واحدة . . ان الحضرة يجب ان تتسع مساحتها مع كل يوم ، وتحقق امتدادا افقيا ورأسيا فى الزراعة عن طريق العلم المنظم ورفع الكفاية الانتاجية للعاملين وتدريبهم على استخدام المعدات والادوات الحديثة بكفاية عالية وتضمن ضغط التكاليف » .

« ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف نثبت فيه مكاننا الذى نستحقه تحت الشمس » .

« ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية وتعويفنا للتخلف واندفاعا للتقدم » .

ولما كان التدريب فى القطاع الزراعى ذو أهمية بالغة لما يعانى به هذا القطاع من الفراغ بين التقاليد القديمة الموروثة والمستحدث منها فى مجتمعنا الاشتراكي التعاونى . . الديمقراطية . . خاصة وأن هذا القطاع يشكل الغالبية العظمى من القوى العاملة . . فقد أخذت وزارة الزراعة على عاتقها رفع الكفاية الفنية الانتاجية لكافة العاملين بالقطاع الزراعى فنيين واداريين وحرفيين لنشر الوعى الزراعى بين المشغغلين بالزراعة فى الريف بتنظيم برامج تدريبية تتناسب مع المستويات المختلفة للعاملين والهيئات النقابية لجمهور الزراع . . وتنظيم البرامج التدريبية وفق خطة تدريبية ثابتة تقوم على أساس من دراسة الاحتياجات الفعلية للميادين المختلفة فى القطاع الزراعى .

جهاز التدريب :

ولهذا صدر القرار الوزاري في عام ١٩٥٧ بإنشاء فرع للتدريب ضمن قسم التنسيق والتدريب الفني يختص بتدريب موظفي وعمال الوزارة من الناحية الفنية سواء قبل مباشرتهم أعمالهم أو أثناء الخدمة بقصد رفع كفاءتهم الانتاجية واعدادهم الاعداد المناسب لنوع العمل الذي يعينون من أجله والقائمين به .

واختص جهاز التدريب بحصر القوى العاملة بالوزارة وتصنيفهم وصفيًا وكذا حصر المعدات والمواد ، دراسة احتياجات الوزارة من القوى العاملة بمختلف المهن والتخصصات ووضع نظم اختبارهم وتوزيعهم على أسس من الصلاحية وتكافؤ الفرص ، وتدريب كافة العاملين بالوزارة على اختلاف فئاتهم ومستوياتهم بجانب تدريب العاملين بالهيئات والمؤسسات على مختلف التخصصات الزراعية مع متابعة من يتم تدريبهم بجهات عملهم الاصلية للوقوف على مدى استفادتهم من البرامج وقياس نتائج التدريب ، بجانب إقامة المراكز الدائمة للتدريب طبقاً للاحتياجات وإدارة القائم منها .

وحتى نهاية عام ١٩٦١ أمكن لهذا الفرع بإمكانياته انضمية تدريب ١٣٤٠ من العاملين بشئون المناطق والارشاد الزراعي على أعمال مكافحة بوزراعة المحاصيل والتعاون الزراعي والتعداد الزراعي وعمل السماد الصناعي . كما تم تدريب ٦٥ من الاخصائيين بمصالحتي الزراعة والبساتين على تصميم التجارب وتحليلها وطرق البحث والاحصاء والوراثة والتربية .

هذا بجانب تدريب ٩٠ من الصيادين على استعمال وسائل وأدوات الصيد الحديثة وتدريب ٣٣ من الزراع على اقامه كومات السماد البلدي الصناعي .

ومنذ عام ١٩٦٢ بدأت السياسة التدريبية للوزارة تأخذ صورة واضحة للقطاع تربط بين مشروعات خطة التنمية الزراعية . واحتياجاتها من المهارات المختلفة وبين برامج التدريب التي تهدف الى توفير هذه الاحتياجات .

وبدأت الوزارة تزاوّل نشاطها التدريبي بالتعاون المستمر بينها وبين الأجهزة المهمة بالتدريب كديوان الموظفين ومعهد الادارة واتسع حجم العمل مما حدى بالوزارة الى تطوير الفرع الى مراقبة عامة للتدريب عام ١٩٦٢ وإدارة عامة عام ١٩٦٤ .

وتنقسم خطة التدريب الى سبعة أقسام هي :

* التدريب التوجيهي العام . . وقد تم تدريب ٢٣٦٧ دارساً من العاملين بمختلف مصالح وادارات الوزارة بالاضافة الى تدريب ٧٤٨ من العاملين بالوزارة على برنامج التوعية العامة .

* التدريب الفني العام . . وتم تدريب ١١٢٩٢ من العاملين الفنيين بالوزارة على مختلف البرامج الفنية التي تهم هؤلاء العاملين ، وتم تدريب ٤٦٦٥ منهم في الثلاث سنوات الاخيرة .

✳️ التدريب التخصصي ٠٠ وقد تم تدريب ٨٢٨ من الباحثين العاملين بأقسام البحوث المختلفة في الوزارة كل في تخصصه منهم ٢١١ باحثا تم تدريبهم في الثلاث سنوات الاخيرة .

✳️ التدريب القيادي ٠٠ ويهدف الى تزويد العاملين الذين تسند اليهم وظائف اشرافية بأحدث أساليب الادارة وتخطيط المشروعات وربط أهداف الانتاج بالسياسة القومية .

✳️ التدريب الاداري النمطي للعاملين الاداريين والكتابيين ٠٠ وقد تم تدريب ٥٩٧٠ من العاملين على مختلف البرامج التدريبية من هذا العدد ، تم تدريب ٢٧٢٨ في الثلاث سنوات الاخيرة .

✳️ التدريب الحرفي (المهني) ٠٠ وفي هذا المجال تم تدريب ٣١٨٤٨ من العاملين الحرفيين بالوزارة على مختلف البرامج الحرفية ، تم تدريب ١٤٥٠٦ منهم في السنوات الثلاث الاخيرة هذا بالإضافة الى تدريب ١٣٥٥١ من عمال لجان الرش بالجمعيات التعاونية .

✳️ البرامج السريعة الطارئة ٠٠ وغالبا تكون سريعة ولمدة قصيرة بقصد تزويد بعض الفئات بنوع معين من الخبرات والمهارات ٠٠ وقد تم تدريب ١٧٣٠٢ من العاملين بالوزارة .

ويتم التدريب في مراكز ثابتة يتوفر فيها الامكانيات والوسائل اللازمة لاداء الخدمات التدريبية على الوجه الاكمل، وتخدم الأغراض الآتية :

مراكز التدريب للمهندسين الزراعيين الجدد ٠٠ وقد أنشئ منها اثنان، أحدهما بتفتيش سخا وبدى في تشغيله عام ١٩٦٢ ، والآخر بتفتيش سدس وبدى في تشغيله عام ١٩٦٦ يتسع كل منهما لتدريب ١٠٠ مهندس جديد تدريباً نظرياً وعملياً لمدة سنة زراعية كاملة على جميع مجالات العمل الزراعي بهدف اكتساب المهندسين الزراعيين للخبرات والمهارات التي تؤهلهم لاداء عملهم بدقة وإتقان ٠٠ وقد تم تدريب ١٠٧٣ مشرفاً زراعياً بهذه المراكز علاوة على تدريب ٣١٢ طالبا من طلبة المعاهد العليا الزراعية بجانب تدريب ٣٤ مهندسا زراعيا هذا العام في مجال الانتاج الحيواني بالاشتراك مع هيئة الاغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

مراكز تدريب حرفية ٠٠ لتخريج عمال مهرة في أعمال البستنة وتعتمد الدراسة فيه على الناحية العملية التي يسبقها دراسة نظرية اعدادية ٠٠ وأنشئ لهذا الغرض مركز التدريب الحرفي بالقناطر الخيرية وبدى العمل فيه عام ١٩٦٤ وهو معد لتدريب ٥٠٠ دارس من المهن المختلفة وقد تم تدريب ١٤٧٦ دارسا على أعمال البساتين منهم ٧٦٣ تم تدريبهم في الثلاث سنوات الاخيرة .

وقد تم هذا العام افتتاح شعبة الآلات الزراعية بهذا المركز لتنفيذ برامج لتدريب فئات العاملين الذين يعملون على مختلف أنواع الآلات بمختلف مستوياتهم .

كما تم انشاء مركز التثقيف العمالي هذا العام بمبنى الورش بوزارة الزراعة بقصد محو الامية تمشيا مع سياسة الدولة نحو محو الامية بين جماهير الشعب ، كما يتم فيه تنفيذ برامج التثقيف العمالي للعاملين والعاملات بالوزارة ، كما يتم فيه تنفيذ دورات قيادية للعمال .

خدمات تدريبية :

هذا ولم يقتصر نشاط التدريب بالوزارة على تدريب العاملين بها بل بعداه الى اعداد وتنفيذ برامج لتدريب وفود وبعثات من دول اجنبية صديقة كما ينفذ برامج لتدريب عاملين من وزارات وهيئات غير وزارة الزراعة .

ويضم القطاع الزراعي اثني عشر مركزا تدريبيا يتبع وزارة الزراعة منها سبعة مراكز تدريب دائمة للحرفيين والفنيين الزراعيين والبيطريين والمستقلين بالاصلاح الزراعي والتعاونيين في سخا وسدس والقناطر الخيرية وسرس الليان وامبابة والاسكندرية وعدد من عواصم المحافظات .

كما يتبع وزارة استصلاح الاراضي خمسة مراكز تدريب للمهنيين بدار السلام وجناكليس وهريوط والقطاع الشمالي لمديرية التحرير والواحات الخارجية .

المتاحف والمعارض الزراعية

ان مهمة الثقافة والارشاد في مجال الزراعة امر له اهميته الملموسة ، الا انه ليس من السهولة بمكان ان يحقق الفلاح نجاحا فعليا بمجرد توجيهه يلقي اليه اذ لابد لاعتناقه من ان يلمس اثره بنفسه ويراه بعينه . ولتحقيق هذا الهدف لابد له من التمتع بوعي زراعي مناسب . وسبيل ذلك هو ولاشك المتاحف الزراعية تؤخذ كوسيلة ارشادية قوية اذ انها ارشادية واضحة تكون أغنى من ألف كلمة . فللمتاحف أسلوبها الفعال في ارشاد الزارع لما يتوفر منها من مخاطبة الحواس والعقل جميعا مما يكفل لها فاعلية أكبر في جذب انتباه الزائر وجعله قابلا للتشبع بمحتوياتها مما يسهل عليه استيعاب الحقائق العلمية الجامدة وبالتالي تصنيفها .

ولقد طرقت وزارة الزراعة هذا السبيل كوسيلة ارشادية ناجحة فانشأت متاحفها الزراعي بالدقي عام ١٩٣٠ في بناء ضخيم تحيط به حديقة فسيحة تبلغ مساحتها ٢٧ فدانا تجعل من الزيارة بجانب التزويد بالمعرفة والحقائق العلمية مجالا للترويح عن النفس .

ولكن المتحف الزراعي ظل منذ ذلك التاريخ حتى قيام الثورة دون تغيير يذكر في معروضاته وما أن بزغ شمس ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى تقدم الصفوف الزعيم الراحل جمال عبد الناصر مبشرا برسالة جديدة في أفق السياسة والاقتصاد وداعيا الى مجتمع ريفي جديد يقوم على العمل وتوفير الكفاية واقرار الاوضاع الانسانية والاشتراكية بين ربوعه . ونال القطاع الزراعي كثيرا من اهتمامات المسؤولين وفرض على المتحف الزراعي كسجل

تاريخي وعلمي وإرشادي أن يرقب حركات التطور الحادثة في مجالات المجتمع
الريفى والإصلاح الزراعى ، فراح يطور نفسه ليساير الركب ويتابع النهضة
الزراعية الشاملة فأبدع أعمالاً وأنشأ عروضا تشمل التغذية الصحية
للإنسان وأمراض الفلاح ، الإصلاح الزراعى ، والاستصلاح الزراعى ،
والترغيف والأسماء ، ووقاية المزروعات من الآفات والأمراض ، ومتحف
لأعمال الحجر الزراعى وعروضا أخرى للأمراض المستتركة بين الإنسان
والحيوان والأمصال واللقاحات .. كما دعم المجموعات العلمية به فى كل من
مجالات الحشرات والحيوان .

وفى مجال الموارد المائية أنشأ المتحف أربعة عروض:
للقناطر والخزانات ، ومصادر مياه الري ، ونظام الري
والصرف المختلفة قديمها وحديثها وأخيرا السد العالي .

هذا كما أقام المتحف الزراعى عرضا عن الزراعة فى سوريا .. ولم
يقتصر نشاط المتحف فى عهد الثورة على ذلك بل امتد الى الأقاليم فأقام
متاحف إقليمية فى كل من دمنهور والمنصورة وطوخ وهيا وكفر الدوار
والقناطر الخيرية ومصلحة الزراعة وأسوان .

واشتركت الوزارة فى المعارض الدولية ممثلة القطاع الزراعى فى عامى
٦١ و ١٩٦٩ حيث تولى المتحف أعباء الجناح الزراعى بهما كما مثل الزراعة
على نطاق واسع بالاسكندرية عام ١٩٦٤ ومعرض اليوبيل الذهبى للوزارة
عام ١٩٦٣ .

ولقد أقام المتحف معارض توعية عن كل من الارز والقطن والذرة ..
ونظرا لما للقطن من أهمية ومكانة مرموقة فى اقتصادنا القومى فقد أقيم
بالمتحف الزراعى متحف خاص بهذا المحصول أوشك على الاكتمال وسيعد
المتحف للعروض المناسبة على مستوى العصر .

الاعلام الريفي

تضمن ميثاق العمل الوطنى الذى صدر فى يونيو ١٩٦٢ دليلا للعمل النورى فى مختلف مجالات الانتاج والخدمات .

وقد شد الميثاق الاهتمام البالغ الى ضرورة الارتفاع بالمستوى الحضرى للقرية لتعوض ما فاتها فى عصور سلفت وتخطو للحاق بمستوى المدينة الذى سبقتها بكثير .

وكانت هذه الصيحة جديرة بشد اهتمام القطاع الزراعى الى اقصى حد ، فبادر الى مباشرة مسؤوليته القومية تجاه القرية المصرية ، وكان الاتفاق العام منذ اول نظرة الى هذه المسؤولية هو الاجماع على ضرورة تنمية الريف ثقافيا كوسيلة حاسمة واساسية لرفع المستوى الحضرى للقرية .

وكانت أبرز خطوة للقطاع - على هذا الطريق - هى تشكيل مجلس الاعلام الريفى ليباشر هذه المهمة القومية . . مهمة التنمية الثقافية للريف المصرى .

وشكل مجلس الاعلام الريفى فى عام ١٩٦٢ برئاسة السيد وزير الزراعة وعضوية السادة رؤساء الهيئات ووكلاء الوزارات المعنية بخدمة الريف ، وكذلك الهيئات الاعلامية ، وجاء هذا التشكيل ملبيا لحاجة قومية ملحة هى ضرورة تخطيط سياسته اعلامية محددة المعالم واضحة الاهداف ، تنبع من مقترحات الجهات التى تتعامل مع الريفيين وتشتغل بخدمتهم وتلتزم بتنفيذها - فى نفس الوقت - الاجهزة الاعلامية العاملة فى الدولة .

وقد شكلت لهذا المجلس ، مجالس للاعلام الريفى فى المحافظات لتعاونه فى أداء رسالته ، ويرأس مجلس الاعلام الريفى فى كل محافظة . . المحافظ ، ويدخل فى عضويته ممثلون للجهات الداخلة فى تشكيل المجلس المركزى فى القاهرة على مستوى المحافظة .

ومهمة المجلس مهمة تنسيقية بالدرجة الاولى فهو يعنى بضم الامكانيات التى تملكها كل من الجهات الداخلة فى تشكيله - سواء منها الامكانيات المادية والبشرية والفنية - ويعمل على توظيف هذه الامكانيات التى تجمعت لديه فى خطة السياسة الاعلامية التى يرسم برامجها أولا بأول .

ويبلغ عدد أعضاء المجلس نحو ثلاثين عضوا يشكل تسعة أعضاء منهم لجنة فنية خاصة للمجلس يرأسها السيد وكيل وزارة الزراعة وتختص هذه اللجنة بدراسة المقترحات والمشروعات الجديدة وتقترح خطة لتنفيذ الصالح منها ، كما تقترح الميزانية التى تراها مناسبة لذلك ، ثم تعرض نتائج هذه

الدراسات على المجلس أولا بأول لاستصدار القرارات اللازمة بشأنها ، فإذا دخل المشروع الى مرحله التنفيذ تولت هذه اللجنة الاشراف على تنفيذه ، ومتابعة نتائج المشروع ، وعملت على احاطته بكافة الضمانات التي تكفل له تحقيق أكبر قدر من الفائدة .

وعلى ضوء هذه الرسالة ، استطاع المجلس خلال الفترة التي مضت منذ تشكيله وحتى الآن أن ينفذ المشروعات التالية :

أولا - توزيع أجهزة التليفزيون على الجمعيات التعاونية بالقرى :

حرص المجلس على أن يستفيد الريفيون التعاونيون بخدمات التليفزيون، فبادر الى الاتفاق مع هيئة التليفزيون على انتاج برامج ريفية خاصة تتضمن فقرات تقيده مشاهديها في مجال الانتاج الزراعي الذي يشتغلون به ، ولكي يتيسر للريفيين أن يشاهدوا هذه البرامج الريفية - وغيرها من برامج التليفزيون - فقد اتفق المجلس مع المؤسسة التعاونية على نظام لتزويد الجمعيات التعاونية الزراعية بأجهزة التليفزيون اللازمة لها ، وبمقتضى هذا الاتفاق ، فإن لمجلس ادارة أى جمعية أن يصدر قرارا بشراء جهاز تليفزيون للجمعية ويبدأ في نفس الوقت استعداد الجمعية لقبول خصم ثمن الجهاز من حسابها الجارى في بنك التسليف ، وتجمع لدى أمانة سر المجلس المحاضر المتضمنة هذه القرارات ، وتطلب أمانة السر الى شركة النصر لأجهزة التليفزيون - بمقتضى اتفاق سابق - توريد الاجهزة المطلوبة على أن تتقاضى الشركة أثمانها من مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني المشرفة على بنوك التسليف وهي البنوك التي تودع فيها الجمعيات أموالها .

وقد أمكن عن طريق هذا المشروع تزويد أكثر من ١٥٠٠ جمعية تعاونية زراعية بأجهزة التليفزيون حتى الآن ، وكلها معفاة - تطبيقا لقرار خاص في هذا الشأن - من رسم الحيازة المقررة على الاجهزة .

ثانيا - اصدار سلسلة كتب اخترنا للفلاح :

بدأ المجلس اعتبارا من شهر يوليو ١٩٦٦ ، وبصفه منتظمة شهريا حتى الآن - اصدار سلسلة كتب خاصة للريفيين بعنوان « اخترنا للفلاح » .

ويستهدف المجلس بهذه السلسلة ايجاد نواة للثقافة الريفية ، ببداية محدودة قابلة للتوسع على مر السنين .

ولذلك يحرص المجلس على أن تتناول كتب السلسلة الموضوعات المتصلة بمختلف اهتمامات الريفيين ، وتطبيقا لذلك فقد صدر من الكتاب خلال هذه السنوات أكثر من خمسين كتابا تناولت موضوعات زراعية وتعاونية وتاريخية وقومية ، كما صدر عدد من الكتب منها ما يشرح أسس العلاقة بين الملاك والمستأجرين وغير ذلك من الموضوعات . وتدفع كل جمعية تعاونية جنيها واحدا في السنة كاشتراك في السلسلة ، ويصل اليها في مقابل هذا الاشتراك ثلاث نسخ من كل كتاب في أول كل شهر وطوال السنة .

ثالثا - محو امية الريفيين :

اذاع التلفزيون العربي خلال عام ١٩٦٩ برنامجا لمحو الامية وقد عمل مجلس الاعلام الريفي على افادة الريفيين بهذا البرنامج فافتتح ٢٢ فصلا في جمعيات محافظتي انشورية والقلبيوبية ، وانتظم في كل فصل أكثر من ٣٠ دارسا ، واستفادوا بالبرنامج بمعاونة رائد في كل فصل يساعد الدارسين على تفهم الدروس ، واجتاز هؤلاء الدارسون امتحانا في نهاية البرنامج - أثبت فائدة المشروع .

وعلى ضوء هذه النتيجة اتفق المجلس مع التلفزيون على انتاج برنامج خاص لمحو الامية الوظيفي للفلاحين يذاع خلال عام ١٩٧١ ويستهدف أساسا محو امية الفلاحين تطبيقا للنظرية الحديثة التي تنادى بمحو الامية الوظيفي .

واذا كانت منظمة اليونسكو قد اعتبرت عام ١٩٧١ هو عام محو الامية على النطاق العالمي فان مجلس الاعلام الريفي ينظر الى هذا العام باعتباره عام التطبيق الواسع لمحو الامية الوظيفي للفلاحين ، وهم الذين يشكلون أكبر نسبة بين الاميين في بلادنا ، ولذلك فان المشروع الذي بدأ في عامه التجريبي الاول في ٢٢ فصلا سوف تتسع في هذا العام ليطغى أكثر من ٥٠٠ قرية على مستوى الدولة .

رابعا - المسرح الريفي :

نظم مجلس الاعلام الريفي - لأول مرة في البلاد - مسابقة للتأليف المسرحي للريف في عام ١٩٦٩ .

وقد استطاع المجلس من خلال هذه المسابقة أن يثير في المؤلفين الشبان - الذين يشاركون الريفيين حياتهم - الحماس ليكتبوا مسرحيات تستهدف أساسا مخاطبة أهل الريف لتقول لهم كلمة جديدة مضيئة .

وفازت في هذه المسابقة ستة نصوص مسرحية عرض أغلبها على مسارح المحافظات وفي مسارح مؤقتة أقيمت في القرى على أراضي الاجران والمساحات واستمتع بمشاهدتها أهالي الريف في قراهم .

واشترك عدد من فرق المحافظات في المهرجان الذي نظمه المجلس على خشبة المسرح الريفي الذي أقيم في المعرض الزراعي الدولي في أكتوبر/نوفمبر ١٩٦٩ . ويواصل المجلس نشاطه في هذا المجال عملا على خلق وتأهيل المسرح الريفي الذي يستهدف أساسا مخاطبة الفلاحين .

والى جانب هذه المشروعات الرئيسية الاربعة فان المجلس نفذ عددا آخر من المشروعات والبرامج فهو يحرص على تنسيق خدمات النقابات الاعلامية في المحافظات ، ويساهم في تخطيط البرامج الريفية في الاذاعة والتلفزيون ، ويعمل على تصحيح أي أوضاع تدل على سوء استخدام أجهزة التلفزيون الخاصة بالجمعيات ، وينظم مسابقة في القراءة بين الريفيين حول كتب اخترنا للفلاح وغيرها ويساهم في اعداد وتدريب القادة الريفيين ، ويتبنى كل ما يراه صالحا من المشروعات الاعلامية التي تقترحها مجالس الاعلام الريفي في المحافظات .

الهيئة العامة للإنتاج الزراعي

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢
كان عليها أن تواجه ضيق الرقعة
الزراعية والانفجار السكاني المتزايد ،
بوضع سياسة زراعية تقوم على أسس
علمية تحقق أهداف التنمية الاقتصادية
فصدر قرار ج.ج.ج. في عام ١٩٥٨
بإنشاء أول هيئة تتولى إدارة واستغلال
المزارع الحكومية التابعة لوزارة الزراعة
وتنظيمها بما يرفع كفاءتها الانتاجية
بطريقة اقتصادية متحررة من القيود
الروتينية باتباع الأساليب الحديثة
الحديثة سواء في الإدارة أو الانتاج
وفي ذات الوقت برفع نطاق الخدمات
التي تؤديها الوزارة في القطاع
الزراعي بما يمكن تحقيق نهضة
انتاجية سريعة في المجالين النباتي
والحيواني تنفيذا للسياسة الاشتراكية
التعاونية .

ووصولاً لهذه الاهداف وضعت الهيئة خطتها على عدة أسس تتمثل في
الآتي :

تنفيذ سياسة وزارة الزراعة فيما يختص بانتاج التقاوى المسجلة من
كافة الحاصلات الحقلية وأداء كافة العمليات الزراعية المطلوبة من بدء الزراعة
الى توزيع التقاوى بما يضمن انتاجاً يحدد تقاوى الجمهورية في أقل مدة
ممكنة . . . وانتاج شتلات الفاكهة وتقاوى الخضار المنتقاة وتوفيرها طبقاً لخطة
التوسع في هذه الاصناف . . . وانتاج الطلائق الممتازة من الأبقار والجاموس
والأغنام لتحسين الانتاج في القطاع الزراعي وتوفيرها لمختلف الهيئات ،
والعمل على سرعة الاستفادة من هذه الطلائق عن طريق التلقيح الصناعي مما
يؤدي بالتالي الى زيادة الألبان واللحوم لمواجهة الزيادة الحتمية من السكان
. . . واستغلال الطاقات المعطلة والتي تتمثل في اصلاح الاراضي البور
والضعيفة بمزارعها الحقلية والبستانية واصلاح الآلات الميكانيكية والمباني
القديمة وتجديدها واصلاح وتشغيل معامل الصناعات الزراعية بأقصى قدرتها

واضافة وحدات جديدة لزيادة الانتاج هذا بجانب الاستفادة بطريقة اقتصادية من المخلفات الزراعية .. وكذا العمل على رفع الكفاءة الانتاجية لاراضي المزارع الحقلية التي تديرها وتبلغ مساحتها حاليا ٢٠٥٠٠ فدان ، والمزارع البستانية وتبلغ مساحتها ٦١١٣ فدانا .. وذلك باتباع أحدث أساليب الزراعة والتكنولوجيا الحديثة ومقاومة الآفات واطافة معدلات الاسمدة. النموذجية في الاوقات المناسبة كما تقوم خطة الهيئة على زيادة الاستفادة من محطات الانتاج الحيواني الى أقصى حد تسمح به الامكانيات .

كل ذلك في أسلوب متحرر من الروتين الحكومي مبسط الاجراءات سريع التنفيذ وتقوم الوزارة بتنفيذ برامج التجارب المختلفة وتربية النباتات الممتازة وعمل اكثار للتربية والنواة والاكثار الاول للسلاسل الممتازة والتقاوى المنتقا والمحافظة على نقاوتها حتى يمكن تغطية أكبر مساحة ممكنة بزراعتها بالتقاوى الناتجة من مزارع وحقول الهيئة .

ومسيرة للخط الاشتراكي وتنفيذا لتوجيهات الرئيس الراحل حبيب الفلاحين والعمال جمال عبد الناصر في ديسمبر عام ١٩٥٩ ، فقد ألغت الهيئة العامة للانتاج الزراعي نظام عمال المعاش الذي كان متبعا في مزارعها وهو نظام أقرب ما يكون لنظام السخرة يهدف الى ضمان الحصول على العمال اللازمين بصفة دائمة طوال العام للقيام بأعمال خاصة كالحولة ومساعدتهم والكلافيين والعمال اللازمين لبعض الاعمال الزراعية الهامة .. وحتى يشعر هؤلاء العمال بالحرية والمساواة .. بزملائهم المنتفعين بقانون الاصلاح الزراعي ، قد وزع على عمال تفتيش سخا ومحلة موسى ٥٣٠٠ فدانا ، أما عمال المعاش بباقي تفتيش الهيئة فقد تم تعيينهم عمالا دائمين وفقا لنظام. توظيف العاملين بالدولة .

وكان نتيجة قيام الهيئة العامة في مجال المزارع الحقلية ان امكن توفير التقاوى المنتقا والمعتمدة وحصول الزراع عليها مما صاحبه ارتفاع غلة جميع المحاصيل الزراعيه المختلفة. بانحاء الجمهورية ارتفاعا كبيرا لم تشهد البلاد قبل الثورة .

وكذلك تطوير العمل فيها والتوسع في الميكنة الزراعية لخفض تكاليف الانتاج الزراعي وأداء العمليات الزراعيه المختلفه في الوقت المناسب وبأداء ممتاز فقامت بميكنة العمليات الزراعيه جميعها في محاصيل القطن والذرة. وللمقح تمهيدا لوضع الدراسة والابحاث اللازمة لتعميم الميكنة الكاملة في مزارع الاهالي وفقا لخطة الدولة في هذا السبيل .

أما في مجال البستنة فقامت الهيئة بالتوسع في زراعة الانواع الممتازة من الفاكهة الصالحة للتصدير والتصنيع والاستهلاك المحلي في مناطق تركيزها مما أعطى فرصة أكبر للتوسع في البحوث الهادفه لزيادة الانتاج وصل منها مزارع أمهات للاكثار من الشتلات وانتاج عيون الطعم من هذه الانواع الممتازة. .. وزادت متوسط الشتلات الموزعة من مختلف أصناف الفاكهة ، فالواحد زادت من ٩١ ألف عام ١٩٥٢ الى ٤٤٩ ألف عام ١٩٦٩ ، والكمشى من ٣٥

ألف إلى ١٣٩ ألف ، والتفاح من ٥٠٠ إلى ١٦ ألف ، والخوخ من ١٢ ألف إلى ٤٣ ألف ، وهكذا من باقى أصناف الفاكهة المختلفة ٠٠ أما الخضر فقد بلغت مساحات الخضر بالهيئة عام ١٩٦٩ نحو ٢٠٠ فدان هدفها انتاج أنواع من الخضر الجافة لتوفرها بالأسواق وانتاج تقاوى الخضر لتوزيعها على الزراع ٠٠ ويتم سنوياً امداد معمل الصناعات بحوالى ٥٠٠ طن طماطم لانتاج الصلصة .

وفى مجال الصناعات الزراعية فبجانب قيام معامل الصناعات الزراعية بالهيئة بتصنيع الحاصلات البستانية التى يصعب نصريفها طازجة فانها تعتبر مركزاً للتدريب والارشاد حيث تقدم معاونتها الفنية والارشادية لوفود بالدولة وطلبة المعاهد الزراعية على اختلاف أنواعها .

ولقد زاد متوسط انتاجها من زيت الزيتون من نحو ٨ آلاف كيلوجرام عام ١٩٥٢ إلى ٢٧ ألف كيلو جرام عام ١٩٧٠ ، من شراب الفاكهة من ١٥٣ لتر إلى ١٨ ألف لتر ، المربى من ٢ ألف كيلو إلى ١٠٠ ألف كيلو ، صلصة الطماطم ١١٠٠ كيلو إلى ١٢٠ ألف كيلو كما استحدثت صناعات جديدة لم تكن تنتجها مصانعها قبل الثورة كالمياه الغازية فأنتجت منها ١٢ ألف زجاجة عام ١٩٧٠ ، عصير الفواكه ٣٤ ألف كيلو ، عصير الليمون ٨٥٠ كيلو وقمر الدين ١٢٠٢ كيلو ، والمشمش المجفف ٢٣٠ كيلو والزبيب ٢٥٠٠ كيلو .

الهيئة الزراعية المصرية

تعتبر الهيئة الزراعية المصرية أول
هيئة زراعية أنشئت لتقوم بأعمال
تحسين الزراعة وترقية مستواها
بمختلف الأساليب العلمية ، لا أنه
منذ قيامها عام ١٨٩٨ كانت خدماتها
موجهة الى كبار الملاك دون سواهم .

تطور الهيئة :

وبقيام الثورة المباركة واجهت الهيئة ظروفًا مالية عرضتها للانحيار
ولكن الدولة وهي الحريصة على النهوض بالانتاج الزراعي أقالتها من عثرتها
ودعمتها وبذلك أصبحت تلك الهيئة ربيبة الثورة . . ويتلخص تاريخ حياتها:
فى المراحل الآتية :

قبل الثورة :

الاولى قبل الثورة وكان نشاطها فيها موجهًا لصالح
كبار الزراع .

بعد الثورة :

والثانية بدأت مع ثورتنا الاشتراكية وانتهت فى
النصف الثانى من عام ١٩٦٧ . . وفى هذه المرحلة طورت
الهيئة أعمالها ونشاطها لخدمة الفلاح الصغير .

تخصص

والمرحلة الثالثة بدأت مع النصف الثانى من عام ١٩٦٧ حيث
تخصصت الهيئة تخصصًا نوعيًا تمشيًا مع السياسة العامة للدولة . .
واستقرت أعمال الهيئة فى توفير التقاوى المنتقاة من محاصيل الحقل والخضر
ونباتات الزينة على مستوى الجمهورية وكذا توفير مستلزمات الانتاج الزراعى
من آلات وأدوات مقاومة الآفات وقطع غيارها وتربية الخيول العربية الاصلية
وتحسين نسلها .

انتاج التقاوى :

وفى مجال تخصص الهيئة الزراعية المصرية ، تعتبر أول من أنشأ
محطة لإعداد وتنظيف البذور المستخدمة من التقاوى بأرض المعارض من عام

١٩٣٣ وكانت تنتج كميات محدودة لا تتجاوز ٢٥ ألف أردب من القمح والارز ، وما أن جاء عام ١٩٥٢ حتى أنشأت وحدة جديدة لتتعاون المحطتان بغطاء قدرها ٢٠٠ ألف أردب في السنة في اعداد تقاوى القمح والارز والشعير والبرسيم وزيادة الكميات المنتجة لمواجهة الاقبال المتزايد من الزراع . وبتمخصص الهيئة لانتاج التقاوى عام ١٩٦٧ استلمت الهيئة ، خمس محطات ، وأصبح لديها ست محطات ، منها اثنتان في شبرا الخيمة وواحدة في كل من طنطا والمنصورة والمنيا وديروط .

وفي عام ١٩٧٠ أنشأت محطة سابعة في دمنهور على أحدث طراز في مساحة ستة أفدنة ، ويجري قيام محطة ثامنة في احدى عواصم محافظات الوجه القبلي في الحطة الخمسية الثالثة .

كما تم تصنيع ٤ ماكينات لاعداد تقاوى البرسيم وغيرت القوة المحركة لمحطتى المنصورة وديروط من الديزل الى الكهرباء .

وترتب على ذلك كله ارتفاع الكميات المنتجة من التقاوى من مختلف المحاصيل الحقلية اذ زاد انتاج تقاوى الارز من ١١ ألف أردب عام ١٩٥٣ الى ٣٩٠ ألف أردب عام ١٩٧٠ ، والقمح من ٣٠ ألف أردب الى ٣٨٥ ألف أردب ، والبرسيم من ٨٠١ أردب الى ٦ آلاف أردب في نفس الفترة ، كما تم انتاج نحو ١٧ ألف أردب من تقاوى العدس ، ١٥ ألف أردب من تقاوى الفول عام ١٩٧٠ .

وينتظر عند الانتهاء من انشاء المحطتين الجديدتين أن تتمكن الهيئة من تغطية احتياجات البلاد من التقاوى المنتقة .

ولتوصيل التقاوى التي تعدها الهيئة لصغار الزراع فقد تعاقدت مع بنك التسليف ليتسلم ما تعده من التقاوى حيث يتولى توزيعها عليهم عن طريق الجمعيات التعاونية ولقد تحقق ذلك لأول مرة في عهد عبد الناصر .

تقاوى الخضر ونباتات الزينة :

هذا بالنسبة لتقاوى المحاصيل الحقلية ، أما تقاوى الخضر ونباتات الزينة فقد قامت سياسة الهيئة على أساس انهاء احتكارات التجار منها فبدأت بتغطية تلك المساحات من الجمهورية بتقاوى منتقة تخضع لاشراف فنى دقيق . وقد تحققت أهداف هذه السياسة حيث ثبت نجاحها بالنسبة لانتاج البطيخ بالاكتفاء الذاتى وعدم استيراد تقاويه من الخارج وكذلك فيما يخص البقوليات ، وبالنسبة لتقاوى الطماطم محليا فقد أمكن اكثار الاصناف المستوردة محليا لتغطية احتياجات الزراع بما يحد من استيرادها .

ولقد أمكن للهيئة على مدار الخمس سنوات الاخيرة توفير ما يقرب من نحو مائة ألف جنيه سنويا ثمنا لتقاوى خضر مستوردة اذ انخفضت الكميات المستوردة من هذه التقاوى من ١٧٥ طن عام ١٩٦٥ الى ٤٠ طن عام ١٩٧٠ ، بقي حين أن ارتفع الانتاج المحلى من ٥٥ طن عام ١٩٦٥ الى ١١٠ طن عام ١٩٧٠ .

وينتظر زيادة الانتاج من تقاوى الخضر محليا وانخفاض المستورد عاما بعد آخر تحقيقا لخطة الاكتفاء الذاتى .

تربية الخيول العربية :

أما تخصص الهيئة الثانى فهو تربية الخيول العربية التى اشتهرت الجمهورية العربية المتحدة بتربيتها منذ عام ١٨٤٢ . وتعتبر محطة الهيئة مقصدا لجميع مربى الخيول العربية الاصيله وهواتها من مختلف أنحاء العالم لاقتناء ما يلزمهم منها والوقوف على أحدث طرق تربيتها وسياستها والتعرف على أنسابها ومصادرهما وناريخها .

وقد قامت حكومه الثورة فى عام ١٩٥٤ بتسليم الخيول التى كان يكتنيها الملك السابق الى الهيئة حيث سجل الصالح منها فى سجلات النسب .

وفى عام ١٩٦٠ أدمجت لجنة تحسين الخيل فى الهيئة الزراعية المصرية . وخطت الهيئة خطوات أخرى فى سبيل تنظيم عمليات تربية الخيول فى ج . ع . م . بصدور القرارات الوزارية فى عام ١٩٧٠ للمحافظة على سمعة الحصان العربى وللتحقق من أنساب الخيول المصدرة للخارج حيث كلفت ادارة تربية الخيول العربية بالهيئة لوضع الشروط والمواصفات التى يجب أن تتوفر فى مزارع تربية الخيول العربية الاصيله فى ج . ع . م . وأنشاء سجلات للانتاج والنسب مع اخضاعها لاشراف الهيئة .

وأهم الخدمات التى أدتها الهيئة فى مجال تربية الخيول العربية منذ قيام الثورة تلخص . . فى تحسين نتاج الخيول لدى المربين حيث زودت الوحدات الزراعية التابعة للإرشاد الزراعى ب ٦٨ من خبرة أصايلها للتزواج منها على فرسات المربين والمزارعين لتحسين نتاج خيولهم .

تشجيع تربية الخيول العربية لغرض السباق بتوزيع مكافآت تشجيعية على مسئولى البياد الرابعه بأندية السباق بالإضافة الى فتح باب اعارة الخيول للسباق .

تشجيع تربية الخيول العربية لاغراض الفروسية والفروسية الشعبية . فقد قامت الهيئة باعارة عدد من خيولها المدربة للمهتمين بشئون الفروسية تشجيعا لنشر هذه الرياضة وصرف جوائز مالية للفائزين فى مضمار قرويض وأدب الخيول .

سجلات الانساب :

وقد قامت الهيئة بتحقيق أمل كبير مما راود المسئولين بإنشاء السجل العام لانساب الخيول العربية فى ج . ع . م . وقد تم تسجيل ١١٤٢ من الخيول وتم طبع الجزء الاول من هذا السجل وخرج الى النور عام ١٩٦٩ .

كما قامت الهيئة بطبع الجزء الثانى من سجل انساب الخيول العربية

بها من أول نوفمبر ١٩٤٨ - ١٩٦٥ ويجرى اعداد الجزء الثالث ليسجل
انسائها للفترة من أول يناير ١٩٦٦ حتى نهاية ١٩٧٠ .

وفتحت الهيئة سوقا كبيرا لتصدير الخيول العربية الى الولايات المتحدة
الامريكية وألمانيا وكندا ، وبلغت قيمة ما صدر من هذه الخيول حوالى ١٣٠
الف دولار عامى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ .

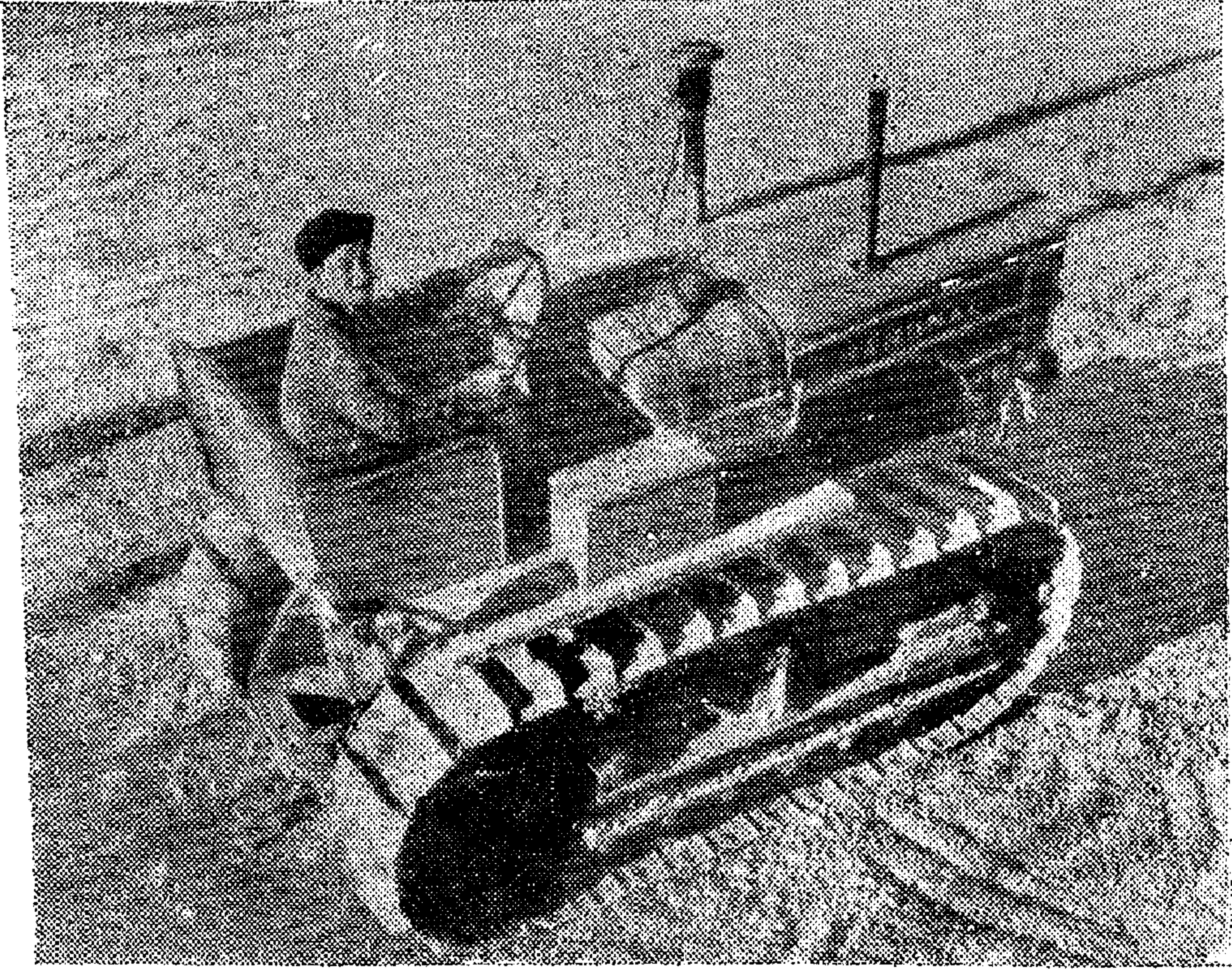
آلات المقاومة وقطع غيارها :

وفى مجال توفير آلات المقاومة وقطع غيارها بقطاع الزراعة على مستوى
الجمهورية ، فقد وضعت الهيئة نصب عينها دعم الاقتصاد القومى عن طريق
محاولة التوسع فى التصنيع المحلى توفيراً لما تنفقه الدولة من العملة الصعبة
فوضعت خطة خمسية اعتباراً من عام ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ أساسها البدء فى
تصنيع جميع قطع الغيار أولاً ثم محاولة تصنيع المجموعات وملحقاتها وكذا
الرشاشات . . وقد صنعت الهيئة نحو ٧٠٪ من قطع الغيار المستوردة فوفرت
ما يقارب من ٣٥ مليون جنيه من العملة الصعبة ، كما استطاعت تصنيع ٢
ألف مجموعة بورشة الهيئة ووزارة الزراعة وأمكن بذلك توفير نحو ٤٠٠ ألف
جنيه من العملة الصعبة كانت تنفق فى استيرادها ، هذا وقد نجحت الهيئة
فى تصنيع أول خراطيم الضغط العالى اللازمة للرشاشات . . وينتظر تصنيع
جميع الاحتياجات من الخراطيم خلال خمسة سنوات وتوفير ما يوازى قيمتها
من العملة الصعبة .

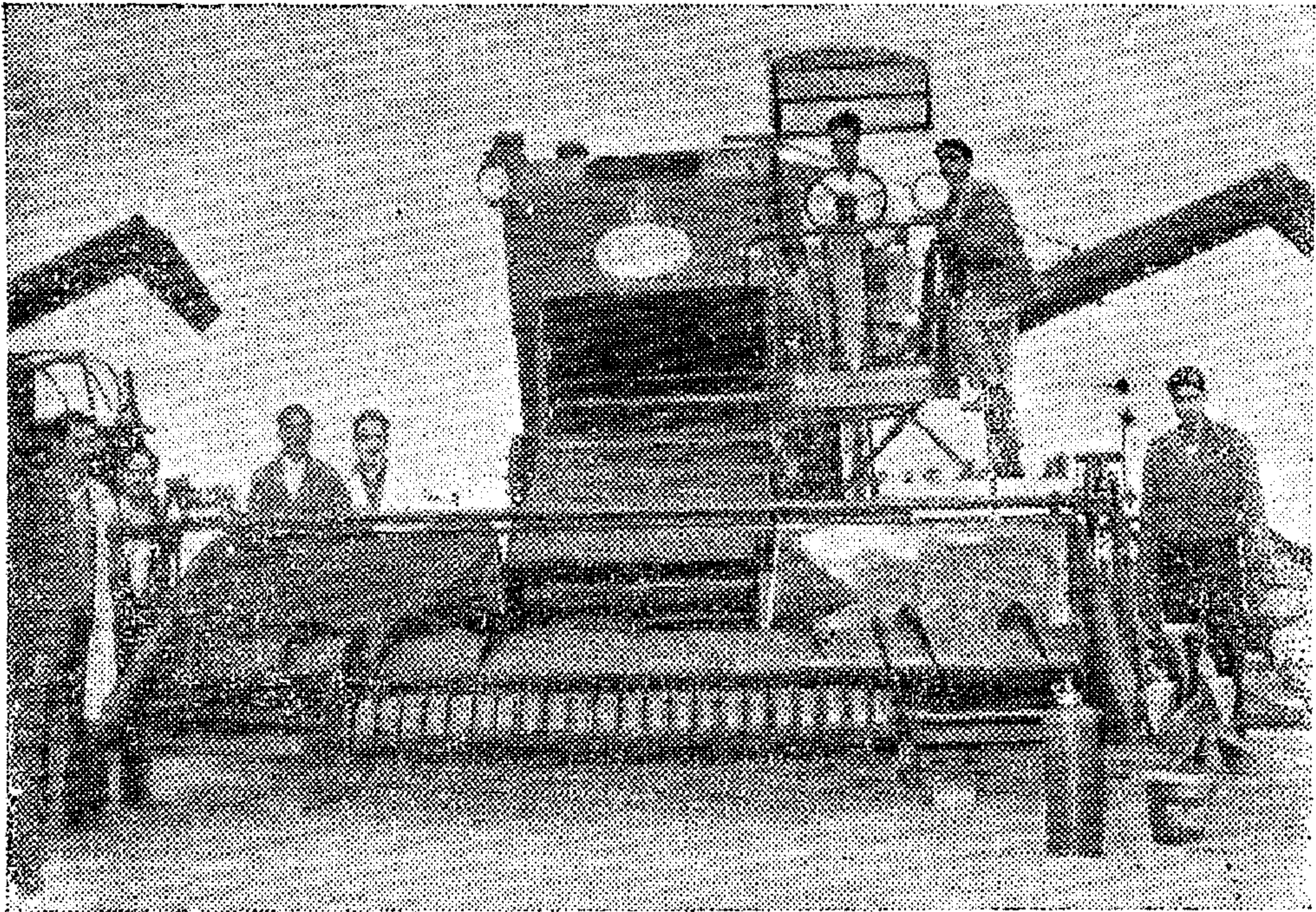
وبذلك تكون الهيئة الزراعية اول من حقق اهداف الثورة المباركة فى
نشر التصنيع المحلى وزيادة العمالة وتوفير العملة الصعبة .



آلات الحصاد والدراس تقوم بحصاد ودراس زراعات القمح



توسعت الدولة في استخدام الجرارات ويسرتها للجمعيات التعاونية
الزراعية والزراع .. وأصبحت خدماتها في متناول كل مزارع بأجور التكلفة



كما توسعت في استخدام آلات الحصاد والدراس الكبرى
وخاصة بمناطق جمعيات الاصلاح الزراعي وجمعيات الائتھان

الميكنة الزراعية

قبل الثورة :

ولم تلق الميكنة كالأزراعية قبل
ثورتنا الاشتراكية أى اهتمام ،
القتصار استخدام الآلات الزراعية
الميكانيكية من جرارات وآلات رى
ودراس على كبار الأزارع من أصحاب
الدوائر الزراعية والقطاعين لارتفاع
أثمانها من جهة ، وعدم قدرة الغالبية
العظمى من الأزارع على شرائها أو
استئجارها من جهة أخرى .

ولما كانت الميكنة الزراعية إحدى مظاهر تطبيق التكنولوجيا الهندسية
فى الأزارعة لانجاح سياسة التنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، فقد وضعت
الثورة فى حساباتها عند رسم السياسة الزراعية فى عهدها الحديث وتخطيط
برامج التنمية الزراعية وتحديد مشروعاتها ، والتوسع فى استخدام الآلات
الميكانيكية فى الأزارعة لزيادة الإنتاج من ناحية ، وباتقان العمليات الزراعية
وسرعة أجزائها فى أوقاتها المناسبة ولراحة الفلاحين لرفع كفايتهم الإنتاجية ،
وتوفير جهود الماشية لإنتاج اللحم واللبن وظيفتها الأساسية .

كما راعت الثورة عند هذا التخطيط لنشر الخدمة الزراعية الآلية فى
السياسة الزراعية الناحية الانسانية حتى لا يتأثر الأجير الزراعى الذى يعتمد
فى معيشته على عمله اليدوى . . فاقترنت برنامج ميكنة الأزارعة على إحلال
الجرارات الزراعية محل الآلات البدائية التى تشغل بواسطة الحيوان ، كالحرث
والرى والدراس واستخدامها بدلا من الطاقة البشرية فى تنفيذ العمليات
الأزارعية فى المواسم التى تشح فيها الأيدى العاملة فى الريف والمناطق التى
تقل فيها الأيدى العاملة .

وقامت خطة الميكنة الزراعية على أسس أربعة هى :

* التوسع فى استخدام الجرارات والآلات الزراعية فى خدمة الأرض
وتيسيرها على صغار الملاك والمزارعين . . ولقد وصلت هذه الآلات والمعدات
إلى قلب الريف عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية وأصبحت خدماتها فى
متناول كل مزارع بأجور التكلفة . . كما أصبح لدى المزارعين الوعى والرغبة
فى استخدام الآلات الزراعية الحديثة فى خدمة أراضيهم ومحاصيلهم وعدم
الاعتماد على الوسائل البلدية أيمانا منهم بالفوائد العديدة التى تعود عليهم

من استخدامها كرفع مستوى معيشتهم ودخولهم ووقايتهم من كثير من الأمراض التي تنتقل اليهم من التربة والمياه ، يتضح ذلك جليا اذا ما علمنا أن عدد الجرارات بمختلف أنواعها ارتفع من نحو ٦ جرارات عام ١٩٥٢ الى نحو ٢٦ ألف جرار عام ١٩٧٠ .

وماكينات الضم والدراس من ٢٤ الى ١٧٠ ، ومجموعات الري من ٣٠ ألف الى ٦٥ ألف ، وماكينات الدراسات والتذرية من ٢٠٠ الى ٧٨٠ ، وموتورات الرش على الظهر من ١٥٨ الى نحو ١٣ ألف ، ومضخات الرش من ٤ آلاف الى ١٨٤ ألف ، كما أدخلت آلات ومعدات لم تكن موجودة في عهد قبل الثورة ، فأصبح عدد ماكينات الدراسات المحلية في العام الأخير ١٨٠٠ ماكينة وماكينات التذرية ١١٠٠ وموتورات الظهر ٧٠٠ وماكينات تفريط الاذرة ٥٧ .

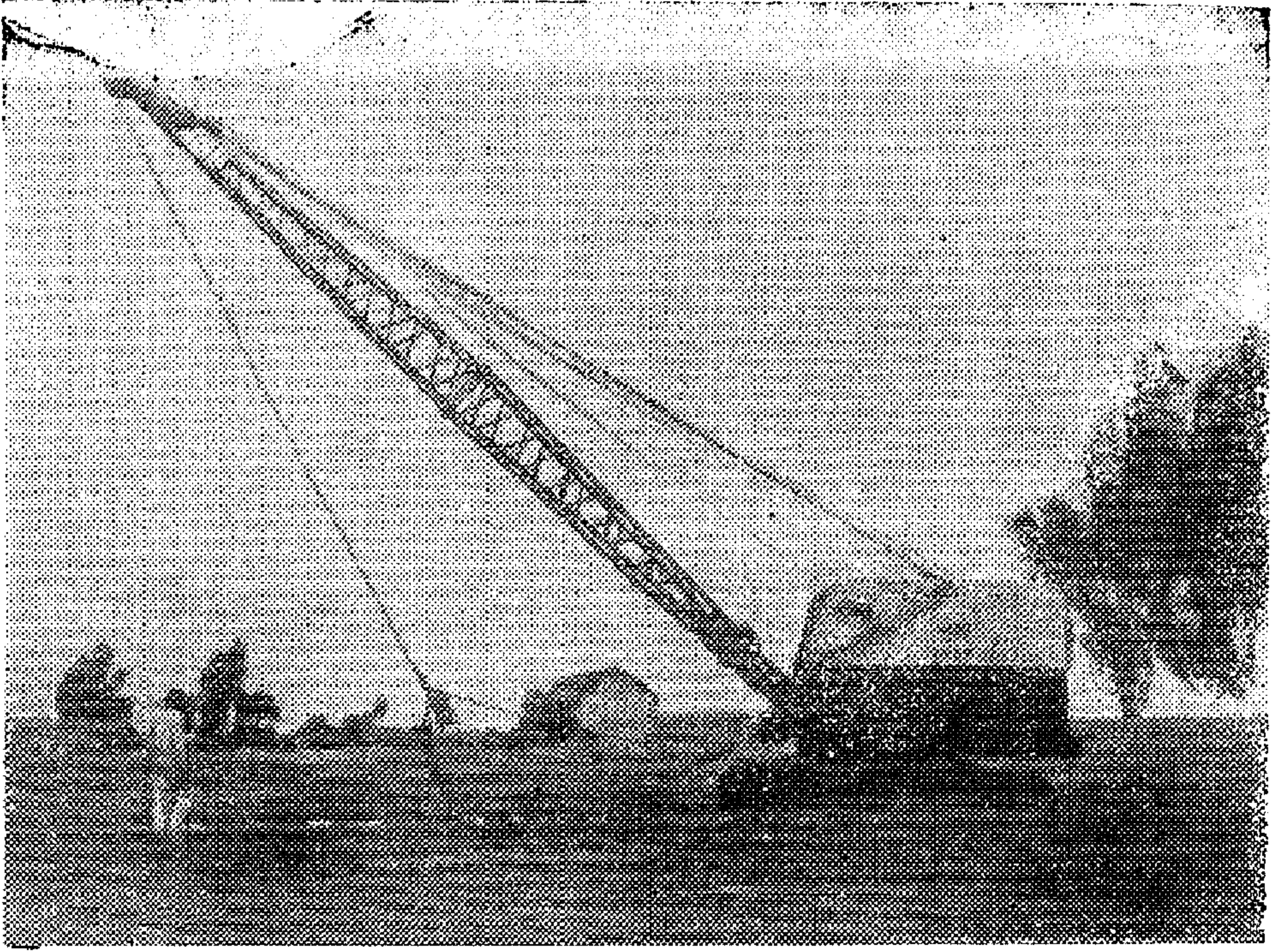
هذا ولم تقف جهود الثورة عند هذا الحد بل تعدتها الى استخدام الطائرات في عمليات الرش في الاربعة أعوام الأخيرة وزادت المساحة التي برشت بالطائرات ضد آفات القطن عاما بعد آخر لتصل هذا العام الى ٧٥٠ ألف فدان .

✽ انشاء محطات لصيانته الجرارات والآلات والمعدات الزراعية بأقل التكاليف حتى يمكن تشغيلها بحالة جيدة مستمرة . . . وتم انشاء مركزين أحدهما في تفتيش سخا ليعلم محطات الخدمة الآلية بمحافظات كفر الشيخ والدقهلية والبحيرة ، والثاني في ملوى ليعلم المنطقة ما بين محافظتي المنيا واسيوط ، والحق بكل مركز ورشة متنقلة ومجهزة بالعدد والآلات والمهمات والخدمات وقطع الغيار التي تمكنها من الاصلاح السريع في المناطق التي تعمل بها الجرارات والآلات الزراعية .

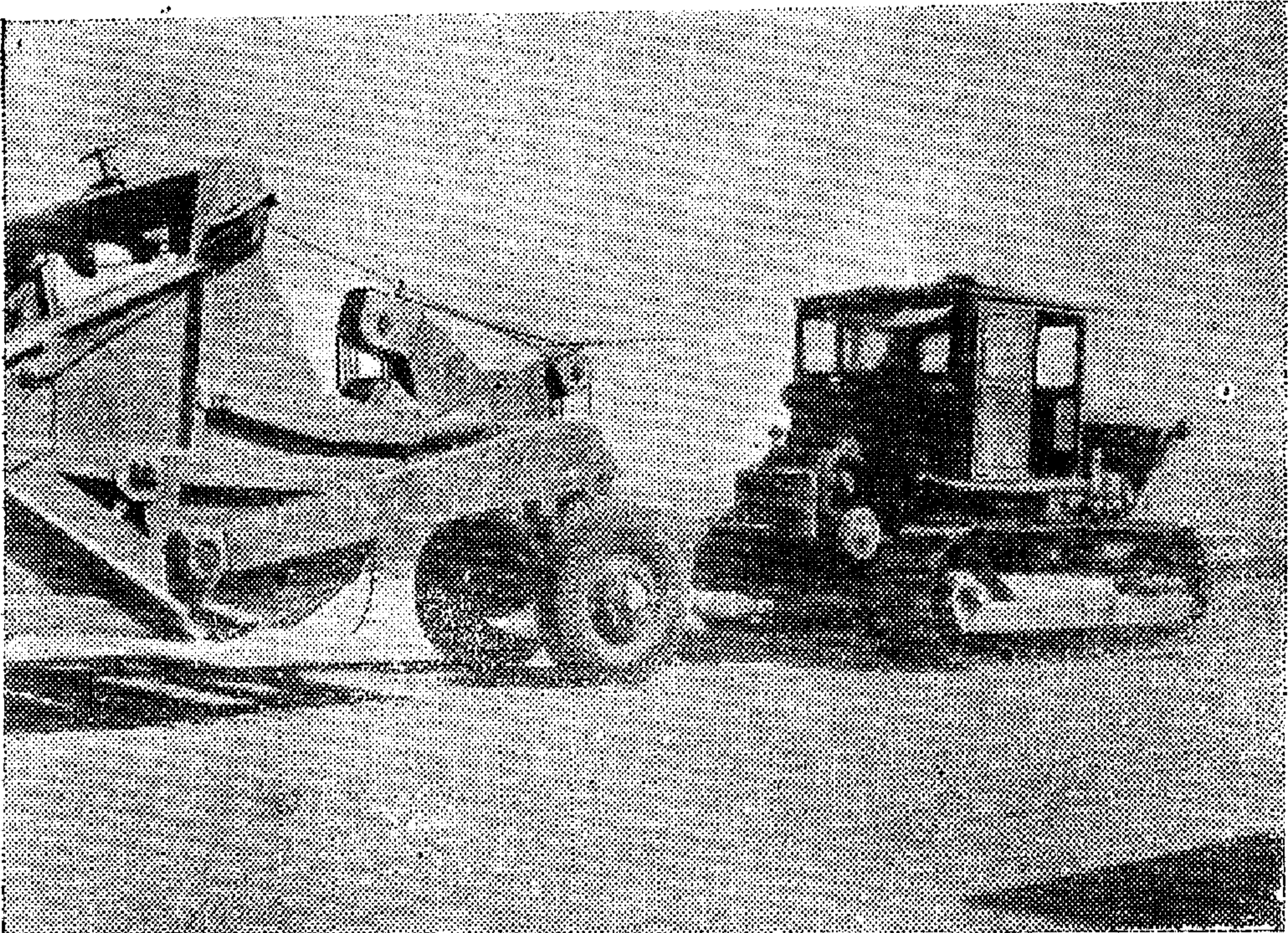
✽ عمل الاختبارات والابحاث على الجرارات والآلات والمعدات الزراعية المستخدمة سواء المصنع منها محليا أو المستوردة لتحديد مدى كفاءتها ودراسة صلاحيتها من الناحية العملية والاقتصادية وما يمكن ادخاله من تحسينات لتؤدي عملها وفق ظروفنا المحلية بأعلى كفاءة ، ولقد أنشأت الثورة لهذا الغرض محطة اختبار وأبحاث الجرارات والآلات الزراعية بمزرعة الصبيحية بالاسكندرية وزودت بمعدات وآلات الاختبار وأجهزة القياس العملية . . . وتعتبر الاولى من نوعها في منطقة الشرق الاوسط والقارة الافريقية . . . ومما يدعو الى الفخر أنها أنشئت في الوقت الذي تعمل فيه حكومة الثورة على تصنيع الجرارات والآلات الزراعية محليا .

✽ العمل على ايجاد فئة مدربة تدريبيا علميا وعمليا على أسس سليمة يمكن بواسطتهم تنفيذ مشروعات المكنة الزراعية والتوسع في استخدام الجرارات والآلات الزراعية وصيانتها بدقة واتقان . . .

ولقد نفذت وزارة الزراعة مشروع محطات الخدمة الآلية ليكون نموذجا نحتذى به الجمعيات التعاونية والشركات والمؤسسات التي تقوم بالاتجار في الآلات الزراعية حيث أنشئت المحطة الاولى في سخا بمحافظة كفر الشيخ والآخرى بمحافظة المنيا .



وادخلت الكراكات فى عمليات تطهير الترع الرئيسية والمصارف العامة



واستخدمت الآلات الزراعية الحديثة فى استصلاح الاراضى
الجديدة والبور المتخلل للاراضى الزراعية

ولقد اضطلع بهذا وزارتى التربيـه والتعليـم والتعليـم العالـى وذلك لخلق
الفئة المثقفة علمياً والمدرّبة عملياً والتي ستقوم بتشغيل وصيانة الجرارات
والآلات الزراعية بالإضافة الى ما تقوم به وزارة الزراعة من نشاط وتنفيذ
مشروع تدريب سائقي الجرارات والآلات الزراعية والميكانيكيين اللازمين لأعمال
الصيانة .

تلك هي انجازات الثورة في العهد الناصري في مجال ميكنة الزراعة في
جمهوريةنا العزيزة وما بذله من جهود مادية ومعنوية بهدف سرعة ميكنة
الزراعة ميكنة تامة في أقصر وقت ممكن على أساس من العلم والخبرة التطبيقية
.. حيث يجري حالياً تجربة لميكنة الزراعة بالكامل من وقت الخدمة حتى
جني المحصول لا تستعمل في جميع العمليات الايدي الا بقدر يسير ..
لمعرفة مدى امكان تطبيق هذا النظام في المساحات الكبيرة أو ما يصادفها من
صعوبات لحلها استعداداً للمستقبل بعد أن قلت الايدي العاملة في الزراعة
لانتشار مجانية التعليم وارتفاع أجور الايدي العاملة وقسوة العمل الزراعي
واتساع الرقعة الزراعية نتيجة لتنفيذ التوسع الأفقي .

تطور البنيان الزراعي

ان التطور العلمي والتقدم الحضاري الذي شمل المعمورة بجانب التكنولوجيا الحديثة جعلت الزراعة تحتل مكانة مرموقة بين القطاعات الاقتصادية في المحيط العالمي في الدول المتقدمة والنامية على السواء .. راصبحت الزراعة تتميز بطابع الشعب وتعدد الجهات التي تتناول أوجه النشاط الزراعي المختلفة ..

واذا نظرنا الى القطاع الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة نجد أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بعدة وزارات هي :

* وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي .. وتقوم على التنمية الرأسية الزراعية سبيلها في ذلك البحث والارشاد الزراعي ، وتنفيذ التشريعات الزراعية وتقديم الخدمات للزراع وتتبعها حاليا مؤسسات وهيئات للاصلاح الزراعي والانتاج الزراعي والتعاون والائتمان .

* وزارة استصلاح الاراضي .. وتقوم باستصلاح واستزراع الاراضي المستحدثة على موارد المياه المختلفة وتتبعها مؤسسات لاستصلاح الاراضي وتعمير الاراضي واستزراع وتنمية الاراضي المستصلحة وتعمير الصحاري .

* وزارة الري .. ومهمتها التحكم في الموارد المائية وتوفير متطلبات الزراعة منها في مختلف المواسم الزراعية بنظام يضمن نجاح الانتاج .. هذا بجانب اقامة مشروعات الري والصرف الكبرى .. والاشراف على المجاري المائية سواء كانت للري أو الصرف بما يحقق حسن استعمالها وادارتها لمهمتها على أكمل وجه .

* وزارة التخطيط .. ومهمتها دراسة مشروعات كل وزارة واحتياجاتها من الاستثمارات والقوى العاملة ومن بينها القطاع الزراعي .

* وزارة الشئون الاجتماعية .. ويدخل ضمن اختصاصها العمل على رفع المستوى الاجتماعي لسكان الريف .

* وزارة البحث العلمي .. وتتولى بالاشتراك مع وزارة الزراعة والجامعات اجراء البحوث العلمية في مختلف فروع ومجالات الانتاج ومن بينها الانتاج الزراعي .

* وزارة التموين .. وتتولى مهمة توفير الغذاء والكساء لابناء الشعب ومعظمها يقع عبؤه على القطاع الزراعي .

ولما كانت هذه الوزارات والهيئات بالرغم من اختصاص كل منها بعمله إلا أنه لا يمكنها القيام بأعمالها منفصلة ولهذا بات من الضروري التنسيق بين خططها وتنفيذ مشروعاتها وأعمالها بحيث تسير كلها في اتجاه واحد محققة التكامل منعا من الازدواج من ناحية وتحقيقا لأهداف السياسة العامة للاقتصاد الزراعي القومي من ناحية أخرى .

من هذا المنطلق وجدت لجنة وزارية للزراعة والرى على مستوى الجمهورية أعضاؤها وزراء الوزارات العاملة في مجال الانتاج الزراعي والتخطيط ومهمتها التنسيق بين تنفيذ المشروعات والاعمال المطلوبة من كل منها بحيث تؤدي في صورة متكاملة وفق الاولويات والاهمية لكل منها . وبجانب بحث مشاكل القطاع الزراعي على مستوى الجمهورية عاملة على تذليلها ووضع الحلول المناسبة لها على أساس من الدراسة والبحث العميق الشامل لمختلف زواياها .

ووزارة الزراعة وهي المسئولة عن الانتاج الزراعي قد طورت نفسها مع تطور واتساع نطاق عملها ومهمتها على النحو التالي :

فمن مصلحة للزراعة عام ١٩١٠ ملحقه بوزارة الاشغال العمومية تتولى الاعمال الآتية :

✳ اجراء الابحاث لمعرفة أسباب تلوث القطن الميت عفيفي والوقوف على أسباب اضمحلاله .

وانشاء قسم البساتين للاكثار من أشجار الفاكهة والخضر وارشاد الزراع الى خير الطرق لانتاجها وانشاء المزارع النموذجية ومزارع التجارب في كثير من مديريات القطر لاجراء التجارب الزراعية بها ، وقد خصص اعتماد لتربية الدواجن ابتغاء تحسين انتاج البيض والسلالات من الدواجن المشبعة والمقاومة للأمراض واجراء الابحاث التحليلية لمياه التربة لمعرفة مدى تأثيرها على المزروعات . . هذا بجانب توزيع تقاوى القطن الجيدة واجراء تحسينها وانتشارها واستنباط الاصناف الجديدة التي تمتاز بمناعتها ضد الامراض وبجودتها .

وباتساع أعمال مصلحة الزراعة تحولت الى وزارة نى عام ١٩١٣ تضم أقساما ادارية وأقساماً فنية . . وفي فبراير ١٩٤٤ أنشئت أول مصلحة بالوزارة وسميت مصلحة الثروة الزراعية وفي ديسمبر ١٩٤٩ صدر مرسوم ملكي بتقسيم الوزارة الى مصالح وفي يناير عام ١٩٥٠ تضمن قرار تنظيم الوزارة ٦ مصالح هي مصلحة الزراعة ومصلحة وقاية المزروعات ومصلحة البساتين ومصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع ومصلحة الثقافة الزراعية والمصلحة البيطرية ويتدرج تحت كل من هذه المصالح عدد من الاقسام . .

وقد تطلب تطور أعمال الوزارة وتشعب بحوثها وتعدد اختصاصاتها وخدماتها بعد الثورة اجراء تنظيم جديدة للوزارة عام ١٩٥٧ أنشئ بمقتضاها مراقبات وأقسام ثم عدل هذا التنظيم عام ١٩٥٨ .

وتنفيذا لخطه التنموية وتطورا مع المجتمع الاشتراكي الديموقراطى
التعاونى وما تبعه من جماعية التبادل على جميع المستويات بحيث أصبحت
الاجهزة فى خدمة الشعب أعد تنظيم للوزارة فى أغسطس ١٩٦٣ وقسمت
الى قطاعين جماعيين على مستوى الجمهورية .

القطاع الاول وهو قطاع الانتاج الزراعى : ويشمل ٣ مصالح ، ٤
ادارات عامة هى مصلحة الزراعة ، مصلحة البساتين ، مصلحة الوقاية والادارة
العامة للتقاوى والادارة العامة للانتاج الحيوانى والادارة العامة للمعامل
والبحوث البيطرية ، الادارة العامة للاراضى ويضم كل من هذه المصالح
والادارات عددا من المراقبات ويتدرج تحت كل من هذه المراقبات عدد من
الاقسام .

والقطاع الثانى هو قطاع الاقتصاد الزراعى والتخطيط والخدمات :
ويشتمل على مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، ومصلحة الثقافة الزراعية
ومصلحة الطب البيطرى والادارة العامة للتخطيط والمتابعة ، الادارة العامة
للارشاد الزراعى والتدريب ، الادارة العامة لشتون المناطق والادارة العامة
لمكافحة الآفات والادارة العامة للهندسة الزراعية .

وهناك اجهزة معاونة منها المكتب الفنى والادارة العامة للتفتيش العام .
وقد اقتضى التطور واتساع نطاق العمل أن أعيد تنظيم الوزارة فى عام
١٩٧٠ حيث زيدت بعض الادارات العامة .

هيئات ومؤسسات :

وتتبع وزارة الزراعة والاصلاح الزراعى حاليا عددا من الهيئات
والمؤسسات ذات الصلة الوثيقة بالوزارة وهى :

✳ **الهيئة العامة للانتاج الزراعى** : وتقوم بادارة المزارع الحكومية
والحقلية والبستانيه وهى موزعة توزيعا جغرافيا على مستوى الجمهورية .

✳ **الهيئة العامة للاصلاح الزراعى** : وتقوم بتنفيذ قوانين الاصلاح
الزراعى والاشراف على الانتاج الزراعى بأراضى المنتفعين الذين وزعت عليهم
الاراضى .

✳ **مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى** : ومهمتها تقديم القروض
اللازمة للانتاج الزراعى للجمعيات التعاونية الزراعية وتوفير مستلزمات
الانتاج الزراعى فى مخازن الجمعيات .

✳ **المؤسسة التعاونية الزراعية** : ومهمتها رسم السياسه العامة للقطاع
التعاونى والعمل على تنمية هذا القطاع بتوفير التمويل والاشراف على الجمعيات
التعاونية بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال .

✳ **الهيئة الزراعية المصرية** : وتقوم بالمساهمة فى توفير التقاوى
المنتقة لبعض المحاصيل .

❖ صندوق تحسين الاقطان المصرية : ومهمته ايجاد وعى قطنى بين بين الزراع وتوفير تقاوى القطن فى المواعيد المناسبة والارتفاع بمستوى انتقاوى فى تقاوى القطن ، وتمويل المشروعات التى تهدف الى النهوض بمحصول القطن .

❖ صندوق دعم الاسمدة : ومهمته تخطيط الاحتياجات السمادية وتثبيت الاسعار للاسمدة والمساهمة فى دعم الصناعات السمادية ونشر الوعى السمادى بين الزراع .

❖ مؤسسة الدواجن : وتتنول اكثار هذا النوع من الانتاج الحيوانى لتوفيره هو ومنتجاته للاستهلاك المحلى والتصدير .

❖ مؤسسة اللحوم : وتقوم بتوفير اللحوم والالبان وذلك بتنفيذ عدد من مشروعات التربية وتسمين الماشية .

المال عصب الحياة . . .

ولقد صاحب تطور الادارة الزراعية بما يتفق والعهد الاشتراكى واتساع قاعدة الخدمات الزراعية وتقديمها لقطاع الفلاحين على مختلف مستوياتهم زيادات واضحة فى الوظائف العليا والفنية والادارية والكتابية علاوة على زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للقطاعات الزراعية فى ميزانية الدولة يتضح ذلك من مقارنة هذين العنصرين عنصر العمالة وعنصر المال قبل الثورة بالعام الاخير من العهد الناصرى .

فارتفع الاعتماد المالى المخصص لوزارة الزراعة فى ميزانية الدولة من ٤٨ مليون جنيه عام ٥٢/٥١ الى أن بلغ ٢١ مليون جنيه عام ٧١/٧٠ أى زادت بنسبة ٤٣٨٪ على مدى ٢٨ عاما كما زاد عدد الوظائف فى مختلف الكوادر زيادة كبيرة فارتفعت الوظائف العليا من ١١ الى ٤٧ ، والفنية من ٣٧٠٦ الى ٣٢١٦ ، والادارية والكتابية من ٩٦٥ الى ٦٢٦٩ والعمال العاديون والمهنيون من ٥٥٨٥ الى ٢٠٨٤ ، وذلك فى نفس الفترة .

أما الهيئات والمؤسسات التى أنشئت فى العهد الناصرى فقد أفرد لها نصيب وافر من ميزانية الدولة لتقوم بأعمالها بحسبانها مؤسسات ذات مهمة انتاجية تحقق أهداف خطه التنمية الاقتصادية فبلغت جملة ميزانيات الهيئات والمؤسسات التابعة لوزارة الزراعة والاصلاح الزراعى عام ٧١/٧٠ نحو ٦٧٤ مليون جنيه كما بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لشركات ومؤسسات وزارة استصلاح الاراضى نحو ٤١٤ مليون جنيه .

أى أن القطاع الزراعى ينفرد وحده بمبلغ ١٣٠٢ مليون جنيه من ميزانية الدولة .

هذا بالنسبة للكادر الوظيفى ولكن ما هو الحال بالنسبة لهؤلاء الكادحين فى الحقول الضاربين بالفأس فى الارض لاستخراج كنوزها ومكنون أسرارها .

لقد ارتفع عدد الحائزين لارضنا الطيبة الى نحو ٥ ملايين عام ١٩٧٠/٦٩
فى الوقت الذى انخفض عدد الاجراء الى نحو مليون ونصف . . وتحقق
للفلاحين بفضل انسانية عبد الناصر من المكاسب مما كان حلما يراود عيونهم
ويدهاعب تطلعاتهم .

فى المجال السياسى :

* وعدت الثورة التى اقامت الديمقراطية الحقيقية بتحرير الفلاح من
سيطرة الاقطاع و صبح له رأيه الحر يدلى به دون تأثير أو تبعية لصاحب
الارض عند انتخاب ممثليه فى مختلف التنظيمات الشعبية والسياسية .

* منحت العمال الزراعيين لأول مرة حق تكوين النقابات التى ترعى
مصالحهم وتدافع عن حقوقهم .

* ضمنت للفلاحين والعمال ما لا يقل عن ٥٠٪ فى مقاعد مجلس الامة،
والتنظيمات الشعبية الاخرى ، وهى صورة لم تمنح لهم قبل الثورة .

* بذلك شارك فى توجيه سياسة البلاد والتعرف على مشكلات المجتمع
الريفى وايجاد الحلول الصحيحة لها .

وفى المجال الاجتماعى :

* خصصت الثورة جزءا كبيرا من موارد الدولة ، للنهوض بالقرية
وأهلها ، فاقامت المدارس على مختلف مراحلها .

* اتاحت لهم التعليم المجانى فى جميع مراحلها ، مقررته بذلك مبدأ
تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب جميعا .

* زيادة الوعى الثقافى والارشادى لدى الفلاحين ، بالتوسع فى
وسائل الاعلام بالنشر والاذاعة وأجهزة التليفزيون .

* انشأت المكتبات والاندية الريفية .

* اهتمت الثورة بتحسين الناحية الصحية للفلاحين ، بالتوسع فى
انشاء المستشفيات والوحدات الصحية والعلاجية والمجمعة .

* وفرت مياه الشرب النقية ، وعمت انارة القرى بالكهرباء .

* ذوبت الفوارق بين الطبقات . . وأصبحت كلمة فلاح وساما لا
سبا .

* شعر الفلاح بانسانيته وكرامته ، وأصبح عضوا عاملا له ثقله ووزنه
فى حياة الامة العربية .

وفى المجال الاقتصادى :

* بصدور قانون الاصلاح الزراعى أصبح الفلاح مالكا سيدا لارضه
بعد أن كان أجيرا عبدا لها . . وجهده وكده لغيره .

✳ حددت الثورة العلاقة بين المالك والمستأجر ، على أساس من العدل وعدم الاستغلال .

✳ حددت حداً أدنى للاجور ، والفئة الايجارية الاراضى .

✳ زادت دخول المنتفعين بالتمليك والمستأجرين ، بسبب خفض الايجار أو زيادة الاجور ، وصرف السلف العينية والنقدية للفلاحين فى قراهم ، ورفع الفوائد عنها . . والتسويق التعاونى للمحاصيل .

✳ زادت انتاجية الاراضى والمحاصيل بما نفذته الثورة من برامج ومشروعات للتنمية الزراعية .

✳ اتسعت قاعدة صغار الملاك ، بتوزيع الاراضى المستولى عليها بقوانين الاصلاح الزراعى والمستصلحة حديثا .

هذه لمحات سريعة عن بعض مكاسب الفلاحين خلال ثمانية عشر عاما من ثورتنا وفى ظل رائد نهضتنا الزعيم الراحل جمال عبد الناصر .

الزراعة على طريق عبد الناصر

كان آخر خطاب علني للزعيم الخالد
ذلك الذي القاه في المؤتمر القومي
للاتحاد الاشتراكي العربي في ٢٣
يوليو سنة ١٩٧٠ ، وقد استهل
المتتاحة لهذه الفورة بالحديث عن ملامح
الصورة في الميدان الزراعي حيث
يعمل الفلاحون فقال :

« لقد تم حتى الآن تحويل ٨٣٦ ألف فدان من اراضي الخياض الى الري
الدائم وتم استصلاح ٨٥٠ ألف فدان اضيفت الى الرقعة الزراعية انتصارا
على الصحراء وما زالت عمليات الاستصلاح على المياه الفائضة مستمرة كل
يوم لا تتوقف لحظة مهما كانت الظروف » .

« لقد كان العدو واصدقاؤه يتصورون ان ارادة الصمود سوف تهتز
وتضعف فاذا هذه الارادة في وقت الشدة أشد ثباتا وطاقة .. عمل بطولي
يقوم به الفلاحون والعمال من قوى هذا الشعب العامل » .

« ان قيمة الانتاج الزراعي زادت بين سنتي ٦٧ ، ٦٩ بنسبة ١٥٪ وان
الزيادة في الصادرات الزراعية خلال هذه الفترة وبرغم الحرب بلغت ٤٠٪
وان انتاجنا من القطن مثلا سنة ١٩٦٩ وصل الى ١٠٨ مليون قنطار وهو
اعلى انتاج وصلت اليه البلاد في كل تاريخ زراعة القطن فيها ومتوسط
انتاج الفدان ٦٦٦ قنطار وهو اعلى متوسط لانتاج القطن في تاريخنا » .

واستطرد مرددا ان انتاج الارز والقمح والذرة والقصب مسجلا انها
ارقام قليلة وليس كل الارقام ومؤكدا حرصه على ذكرها لان العدو في
صحفه ذكر أننا صمدنا عسكريا ولكننا سننهار اقتصاديا » .

وختم رحمه الله هذه الفقرة من حديثه بالقول :

« احب ان اقول لكم ولابناء هذه الامة والامة العربية كلها ان الشعب
المصري بعد سنة ١٩٦٧ حينما صمم على الصمود صمم أيضا على العمل وذاته
الانتاج في كل ميادين الانتاج في الزراعة والميادين الاخرى » .

وإذا كانت جموع الشعب قد ودعت عبد الناصر في مسيرة الحزن
كبكرى يوم الاول من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بالهتاف الصادر من القلوب الجريحة
« بالروح بالدم هنكمل المشوار » .. فان جماهير الفلاحين قد عادت الزعيم
انقائه وأمام ضريحه الطاهر في الثاني عشر من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بالعهد
والميثاق التالي :

نقسم بالله العظيم وكتبه ورسله أجمعين نحن جماهير الفلاحين اننا على
طريق واثقنا وزعيمنا الشهيد جمال عبد الناصر سائرون وبالدم وبالروح
سنناضل من أجل استمرار الثورة على طريق الحرية والأستراتيجية والوحدة
.. شعارنا مزيد من العرق والجهد .. مزيد من الإخلاص الثورى .. مزيد
من الانتاج .. عهد وميثاق .. والله على ما نقول شهيد .

أما نحن الزراعيين من عاملين في ميادين البحث والتطبيق فاننا نعهذك
أننا بالعلم والتكنولوجيا سنواصل المسيرة على طريقك الذى رسمته ومنوائك
الذى أوضحت ملامحه مرددين شعارك الخالد .

ان كفاح الشعوب لا يتوقف عند غاية .. ولا يستقر عند نهاية ..
انه طريق بعيد المدى .. مدى الحياة نفسها .. كلما بلغ منه الشعب مرحلة
.. لاحت أمامه فى المنى مراحل .

ولابد لنا ترجمة لهذا العهد ولهذا الميثاق أن نستشرف معالم الطريق
وأن نخطط لهذه المسيرة استلهاما لفكرك واسترشادا لغاياتك ومراميك فى
النهوض بهذه الامة تخليدا لذكرك واعمالا لاهدافك وتحقيقا لامانيك فى رفعة
هذا الوطن والسمو بمكانته .

ان الثورة التكنولوجية فى المجال الزراعى ما زالت دون ما تاق اليه
جمال وما نصبوا اليه ولعل من أهم الاسباب التى أدت الى ذلك أن الفلاح وقد
عاش عشرات القرون فى ذل الاستعباد الاقطاعى وتحت رحمة المستعمر
الغاشم ليس من السهل عليه تغيير مفاهيمه فى عدة سنوات أو فى بضعة
حقب .. ان الامر يتطلب مزيدا من الجهد وفيضا من العمل الشاق الدائب
.. لقد تقدمنا مرحلة على يد عبد الناصر فى سبيل ارساء دعائم الثورة
الاجتماعية لكن الطريق ما زال طويلا ومضنيا .

نريد أن نغير التقاليد البالية التى سادت الريف والاعتقاد الشائع من
أن ثمة تناقضا بين مصالح الشعب العامل ومصالح الدولة - نريد تبديلا
جذريا فى هذا المجال بحيث يؤمن الشعب وبصفة خاصة الفلاحون أن نظرة
الطير للصائد التى كانت ذائعة فى ربوع الريف قد استحوالت الى نظرة الجيش
للقائد .. تجاوب ومشاركة وجدانية وتناسق فى الاهداف والغايات لا تنافر
ولا تناقض ولا تباعد ويكفى لارساء هذه الحقيقة أن تتمثل بكلمتك الخالدة
فى مجلس الامة فى ٢٠ من يناير سنة ١٩٦٩ حين ذكرت :

« ان الدولة لا ترى تناقضا بينها وبين مصالح الفلاحين بل ترى أن
سما يحقق صالح الفلاحين هو بالضرورة يؤدى الى زيادة الانتاج القومى » .

وفى عبارتك التى رددتها فى نفس الخطاب :

« ان العمل على رفع مستوى المشتغلين بالزراعة امر واجب لكي يشعروا شعورا كاملا بالاستقرار والطمأنينة - وفي هذا المجال فاني اشعر ان هناك مشكلات تستحق اهتمام المسؤولين وان تلك المشكلات تستوجب وضع الحلول المناسبة لها والتي تؤدي الى تمهيد الطريق نحو انتاج اوفر والى ازالة بعض المتاعب التي تواجه الفلاحين لانهم الدعامة الكبيرة في تحالف قوى الشعب العاملة » .

وفي اطار هذه التوجيهات الغالية نريد من أجهزة الارشاد والتوعية مزيدا من الاتصال بالفلاحين ومزيدا من اكتساب ثقتهم وتفجير خبراتهم وقدراتهم الخلاقة اذا أتاحت لها الاستفادة من التقدم العلمي كما قال الميثاق .

كما ان مزيدا من الجهد والدراسة ينبغي ان تأخذ طريقها في تذليل العقبات والعوائق التي تعترض تنفيذ التسويق التعاوني للمحاصيل وأنا وان كنا قد بلغنا في هذا المجال مبلغا يبعث على الرضى الا أن خطوات أخرى على الطريق يجدر أن تأخذ سبيلها نحو التطبيق لازالة ما شاب وجه هذا النظام المثالي القائم على تحقيق المصلحة العامة من شوائب .

وثمة جهود أخرى في ميدان البحث العلمي تتطلب الخروج الى حيز التنفيذ في النهوض أكثر وأكثر بمستوى انتاجية بعض الحاصلات الثانوية وتدعم الاستفادة من التطبيق الآلي في الزراعة خفضا للمنفقات وبالتالي رفعها للناتج الاقتصادي من الاستثمار الزراعي وفتحاً لباب التحول للايدي العاملة في المجال الزراعي الى مجال الصناعة . . مقياس النهضة والتقدم والرقى الذي تتصف به الدول المتقدمة تكنولوجيا .

وانا لنتطلع في القريب ان ينتج العامل الزراعي ما يكفي لغذاء وكساء العشرات من المواطنين وان تنخفض نسبة العاملين في المجال الزراعي الى ٢٠ او ١٥ ٪ اسوة بالدول الناهضة ولا سبيل الى بلوغ هذه الغاية الا بتعميم الزراعة الرشيدة والاستفادة الكاملة من العلم والتكنولوجيا .

ان دراسة سعرية لانتاجية المحاصيل الزراعية تملى علينا ان نعيد النظر في اسعار بعض الحاصلات الزراعية كقالة للفلاح الذي رعاه عبد الناصر واحاطه بعنايته وحماية للانتاج القومي بايجاد الحافز العادل للعمل المضني ورأس المال الذي يتعرض للمخاطرة في مختلف مراحل الانتاج وتشجيعا للخبرة والمهارة التي تحل بها الفلاح في مواجهة اقصى الظروف الطبيعية والمناخية ومن واجبنا أيضا بجانب الدراسة السعرية للانتاج الا نتجاهل مصالح المستهلكين للمنتجات الزراعية من جمهرة المواطنين .

كذلك للسير على طريق عبد الناصر يجدر بنا الاعداد لنظام التأمين على حاصلات الفلاح من الكوارث الطبيعية والمناخية والفقد في الانتاج نتيجة الظروف الخارجة عن الارادة حتى يمكن ان نحقق اشاعة الامن والطمأنينة للجهود الخارق الذي يبذله ذلك المواطن المكافح الذي أفاض بفضل على الجميع -

ان الارض الزراعية وهى العنصر الاساسى فى الانتاج قد اقتطع منها
• يتقدم العمرانى جزءا ليس بالهين ولا باليسير وان ارضنا الحصبة بالقياس
الى المساحة الكلية لبلادها ما زالت تشمل نسبة ضئيلة من هذه المساحة
• ان التكاليف الباهظة التى يتطلبها استصلاح اراض جديدة - ان هذين
• لأمرين ليستدعيان منا النظر بعين الجسد والحس فى حماية الاراضى الزراعية
• من طغيان التقدم العمرانى حفاظا على هذه الثروة الضخمة والرئيسية فى
• مقومات الانتاج الزراعى • وبالطبيعة حماية خصوبة الاراضى الواقعة على
• لنيل من نقل التربة من سطحها للاستعانة بها فى مصانع تصنيع الطوب
• الاحمر الامر الذى يهدد انتاجية هذه الاراضى بالضرر الوخيم •

الا ان التشريع الكفيل بحماية التربة الزراعية من التدهور عن هذا الطريق
• يمنع الافتتاحات عن الاراضى المنزرعة عن طريق التطور العمرانى سواء أكان
• ياقامة المبانى السكنية أو المشروعات العمرانية الاخرى كالطرق أو المجارى
• المائية أو غيرها قد أصبح واجب الصدور • وواجب التنفيذ أيضا •

ولا شك أن الشباب هو عدة الوطن ومناطق أملة • ومن الريف ومن
• صميم ربوعه يتخرج كل عام ألاف الشباب من التعليم الجامعى والتعليم الفنى
• • وكثير من هؤلاء يتنكر لماضيه ويهجر أهله ويتطلع الى المدينة يقيم فيها
• ويفرغ فيها كل طاقاته ومقدراته وحتى منهم من يضمن بالزيارة بين القفينة
• والقفينة لاهله وموطنه ومسقط رأسه التى فيها خرج وعليها درج والتى
• أحاطته بالعناية والرعاية حتى شب عن الطوق وأصبح شيئا مذكورا فى هذه
• الحياة •

هذا الشباب ينبغى له أن يغير من مسلكه ويبدل من معاملته لهذا
• الريف الذى يجب عليه أن يتوجه اليه بكل ملكاته ومواهبه وبكل ما حصل
• عن علم ودرس وتجربة •

ان الشباب فى الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء يتعايشون
• مع الريف تعايشا ايجابيا ويقدرونه حق التقدير ويربون على محبته والاعجاب
• به وهذا ما ينبغى لنا وقد أتيج العلم المجانى لكل المراحل التعليمية أن
• تستفيد بهذا الحق الثورى الذى أضفاه جمال على الشباب أن نستثمر هذا
• العلم فى منفعة الريف والاخذ بيده والنهوض بمقدراته - فلا يجوز لنا أن
• نتنكر لاصولنا وأعرافنا ونتصرف تصرف الهامشين • وهذا ما أدركه الميثاق
• حين أكد أنه وصول القرية الى مستوى المدينة هو ضرورة عدل من غير تعال
• ولا خيلاء •

ان واجب هؤلاء أن يكونوا رسلا للتطور الاجتماعى والانتاجى فى
• القرية الطبيب يعالج أهله ومواطنيه ويشيع فيهم الوعى الصحى ، والمدرس
• يعلم جيرانه وعارفيه ، والمهندس يخطط الطرق ويقترح مشروعات المياه
• والانارة والعالم الدينى ينمى القيم الروحية والفضائل الدينية ، والاختصاصى
• الاجتماعى يستأصل العادات الضارة ويحث على تنظيم النسل وتوضيح
• حزاياه • الخ • أما الزراعى فان واجبه أشمل وأعم من حيث الواجبات
• الفنية والاجتماعية فهو بحكم عمله وتعليمه ألصق الناس بالبيئة القروية

وأكثر الفئات تعاملًا معها ولهذا فإن واجبه أن يحكم الصلة ويوثق الرابطة بينه وبين أهله ومواطنيه وأن يقيم جسرا بينه وبين المجتمع القروى ككل سواء أكان عاملا فى وظيفة فى ربوع الريف أو مجرد فرد من أفراد هذا المجتمع يعايش أهله ويترابط معهم عضويا ووجدانيا .

ان الريف لن ينهض نهوضا حقيقيا ولن ينتقل النقلة التى ابتغىها له الزعيم الراحل ما لم يبدل له بنوه من الدين هيات لهم ثورته البناءة نعمة العلم والمعرفة وما لم يبدل له هؤلاء من ذات أنفسهم ما يستحقه من مقابل وعوض وعرفان بالجميل .

ان ريفنا الاخضر قد اكتسب جمالا وابداعا طبيعيا لا يتوفر فى ريف غيره من شمس مشرقة وأرض خصبة الجود والعطاء وحرام علينا ألا نستغل هذا الجمال وهذا الحسن فى اجتذاب أهل المدينة ارتيادا للصحة والراحة ودعة النفس . . . وبودنا أن نرى هذا الريف وقد تلالا بالكهرباء وزود بالمرافق التى نستبعده من الظلام والكآبة والوحشة التى يتصف بها ، وهذا لن يتأتى ولن نبلغه الا بجهود أبنائه المتعلمين المخلصين المتفانين فى النهوض به من كبوته واستنقاذه من ظواهر الفقر والقذارة والقبح التى تشوه وجهه المليح الجذاب .

ان البطالة السافرة والمقنعة فى الريف يجب أن تستأصل تماما وتوجه وجهة صالحة نحو العمل المنتج فى القطاعات الأخرى وأن تصنع الريف اتصالا بالزراعة لأبد وأنه سيقضى على تعطل هذه الطاقات ويؤدى الى حسن استغلالها فى عمل منتج وبناء يعود على القوة العاملة فى الريف بالخير الوافر وائنة السابغة وعلى الانتاج القومى والدخل العام بالنفع والتقدم .

وان عمال التراحيل وقد اولاهم الرئيس الراحل الكثير من عطفه وحبه . . . وناشد فى أكثر من مناسبة بالعمل على تصحيح أوضاعهم ورفع مظلة الامن والاستقرار الاجتماعى فوق هاماتهم وهؤلاء يشكلون قطاعا كبيرا من العاملين فى الريف يحسون الأمل فى المستقبل القريب أن نراهم قد اظلتهم ايحاءات عبد الناصر وتوجيهاته واخاضت عليهم ما يؤمن لهم عملهم ومصادر رزقهم وكفالة حياتهم كقطاع مؤثر وفعال فى عمالة الريف وكجزء هام ومنتج من أجزاء المجتمع .

ان التضاعف العدى بل الانفجار السكانى الذى يتصف به المجتمع فى الجمهورية العربية المتحدة يشكل عقبة كبرى فى طريق التنمية بل انه يلتهم كل تطور يمكن أن يحققه العلم والتكنولوجيا ، فان النفس التى تستجد سنويا تبدد ثمار القرائح والجهود بحيث يبقى مستوى التطور ناقصا عن الاتجاه ايجابيا بل يخشى أن يتدنى سلبيا مع هذا التكاثر المذهل فى الوافدين الجدد وقد تقدم المستوى الصحى فقضى على نسبة كبيرة من الوفيات وأصبحت النتيجة تنذر بخطر داهم ما لم يتناولها حسم جذرى وجاد يوقفها عند الحد المناسب الذى يتمشى مع الانتاج والتقدم .

ومن المؤسف أن هذه الظاهرة تتبدى بصورة أخاذة في الريف عنها
في المدن ولهذا كان على الدعاة والمصلحين والقادة من أهل الريف وجميع
العاملين والمتصلين به بذل الجهود الجبارة لوقف هذا السيل الدافق من
التضاعف السكاني حرصا على المقومات وادخارا للطاقات بل وحرصا على
حياة نفسها ان أريد لها أن تكون حياة انسانية حقة .

**لقد خلف عبد الناصر وراءه طريقا واضحا ومبادئ
واسخة يمكن أن تكون نبراسا في كل مجال ونورا نهتدى به
في كل عمل أو انجاز وسيظل دائما جمال عبد الناصر هو
أسلوبنا فكرا وعملا .**

وان خير تخليد للراحل العظيم أن نحافظ على الصرح الشامخ الذي
بناه وأن نكمل الرسالة بالسير في نفس الطريق بأقوى ما تكون شجاعة
الرجال وبأصلب ما يكون عزم المناضلين المؤمنين .

الحناءة

فهذه حصيلة بعض ما تحقق من انجازات القطاع الزراعى ، الذى نال على مسيرة ثمانية عشر عاما تأييد الفلاح الاول الذى غاب عنا ، ونحن الى عزمه ومضائه متطلعون ولقيادته ورعايته مطمئنون . . ولكن تلك ارادة الله فلا راد لقضائه ، واختبار وابتلاء لنا ليشهد العضو ويقوى . . انه نظام الكون وقاموس الحياة لا تثبت على حال ولا يستقر لها قرار ، تعطى اليوم لتأخذ غدا ، وتسرع حيناً لتتأخر حيناً . . انها نهار وليل ، واشراق وغروب وهكذا حياة الشعوب تضم ايام ظلم وظلام واخرى لها بريق وذكرى . . ترمز الى ما واجهتها من أحداث جسام . . فتصيف منها الامم قصة تطورها وتتخذ منها صور بطولاتها ، فتأخذ منها وتعطى من أجل الانسان وكرامته ، ليحيا حياة شريفة عزيزة وليحقق تطلعاته وآماله .

ومنذ بزوغ شمس ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، بقيادة البطل الذى افتقدناه ولما يجنى ثمار جهده وبذله - من أجل الانسان والارض من أجل الانسان والحياة الحرة . . من أجل الانسان والكرامة الانسانية . . من أجل الانسان والتطور المتجدد . . عرفنا الايام ذات الذكرى التى ترتبط فى خاطر والوجدان ، بالاحداث التى خضناها والانتصارات التى حققناها . . والآمال التى كبرت وتجددت .

ان الرحلة القصيرة التى قطعناها مع الزعيم الراحل . . وعلى امتداد ثمانية عشر عاما ، والتى حققنا خلالها ما لمسهناه من التعبيرات الجوهرية للهائلة فى المجال الاجتماعى ، والانجازات الضخمة فى المجال الاقتصادى ، والانتصارات الهائلة فى المجال السياسى . . لا تقاس فى عمر الامم والشعوب .

واننا اذ نودع في سجل الزمن والتاريخ هذه الحصيلة من الجهد والعمل والفكر والتي فاقت كل ما كان يراود أحلامنا قبل الثورة .. ليجدد العزم تأكيداً والعهد وفاءً ، لملفقيد الخالد جمال .. باعث نهضتنا الاشتراكية العربية الحديثة ، على مواصلة الزحف المقدس مع بناء الاشتراكية في كل مجال من أجل رفاهية الإنسان العربي .. وأن نواصل السير على الدرب الذي مهده لنا ، بنفس القوة وبذات القدرة عملنا في مختلف المجالات الزراعية ، لنحقق المزيد الذي نريده في كل من الانتاج الزراعي والرقعة الخضراء معا .

اننا اذ نواصل العمل جميعا .. لنستلهم الله جلّت قدرته ونستمد من روح قائدنا الراحل الثورية ، حوافز الاصرار والنضال والنصر ، متخذين من هيثاق عملنا الوطني مجموعة المبادئ ، التي تحدد اتجاهات نضالنا ، ومن بيان ٣٠ مارس وبرنامج العمل الوطني والدستور ومن برنامج العمل الوطني والدستور خطة طموحة نلتزم بتنفيذها .

ان الطريق الذي سار بنا فيه جمال ، ما زال يمتد أمامنا والشوط الذي بدأناه معه ، ما زال يحتاج الى كل طاقاتنا وامكانياتنا الخلاقة ، حتى نتمم الرسالة وتتحقق بالكامل أهدافنا الكبرى في الحرية والاشتراكية والوحدة والنصر المبين التي عاهدنا عليها ابن الشعب وقائد النصر جمال عبد الناصر . وما زلنا على هذا العهد مع خليفته في النضال والكفاح الرئيس محمد أنور السادات سائلين الله جلّت قدرته أن يسدد خطاه وأن يحقق النصر على يديه بإذن الله .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
- مقدمة	٥
- الانتاج الزراعى قبل الثورة	٧
- الاصلاح الزراعى	١٣
- السد العالى ومشروعات الري والصرف	٣٧
- التوسع الافقى	٤٧
- التوسع الرأسى فى الزراعة	٥٩
- الحاصلات الحقلية	٧٣
- الحاصلات البستانية	٩٧
- وقاية المزروعات ومكافحة الآفات	١٠٣
- تنمية الثروة الحيوانية	١٩
- مؤسستا اللحوم والدواجن	١٣٧
- صحة الحيوان	١٥١
- التعاون الزراعى	١٧١
- الائتمان الزراعى	١٧٩
- الارشاد الزراعى والتدريب والاعلام	٩١
- الهيئة العامة للانتاج الزراعى	١٠٢
- الهيئة الزراعية المصرية	١٠٥
- الميكنة الزراعية	١٠٩
- تطور البنين الزراعى	١٣
- الزراعة على طريق عبد الناصر	١٩
- الخاتمة	٢٥

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر